

# ممارسة السياسة في مجتمع مدني

( دراسة وصفية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني العراقي )

( محافظة نينوى أنموذجاً )

رسالة تقدم بها

حسن جاسم راشد الشامام

وهي جزء من متطلبات نيل درجة

دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع

بإشراف الأستاذ الدكتور

متعب مناف السامرائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾

صَلَّى  
الْعَظِيمِ

سورة القلم

الآية (١)

# ممارسة السياسة في مجتمع مدني

( دراسة وصفية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني العراقي )

( محافظة نينوى أنموذجاً )

رسالة تقدم بها

حسن جاسم راشد الشامام

وهي جزء من متطلبات نيل درجة

دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع

بإشراف الأستاذ الدكتور

متعب مناف السامرائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ

قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ (٣٢) قَالُوا نَحْنُ

أَوْلُو قُوَّةٍ وَأَوْلُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي

﴿ مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ  
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة النحل

الآية (٣٢) و (٣٣)

## إقرار المشرف

اشهد أن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في جامعة بغداد / كلية الآداب ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه آداب في علم الاجتماع .

### التوقيع

المشرف : الأستاذ الدكتور

متعب مناف السامرائي

بناءً على التوصيات المتوفرة ، أرشح الرسالة للمناقشة .

### التوقيع

الأستاذ الدكتورة : ناهدة عبد الكريم حافظ

رئيس قسم علم الاجتماع

/ ٢٠٠٧م

# بلا دي .. بلا دي ..

بلا دي .. بلا دي .. ..... العراق  
أقف أجلاً أمام صمودك لاهدي إليك كل جهدي  
وفاءً لبعضٍ مما لك عليّ  
ومعك الروح الطاهرة التي رجعت إلى ربها مطمئنة.... ابي  
والى التي مازالت تقويني و تزيدني عزماً ..... امي

## شكر وثناء

في ظل هذه الظروف القاسية التي يمر به المجتمع العراقي بشكل عام ومؤسساته وبضمنه التعليمية ومنتسبيه بشكل خاص ..... هؤلاء الذين جادوا بأنفسهم في سبيل العلم والإنسانية والوطن دون مقابل..

ومع انه ومن اليقين أن جهودهم لا يقدر بثمن في الظروف الطبيعية ، فكيف هي في وضع ومكان وزمان قد يكلف هذا حياتهم ثمناً في سبيل التواصل مع الطالب، ومواصلتهم الالتحاق بركب الحياة ... إنهم المعلمون في شتى تخصصاتهم ومستوياتهم العلمية وعليه كان لزاماً وكأني طالب أن اشكر واقدر جهود كل من وقف معي وسيلة لخدمة الوطن والإنسانية.

هذا الشكر والتقدير اقل ما يمكن إيفاءه قياساً إلى الجهود المقدمة واعترافاً بالعرفان والفضل والجميل إلى هؤلاء... وفي مقدمتهم :

الأستاذ الدكتور عادل شكاره (مشرافاً) الذي شاء القدر ان يرسل عنا بعيداً رحمه الله وتغمده فسيح جناته.

ومن ثم : الأستاذ الدكتور متعب مناف السامرائي الذي استقبلني وبحثي بكل رحابة ووسع صدر وصبر طول مدة الدراسة رغم بعد المكان .... نعم الأستاذ والمشرف متابعاً وموجهاً علمياً ، ولاسيما وإن بصماته العلمية واضحة في مضمون الدراسة.

أما أخي وأستاذي الفاضل موفق ويسى التحافي فكان هو الآخر لم يبخل عليّ بالوقت والجهد والمتابعة والمثابرة والحث والتوجيه سنداً علمياً في سبيل تحقيق الهدف المنشود من هذه الرسالة العلمية.

كما اشكر أساتذتي ومنتسبي قسم الاجتماع كلية الآداب في جامعتي بغداد والموصل لفضلهم وتشجيعهم لي.

شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور نبيل نعمان والدكتور وعد الأمير والدكتور علي المعماري والأستاذ رعد احمد أمين لتشجيعهم ومتابعتهم لي ومن ثم الدكتور نمير الصائغ (كلية التربية / جامعة الموصل) كل شكري وتقديري له لما سهل لي العديد من المصادر والوثائق المهمة للدراسة. كما اشكر كل منتسبي منظمات المجتمع المدني الواردة أسمائها في هذه الأطروحة لتعاونهم وإدلائهم للمعلومات التي تخص مجال الدراسة.

وأخيراً الشكر والتقدير للآنسة الأخت (نور يحيى) لجهودها.

والى كل ... من وقف معي في إعداد هذه الأطروحة ولم يرد اسمه جزاهم الله كل الخير

الباحث

ومن الله التوفيق

الخطة والفهرسة

الصفحة	المحتويات
٣-١	<p>أ - الإهداء ...</p> <p>ب- شكر وتقدير ...</p> <p>ج- الفهرسة ...</p> <p>د- فهرسة الأشكال والجداول ...</p> <p>هـ- محتويات الدراسة .</p>
١٤-٤	<p><b>الفصل الأول : الإطار العام للدراسة .</b></p> <p><b>أولاً- الإطار النظري .</b></p> <p>١- مشكلة الدراسة .</p> <p>٢- أهمية الدراسة .</p> <p>٣- أهداف الدراسة .</p> <p>٤- الفرضيات .</p> <p><b>ثانياً- مجالات الدراسة .</b></p> <p>١- المجال المكاني / جغرافية المكان - الايكولوجيا - الديمغرافيا.</p> <p>٢-المجال الزمني / تاريخي من ٢٠٠٤- ٢٠٠٧ م .</p> <p>المجال البشري / مجتمع البحث .</p> <p><b>ثالثاً- الإطار المنهجي للدراسة (منهج الدراسة).</b></p> <p>١- المنهج التاريخي.</p> <p>٢- المنهج الوصفي / المنهج التحليلي .</p>



<p>٦٥-١٥ ١٧ ٢٥-١٨ ٢٦ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٣١-٢٩ ٣٢ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٤١ ٤٣-٤٢ ٥٣-٤٤ ٥٩-٥٤ ٦٤-٦٠</p>	<p><b>الفصل الثاني :- المفاهيم والدراسات السابقة .</b></p> <p><b>١م - المفاهيم والمصطلحات / مدخل .</b></p> <p>١- السياسة وممارساتها/ السلطة ، السياسة .</p> <p>٢- محور المجتمع .</p> <p>أ- المجتمع .</p> <p>ب- المجتمع المحلي .</p> <p>ت- المجتمع الاهلي .</p> <p>ث- المجتمع المدني .</p> <p>٣- محور المؤسسات :</p> <p>أ- المؤسسات الاجتماعية .</p> <p>ب- المؤسسات (المنظمات) غير الحكومية .</p> <p>ت- مؤسسات المجتمع المدني .</p> <p><b>2م - الدراسات السابقة .</b></p> <p>مدخل .</p> <p>١- دراسات قبل ١٩٩٠ م .</p> <p>٢- دراسات قبل ٢٠٠٠ م .</p> <p>٣- دراسات بعد ٢٠٠٠ م .</p>
<p>١٤٢-٦٦ ٦٨ ٦٩ ٧٥-٧٠ ٨٢-٧٦ ٨٥-٨٣ ٩١-٨٦</p>	<p><b>الفصل الثالث :- تاريخ تكوين منظمات المجتمع المدني .</b></p> <p><b>١م - الفكر الأوربي والمجتمع المدني .</b></p> <p>- مدخل -</p> <p>١- بدايات نشأة وتكوين الثقافة الانكلوسكسونية .</p> <p>٢- اختصار مدرسة العقد الاجتماعي وفيه توماس هوبز ، جون لوك ، جان جاك روسو .</p> <p>٣- اختصار فكر هيجل .</p> <p>٤- الماركسية والمجتمع المدني .</p>

٩٧	<b>٢م- الجذور الاجتماعية التكوينية العربية الإسلامية .</b>
١٠٠-٩٨	١- مدخل- مختصر لصورة المجتمع العربي قبل الإسلام .
١٠٧-١٠١	٢- مدينة الرسول المدنية
١٠٨-١٠٧	٣- نماذج من مؤسسات الإسلام المدنية ( بضمنه المسجد )
١٠٩	أ- نظام الوقف .
١١٠	ب- فعاليات الوقف الاجتماعية / المدنية .
١١٤-١١١	ت- نظام الطوائف الحرف في المجتمع العربي الإسلامي .
١١٨	<b>٣م- التوجه السياسي العراقي والمجتمع المدني .</b>
١٢٠-١١٩	- مدخل-
١٢٥-١٢١	١- التوزيع الجغرافي للجماعات الاجتماعية العراقية .
١٢٩-١٢٦	٢- القوى الاجتماعية العراقية: -
١٣٠-١٢٩	أ- التوجه الاجتماعي / البرجوازي .
١٣٢-١٣١	ب- التعددية الحزبية كقوى اجتماعية سياسية .
١٣٤-١٣٢	ج- عصر سلطة الحزب الواحد / الجماهيري - الاشتراكي .
١٣٧-١٣٤	٣- المجتمع المدني العراقي ... أين ؟ .
٢٣٩-١٤٣	<b>الفصل الرابع : صورة مجتمع الدراسة الاجتماعية / مجتمع محافظة نينوى مقارنة تعريفية .</b>
١٤٥	<b>١م- ايكولوجية محافظة نينوى (حاضرة الموصل بين الجبل والصحراء) .</b>
١٤٧-١٤٦	مدخل .
١٥٢-١٤٨	١- حدود الواقع الجغرافي - المكان -
١٥٦-١٥٣	٢- امتداد الواقع التاريخي - الزمان -
١٦٤-١٥٧	٣- أبعاد الواقع الاقتصادي - النشاط -
١٦٨-١٦٤	٤- صورة المجتمع الحرفي / المدني - الاهلي (الموصلي) - نتاج تنظيمي

١٧٤	<b>٢م- المكونات الديمغرافية والشكل الاجتماعي (محافظة نينوى)</b>
	<b>-الناس-</b>
١٧٦-١٧٥	مدخل .
١٧٨-١٧٦	١. مجتمع الموصل لمحة تاريخية تكوينية - بضمنه الاغلبية العربية المطلقة
١٨١-١٧٩	٢. المكونات الديمغرافية (الاجتماعية الان)
١٨٢	أ- العرب
١٨٥-١٨٢	ب- الاكراد
١٨٧-١٨٥	ت- التركمان
١٩٠-١٨٨	ث- الاثنيات والطوائف المسيحية
١٩٣-١٩١	ج- الايزيدية
١٩٥-١٩٣	ح- الشبك
٢٠٣-١٩٥	٣. التوزيع الديمغرافي - مركز /اطراف
٢١٢	<b>٣م- بؤادر تكوين المجتمع المدني الموصل :-</b>
٢١٣	مدخل .
٢١٧-٢١٤	١. مجتمع مدني - إسلامي .
٢٢٢-٢١٨	٢. السلطنة العثمانية والمجتمع الأهلي
٢٢٥-٢٢٣	٣. صورة النسيج الاجتماعي - المدني
٢٢٦	أ- التنوع الثقافي وأثره في النسيج الاجتماعي الموصل .
٢٣١-٢٢٦	ب- الحضرية الموصلية نتاج تنوير .
٢٣٢	ت- ممارسة السياسة في مجتمع الموصل المدني .

٣٠٤-٢٤٠	<b>الفصل الخامس : منظمات المجتمع المدني / مؤشرات ودلائل ميدانية عراقية (محافظة نينوى أنموذجاً) .</b>
٢٤٤-٢٤٣	مدخل -
٢٤٥	<b>١م :-البيانات الوصفية .</b>
٢٤٧-٢٤٦	١. زمن ظهور المنظمات
٢٥٥-٢٤٨	٢. توزيع المنظمات
٢٥٩-٢٥٦	٣. عوامل التكوين
٢٥٩	٤. نوع المنظمة - مدني / اهلي
٢٦٢-٢٦٠	٥. قاعدة الاعتماد والاستقلالية
٢٦٤-٢٦٢	٦. ثبات المنظمة وعدمه
٢٦٥	<b>٢م :-البيانات التحليلية .</b>
٢٦٦	١- مراكز المنظمات قبل وبعد ٢٠٠٣م.
٢٦٨-٢٦٧	٢- اتجاهات النشاط انطلاقاً من مراكز التأسيس.
٢٧١-٢٦٩	٣- مستوى النشاط للمنظمات وتوزيعه - جغرافياً / ديمغرافياً
٢٧٢	٤- انواع المنظمات وتوزيعها الديمغرافية
٢٧٣-٢٧٢	٥- توزيع المنظمات الجغرافية والديمغرافية حسب المنطلق القومي
٢٧٤-٢٧٣	٦- توزيع المنظمات الجغرافية والديمغرافية حسب المنطلق الديني
٢٧٥-٢٧٤	٧- توزيع المنظمات الجغرافية والديمغرافية حسب درجة الاعتماد
٢٨٠-٢٧٥	٨- توزيع المنظمات الجغرافية والديمغرافية حسب درجة الثبات والاستقرار
٢٨١	<b>٣م :-منظمات المجتمع المدني - مرافعة ختامية -</b>
٢٨٨-٢٨٢	١. منظمات المجتمع المدني العراقي تحت المجهر
٢٩٤-٢٨٩	٢. ممارسة السياسة في المجتمع المدني العراقي .
٣٠٤-٢٩٥	٣. كيف تمارس السياسة في المجتمع المدني العراقي (محافظة نينوى انموذجاً)
٣٠٦-٣٠٥	<b>الاستنتاجات.</b>
٣٢٤-٣٠٧	<b>مصادر البحث.</b>
	<b>الملاحق.</b>

## فهرسة الأشكال والجداول

الصفحة	عنوان الجدول	التسلسل
١٧٨	جدول /التوزيع الديمغرافي لسكان الموصل قديماً	١
٢٤٦	جدول(١)/زمن ظهور المنظمات	٢
٢٤٨	جدول(٢)/توزيع المنظمات حسب الموقع الجغرافي من نهر دجلة	٣
٢٤٩	جدول(٣)/التوزيع الديمغرافي للمنظمات	٤
٢٥٠	جدول(٤)/توزيع المنظمات في مركز المحافظة الموصل	٥
٢٥١	جدول(٥)/المركز الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني	٦
٢٥٢	جدول(٦)/المركز الرئيسية للمنظمات في المحافظة القريبة	٧
٢٥٣	جدول(٧)/توزيع المنظمات بحسب مستوى نشاطها	٨
٢٥٤	جدول(٨)/مجالات تمرکزها واهداف وانشطة المنظمات	٩
٢٥٦	جدول(٩)/عوامل تكوين الحدود الاجتماعية المحلية الوطنية	١٠
٢٥٧	جدول(١٠)/نوع المنطلق التكويني الاجتماعي / القومي	١١
٢٥٨	جدول(١١)/نوع المنطلق التكويني الاجتماعي / الديني	١٢
٢٥٩	جدول(١٢)/نوع المنظمة	١٣
٢٦٠	جدول(١٣)/قاعدة الاعتماد والاستقلالية	١٤
٢٦١	جدول(١٤)/جهة اعتماد المنظمات	١٥
٢٦٢	جدول(١٥)/ثبات المنظمة وعدمه	١٦
٢٦٣	جدول(١٦)/اسباب افول وتذبذب المنظمات	١٧
٢٦٦	جدول(١٧)/بيان مراكز المنظمات (قبل وبعد ٢٠٠٣)	١٨
٢٦٧	جدول(١٨)/اتجاهات النشاط انطلاقاً من مراكز التأسيس	١٩
٢٦٩	جدول(١٩)/مستوى النشاط وتوزيعه جغرافياً / ديمغرافياً	٢٠
٢٧٠	جدول(٢٠)/انواع المنظمات وتوزيعها الديمغرافي	٢١
٢٧٢	جدول(٢١)/توزيع المنظمات حسب المنطلق القومي	٢٢
٢٧٣	جدول(٢٢)/التوزيع الجغرافي الديمغرافي حسب المنطلق الديني	٢٣
٢٧٤	جدول(٢٣)/توزيع المنظمات في المدينة حسب درجة الاعتماد	٢٤
٢٧٤	جدول(٢٤)/توزيع المنظمات في المدينة حسب درجة الاعتماد	٢٥

٢٧٥	جدول (٢٥)/توزيع المنظمات في المحافظة حسب درجة الثبات والاستقرار	٢٦
٢٧٨	جدول (٢٦)/توزيع المنظمات حسب مستواها في عموم المحافظة الديمغرافية ودرجة الاستقرار	٢٧

رقم الملحق	العنوان	التسلسل
١	ترسيمة العلاقات الاجتماعية / المدنية بالممارسات السياسية السلطوية .	١
٢	خريطة الموصل القديمة المنشورة عام ١٩٥٣ .	٢
٣	خريطة للعراق معدة من قبل الاحتلال الامريكي قبل دخول العراق .	٣
٤	خريطة الموصل الديمغرافية والتوزيع المكاني للثقافات الفرعية.	٤
٥	خارطة الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٥ .	٥
٦	التنظيمات المدنية التي شملتها الدراسة .	٦
٧	نص كتاب مديرية البلديات والأشغال العامة .	٧

## محتويات الدراسة

### مقدمة

إن المجتمع المدني كمصطلح علمي وواقع اجتماعي لا بد في دراسته من البحث والتفتيش في تاريخ المجتمع وعن بدايات تنظيماته وإرهاصاته وأثاره في ثقافة مجتمع الدراسة ذلك من خلال تحديد التصورات والمفاهيم بجذورها التاريخية ولاسيما في المجتمع العربي الإسلامي والمجتمع الأوربي ورواد هذه الأخيرة وفلاسفتها الذين طرحوا المفهوم في كتاباتهم من خلال وجوده وفعله في واقع مجتمعاتهم .

كما وان مقارنة وجوده في هذه المجتمعات مع وجوده كأشكال ونظم مشابهة إن لم تكن في التسمية فعلى الأقل في الوجود والوظيفة في مجتمع البحث وفي إطاره الاجتماعي العام ذات الخلفية الثقافية العربية الإسلامية .

هذا الهدف البحثي واجه إشكالية جديدة تمثلت في ان المجتمع العراقي ومجتمع محافظة نينوى بالذات عبارة عن تركيبة معقدة من العلاقات الاجتماعية والثقافية بين مجموعات متنوعة وبشكل واسع عرقياً ومذهبياً وثقافياً وديمغرافياً تتفاعل مكوناته وبسرعة وعمق في ظل احتلال وحكومة يعمدان الى تعميق الفوارق من خلال تسييس هذه المكونات وتحميلها أكثر من طاقتها ، الأمر الذي غدا أو أضحى انفصالاً وتباعداً مستمراً بين مكونات المجتمع العراقي ، في حين ، إن تنظيمات المجتمع المدني تحتاج الى مجتمع متماسك تطغى عليه روح المواطنة والانتماء الى الوطن أكثر من الانتماء الى الجماعات المحلية ، وهكذا كان لا بد من دراسة هذا الجانب الذي تتناقض بين أهداف وبيئة عمل منظمات المجتمع المدني وبين أهداف ونية عمل السياسيين ( الكتل السياسية ) . تضمنت الدراسة فصولاً خمسة وبواقع أربعة فصول نظرية وفصل خامس ميداني وعلى النحو الآتي : -

- الفصل الأول يهتم بالإطار العام للدراسة وقد تضمن على التوالي : -
- الإطار المنهجي وفيه مشكلة الدراسة ، أهمية الدراسة ، وأهداف الدراسة .
- المنهج المستخدم في الدراسة ومشكلة الدراسة و المنهج التاريخي والمنهج الميداني.
- مجالات الدراسة وفيه المجال المكاني ، المجال الزماني ، والمجال الاجتماعي .

الفصل الثاني وفيه مبحثان : -

المبحث الأول تحديد للمفاهيم والمصطلحات وتضمن المفاهيم الأساسية :

- المجتمع ، والمجتمع المحلي ، والمجتمع المدني .



- المؤسسات ، المؤسسات الاجتماعية ، المؤسسات غير الحكومية ، مؤسسات المجتمع المدني السياسية .
- السلطة .

المبحث الثاني تضمن الموروث من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع وقد قسمت حسب تاريخ ظهور الدراسات وموقع المجتمع المدني من السلطة خلال هذه الفترات وعلى التوالي دراسات قبل ٢٠٠٠ م ، دراسات بعد ٢٠٠٠ م .

وتضمن الفصل الثالث تاريخ منظمات المجتمع المدني ومقسم الى مباحث ثلاثة : -

المبحث الأول في تاريخ تكوين الثقافة الانكلوسكسونية وتضمن بدايات النشأة والتكوين للتنظيمات المدنية ومختصر نظرية العقد الاجتماعي ولأهم مفكريه ، توماس هوبز ، جون لوك ، وجان جاك روسو . ومن ثم اختصار للفكر الهيجلي واختصار للمدرسة الماركسية كلها في مجال نظرتهم واهم توجهاتهم الفكرية حول المجتمع المدني .

وجاء المبحث الثاني ليلقي الضوء على أهم الإشارات الدالة على وجود تنظيمات المجتمع المدني كسلوك في صورة مختصرة عن الجذور الاجتماعية التكوينية العربية الإسلامية فيه :- مختصر لصورة المجتمع العربي قبل الإسلام ومؤسسات الإسلام المدنية ونظام الوقف وفعالياته الاجتماعية المدنية .

أما المبحث الثالث في هذا الفصل فيركز على ملامح التجربة العراقية المكونة وتاريخ تكوين دولته وسلطته السياسية منذ نهاية السلطنة العثمانية ودخول البريطانيين وحتى سقوط آخر حكومة عراقية على يد قوات الاحتلال سنة ٢٠٠٣م محاولة فيها توضيح نمط السلطات الحاكمة وعلاقة المجتمع المدني بها طوال هذه المدّة .

وفي الفصل الرابع مقارنة تعريفية لمجتمع الدراسة الاجتماعي وبمهد مع الفصول السابقة لدراسة منظمات المجتمع المدني العراقية كون الدراسة اختارت مجتمع محافظة نينوى أنموذجاً عراقياً للدراسة الميدانية . وفي هذا الفصل مباحث عن :-

المبحث الأول ايكولوجية المحافظة . مكان محافظة نينوى ويتضمن اختصار لواقعه الجغرافي ← المكاني ، واختصار لواقعه التاريخي ← الزمان واختصار لواقعه الاقتصادي ← النشاط

وفي المبحث الثاني مكون المحافظة الاجتماعي ← الناس . وفيه صورة تعريفية لمكونه الاجتماعي الثقافي وصورة عن توزيعه الديمغرافي الاجتماعي وعلى خريطته الموزعة بين الأطراف الريفية والمركز الحضري ( مدينة الموصل ) .

المبحث الثالث فيه صورة عن التكوين التنظيمي المدني وكان المعنى منه الطبقات والفئات الاجتماعية والمؤسسات ونوع التضامن وتقسيم العمل ومن ثم السلوك المدني السائد فيه .

وأخيراً الفصل الخامس ، فيه مسح لمنظمات المجتمع المدني التي ظهرت في المدينة وقسمت إشارات دلائله الميدانية الى بيانات وصفية شملت التوزيع الجغرافي والديمغرافي ومستوى نشاطها ومنطلقات عوامل تكوينها وقاعدة اعتمادها . وبيانات تحليلية حول توزيع كل ما ورد من بيانات وصفية في عموم المحافظة وبشكل متعارف .

ومن ثم تقييم عمل التنظيمات في المحافظة كـانـمـوـذـجٍ عـراقـيٍّ وـجـاءت عـلى شـكـل مـرافـعة ختامية وموجز عن ممارسة السياسية من خلال منظمات المجتمع المدني هذه .

وأخيراً خلصت الدراسة الى استنتاجات .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

## الفصل الأول الإطار العام للدراسة

أولاً:- الإطار النظري .

١. مشكلة الدراسة .
٢. أهمية الدراسة .
٣. أهداف الدراسة .
٤. الفروض .

ثانياً:- الإطار المنهجي للدراسة .

١. المنهج التاريخي / مكتبي .
  ٢. المسح الميداني / مسح ميداني - ملاحظة - مقابلة .
- ثالثاً:- مجالات الدراسة .

١. المجال المكاني / جغرافية المكان - الايكولوجيا - الديمغرافيا .
٢. المجال الزمني / تاريخي من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ م .
٣. المجال البشري / مجتمع البحث .

## مشكلة الدراسة

تعرض المجتمع العراقي الى هزة اجتماعية ومازالت تبعاتها ثقيلة الوطأة تحدث كثيراً من المتغيرات المتسارعة وتحديات مضطربة وكبيرة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو غير ذلك .

لقد تمثلت هذه الهزة باحتلال وإسقاط حكومته المركزية ومعها مؤسساتها المركزية وبالشكل الذي بدا في أوله انقلاباً في ميزانه التنظيمي / السياسي ينبئ بان لا حكومة مركزية/شمولية كالتي مارست السلطة المطلقة ( دولة مؤهلة ومواطن مقزم ) ومن ثم لتفضي الصدمة وبشكل مفاجئ الى مجتمع بلا حكومة وطنية ، تمارس السياسة فيه حكومة احتلال قادمة من خارج حدودها تبشر بالديمقراطية وبغطاء قانوني دولي لم يستطع إنكار حقيقة القوة المحتلة ولم يستطع أن يفعل شيئاً ضدها ، مما خلق مجتمعاً عراقياً سياسياً مؤزماً ومن ثم ، ليكون فراغاً وهوةً كبيرة بين المجتمع وبين هذه السلطة .

ومع زوال سلطة العراق المركزية زالت العديد من الروابط مع محيطه العربي المسلم وياتت أرضه ومجتمعه مسرحاً لكل مسموح وممنوع وبضمنه الأفكار والأيديولوجيات والتنظيمات المدنية والسياسية ... الخ .

إن زخم الأحداث والتغيرات المتنوعة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومدنياً وعسكرياً ، دمويّ فضلاً عن كم آخر من المشاكل الى ما كان يعاني منه المجتمع العراقي قبل دخول قوات الاحتلال إليه فانحدر الوضع من سيء الى أسوأ وليصل المواطن الى حد الدوار الاجتماعي حيث بات يخشى على نفسه ووطنه ومستقبله .

وفي ظل هذه الصدمة والتغييرات والأزمات المتعددة طفت على السطح الاجتماعي العراقي العديد من الظواهر الاجتماعية والمنتوعة التي لم يشهدها من قبل ، منها : -  
المؤسسة السياسية / الطائفية والتنظيمات الاجتماعية المدنية / الأهلية .

وهذه الأخيرة ( التنظيمات غير الحكومية ) كانت واحدة من الظواهر المهمة التي حاولت العمل على غرار المنظمات أو المؤسسات المدنية غير الحكومية في الدول الغربية وأدى انتشارها الكبير في العراق الى جلب الانتباه إليها على المستويين الاجتماعي والسياسي ومن ثم أصبحت موضوعاً بحثياً ، فمن الناحية الاجتماعية اختلفت ردود الأفعال الاجتماعية إزاءها وإزاء أهدافها التي أعلنت تحقيقها وتراوحت بين الرفض التام وقبول الانخراط فيها وبين التحفظ عليها وعلى نواياها من منطلق إنها وبالنتيجة النهائية هي واجهات لاتجاهات وأحزاب وأيديولوجيات

ذات نوايا سيئة لا تستطيع الكشف عن هويتها بالشكل الصريح والعمل في الميدان الاجتماعي العراقي لاختلافها وتضادها مع هذا الميدان .

لذا وجدنا من المناسب القيام ببحث علمي يهدف الى معرفة هذه المنظمات في محافظة نينوى كأنموذج عراقي ومن الناحيتين الكمية والنوعية قبل التغيير السياسي / العسكري وما أصبحت عليه فيما بعد .

وهذه المنظمات قبل وبعد التغير ونمطها وأهدافها ، ومنطلقات تكوينها والى أية درجة تعكس صورة المجتمع تنظيمياً مدنياً / أهلياً وتحقق أهدافها وهل هي مستقلة أم لا عن السلطة وقرارها السياسي حسب المتطلبات السياسية أو الاجتماعية أم انها خط فاصل ومراقب لعمل السلطة وهل هي مهنية أم مسيسة .

هذا النمط من المنظمات الاجتماعية / المدنية والاجتماعية / السياسية والتي بدأت بالانتشار شيئاً فشيئاً طرحت إشكاليه مهمة تؤشر من جهة مكان وجود هذه التنظيمات في معادلة السلطة والمجتمع ، ولاسيما ، في زمان ومكان هذه العلاقة ، وهل هي علاقة تبعية مطلقة يتحمل فيها المجتمع عبء السلطة دون أن يشارك فيها ....

فهل هناك مكان حقيقي في تراث المجتمع العراقي عموماً ومجتمع محافظة نينوى خصوصاً لمثل هذه التنظيمات التي كانت تتوسط السلطة والمجتمع ؟ .

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في جانبين هما : -

١- الأهمية النظرية : -

إن الدراسات في مجالات المجتمع المدني قليلة جداً في المجتمع العربي والإسلامي وهي أندر في العراق ذلك بسبب إن هذه التجربة محدودة جداً ، وإن المنظمات هذه في اغلب أحوالها شكلية تتبع السلطة أو على اقل تقدير تكتفي بممارسة دور خدمي/ثقافي/اجتماعي ... الخ ، وإن السلطة نفسها كانت مانعاً أساسياً لقيام مثل هذه الدراسات وتشجيعها ، كونها أصلاً لم تمارس مثل هذه السياسات المدنية ، وإن مثل هذه الدراسات تضرب بنفس الوقت وبعمق السلطة وتكشف عن ممارستها السلطوية المسيطرة

ولهذا السبب فإن أي كتابة علمية في هذا المضمار ستكون إضافة مهمة لحق

البحث والتراث العلمي في هذا المجال .

٢- الأهمية التطبيقية : -

إن انتشار منظمات المجتمع المدني والانتساع الكبير في مجال أهدافها التي شملت جميع نواحي الحياة وفي مقابل الأوضاع التي يمر بها المجتمع أدت إلى انسحاب عدد كبير من العاملين في مجال منظمات المجتمع المدني ، الأمر الذي أدى إلى إخفاق عدد كبير من هذه المؤسسات وفشلها في تحقيق أهدافها نتيجة تسييس وتدخل الحكومة والكتل السياسية المتصارعة على السلطة في استقلاليتها وعملها ، مقابل ، مجتمع متحفظ ومحتل وينظر بعين الريبة إلى كل ما ارتبط بالاحتلال وبأشخاصه وبزمنه ، لذا يرى الباحث إن لهذه الدراسة أهمية كبيرة في محاولة توضيح أماكن ومداخل الشكوك وحجم المصالح السياسية التي تؤثر على أداء هذه التنظيمات بغية تصفية الأجواء وتحرير منظمات المجتمع المدني من قيود السلطة وثقل الأفكار المسبقة بما يسمح لها بتحقيق أهدافها وخدمة مجتمعها .

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة هذه الى : -

- ١- البحث في الجذور التاريخية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني .
- ٢- التعرف على مدى انعكاس الوضع السياسي في العراق على هذه المنظمات .
- ٣- بيان الدور الذي تمارسه هذه المنظمات في مساعدة السلطة - المجتمع .
- ٤- التعرف على طبيعة منظمات المجتمع المدني في محافظة نينوى أنموذجاً عراقياً .
- ٥- التعرف على الواقع الفعلي لوجود وعمل هذه المنظمات في محافظة نينوى .



## الفرضيات

تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية :-

( أدت التحولات التاريخية في العراق وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الى ظهور منظمات المجتمع المدني في وقت مبكر واستمرت مؤثرة في حياة المجتمع )  
ومن الفرضية اعلاه نشق الفرضيات الثانوية الاتية:-

- ١- خصوصية الاحداث التاريخية والموقع الجغرافي اوجبت الحاجة الى ظهور تنظيمات اجتماعية / مدنية متنوعة.
- ٢- الاحداث السياسية التي رافقت قيام الدولة العراقية سمحت بظهور منظمات المجتمع المدني تمارس السياسة بدون سلطة.
- ٣- خصوصية التكوين الاجتماعي / الثقافي العراقي اعطى لمنظمات المجتمع المدني شكلاً مختلفاً (ظهرت كمنظمات مجتمع محلي / اهلي ) .
- ٤- المكون الزمني/ المكاني / الثقافي الخاص لمحافظة نينوى ساهم في انتاج منظمات مجتمع مدني ذات تكوين متأثر بمكونات مجتمع المحافظة.
- ٥- أدى الاحتلال الأمريكي للعراق الى ظهور نمط جديد لمنظمات المجتمع المدني على غرار الأنموذج الغربي التي تمارس السياسة وتشكل ضغطاً او رقيباً على السلطة.
- ٦- تنوعت أشكال وفعاليات وانتشار منظمات المجتمع المدني وحسب التنوعات الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية والديموغرافية للمجموعات المكونة لمجتمع المحافظة.
- ٧- تباينت نسب نجاح منظمات المجتمع المدني بين افول وبين استمرار الفعل التنظيمي في المحافظة بحسب الامكانيات السياسية والاقتصادية والعلاقات التنظيمية لهذه المنظمات مع المكونات الاجتماعية والاحزاب السياسية المؤثرة والسلطة المحلية في المحافظة.

## مجالات الدراسة

### ١-المجال المكاني :

شملت الدراسة منظمات المجتمع المدني المنتشرة في عموم رقعة محافظة نينوى .

### ٢-المجال الزمني :

امتدت الدراسة في جانبها الميداني من المدة ٢٠٠٥/٧/١م ولغاية ٢٠٠٧/٤/١٢م .  
من خلال المسح الميداني لهذه المنظمات مع متابعة للمتغيرات التي حصلت في أعدادها وتنظيماتها وتأثيرها في الساحة المحلية .

### ٣-المجال البشري :

عنصر المجال البشري للدراسة في مجتمع محافظة نينوى .

## مناهج الدراسة:-

ان المنهج العلمي هو الطريق الذي يوصلنا إلى الحقيقة العلمية ، ذلك بالاستناد الى قواعد يُهتدى إليها من الفكر<sup>(١)</sup> وعليه فان الالزام العلمي يفرض قواعده على الباحث في التزام مناهج محددة تستلزم الدراسة استخدامها ليصل الباحث الى نتائج تهدف الدراسة تحقيقها حيث (تختلف المناهج الموظفة في الدراسات والبحوث الاجتماعية باختلاف الظاهرة المدروسة)<sup>(٢)</sup> وبما ان دراستنا هذه تتحو منحاً وصفيّاً تحليلياً عليه تطلب استخدام اكثر من منهج بحث، بغية الالمام بجوانب الظاهرة المختلفة محاولة الوصول الى رسم صورة فكرية متكاملة لها، وهذه المناهج هي :-

١- المنهج التاريخي

٢- المنهج الوصفي (المسح الاجتماعي)

٣- المنهج التحليلي

### ١. المنهج التاريخي:-

ان حداثة مفهوم المجتمع المدني وتنسيبه الى المجتمع الاوربي، حيث عدم ربط أية ظاهرة في مكان محدد وزمان معين، ومع ندرة ما تطرق اليه الباحثون من قبل ، كان السبب في استخدام المنهج التاريخي امراً لزاماً في الجانب النظري والتتبعي لاثبات وجوده وتطوره في المجتمع الاوربي، المجتمع الاسلامي، المجتمع العراقي، ومجتمع محافظة نينوى، حيث يتيح التاريخ معرفة اهم الجوانب التي تصور وتنقل ماضي المجتمع، مع ملاحظة مدى امكانية (تعديل بعض من افكاره التي قد تكون غير صحيحة او غير مناسبة في المرحلة الحالية من تطور الانسان وثقافته)<sup>(٣)</sup>، والتي قد نستطيع تطبيقها على موضوعة المجتمع المدني وامكانية وجوده وفعله في مجتمعنا وان اختلفت تسميته، فالتاريخ ليس مجرد تسجيل الاحداث الزمنية فحسب بل هو عملية ربط الحدث في وقت ومكان معين<sup>(٤)</sup> . أي ان هذا المنهج يعرفنا بالاحوال والاحداث التي جرت في الماضي والغرض من هذا تقديم وصفٍ للماضي بهدف تفسير الحاضر والمستقبل<sup>(٥)</sup>.

### ٢. المنهج الوصفي:-

والذي يعني تحديد طبيعة الظروف والممارسات والاتجاهات السائدة أي :- البحث عن أوصاف دقيقة للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص<sup>(١)</sup> وكون دراستنا وصفية تتطلب خطة عمله ان يكون لدينا كم من المعلومات / البيانات عن المنظمات المدنية الحالية الموجودة في المحافظة فكان من مصادرها ان نستخدم المسح الاجتماعي، كونه ، نمط من أنماط البحوث الوصفية والذي يعرف بـ(المسح الاجتماعي) وهو منهج لتحليل دراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية ذلك بإتباع طرائق علمية منظمة لتحقيق أغراض معينة<sup>(٧)</sup> وهو بذلك يعني جمع أوصاف مفصلة عن الظواهر المدروسة يقصد استخدام البيانات في تبرير الأوضاع والممارسات الراهنة أو وضع خطط لتحسين الأوضاع والعمليات الاجتماعية أو الاقتصادية أو التربوية<sup>(٨)</sup> . وعليه كان المسح الاجتماعي الشامل لأغلب منظمات المجتمع المدني في المحافظة أمراً لازماً كونها إحدى أهم المصادر التي يعتمد عليها التحليل وصولاً الى فعاليتها وممارستها للسياسة.

## مصادر - الفصل الاول

- ١- يعرب فهمي سعيد، طرق البحث، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٢م، ص ٢١.
- ٢- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة التضامن، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ١٣٠ .
- ٣- عزيز حنا داؤود، مناهج البحث التربوي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩١م، ص ٢٠٥.
- ٤- محمد إسماعيل قباري، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨١م، ص ٣٦٧ .
- ٥- فان دالين، طرق البحث والتطوير النفسي والاجتماعي، ترجمة احمد عثمان، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٥٥-٢٥٦.
- ٦- ماثيو كيدير، وحسيب اليأس حديد، منهجية البحث العلمي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق، ٢٠٠٧م، ص ٧٣-٧٤ .  
وانظر : فان دالين، طرق البحث، مصدر سابق، ص ٢٩٣ .
- ٧- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق ص ١٨٢ .
- ٨- فان دالين، طرق البحث، مصدر سابق، ص ٢٩٧ .

# الفصل الثاني

المفاهيم والدراسات السابقة

# المبحث الأول

## المفاهيم

١ - محور السياسة:-

الدولة،

السلطة

٢ . محور المجتمع :-

المجتمع،

المجتمع المحلي،

المجتمع الاهلي،

المجتمع المدني

٣ . محور المؤسسات :-

المؤسسة الاجتماعية،

المنظمات الغير حكومية (أو مؤسسات النفع

العام)(NGOs)،

منظمات المجتمع المدني،

## المفاهيم

إن تحديد المفاهيم في الدراسات الإنسانية / الاجتماعية له أهميته ودرجة لا تقل عن أهمية الدراسة نفسها ، إذ إنها تكشف الخطوط الواضحة عن المتغيرات المستخدمة في الدراسة ، وتقلل التباين في النظرة حول أي منها والناجمة عن تنوع الاختصاصات التي استخدمتها وحسب اتجاهاتها العلمية وأهدافها التي وضعت من أجلها .

في هذا الفصل ومن المبحث تم تقسيم المصطلحات إلى ثلاثة محاور رئيسية (السياسة، المجتمع، المؤسسات)، والهدف منه هو التقليل من الخلط الحاصل بين هذه المفاهيم والذي وصل حداً دُمجَ مفهومان في آنٍ واحد من قبل باحثيه . فضلاً عن ، أن هذا التقسيم يتلاءم مع توجهنا في البحث الرامي للوصول إلى مفاهيم أكثر دقة ووضوحاً وسهولة للباحثين الذين يستفيدون منها في دراساتهم - وعليه كانت سياستنا في تقسيم المبحث إلى المحاور الآتية :

- أ. محور السياسة وفيه تعريفات :- الدولة ، السلطة ، الحكومة .
- ب. محور المجتمع وفيه تعريفات :- المجتمع ، المجتمع المحلي ، المجتمع الأهلي ، المجتمع المدني .
- ج. محور المؤسسات وفيه تعريفات :- المؤسسة الاجتماعية ، منظمات المجتمع المدني ، منظمات أو مؤسسات النفع العام NGOs.



## السياسة وممارستها (الدولة ، السلطة)

ليس بالأمر الهين تعريف الكثير من المفاهيم ، ولا سيما تلك التي ترتبط بالعلوم الاجتماعية ، ذلك لصعوبة كشفها وعكسها لحمولتها المرتبطة بالنظام الفكري والقيمي الاجتماعي ، حيث تتداخل العديد من العوامل في مكوناتها ، منطلقاً من الأسس البنائية للمجتمع صعوداً لحمولاتها الأيديولوجية النابعة من تنظيماتها .

فالسبب في صعوبة تعريفها فهي :-

( بقدر البساطة الظاهرة بها وكثرة تداولها بين الناس العاديين صعوداً إلى تعبيراتها المتقدمة الممثلة برجال الفكر السياسي أو السياسة ، فإن التعريف العلمي والمعبر الصحيح لهذا الاصطلاح لا يتفق مع التعويم الذي تميز به في استعماله )<sup>(1)</sup> وسوف نسلط الضوء أكثر عليه كونه جزءاً رئيساً من البحث .

لذا جاء طرح وتعريف المفهوم من خلال آراء مفكره وعلى مر تأريخ تطور المجتمعات على شكل متعدد الخطوط الفكرية المعبرة عنها ، فهي تارة تؤكد مثلاً على الكل الاجتماعي (الدولة) ، وتارة أخرى تؤكد على الجزء (التنظيمات الداخلية - المحلية) وتارة أخرى تفرض معها وجود عناصر موازية لها في التنظيمات الاجتماعية ، ولا سيما في مجال ممارستها كونها وببساطة شديدة ( ممارسة السلطة )<sup>(2)</sup> ، أي أن السياسة تعرف بأنها إدارة الدولة . فلا تصور للسياسة دون وجود سلطة تقودها ( المؤسسة السياسية ) .

وكان من جدلياته أيضاً ممارسة هذه السلطة والمستويات الاجتماعية التي تمارس السياسة ، فاختلقت الآراء حولها فهناك من يرى بأن ممارستها إنما محصورة في وجود المؤسسة السياسية ، وأخرى ترى بأن الممارسة على هذا المستوى إنما تسبقها مستويات أخرى أقل منها تنظيمياً ، مثل ما هي غير رسمية ، أو محلية أو قرابية ، وهذه تتكامل بفعل عوامل تطورها وصولاً إلى المؤسسة الرسمية ( الدولة ) أو المؤسسة السياسية ، كما وأن السياسة باتت ترتبط الآن بسلوكيات الدولة والدول على اعتبار السياسة هي الدولة ، وهو تنظيم داخلي ومن ثم تنظيم العلاقة مع الدول الأخرى المحيطة وغير المحيطة بها والمتمثلة بالقانون الدولي ، وعليه :-

فلا اختلاف على المفهوم فحسب وإنما الاختلاف أيضاً حول موضوعه وأنه يمكن القول أن الاتجاهات حول الموضوع يمكن إجمالها في اتجاهات ثلاثة عامة هي :-  
الدولة/السلطة/الأشكال/والتكوينات الاجتماعية السياسية<sup>(3)</sup> .

إن هذه المفردات مكملّة بعضها البعض بدءاً من المجتمع والعناصر المكونة لها ، ومن ثم ممارسة السلطة والتنظيم المتمثل في المجتمع وممارسة السلطة من قبل التكوينات الممثلة لها :

الدولة / السلطة / الحكومة ، ومدى اختلافاتها في نمط سلوكية هذه المكونات الثلاثة ، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح حول ممارسة السياسة في مجتمعاتنا المتمثلة بالدولة / السلطة، يقابلها ممارسة السياسة / حكومة في المجتمعات المتطورة ( المجتمع الغربي ) ، وعليه : أصبح لدينا خطان من المفاهيم وهما :-

**السلطة :- وهي الجهاز الحاكم في الدولة ، أي ممارسة القوة قانونياً .**  
**السياسة :- ممثلة بالحكومة ( وهي السلطة السياسية التي لها سلطات تشريعية قضائية وتنفيذية .**

إن السياسة والمعبر عنها في تداخلاتها العديدة وحسب تشبيه جولياند فروند :  
( تشبه كيس سفر يحتوي على ما تنوع من الأشياء ؛ ففيها :- ما شئت من الصراع والحيلة والقوة ، التفاوض ، العنف ، التخريب والحرب والقانون<sup>(٤)</sup> .  
وبين كل هذه التشابكات حري بنا أن نتقرب من الموضوع وحسب ما يخدم بحثنا ؛ فإن التعريف لمفهومي السلطة والسياسة يكون انطلاقاً من مفهومها اللغوي ومن ثم الاصطلاحي العام .

واقتراباً إلى موضوع الدراسة نحاول أن نضع تعريفاً مقارباً لنمط الدراسة والذي يدور ضمن الإطار الداخلي للمجتمع وهي ماهية السياسة والسلطة في المجتمع المحلي - (وإن كان ضمن الإطار القطري وليس الدولي) .

## السلطة ( Authority )

إنها لغةٌ وحسب ما ينطوي لسان العرب بتلميحته القصيرة أنها :-  
( السلطة هي القهر ، وقد سلطه الله عليهم فتسلط عليهم ) وهي (القدرة والملك)<sup>(٥)</sup> ويشير  
الفعل إلى التسلط وفيه :- ( تسلط الأمير على البلاد ، حكمها وسيطر عليها ، وتسلط القوي  
على الضعفاء ، وتغلب عليهم وقهرهم ، وتسلط وتمكن وحكم ، وسلط الله عليهم سلطاناً جباراً :-  
غلبه عليهم وجعل له عليهم السطوة والتغلب والقهر<sup>(٦)</sup> وفي صياغتها التعبيرية تعني القدرة  
القانونية على ممارسة نفوذ على فرد أو جماعة ، ومن وسائلها إصدار الأوامر والنواهي ممن  
يملكها إلى الخاضعين لها ، ومراجعة أعمالهم وإثابتهم أو عقابهم ، ومن صورها القديمة في  
تأريخ المجتمع البشري : السلطة الأبوية ، سلطة الزوج ، ومن أنواعه : سلطة شيخ القبيلة /  
سلطة حاكم المدينة / سلطة رئيس الدولة ..... الخ ، والتي استمدت فكرتها من فكرة التفويض  
الإلهي ، وفي ظل الحكم الديمقراطي أصبح مصدرها الشعب ووزعت السلطات إلى هيئاتها حتى  
يتحقق التوازن بينها<sup>(٧)</sup> .

كما تعرف السلطة وببساطة على أنها الترتيب أو التنظيم الداخلي لأي اتحاد أو تجمع  
إنساني فهي القوة المشرعة أو المكتسبة حقاً شرعياً أو تلك الجديرة بطاعتنا الإرادية والعفوية لأنها  
مكرسة بوساطة القيم والمعايير الاجتماعية وملتحمة بالأدوار الاجتماعية داخل الاتحادات  
الإنسانية<sup>(٨)</sup> .

وعليه فإن السلطة إجرائياً هي :-

ممارسة النفوذ الممنوح شرعياً من خلال المركز المعين تنظيمياً لإجبار الآخرين على  
الالتزام والطاعة .

إذن فالسلطة وكما هو متعارف عليها في علم السياسة ولإغراض بحثي هذا هي :  
ممارسة القوة بأنواعها في حدود القانون من خلال المركز المعين تنظيمياً لإجبار الآخرين  
على الالتزام والطاعة .

فهي لغةٌ أتت من السوس أي بمعنى الرياسة ، حيث قال : ساسوهم سوساً ، وإذا رأسوه قيل سوسوه ، وحسب ما ورد في لسان العرب ( القيام بشؤون الرعية ) واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية ووضعوا كتباً لعل أقدمها (تهذيب السياسة)<sup>(9)</sup> .

إن الكلمة (سياسة) تقابل باللغة العربية الكلمة ( Politics ) الانكليزية ، أما الفرنسية فهي الكلمة (Politique) ، والمصطلحات مشتقة من اللفظ اللاتيني polis – بمعنى المدنية ، أو اجتماع المواطنين ، ومشتقاتها (politeia) بمعنى المدينة أو الدستور أو النظام السياسي<sup>(10)</sup> . إن تعبير سياسة أو سياسي متأتٍ عن الكلمة الإغريقية – politicos – التي تعني إدارة المدينة على النحو الذي عرفه الإغريق ، أي المدينة وضواحيها ومستعمراتها جغرافياً والسكان وأسلوب حياتهم والعلاقات القائمة فيما بينهم ، إضافةً إلى النظام الذي يسود بينهم اجتماعياً ، وعليه فإنها تشير إلى هذه الواقعة الاجتماعية التي تسمى دولة المدينة وكيفية تسيير شؤونها العامة ، وعليه فإن كل سياسة تتعلق بالدولة بهذا المعنى<sup>(11)</sup> ، أي هي ( politick (porgmteia) دراسة الحياة المشتركة للناس حسب الأبنية الأساسية لهذه الحياة التي هي تركيب المدينة<sup>(12)</sup> .

أما التعريف اصطلاحاً للسياسة ففيه الإشكاليات العديدة ذلك للعوامل العديدة المرتبطة بالمفهوم .

فمنذ قدمه وعلى يد مؤسسه أرسطو الذي رأى على أن الإنسان يظهر هكذا كمخلوق أو ( كحيوان اجتماعي ) وإن قللنا مدى هذا التعريف بترجمتنا – Zoom Politikon – حيوان اجتماعي ، حيث ، الحيوان يمكن أن يكون اجتماعياً ، أما الإنسان فهو وحده (سياسي) فبدلاً أن يعيش في قطعان أو قوافل أو قبائل رُحل ، فإن ميزته الخاصة هي العيش في قلب هذا التنظيم الذي شكل المدينة ، وهذه الأخيرة هي بالنسبة له وفي آنٍ واحد ضرورة طبيعية ومثال أخلاقي<sup>(13)</sup> ؛ ففي كتابه (السياسي) الذي بحث فيه نظام المجتمع الإنساني ؛ انطلق من الفرد والأسرة وهي الخلية الأولى إلى المدينة ثم إلى الدولة من حيث علاقتها بالأفراد وعلاقتها بالدول الأخرى وهذا ما يعرف الآن بالسياسة المدنية والسياسة الدولية<sup>(14)</sup> ، هذا بالنسبة لقدم التعريف .

كما وأن للمفكرين العرب المسلمين طروحاتهم العديدة للسياسة ، وجاءت بشيء من الغموض والحذر ذلك حتى لا تتضارب بين ما هو للحياة (دين ودنيا) وبين السياسة كأمر دنيوي محض . وما زال هذا الغموض سائداً إلى يومنا هذا في أغلب أبحاثه (بضمنه مجتمع البحث وجزء من أحداثه التي نعيشها اليوم حول النظرة إلى السياسة والأنظمة الحاكمة واستمدادهم السلطة والشرعية والمرجعية الدستورية) .

ويرى العديد من المفكرين الإسلاميين أن السياسة : هي (القيام على أمور المسلمين بأحسن وجه) وعم الفارابي السياسة لتصبح معرفة قاعدة التصرف الأنسب في مجالات المنزل والحياة الفردية عموماً والسلوكيات الاجتماعية ، كما وربط الرازي السياسة بالرياسة ، أما بن سينا فقد تأثر بالتقسيم الأرسطي حين ميز بين المعرفة لذاتها ، أي المعرفة النظرية وبين المعرفة الهادفة إلى تفضيل سلوك معين ، أي المعرفة العلمية ، ومن هنا ميز بين الأخلاق وسياسة المنزل وسياسة المدينة ، وميز إخوان الصفا أنواع خمس من السياسات هي:- السياسة النبوية ، السياسة الملوكية ، السياسة العامة ، السياسة الخاصة ، السياسة الذاتية<sup>(١٥)</sup> . وأورد ابن خلدون في مقدمته على أن :-

(الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض ، فلا بد أن يكون متغلباً عليهم وإلا لا تتم قدرته وهذا التغلب وهو الحد الزائد على الرئاسة ، لأن الرئاسة إنما هي سوؤد وصاحبها متبوع ، وليس عليهم قهراً في أحكامه ، وأما الملك فهو التغلب والحكم والقهر) .

ثم يحلل ابن خلدون السياسة التي هي نتيجة طبيعية للاجتماع البشري ويقسمها إلى:-  
السياسة الطبيعية ، السياسة العقلية ، السياسة الشرعية<sup>(١٦)</sup> .

وباختصار بعض وجهات النظر الفكرية الغربية حول المفهوم ، فمن وجهة نظر البنائية الوظيفية ان السياسة هي (ميكا نزمات يحقق الأهداف الكلية) وهي الوسيط في حل ظاهرة الصراع والسياسة ، فيما يرى الاتجاه الصراعى على أنها تعني القوة ، ولها دور بارز في مساعدة جماعة ما للحصول على ما تريد ولكن على حساب الآخرين<sup>(١٧)</sup> .

وجاء في المعنى السياسي لفظ (قوة) عام ( ١٧٠١م ) عند احتدام الصراع السياسي وظهور الدولة الغربية في أوربا ، فضلاً عن استخدام المجال السياسي بمعنى القوة ، كقوة قومية ، وتوازن القوى كلها معانٍ للسياسة<sup>(١٨)</sup> .

**وبذلك : فإن السياسة هي أداة للحكم الطبقي على نحو يذهب أصحاب النزعة التطبيقية إلى دعم السيطرة ، ويقصدون بذلك البناء الفوقي ، ذلك البناء الذي تهيمن عليه الطبقة الرأسمالية .**

ومن وجهة النظر التي تؤكد على النخبوية في السياسة فأنها محض أداة تستعين بها الصفوات في الحكم وفي التعامل مع الجماهير ، وهي ميكا نزم يتوسط مختلف المصالح والصراعات على نحو ما يؤكد التعدديون<sup>(١٩)</sup> ومع تطور الفكر الاجتماعي تطور معه الفكر السياسي الاجتماعي وطرح العديد من التعاريف وحسب وجهة نظر مدارسها أيضاً<sup>(٢٠)</sup> .

لذا يمكن القول بأن السياسة هي :- الأنماط المقررة لنوع السلطة ومدى السيطرة ، وطريقة استعماله لهذه الأنماط (وبضمنها القوة) في الداخل والخارج لضمان حكم المجتمع والدفاع عنه<sup>(٢١)</sup> .

وهذا يعني أن السياسة تستعمل بعضاً من أحيانها لتدل على الفعاليات داخل إطار الدولة ، كما تستعمل لتدل على الفعاليات التي تبذلها أي جماعة من الجماعات .  
وعليه فإن السياسة :- هي القيام على الجماعة بما يصلحها في حدود مفاهيمها الأخلاقية ، وإنها الممارسة الفعلية لمسؤولية عامة ، رسمية ، غير رسمية ، تنبثق من صميم حياة الجماعة ككل تهتم بشؤونها المتجسدة في الدولة والحكومة والقانون<sup>(٢٢)</sup> .

وبناء على ما تقدم من التعاريف المتعددة لمفهوم السياسة فإنها في واقعها إنما تعني : العلاقة بين الدولة والمجتمع وحسب مراحلها وتطوراته التاريخية ، أي بمعناه الحاضر فعل الدولة في المجتمع وحسب تصور مختلف المدى في فعله بين ما هو جزئي ( المؤسسة السياسية ) وبين الكل ( المجتمع ) كأطراف حاكمة وأطراف محكومة ، عن طريق السلطة كوسيلة وقوة للسيطرة . وعليه فإن السياسة في حاضرتنا هي :-

((تلك العمليات التي تؤدي إلى توزيع واستمرار وممارسة القوة والصراع عليها))<sup>(٢٣)</sup> وبذلك أنزلت السياسة إلى مستوى العمليات **processes** - وهذه العمليات تؤدي إلى (١) توزيع القوة (2) استمرار القوة . وإن هذه العمليات تتمثل بين جهتين (دولة/مجتمع) تجمع بينهما الثقافة لتصبح لدينا ثالثاً من المكون الفعلي الاجتماعي :-

مجتمع ← بوساطة الثقافة ← تكون دولة ، وفيه :-

المجتمع ← باعث ثقافي

الدولة ← مستلم ثقافي

إذن الدولة هي نتاج المجتمع على أساس التفويض أو التعاقد... الخ ، وبنفس الوقت حاملة لثقافة المجتمع ، وهذه الثقافة شاملة على العديد المتنوع وحسب وظيفتها النسقية والتي تتكون منها مؤسساتها ( الاقتصادية ، التربوية ، الاجتماعية ، السياسية... الخ )<sup>(٢٤)</sup> .

ومن ضمن هذه الثقافة ما نسميه **(بالثقافة السياسية Politic Culture)** وعليه فإن :-

١. توزيع القوة :- **Distribution of Power** :- يكون بين الأطراف الداخلة في اللعبة

السياسية **political game** - ومتمثلة كما ذكرنا بتوزيعها لتشمل الطرفين الأساسيين وعلى الأغلب احتكار الدولة على القوة العظمى ، ويقدر الاستحواذ يمكن أن تمنح المجتمع بالمقابل الشرعية **Legitimacy** .

إن الثقافة السياسية تحرص على أن توازن بين القدر الذي تحصل عليه الدولة من قوة وما يقدمه المجتمع من شرعية يمكن أن يتحرك ضمن حدود قد تسمح بأن يتعاضد القدر الذي يقدم المجتمع

من الشرعية ولكن (يحرم) أن يتجاوز احتكار الدولة للقوة حدود قدر المجتمع على تقديم الشرعية

٢. استمرار ممارسة القوة :- ويرتبط بفرضية أن تكون هناك دولة قوية ومجتمع ضعيف وبالعكس ، ويمكن أن تعرض بالشكل الآتي :-

أ. مجتمع قوي ↔ دولة ضعيفة :-

وهي السائدة في المناطق والأحزمة الحضارية التي تخترق ثقافتها أوربا عابرة الأطلسي إلى المناطق الانكلوسكسونية اللغة والحياة والإنتاج ، وهو ما يعرف - بالدولة الصناعية - ذات المسار الديمقراطي .

ب. مجتمع ضعيف ↔ دولة قوية :-

وهي السائدة في مناطق جغرافية بأكملها تمتد من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي ؛ حيث العالم النامي وفيه عراقنا وجيرانه العرب والمسلمون ودول الشرق العريقة بحضاراتها القديمة في تأريخها والأصيلة في دياناتها ، المتميزة في عدم الاستقرار ، الغنية بمواردها ، الضخمة بمخزونها الديمغرافي (البشري) ، المتباطئ دخولها إلى العصر - وهي ما تعرف - بالدول النامية ذات المسار الدكتاتوري في السلطة .

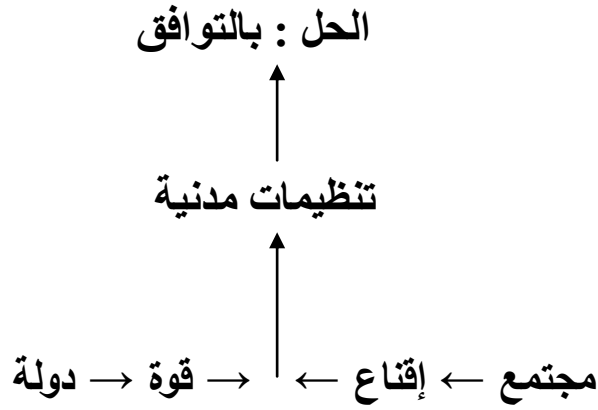
إن الخلاف الرئيسي بين ممارسة السياسة واستمرارها هو: إنَّ تواجد الدولة في عملية الممارسة السياسية مرتبط بالحضور الفاعل للمجتمع ، وهذا يعني أن وجود الدولة مقترن بحضور فاعل للمجتمع<sup>(٢٥)</sup> وعليه :

لا يمكن تصور دولة دون وجود مجتمع ، وإن كانت الدولة قوية ، قابله مجتمع ضعيف ولا يمكن أن تكون عاملة إلا إذا أمكن سد الفراغ بين الدولة القوية والمجتمع الضعيف بتنظيمات لها القدرة على أن توازن بين قوة الدولة وضعف المجتمع ؛ مما ينتج عنه استمرارية ممارسة العملية السياسية .

إن الدولة والمجتمع رغم دخولهما في علاقة تعتمد على توزيع القوة وبما يميز الأول عن الثاني ، إذ تعتمد الدولة القوة وصولاً إلى الحل ، أما المجتمع فإنه يعتمد الإقناع Consciences وصولاً إلى الحل ذاته ؛ لذا لا بد أن تكون العلاقة بينهما جدلية Dialectic ، وتعمل :

الدولة ← بفعل Dialectic ← تحقيق تواجد أفضل ← يؤهلها لفعل أكبر وأقوى من زاوية الارتقاء بالأداء وتصويره .

أما المجتمع فإنَّ حضوره لا يمكن أن يكون من قبيل تحصيل حاصل For granted إنما عليه تفعيل مؤسساته - عائلة - مدرسة - سوق ، ليكون الحل بعد ذلك بالتوافق ومن خلال التنظيمات المدنية .



وبناء على ما تقدم :

فالسيسة إجرائياً يمكن تعريفها على أنها :-

القدرة على الإخضاع أو الإقناع عن طريق ممارسة القوة أو التلويح بها من خلال المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية مما من شأنه دفع الآخرين للسلوك وفق ارادة محددة ويتضمن ذلك مجموعة من المستويات تبدأ من المنظمات الاجتماعية الصغيرة (الاسرة) وصولاً الى السلطة الاجتماعية الاكبر (الدولة) كل ذلك في اطار ثقافي عام.



## المجتمع - Society -

يعرف المجتمع بأنه ((نسق مكون من العرف المنوع والإجراءات المرسومة ، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ، ومن كثير من التجمعات والأقسام وشتى وجوه ضبط السلوك والحريات ، هذا النسق المعقد الدائم التغيير)) .

إنه نسيج العلاقات الاجتماعية، وأهم صفات (المجتمع) ومميزاته، إنه لا يثبت على حال<sup>(٢٦)</sup>. كما يعرف المجتمع على أنه :-

((ذلك الجمع الكبير من الناس الذين توجد بينهم علاقات متبادلة ولهم قيم وأهداف مشتركة تركز على الفعل الثقافي الذي يحول هذا الجمع من الناس إلى شعب متميز عن غيره من الشعوب))<sup>(٢٧)</sup> .

ويعرف انثروبولوجياً ((أنه مجموعة من الأشخاص تعيش سويةً وتعمل سويةً لفترة من الزمن تكفي لخلق أطر حضارية خاص بها ، ولاعبارها وحدة اجتماعية متميزة)) ، وأن الأسس التي يقوم عليها المجتمع هي :- وجود مجموعة من الأفراد ومعيشتهم في إقليم محدد كوحدة ذات كيان خاص وحضارة خاصة واستمرارهم زمنياً لفترة طويلة وحضارة خاصة وإحساسهم بشعور جمعي وملكيتهم لروح الجماعة))<sup>(٢٨)</sup>. ويرى دوركهايم أن المجتمع ((ليس مجرد مجموعة أفراد ، إنما نسق خاص ذو حقيقة مستقلة وصفات معينة وفي مقدمتها سلطته على أفرادهِ وتميزه عن المجتمعات الأخرى ، وهو ظاهرة إنسانية ، توجد حيث يوجد الإنسان ، وأن المجتمع سابق للفرد والعشيرة بل على الفرد نفسه))<sup>(٢٩)</sup>.

وهناك من يرى بأن المجتمع ((جماعة متعاونة منظمة يعيشون سويةً في إقليم واحد ويتعاونون على شكل جماعات لإرضاء حاجاتهم الاجتماعية الأساسية ويشاركون في حضارة واحدة ، ويؤدون دورهم كوحدة اجتماعية متميزة))<sup>(٣٠)</sup> .

وعليه فالمجتمع إجرائياً هو :-

نسق من العلاقات بين أفراد يتفاعلون سويةً لمدة من الزمن لخلق نمط من التفكير ونسق من المعتقدات ومجموعة من الأنماط السلوكية تسمح جميعها بإنتاج قدر مناسب من التضامن والتكامل يحقق استمرارية وجود هذا الشكل التنظيمي .

إن تعريفي الإجرائي أعلاه إنما يطرح الشكل التنظيمي للمجتمع منطلقاً من نمط التفكير الذي تطرح سلوكياته ودرجة التضامن والعلاقات ..... الخ .

ومنه وجب طرح التعاريف الأخرى للمجتمع منها : المجتمع المحلي ، المجتمع الأهلي - ليكون مكملاً لتعريف المجتمع .

## المجتمع المحلي - Community -

مصطلح وضعه عالم الاجتماع الألماني فردناند تونيس\* صاحب كتاب Gesellschaft and Gemienschaft وترجمته بالانكليزية هي Community and Society والعربية هي : - مجتمع والمجتمع المحلي -

وإن المصطلح Gemeinschaft ← Community ← مجتمع محلي / خاص حاله حال المصطلحات الاجتماعية الأخرى استخدم لمعانٍ عديدة ؛ فقد اقترن بمعنى المجتمع أو إشارة في معناه إلى التجمع الإنساني في بيئة ومنطقة جغرافية معينة ، أو أنه يشير إلى المجاميع الاجتماعية التي تشترك في ثقافة واحدة ، ينتمون أو لديهم إحساس بالانتماء لبعضهم البعض نتيجة العلاقات التي تربطهم .

لقد عرّف ماكيفر المجتمع المحلي على أنه :- جماعة من الناس مترابطة وظيفياً ويعيشون في منطقة جغرافية معينة ويشتركون في ثقافة واحدة ومنظمين في تركيب اجتماعي ويحملون إحساساً مشتركاً لشخصيتهم وهويتهم المشتركة كجماعة واحدة<sup>(٣١)</sup> .

وعرفه Lowry Nelson على أنه :- مصطلح يشير إلى مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة لديهم شعور بانتماء بعضهم إلى بعض والذين يشتركون ويقومون بأوجه النشاط المختلفة لتحقيق اهتماماتهم من خلال علاقاتهم الاجتماعية المنظمة<sup>(٣٢)</sup> .

كما يعرف المجتمع المحلي على أنه :- وحدة محدودة النطاق الايكولوجي والديمغرافي وهو خاضع لسلطان الدين والأعراف والمتواضعات الاجتماعية تسيطر على أفرادها العواطف والمشاركات الاجتماعية ، ويسوده روح التضامن والتعاون التلقائي ، وتعتبر الأسرة اللبنة الأولى في تركيبها الاجتماعية<sup>(٣٣)</sup> .

وعليه فإن المجتمع المحلي هو :-

صورة مصغرة للمجتمع الكبير الذي يعيش فيه ، يرتبط أفرادها بروابط تعكس قيم وعادات وممارسات سلوكية خاصة بهم يتعلق جزء منها بانتماءاتهم المشتركة ، ويتعلق الجزء الآخر بالمجتمع العام والكبير الذي ينتمون إليه .

## المجتمع الأهلي - Folk Society -

هي تسمية أُطلقت على بعض التنظيمات الاجتماعية ، وتأخذ في محتواها نفس فكرة المجتمع المدني ، لكن الباحثين المختصين عزلوها عن المجتمع المدني واعتبروها مجتمعاً خاصاً أطلقوا عليه تسمية (المجتمع الأهلي) ويرجع ذلك إلى نظرة هؤلاء الباحثين إلى اعتباره مجتمعاً مختلفاً عن مؤسسات الحكومة ، وهم على الأغلب من الباحثين في المجال السياسي . إذ عرف على أنه ( وعاء بشر ينتجون سياسة وثقافة وسلعاً وعلاقات تبادل بين الدولة بما هي هيئة حاكمة ومنظمة وضابطة لعلاقات هؤلاء ، ذلك ما يوازي مفهوم المجتمع المدني من حيث دلالة استقلالية المجتمع عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة ، وهو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً ( المجتمع الأهلي )<sup>(٣٤)</sup> .

كما عُرِف على أنه (جملة المؤسسات والأطر الاجتماعية الموروثة عن تأريخ مضي ، والتي تستمر في تنظيم ممارسات وأفعال الأفراد في الحاضر ، ويندرج في بابها حالة من العلاقات بالمؤسسات والأطر العصبوية القبلية والطائفية والمذهبية والعائلية والمناطقية)<sup>(٣٥)</sup> . وأنه ( المجتمع الذي تكون فيه العلاقات الحاسمة هي علاقات القرابة والمحلة والمذهب والطائفة والعشيرة والقرية .... الخ ، إنها علاقات طبيعية ، عضوانية ، جمعية ، قسرية ، تراتبية ، هرمية ، وأخذت التقسيمات الاجتماعية الكبرى ( أفقية وعمودية ) في المجتمعات الأهلية التاريخية الشكل الآتي :

الحر/ العبد ، الرجل/ المرأة ، المسلم/ غير المسلم ، العام/ الخاصة ..... الخ<sup>(٣٦)</sup> . وهناك من يخلط بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي ولا يجد فرقاً بينهما مثل برهان غليون الذي يرى بأن ( الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافة والأخلاق والعادات والأخلاق والعادات والتقاليد كلها من ميدان المجتمع المدني ، وليس هناك في هذا المعنى أي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي<sup>(٣٧)</sup> .

أما التعريف الإجرائي للمجتمع الأهلي في هذه الدراسة نقصد به :-

الوحدات والتنظيمات الاجتماعية الطبيعية النابعة من صميم ثقافة المجتمع والذي يرى أفرادها الانتماء إليها واجباً خلقياً ومتطلباً حياتياً ، والتي يعززها التعامل الشخصي وجهاً لوجه في الوقت الذي تغلب عليه العلاقات الأولية - Primary relation -

## المجتمع المدني - Civil Society -

تنوعت تعاريف هذا المصطلح بتنوع المختصين وتوجه المفكرين/ الفلاسفة الذين تناولوه . وبالرغم من ذلك فإن خطوطاً مشتركة وثوابت انفتت عليه في أغلب هذه التعاريف المتنوعة وفيما يأتي بعضها والتي تعبر عن وجهة نظر كاتبه .

فهو :- ( أولاً وقبل كل شئ مجتمع مدني وأن مؤسساته هي تلك التي يُنشِئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ) (٣٨) .

ويرى تعريف آخر بأنه ( كل مجتمع بشري خرج من حالته الطبيعية ( الفطرية ) إلى الحالة المدنية والتي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدية وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسياً أو أن مفهومه يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معاً ) (٣٩) .

أو هي مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف (٤٠) .

ومن منطلق حرية الفرد ومشاركته السياسية ، يرى الاتجاه الليبرالي بأن المجتمع المدني هو (الميدان أو الحيز الذي يتكون من فعالية أناس يتمتعون بحرية الانتخاب ويمارسون الحرية في الإطار القانوني والقواعد العامة وبشكل مستقل عن إرادة وقرار السلطة السياسية أو الحاكمة) (٤١) .

بينما يرى الفكر الاشتراكي على أنه :-

البناء التحتي الذي تشيد عليه العمارة السياسية ، وهذا يعني بأن المجتمع المدني هو المجتمع الديمقراطي منظوراً إليه من زاوية حركته ووظيفته الاقتصادية والاجتماعية ، تبعاً لذلك فإن المجتمع المدني عبارة عن كيان مزدوج ، فهو من جهة مجتمع مدني/ اقتصادي ، ومن جهة أخرى مجتمع مدني/ سياسي (٤٢) .

ومن التوجهات الحديثة في تعريفه أنه :-

عضو حي ، وهو التعبير الاجتماعي عن عوامل كامنة تاريخية وثقافية وسايكولوجية وروحية ، وهو طيف الحياة غير المرئي الذي يجمع أرواح الأنفس في مواقف مشتركة تشكل المضمون الأساسي لحكم الذات والسعي السلمي لتحقيق أهداف مشتركة (٤٣) .

وبالرغم من حداثة المفهوم وتعريفه ، إلا أنه هناك أكثر من مؤشر قديم لبناء ووجود مثل هذا المجتمع ، ففي التراث الإسلامي ورد توثيق واضح لوجود أصول التنظيمات التي انحدرت من حضارات قديمة (سبأ) يُفهم على أنها الأقرب تصوراً وفعلاً وتنظيماً للمجتمع المدني وكما

أورده الخطاب القرآني في سورة النمل ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾ (سورة النمل الآية: ٣٢) ﴿ قَالُوا نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ (سورة النمل الآية: ٣٣)

والملا: -

١. يُفهم في ضوء الفراغ بين السلطة ( ملكة سبأ ) وبين شعبها من الناس أو المجتمع .
٢. مثل هذا الفراغ إنما يُملأ بأصحاب الرأي والخبرة<sup>(٤٤)</sup> .
٣. ولماذا قالت الملكة ( السلطة ) في إفتاء الأمر والاستشهاد ؟  
إنما هذه شكل من أشكال المجتمع المدني وتوثيق واضح لوجوده -

وبناء على ما تقدم من تعاريف فان المجتمع المدني ومع من ينظر إليه فانه، إجرائياً هو: هو ذلك المجتمع الانساني الذي يحاول ان يجمع وفق اليات معينة تأخذ باعتبارها الاهتمام بالظواهر والمشكلات التي يعاني منها مجتمع معين عن طريق ضم منظمات النفع العام NGOs وجعلها تؤدي عملاً نفعياً وتطوعياً وذلك بالتعاون مع المجتمع السياسي بشرط ان يحافظ المجتمع المدني اثناء تعامله مع المجتمع السياسي بالاستقلالية والشفافية التي تضمن فعالية اداء المجتمع السياسي .والسيطرة على فعاليته وسيره في حدود ضيقة بحيث لا تتحول الى قوة ضاغطة او رأس حربة كحركة شعبية معارضة .

أي انه تجميع نوعي للفاعليات ( المنظمات ) غير المرتبطة بالدولة مع تطوعيتها NGOs وبعدها عن الحال العام لتمارس السياسة وحسب التوجهات والحاجات التي قامت من أجلها .  
وفضلاً عن ما تقدم من تعاريف لـ :- المجتمع المدني ، المجتمع الأهلي ، المجتمع المحلي - فإنه يمكن أن نجد عشرات التعاريف لهذه المصطلحات ، إلا أنها لا تخرج عن ثوابت وأركان هذه الأنواع ويمكن تأشير فرق واضح بين هذه المصطلحات ، ولأننا في مجتمع عربي وبضمنه مجتمع البحث والذي هو أقرب إلى المجتمعات المحلية لذا يجب ان نتصور ( اصطلاحاً ) الأقرب إلى المجتمع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني/ الأهلي - عنه ما في المجتمع الذي يُبنى فيه المجتمع المدني Civil Society . ومحاولة منا لتوضيح التداخل والالتباس فإن :-  
١. المجتمع المدني هو نتاج المجتمع ، والذي يشير إلى وحدة بنائية/ اجتماعية سياسية ذي بعد جغرافي واسع ، في حين أن المجتمع الأهلي ومنظماته يشير على أنه نتاج المجتمع المحلي ، ويشير إلى وحدة/ اجتماعية/ أهلية ترتبط بوحدة جغرافية محددة .  
٢. المجتمع المدني يشير إلى جماعات مختلفة الارتباطات/ تعددية ، تجمعها ثقافة ومصالح واحدة تهدف للوصول إلى غايات مشتركة بعيدة عن الدولة .

أن المجتمع المحلي يشير إلى جماعة ترتبط بثقافة واحدة وهوية واحدة وإحساس مشترك تظهر كجماعة أولية .

٣ . يشير المجتمع المدني إلى وحدة اجتماعية سياسية كبيرة الحجم تصل إلى مستوى دولة من الدول وأكثر وتتجاوز حدود المدينة والدولة .

المجتمع المحلي وحدة اجتماعية صغيرة محدودة الحجم والنطاق والحركة .

٤ . المجتمع المدني يرتبط بشكل تنظيمي واحد ، يرتبط بمؤسسات (منظمات ومؤسسات المجتمع المدني) مختلفة التوجهات والأهداف ولكل منها خصوصيتها ووسائلها .

المجتمع المحلي لا يوجد فيه شكل تنظيمي بل تكون روابطه اجتماعية وقربانية - ثقافية .

٥ . الانتماء إلى المجتمع المدني يكون طوعياً وحسب الميول والاتجاهات والأهداف والوظائف والحاجات ، بينما الانتماء إلى المجتمع المحلي يكون قسرياً وبحكم اجتماعي/ قرابي وبحكم الميلاد والإرث .

ويمكننا توضيح ذلك أكثر فيما يخص استنتاج اغلب هذه المصطلحات في ص ٢٩٧

المؤسسة الاجتماعية - Social Institution -

تُعد المؤسسة الاجتماعية من العناصر الأساسية في سياق التنظيم الاجتماعي المكون للكيان الاجتماعي ، (المجتمع)

ومع تعدد تعاريف المجتمع كذلك الحال تتعدد تعاريف هيكليتها ألا وهي المؤسسة الاجتماعية. بداية يشير مفهوم المؤسسة ( كما يعبر عنها فوكونية وموس ) التي وردت في الموسوعة الكبرى:- ((إن سائر أشكال التصرف والتصرف السابقة بوجودها للفرد ، وهي بمثابة عناصر اجتماعية يتم انتقالها بصورة عامة بواسطة مسالك التربية ،ومن الأفضل أن توجد كلمة خاصة تشير إلى هذه المواقع ،ويبدوان كلمة مؤسسة هي أفضل صيغة ملائمة لهذا المجال<sup>(٤٥)</sup> . ويعني اصطلاح مؤسسة في علم الاجتماع :-مجموعة الأحكام والقواعد والضوابط والنظم الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الاجتماعية في المجتمع.<sup>(٤٦)</sup> وهي :-

تنظيم أو منشأة تؤسس أو تقام لأمر عمومي أو شعبي سواء أكانت لإغراض تعليمية أم أعمال ضريبية مكرسة لأعمالها وهي شكل من أشكال السلوك الجوهري ،والأساسي للحضارة مثل مؤسسة الزواج ،مكان أو ممارسة المؤسسات الجزائية<sup>(٤٧)</sup>.

أما المؤسسات الاجتماعية فهي : نمط يُنظّم في سلوك الجماعة ، راسخ الجذور ويعدّ جزءاً أساسياً من حضارة أو ثقافة كالعائلة<sup>(٤٨)</sup>. وبعبارة أخرى تعدّ المؤسسات الاجتماعية : - وحدات نظامية تبنى منها المجتمعات البشرية نظراً لترابطها واتصالها الوثيق مع بعضها البعض ، وإن لهذه المؤسسات درجة من الاستقلال الذاتي وهي وحدة تَخَصُّص في العمل<sup>(٤٩)</sup>. وعليه فإن المؤسسة الاجتماعية هي :-

التنظيمات الأساسية النابعة من حضارة المجتمع والمعبرة عن سلوكيات وضوابط رسمية وغير رسمية منطلقة من قاعدته الاجتماعية وصولاً إلى قمة هرم مكونٍ هـِ الحديث المؤسسة السياسية مروراً في كل التدريجات الاجتماعية التي يمكن أن تنتج مثل هذه المؤسسة كالعائلة ،المدرسة ،السوق ،الترفيه..الخ.

## المنظمات غير الحكومية - Non Governmental Organizations -

لقد استخدم المفهوم للتمييز بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، وتم إدراجها من الناحية التنظيمية تحت مسمية أو تسمية المنظمات غير الحكومية ، ولها تعاريف عدة منها :- أنها :-

مجموعة طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي ، قطري أو دولي ، ليتمحور حول مهام معينة يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة ، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وتضطلع الحكومة على شواغل المواطنين وترصيد السياسات وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي ، وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر ؛ فضلاً على مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية<sup>(٥٠)</sup> .

وقد عرّفها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م على أنها :- منظمات طوعية تعمل مع آخرين ، وكثيراً ما تعمل لصالح آخرين ، وتتصب أعمالها وأنشطتها على قضايا وأناس خارج نطاق موظفيها وعضويتها ، وهي مرتبطة بالمنظمات الأهلية والشعبية الأخرى من حيث توجيه المشورة التقنية ، أو الدعم المالي لمنظمات وسيطة في الخدمات<sup>(٥١)</sup> .

أما قانون الجمعيات العثمانية الصادر سنة ١٩٠٩ فيعرّف على أنه :-  
(مجموع مؤلف من عدة أشخاص لتوحيد معلوماتهم أو مساعيهم بصورة دائمية لغرض لا يقصد به الحصول على الربح)<sup>(٥٢)</sup> .

وعليه يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية على أنها :-  
(المنظمات التي تجد نفسها منشوءة اجتماعياً خارج الإطار التنظيمي الرسمي (الحكومي) والتي تعتمد على أسس خاصة في التأسيس تنبع من حاجة الأفراد المكونين لها) .

## منظمات المجتمع المدني



مثلما اختلفت وجهات النظر حول مفهوم المجتمع المدني ، كذلك الحال نفسه مع مفهوم (منظمات المجتمع المدني) حتى وصل الحال بالبعض من الباحثين إلى الدمج بين الاثنتين أثناء الحديث عن أحدهما ولاسيما في مجال التعريف ، لكنها في النهاية انصبت إلى محاولة الوصول إلى ماهية وفعالية المجتمع المدني ومنظماته ، كونها الوسيط بين الدولة والمجتمع (الأفراد) .  
ونظراً لأعتمادنا التقسيم الذي فصلنا فيه مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم منظمات المجتمع المدني ؛ نورد فيما يأتي بعض التعاريف التي تُنسب إلى مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من أن بعضها يشير إلى المجتمع المدني في بعض طياته \*لقد عُرفت منظمات المجتمع المدني على أنها ((مؤسسات يختلف عملها عن أسلوب مؤسسات العمل الحكومي وتتشأ بمبادرات ذاتية تنظمها مجموعة من أفراد المجتمع لتحقيق أهداف مجتمعية يستفيد منها المجتمع المحلي ، وتختلف فيما بينها باختلاف طبيعة أنشطتها وأهدافها))<sup>(٥٣)</sup> .

كما عُرفت على أنها :- المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن الدولة<sup>(٥٤)</sup> . وهذا يتفق مع التعريف الذي يرى كاتبه على أنها :-  
(تختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في البلاد وتعمل باستقلالية عن الدولة)<sup>(٥٥)</sup> .

وتصعباً لتشكيلة موازنته وقوته أمام المؤسسة السياسية وسلطتها يرى التعريف الآتي بأنها :  
(تلك المؤسسات المختلفة التي تبلغ من القوة والنفوذ حداً يستطيع معه أن يشكل توازناً مقابلاً مع مؤسسات الدولة ، بالمقابل لا تعيق الدولة عن ممارسة دورها في حفظ السلام والأمن والتنظيم بين المصالح المختلفة ، مع ذلك فإنها لا تستطيع أن تمنع الدولة في التسلط والهيمنة على المجتمع)<sup>(٥٦)</sup> .

وعليه فإن منظمات المجتمع المدني هي :-

(المنظمات الاجتماعية المعبرة عن مدى تطور المجتمعات في وعيها التنظيمي وتضاماناتها الحاجاتية المادية والمعنوية لتملأ الفراغ بين مؤسسات الدولة (السلطة /الحكومة وبين الناس/المجتمع) ، ومن خلال هذه الوسطية تكون موازية لمؤسسات الدولة وموازنة/رقابية).

## ( المصادر )

### الفصل الثاني - المبحث الاول -

- ١- د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للطباعة، عمان، ١٩٨٠، ص ٣٢  
للمزيد انظر : جولياند فروند، ماهية السياسة، ترجمة يحيى علي أديب، دمشق، ١٩٨٠، ص ١٢.
- ٢- نفس المصدر أعلاه، ص ٣٢ .
- ٣- د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، دار الحكمة  
للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٣١ .
- ٤- د. إبراهيم أبراش . علم الاجتماع السياسي . مصدر سابق ص ٣٢ .
- ٥- د. علي أسعد وطفه، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز  
دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص ١١٥ .
- ٦- نفس المصدر أعلاه، ص ١١٦ .  
للمزيد انظر: - حسن سعيد الكرمي، الهادي إلى لغة العرب، بيروت، ج ٧/، ص ٣٧٢ .
- ٧- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،  
ص ٣١٥ .
- ٨- روبرت نيس، روبرت بيران، علم الاجتماع . ترجمة جريس خوري. منشورات دار النضال  
للطباعة والنشر بيروت ١٩٩٠م ص ١٢٥ .
- ٩- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط ٣، القاهرة، ١٩٦٨،  
ص ٦٦١ .
- ١٠- مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجايوي، منشورات عويدات، بيروت، (د .  
ت) ص ٦ .
- ١١- Jacques Morua . Georges , Jacques georel Sociologie Politique :  
Editions Cyjas , Paris , 1956 P. 30 et aussi Georges Bastide  
.op. Cit P.137  
نقلًا عن د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ٣١ .

- ١٢- مارسيل بريلو، علم السياسة . مصدر سابق . ص ٧ .
- ١٣- د. إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي . مصدر سابق . ص ٧ .
- ١٤- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، مصدر سابق، ص ٦٦١ .
- ١٥- د. إبراهيم ابراش، مصدر سابق ص ٣٧ .
- ١٦- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الأحياء والتراث العربي، بيروت، ص ١٣٩ ص ٣٠٣ .
- ١٧- د. عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ٢٦ .
- ١٨- د. إسماعيل علي أسعد، نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي، مطبعة شريف الإسكندرية، ١٩٧٨م، ص ٧٥-٧٨ .
- ١٩- د. عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ٢٧ .
- ٢٠- انظر تفاصيل تعاريف عديدة في القواميس العالمية وكما أوردتها المصادر :-  
مارسيل بريلو، علم السياسة، مصدر سابق، ص ٣٥ .  
د. إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ٣٥ .  
د. هشام الشاوي، مقدمة في علم السياسة، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ص ٦ .
- ٢١- لوسي مير، مقدمة في الانثربولوجيا الاجتماعية، ترجمة وشرح، د. شاكر مصطفى سليم دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨١م، ص ٤٢٧ .
- ٢٢- د. هشام الشاوي، مقدمة في علم السياسة، مصدر سابق، ص ١٠ .
- ٢٣- د. متعب مناف السامرائي، ممارسة السياسة في مجتمع اللاقوة، ومحاضرة في جامعة الموصل، كلية الآداب، سنة ٢٠٠٢م .

- ٢٤- د. متعب مناف السامرائي، محاضرة لطلبة قسم الاجتماع بعنوان - الثقافة والفضاء السياسي العراقي، سنة ٢٠٠٣ م .
- ٢٥- د. متعب مناف السامرائي، ممارسة السياسة، مصدر سابق .
- ٢٦- ماكيفر وشارلز بيرج، المجتمع ج /١، ترجمة د. علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ١٦ .
- ٢٧- سناء الخولي، مبادئ علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص ٢٠ .
- ٢٨- لوسي مير، مقدمة في الانثروبولوجيا، مصدر سابق، ص ٢٠ .
- ٢٩- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٥١٨ .
- ٣٠- Joseph .H. Fitches. Sociology. The university of Chicago. Press.Chicago and London .1992 . P.134  
\*نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عوده وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ١٥٤ .
- ٣١- ماكيفر، المجتمع، ج ١، مصدر سابق، ص ٢٨ .
- ٣٢- مليحة عوني، د. معن عمر. المدخل إلى علم الاجتماع، جامعة بغداد، ١٩٨١م، ص ٨١ .
- ٣٣- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٥١٨ .
- ٣٤- وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ، ورقة مقدمة إلى ندوة مناقشات الندوة العربية حول المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٢٠ .

٣٥- عبدالله بلقرين، في الديمقراطية والمجتمع المدني إفريقيا الوسطى، المغرب، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، ص ٢٢ .

٣٦- د. صادق جلال، العلمانية والمجتمع المدني، مجلة النهج، العدد ٣٨، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ص ١٢٥ .

٣٧- برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص ٧٣٨ .

٣٨- د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية، المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧، ١٩٩٣م، ص ٨ .

٣٩- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٢٠ .

٤٠- أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، مجلة ٢٧، العدد ٣، ١٩٩٩م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩م، ص ٩٩ .

٤١- المجتمع المدني، تعريف المجتمع المدني، المقالة متاحة في الموقع :-

[Info.@balagh.com](mailto:Info@balagh.com)

٤٢- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة، الممارسة السياسية الغربية، ورقة مقدمة إلى ندوة ومناقشات المجتمع المدني التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٧٢ .

٤٣- دون . إي . إيبرلي، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين، ترجمة هشام عبدالله، عمان، ٢٠٠٣، ص ١٢١ .

\* سورة النمل . الآية ٣٢ ، الآية ٣٣ .

٤٤- المجتمع المدني، بحث في سوسيولوجيا الانتماء والولاء، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م .

٤٥- جورج لاپاساد، رينيه لورد، مقدمات في علم الاجتماع، ترجمة هادي ربيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٢٠٠ .

٤٦- د. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩م، ص ١٢١ .

٤٧- Nawwebster . Dictionary of the English Language . delair publishing company , printed in USA . 1986 . p499 .

٤٨- د. منير العنبي، المورد، دار العام للملايين، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٧١ .

٤٩- د. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سابق ص ٦٢١ .

٥٠- التعريف متصفح على الموقع الإلكتروني :-  
[www.un.org.ngolink.ktm](http://www.un.org.ngolink.ktm)

٥١- تقرير التنمية البشرية، الصادرة عن الامم المتحدة سنة ١٩٩٣م .

٥٢- موصل ولايسي سانلامه سي، اون دورد / ١٤ / مركز الوثائق والسجلات جامعة الموصل .

\* هناك من يعتمد تسميات مختلفة لمفهوم المجتمع المدني فمنهم من يطلق عليها مؤسسات النفع العام، القطاع الثالث، مؤسسات المجتمع الأهلي، فضلاً عن الخلط بينه وبين مفهوم المجتمع المدني .

٥٣- مريم عيسى الشبراوي، المنظمات الأهلية في الخليج العربي، الواقع والتحديات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد / ٨١ ، سنة ٢٠٠٤م، ص ٨٨ - ٨٩ .

٥٤- أحمد عيسى علوان، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، دار الثقافة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢١ .

٥٥- أحمد عيسى علوان، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي،  
العدد/٢٣٦، سنة ١٩٩٨م، ص ٥٠ .

٥٦- chon . A . Hall . civil Society Theory comparison Polity . press .  
G.Brition.1995.p32 .

## المبحث الثاني الدراسات السابقة

مدخل:-

أولاً:- :- نماذج من دراسات ما قبل سنة ٢٠٠٠م

- أ- نماذج من مجموعة البحوث المقدمة الى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية وبعنوان:- المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ١٩٩٢م
- ب- دراسة توفيق المدني: المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي. ١٩٩٧م

ثانياً:- نماذج من دراسات سنة ٢٠٠٠م

- أ- دراسة متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية في الوطن العربي
- ب- دراسة احمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ٢٠٠٠م

ثالثاً:- نماذج من دراسات ما بعد سنة ٢٠٠٠م

- أ- دراسة: دون ، أي ، ايبرلي ، بناء مجتمع من المواطنين - المجتمع المدني في القرن ٢١
- ب- دراسة مريم عيسى الشبراوي، المنظمات الالهية في الخليج العربي، الواقع والتحديات ٢٠٠٤م



## الدراسات السابقة:-

### مدخل

إن مبررات تقسيم الدراسات السابقة يرجع إلى توفر هذه الدراسات وبدء الاهتمام الواسع بها في مراحل التسعينات من القرن الماضي على الرغم من أن نسبة كبيرة منها درست المجتمع المدني في فترة الثمانينات وما قبلها .

أما الدراسات التي جاءت ولاسيما بعد العام ٢٠٠٠ فكانت بسبب الحاجات الذاتية في الوسط العراقي ومحيطه وطغيان أنظمة الحكم من جهة وغياب التعددية والديمقراطية والتسامح من جهة أخرى .

لقد أصبح المجتمع المدني ضرورة أكثر للحياة بسبب الممارسات السياسية الاستبدادية وكبح مجتمعاتها من خلال هذه التسليطة وتغييب واستلاب حاجاتها لإرضاء الخارج .

كما ورافق ذلك موجة من التيارات والتوجهات التي نادى بالديمقراطية والنظام العالمي الجديد من خلال العولمة الغربية التي قادتها أمريكا وأوروبا الغربية محاولةً تتميط العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتطبيعه بنموذج مثالي هو النموذج الغربي المتمثل بالولايات المتحدة التي قادت العولمة وسعت إلى انتشارها ، فكان اهتمام الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي منصباً على أفكار المجتمع المدني ، الديمقراطية ، صراع وحوار الحضارات .... الخ ، فضلاً عن ظهور فكرة التغيير والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وبروز فكرة تغيير أنظمة الحكم في الشرق الأوسط ونشر مشروع الشرق الأوسط الكبير وتسويق الديمقراطية أمراً أقرب إلى المحتوم في التنفيذ .

كل ذلك حفز الباحثين ومراكز البحوث إلى تسليط الضوء على دراسة واقع المجتمع المدني في هذه المناطق وسبل الارتقاء به .

وحتى تكتمل الصورة لدينا لمسيرة وتطور المجتمع المدني وانتقاله في مراحلهِ التاريخية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد اعتمدنا التقسيم الزمني القائم على أساس توضيح علاقة المجتمع المدني بالسلطة المتمثلة بالنظام السياسي (الدولة) ، ومنها نكون أكثر واقعية في قراءتنا لهذا المبحث ، رتبنا الدراسات حسب سنوات إجرائها ونشرها من جهة ونتائج العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة من جهة أخرى .

أولاً: - نماذج من دراسات قبل سنة ٢٠٠٠ م ، ويمكن إلقاء الضوء على :-

- أ- مجموعة البحوث المقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية وبغوانه :-  
المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٢م<sup>(١)</sup>.  
ب- دراسة توفيق المدني ، المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي، ١٩٩٧م.

ثانياً: - نماذج من دراسات سنة ٢٠٠٠ م . وفيه :-

- أ- د. متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي، ٢٠٠٠ م .  
ب- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ٢٠٠٠ م .

ثالثاً: - نماذج من دراسات بعد سنة ٢٠٠٠ م . وفيه :-

- أ- دون إي- إيبيرلي، بناء مجتمع من المواطنين ، المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين .  
ب- مريم عيسى الشبراوي، المنظمات الأهلية في الخليج العربي، الواقع والتحديات، ٢٠٠٤م

## المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي/بحوث مركز دراسات الوحدة العربية

وجيه كوثراني ١٩٩٢ م (٢)

ضمت الدراسة في طياتها توضيح مصطلح المجتمع المدني في التراث العربي عند المفكرين العرب أمثال الفارابي ، بن خلدون ، والتصاقه في الفكر الأوربي الغربي والترجمة الحرفية لهذا المصطلح إلى العربية ، وتأثيرات هذه الترجمة في استخدام المصطلح وعلاقته بمصطلح المجتمع الأهلي والإشكاليات التي ترتبط بذلك .

خطّة الدراسة ثلاثة محاور هي :-

١- الدولة - الشريعة - العصبية - الملة .

٢- فعاليات المدينة ، الإنتاج الحرفي - الطرائق الصوفية - الأسواق - الحارات .

٣- الوقف والخدمات الاجتماعية-العلمية

كما ويذهب كوثراني الى ان للدولة العربية الإسلامية في الادبيات السياسية الغربية تصورا يربطها بنظرية الاستبداد الشرقي على النحو الذي ذهب به وصاغه عليه مونتسكيو ، وتبعه فيبر في حديثه عن الدولة السلطانية.

والدولة في هذا التصور ممسكة بأعنة المجتمع إمساكاً شديداً وقبضتها قوية .

ونستنتج من ذلك وجود سلطة كبيرة للدولة على مظاهر المجتمع المدني ومؤسساته وتأثيرها الواضح فيه والحد من نشاطه وتحويله الى نشاط أهلي هامشي يخضع لسلطة الدولة.

ولذلك يقترح كوثراني قبول مفهوم المجتمع الأهلي في الحديث عن المجتمع المدني في

التأريخ العربي وذلك لسببين:

الأول: أن كل المصطلحات التي ترتبط بالوطن والمواطن تظل مرتبطة بالتجربة الغربية الحديثة .

الثاني: أن الوجود الاجتماعي المدني الاهلي في الإسلام عرف أشكالاً من التنظيمات المهنية والاجتماعية داخل المدينة الإسلامية مثل الحرف وشيوخ الطوائف ، كما وعرف نظاماً من الخدمات العلمية وشكلاً وتطوراً من أشكال التضامن والتكافل متمثلة بالأوقاف وأصنافها المختلفة .

(( ومن هذه النقاط أعلاه يمكن الانطلاق إلى تاريخ مؤسسات المجتمع الإسلامية في

فصول دراستنا هذه ويمكن اعتبارها أحد الصلات لدراستنا )) .

**المجتمع المدني والدولة في المشرق العربي**

## سعود ظاهر ١٩٩٢م (٣) .

أنطلق الباحث بدءاً بتعريف المصطلحات والمفاهيم والمناهج ، حيث:

١- التحديد المكاني والجغرافي لمصطلح المشرق العربي : واصفاً مثل هذه التسمية بالاستعمارية ومن ثم اقترانها بالطابع الأيدولوجي ، ومحددة المنطقة بالعراق وسوريا والأردن وفلسطين .

٢- التحديد الزمني : حيث الصعوبة في هذا المجال بسبب استتارت النفوذ تجاهها مثل المجتمع التقليدي والمجتمع العصري، وفترة الانتداب الفرنسي والبريطاني ... الخ .

وعليه ارتأى الباحث في التمييز بين فترتين وهي مرحلة ما قبل استقلال الدولة القطرية ومرحلة الاستقلال السياسي لهذه الدولة منذ الحرب العالمية الثانية .

ومن ثم الانطلاق إلى الواقع الاجتماعي العربي طارحاً سؤالاً جامعاً لمجموعة التساؤلات بصدد علاقة الدولة بالمجتمع المدني وهي : هل كان المجتمع الشرقي موحداً ثم فشل في تحقيق دولته الوطنية والقومية الموحدة؟

وكانت الإجابة لهذا السؤال الرئيسي المعتمد في البحث .

فالمضمون الإيجابي في البحث جاء على المجتمع العربي في المشرق العربي كان موحداً وان بدا كثيراً في مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسكانية ، ذلك بفعل العناصر الإيجابية الكامنة، فالمجتمع المدني العربي الموحد في بنائه العميق ، فشل في الوصول إلى تحقيق دولته الوطنية القومية الموحدة ، وان هذا الفشل ربما سبب في ضرب أعماق المجتمع المدني الموحد ، ويرى الباحث أن واقع الحال يشير إلى أن مؤسسات المجتمع المدني العربي وبحكم واقعها الحالي تتحقق اليوم في وقت لم تستطع تحقيقها في مرحلة الاستقلال السياسي والمد القومي الشمولي .

وينتهي الباحث في استنتاجاته إلى أن الدولة القطرية في المشرق العربي تسببت في تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية من العشائر والقبائل والتنظيمات الاجتماعية المدنية الأخرى حيث انقسام وتفوق الأحزاب السياسية والنقابات في إطارها القطري . ومن ثم زيادة قبضتها الحديدية على مؤسسات المجتمع المدني في ظروف التفاوض مع إسرائيل وتحت رعاية الولايات المتحدة .

كما تحولت مؤسسات المجتمع المدني إلى مجرد ديكور شكلي لتلك الشرعية التسلطية وباتت الديمقراطية في صورتها القطرية الراهنة أقرب ما تكون إلى التعيين المباشر وإلغاء دور الشعب في حكم نفسه بنفسه .

إن هذه الدراسة التاريخية التحليلية لمفهوم المجتمع المدني والمجتمع الأهلي شملت تطور الفكر الغربي وأكدت على وجود تنظيماته في التراث العربي الإسلامي . وأكدت على تأثير الحضارتين ببعضهما الآخر في هذا المجال ، وهذه الدراسة تساعدنا في تسليط الضوء على

المجتمع المدني / الأهلي في المجتمع العربي الإسلامي ومعرفة طبيعته وتطوره تاريخياً عربياً / عراقياً . وإن كانت الدراسة قد نظرت إلى هذا التنظيم بنوعٍ من الضعف وميلها نحو إصاقه بالمجتمع الغربي أكثر من المجتمع العربي الإسلامي .

المجتمع المدني في مصر والسودان  
حيدر إبراهيم علي ١٩٩٢ م (٤)

بيّنت الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية المختلفة من حيث عملها نحو تحقيق الديمقراطية والتأكيد على حقوق المواطنة والمواطنين . ومن ثم يتحول الباحث إلى متابعة نشأة هذه المؤسسات باختلاف أنواعها وتقييم عملها عن طريق طرح المسألة حول ايجابيتها أو سلبية الدور الذي قامت به هذه المؤسسات . ويقسم البحث مؤسسات المجتمع المدني هذه إلى فئتين :-

**الفئة الأولى :-** الأحزاب السياسية ؛ وما زال الاعتماد عليها في مجتمع مصر والسودان والتي تقوي وتفعل مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من وجود تنظيمات أخرى إلى جانبها .

**الفئة الثانية :-** هي النقابات ، وهي الأساس للتنظيمات المدنية الحديثة الأخرى .

لقد أولت الدراسة مساحة أكبر للأحزاب السياسية ، وييدي الباحث ملاحظته العامة ويرى بأن التأريخ السياسي العربي يؤيد وجودها وإن كانت تضرب الدولة في العمق التاريخي الطويل مثلما هي في مصر ، ومع هذه التَحَكْمِيَّة القوية بإمكان الجمع بينها وبين دولة أقل منها قدماً كما في السودان .

وإن الديمقراطية الاجتماعية وما يصاحبها من تحولات اقتصادية تأتي من قرارات فورية ، ولا تملك أي ضمانات ذلك بسبب غياب المشاركة السياسية والمجتمع المدني الذي يحرس ويراقب هذه المنجزات ، وعليه كانت الأحزاب السياسية هذه ضعيفة .

وبعد عرض التنظيمات النقابية في مصر أشار البحث إلى وجود تنظيمات شعبية ودينية وإنها وإن وجدت بشكل فعال وواسع إلا أن مضمونها غير ديمقراطي ، مع انعدام الحوار والحرية وقبول الأحلاف والتسامح مع الآخر .

ويختتم البحث باستنتاجات مفادها أن أغلب مؤسسات المجتمع المدني في هذه المنطقة العربية وإن كانت محققة شكلها منذ الأربعينات من القرن الماضي إلا أنها بقت خاضعة لنزعات الحكم العسكري ولاسيما في السودان ، وهوى الانقلابات ، من جهة ؛ والواقع الراهن من جهة أخرى يجعل الحديث عن المجتمع المدني مجرد أمنيات نبيلة ؛ فالمواطن العربي يزداد بعداً عن التنظيمات والمؤسسات الحديثة ، وتُضَيِّق دائرة اهتماماته حدود عمله بدل العمل ضمن إطار خارجي قومي ، فضلاً عن العلاقة بين الفرد والمجتمع المدني والدولة المقصرة في أداء واجباتها الاقتصادية .

## المجتمع المدني في الخليج العربي والجزيرة العربية

باقر النجار ١٩٩٢م<sup>(٥)</sup>

في مقدمة البحث يرى الباحث أنه من الصعب مقارنة وجود المجتمع المدني الغربي في المجتمع العربي الخليجي (البحرين ، الكويت ، الإمارات ، رغم وجوده وتمثله الفكري في هذا المجتمع) ذلك لمحدودية دوره واقتضاره على المجال الاجتماعي والإغاثي الإنساني الديني بالرغم من قدم وجوده في هذا المجتمع ذلك نتيجة لمنع العمل السياسي العلني لهذه المؤسسات وإن اصطبغت بصبغة سياسية ، إلا أن الإجهاد السياسي لهذه المؤسسات تتراجع أنشطتها في هذا المجال .

وعليه تأتي الورقة مقتصرةً على الحديث عن المؤسسات الأهلية والقوى الاجتماعية / السياسية الشكلية .

وبجهد وصفي صنفها إلى :- جمعيات دينية ، جمعيات مهنية ، جمعيات نسائية ، جمعيات خيرية ، جمعيات تتعلق بقضايا الطفولة وتنظيم الأسرة .  
ويتطرق الباحث ويولي أهمية إلى جمعيات الخريجين في الكويت والبحرين ذلك لشهرتها ووفرة أنشطتها ولقدرة هذه المؤسسة على إمكانية تعايش المؤسسة السياسية مع معارضيتها رغم وجود الاختلافات الأيديولوجية .

وفي الخاتمة يستنتج الباحث أن :-

التنظيمات الأهلية في المنطقة ليست إلاكينات اجتماعية تأسست في رحم المجتمع المدني ومن ثم أقول نجم المؤسسات الأهلية ذات النشاط والخطاب القومي . وتصورها في الفعل الاجتماعي السياسي وسبب ذلك ليس في قلة تمويلها بل سببها الحقيقي فشل المؤسسة السياسية في طرح نتائج نخبوي معبر عن نبض المجتمع . مقابل ذلك تعطل الدراسة بروز مؤسسات أهلية ذات طابع أهلي / ديني أي منطلقات محلية .

وعليه :- تبقى هذه المؤسسات في النتيجة النهائية في مستوى نشاطي محدد بعيدة عن حدود العمل السياسي الذي يمس حدود السلطة وممارساتها وأدائها ويكون المتنفس السياسي عن طريق السلطة السياسية نفسها .

- أن الورقة جاءت مقتصرة في حديثها عن مؤسسات أهلية وقوى سياسية شكلية وليس على أساس تحليلي وبعث خاص بالقوى الاجتماعية الفاعلة والتي سنحاول بدورنا تجاوز هذه النقطة بمعرفة منطلقات وجذور القوى الاجتماعية التي أنتجت منظمات مدنية / سياسية في المجتمع العراقي .

- مع هذا فإن هذه الدراسة تقترب منا تشابهاً من حيث دراسة مجتمع محدد ( المجتمع المصري ، المجتمع السوداني ، المجتمع العراقي ) - وظروف نشأة المنظمات المدنية والسياسية .

الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني  
جدول التنوير والتحرر - السيد يسن ١٩٩٢م<sup>(٦)</sup>



وهو من ضمن الباحثين الذين يرون بأنه ( يجب الإقرار بأن الجديد لا ينشأ ولا يتبلور إلا في صراع مع قديم موجود )

وفيه يرى الباحث أن الثقافة إذا اكتسبت معناها الانثروبولوجي العام الذي هو مجموعة الأعراف والقيم التي يستمد منها الفرد بنيته الفكرية والتي تدفعه في ربط هويته ونمط إنتاجه السائد ، وكما أن للثقافة فعلتها وتأثيرها التي تمد أعضاء المجتمع بتفسيرات رمزية للحدود الطبيعية لحياته ، وعليه أراد الباحث إيصال فكرة أن المجتمع العربي وصل نقطة ثبت منها أن النسق الثقافي عاجز عن القيام بهذه الوظيفة بسبب وجود أزمة ثقافية وإن وعيت إلى إنشاء نظام ثقافي عربي جديد إلا أن لا أهمية لتلك الدعوة إذا لم تكن هناك دراية ومعرفة للذين سيتولون صياغة هذا النظام الجديد ( الفاعلين الاجتماعيين ) . وأخيراً يوعز الباحث الأزمة إلى عوامل ثلاثة متصلة بالسلوكيات والآليات السياسية ، وهي :-

١- الأزمة الشرعية :- مظهرها الأكبر هو الكيفيات التي عملت بها الأنظمة العربية على شرعيتها ، وهذا الأمر لم يخل من إتباع إحدى الاستراتيجيتين :

- الأخذ بتعددية سياسية مقيدة ومراقبة باستمرار .

- العمل على قمع الجماعات السياسية التي لا تعترف لها بحق الوصول إلى السلطة .

لذلك فالفعل في هاتين الاستراتيجيتين على حده أو كلاهما إنما فيها اللامبالاة السياسية تارةً وشيوع الثقافة المضادة تارةً أخرى وبينهما إشاعة الدعوة إلى تيار علماني يدعو إلى إحياء المجتمع المدني .

وبهذه الحالة ابتعد المجتمع المدني في الاتجاهات أعلاه عن السلطة والمشاركة فيها وحتى في إحيائها ، أو أن يكون ضمناً وحسب ما تقتضيه الضرورة السياسية ولم يأخذ المجتمع المدني موقعه وطابعه الحقيقي ودوره .

٢- أزمة الهوية :- ولها أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية وتعبر عن انسداد الآفاق في وجه الخطاب التسلطي الصريح ، وهذه تعني نهاية الوهم الذي لا يفهم ضد الليبرالية سوى تخلي السلطة مسؤوليتها عن كل التزام إزاء مواطنيه وتركهم فريسة سهلة لآليات السوق وتنتزعه بالنتيجة النهائية بوجود صياغة ليدخل فيه ، بعد الديمقراطية .

٣- أزمة عقلانية :- هي من إفرازات ونتاج الدولة الحديثة وهي مستمرة وناشئة ضمن ومع صميم نشأة الدولة . وقد تجاوزت الدولة الغربية هذه الأزمة عن طريق الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار وممارستها تحت رقابة الرأي العام .

أما في مجتمعاتنا ونتيجة للدولة التسلطية المبتلعة للعقل والقرار الجماعي الاجتماعي :-

فإن هذه الأزمات المعبرة عنها إنما تدلي إلى ابتعاد المجتمع المدني عن الدولة أو السلطة بإصدار سلوكياتها ونشأتها الطبيعية في بنية التنظيم الاجتماعي العربي وبنفس التخبط في مجموعة الأزمات والتي رأى الباحث في آلية المشاركة والديمقراطية حلاً لها .

إن الأزمات التي طرحتها الدراسة إنما هي تشخيص لخلل ممارسة السياسة في عموم الخريطة السياسية /المدنية العربية وأن العراق بطبيعته ضمن إطاره ولاسيما تلك التي ترتبط بالسلوكيات والآليات السياسية وخاصةً أزمة الشرعية التي تنطبق على الواقع السياسي العراقي خاصةً في مراحلها الأخيرة ( مرحلة الحزب الواحد ) ومن ثم بعد ٢٠٠٣م وكيفية بناء توجهه السياسي من جهة ومجتمعه المدني /الأهلي ومنظماته من جهة أخرى كرد فعل على ما سبق .

المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي

توفيق المدني ١٩٩٧م<sup>(٧)</sup>

تعد دراسته من الدراسات الشاملة لأنها تناولت دراسة المجتمع المدني منذ جذوره التاريخية في الفكر الأوروبي والإسلامي وما قبل الإسلامي ، وخلال مراحلها المختلفة ؛ ففي فصوله التاريخية الأوروبية وفي جانبه المهتم بالجدلية القائمة بين الدولة والمجتمع ، حيث أبرز أن المجتمع المدني ماركسيّ تحطت جدلية التناقض بين المجتمع المدني والدولة السياسية .

( اعتبار هيجل مؤسسة المجتمع المدني وحدها عاجزة وتحتاج إلى رعاية دائمة من الدولة ) ، حيث الملاحظ أن المجتمع المدني كان فكرة نقيضة للدولة السياسية وبذلك :

كان بعيداً عن السلطة ومناقضاً ومعارضاً لها لذلك توجب على الدولة وضع رقابة عليه وعلى نشاطه ومن ثمّ فالمساحة الفكرية متباعدة بين المجتمع المدني والسلطة والمساحة قريبة بينهما من ناحية خضوعها لرقابة الدولة في تلك الفترة .

لقد كانت هذه المعالجة الغرامشية لهذه الجدلية في جعل المجتمع المدني ضمن إطار الدولة/المؤسسة السياسية قراراً مستمداً أصوله وجذوره من البناء التحتي/الاجتماعي ، وبذلك يكون المجتمع المدني غرامشياً قريباً من السلطة بل مشاركاً فيها كأقل تقدير وبشكله غير المباشر .

أما إسلامياً ؛ فقد تناول الباحث وبشكل تأريخي - تحليلي العلاقة بين المجتمع المدني وإدارة السلطة في مجتمع ما قبل الإسلام انطلاقاً ، من دار الندوة في مكة وانتهاءً بوثيقة المدينة المنورة بين المسلمين بقيادة الرسول (صلى الله عليه وسلم) واليهود الذين يعيشون فيها وفي هذا السياق التاريخي نلاحظ تذبذب العلاقة بشكل واضح بين المجتمع المدني في مكة قبل الإسلام وقوة العلاقة في مجتمع المدينة بعد إسلامها ، ذلك، كون مبادئ الدين الإسلامي والسياسة المتبعة كانت تراعي وبشكل دائم العلاقة الايجابية بين المجتمع المدني على اختلاف مكوناته والسلطة الدينية والسياسية .

وفي فصوله الأخيرة حاول الباحث دراسة المحددات الأساسية لأزمة المجتمع المدني في الواقع العربي ومعالجة أزمة الاستقلال السياسي وعلاقته بالخطة الليبرالية التي ظهرت فيها الفئات الاجتماعية الوسطى في بعض البلدان العربية مثل لبنان وتونس .

كما تحدث عن السلطة التسلطية ونشأتها وسلطة العسكر وتأثير ذلك في تقدم فكرة المجتمع المدني ودوره في الحياة السياسية العربية ، وأشار إلى أنموذج السلطة التسلطية في معظم البلدان العربية جعل من المجتمع المدني مقيداً خاضعاً لأوامر السلطة السياسية وعمالاً في ظلها وفي أحيان كثيرة تابع لها .

وأخيراً يمكن الإشارة الى أن الباحث تطرق في أحد نماذجه عن المجتمع المدني والسلطة السياسية في تأريخه - التحليلي على أن هناك بوادر مجتمع مدني عراقي ذي تأثيره بالغ في

التأريخ السياسي لهذا المجتمع ولاسيما في بداية تكون الدولة العراقية بعد زوال الاحتلال البريطاني ومشاركة هذه التنظيمات في العمل السياسي العراقي وصولاً إلى أقوى حالات ممارستها مثل موقفها في المجلس الوطني آنذاك إزاء الأحداث السياسية القائمة ، وحتى المشاركة في التنظيمات الثورية المعارضة مثل ثورة العشرين .

المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د. فالح المتروك ٢٠٠٠م<sup>(٨)</sup>

وهي دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن في الوطن العربي ، كما طرحت إشكالية المجتمع المدني وعلاقته ببنية المجتمع والثقافة العربية المقسمة إلى واقع المدينة العربية وواقع الريف العربي من جهة وبناء المنظومة السياسية البعيدة عن مفهوم التغيير الديمقراطي انطلاقاً من هذا الواقع ، مقارنةً أو مقابلة بواقع ووضع المجتمع المدني كفكر وتطبيق في المجتمع الغربي وعلاقته ببنية المدينة والريف في هذه الأخيرة حيث البنية الاجتماعية والثقافية للمفهوم كما تطور فيها .

إن الفرضية التي انطلقت منها الدراسة هي :-

أن مفهوم المجتمع المدني وفكرته في المجتمع العربي ليست غريبة فقط ؛ وإنما ، غالباً ما تتعارض مع بنية المدينة - الريف ومنظوماتها القيمية ، وبتزايد تعريف المدن مع كونه الحاضن لمؤسسات وقوى وفعالية المجتمع المدني ، أدى هذا إلى حدوث إشكالية متزايدة ، وبتزايد الإشكالية مع تزايد إشكالية تعريف مدنه وحواضره فضلاً عن الثقافة العربية الإسلامية وتداخلاتها مع بنية المدينة - الريف ، مقابل ذلك ، فيما يتعلق بتعددية الليبرالية لمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية والليبرالية الرأسمالية .

كما عرضت الدراسة في صلب موضوعها لمحة عن صورة المدن الغربية منذ الثورة الصناعية وحتى أوائل القرن العشرين وما تلاها من تطورات ولاسيما في تكوينها الحضري - الريفي وصولاً إلى بداية الألفية الثالثة ، وما واكبها من علامات واضحة وفعالة في التكوين الاجتماعي وبضمنها فعاليات المجتمع المدني التي أسهمت بشكل طبيعي وفعال في تنمية وتطور هذه التكوينات الاجتماعية .

إن النقطة المهمة التي أكدتها الدراسة في هذا المجال هي أن هذه المجتمعات ومدنها تبدو على نحو متكيف ومعطيات ديناميكية ومتغيراتها الداخلية ، كذلك متغيرات العولمة ، بينما ، المجتمع العربي لا يزال يتكلم عن المجتمع المدني على الطراز التقليدي القديم وبزمن متأخر بما لا يقل عن قرن من الزمان عن هذه المجتمعات ، بسبب التكوينات في المدن العربية وعلى ضوء تعريفها بدل تحضرها ، وبفعل محددات هويتها ومنظومة ثقافتها وهذا ما يمكن أن نسميه الإزاحة الكاملة لمنظومة هذه القيم والعادات والمعتقدات المنظمة المسؤولة عن إدارة وضبط العلاقات الاجتماعية في امتداداتها الطرفية والقطع معها قطعاً واضحاً في استحواد القيم على التكوينات الاجتماعية بدل التفكير وتطوير الحضرية لِنُظْم المجتمع المدني.

إن خلاصة الدراسة في النهاية تدلي بنتائج مبرهنة على عدم فاعلية أو انتفاء ما يسمى بالمجتمع المدني وقواه في المنطقة العربية تجاه التحولات الديمقراطية والدولة والمجتمع ، مبررةً هذا بعدم وجود مقاييس المدن وقواها وثقافتها الموجودة في الدولة الغربية عنها في الدولة العربية ، ذلك لسيادة طابع المدينة وتمدن الريف في الأولى مقابل عدمه في المدن العربية وتريفها بفعل

ثقافتها وقواها التقليدية والتي مرت على العكس من الريف إلى المدينة ، مثقلةً لها قواها التقليدية الأسرية والعشائرية والقبلية والدينية والمذهبية والطائفية لهذه التنظيمات الحضرية .

وبهذا فإن الدراسة وضعت المجتمع المدني في وضعٍ بعيدٍ أو أغفلت عنه دوره الأساسي في فعل الدولة نحو المساهمة في المجتمع العربي ، وعدم إعطاء الفرصة الكافية لمثل هذه التنظيمات أن تنمو في القاعدة الاجتماعية العامة نمواً طبيعياً حتى تكتسب بعض الآليات الدافعة أو المدافعة عن نفسها وحماية تكوينها الثقافي ، حيث المجتمع المدني ، بعيد كل البعد عن الدولة والمجتمع في آنٍ واحد بسبب سلطة الدولة ( المؤسسات السياسية ) في هذه المجتمعات نحو التنمية السياسية عن طريق طرح فكرة وآليات الفعل الديمقراطي أو التشاركي في تكوين المؤسسة السياسية .

كما أن الدراسة ألفت اللوم أو السبب في عدم فاعلية المجتمع المدني على التكوينات أو المجموعات التقليدية لعدم استقطابها لقوى المجتمع المدني والتي لا تفعل فعلتها نحو تحقيق الديمقراطية ، مغيبةً دور المؤسسة السياسية وتكونها ودورها في تنشيط فعل هذه التكوينات المدنية .

وبذلك يبتعد المجتمع المدني ومؤسساته عن الدولة ( المؤسسة السياسية ) ، إذا لم تستبدها الدولة أصلاً غايةً لاستبعاد آلياتها مثل الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال هذه المؤسسات . وقد طرحت الدراسة حلاً لهذه الإشكالية ذلك بإمكانية فصل الواقعيين أو وقف وفصل ظاهرة تريف المدن وذلك بتخطيط وخطوات متعددة ، مطلوبة ، تدخل فيها فعاليات جذرية شمولية مثل العملية التنويرية المتوازنة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .... الخ .

كما وأن الدراسة تطرقت إلى ذكر العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تجاه الديمقراطية في صلاتها مع توجهات العولمة في إطارها الاقتصادي والمعلوماتي والسياسي على نحوٍ أكبر ، وطرحت مثلاً ، يربط الموضوع بالقضية الفلسطينية ووضع الحلول المناسبة لها ، حيث عدم معالجتها يؤدي إلى تعرض النظام السياسي إلى ضغوطات باتجاه حلها وتفكيكها ، وهذا يؤدي بدوره إلى انقسام النخب على بعضها ، ووضَع الباحث حلاً لهذا الموضوع عن طريق تفعيل موضوع المجتمع الأهلي .

-إن نقطة الالتقاء التي يمكن أن تلتقي بها هذه الدراسة مع ما ترمي إليه دراستنا :  
هي المجتمع العربي ولاسيما مجتمع المدن المتريفة والأطراف الريفية ، والمجتمع القائم تكوينه على أساس أو قوى تقليدية مثل الأسرية ، الدينية ، المذهبية والطائفية .... الخ ، ذلك كون منطقة أو مجتمع الدراسة يمكن عدّه من المدن العراقية المتنوعة

وغير المتجانسة من هذه الناحية - كما توردها الفصول المتقدمة والتي تدرس  
تكوينات هذا المجتمع ( الموصلي ) .

مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي

مركز دراسات الوحدة العربية - أحمد شكر الصبيحي ٢٠٠٠م<sup>(٩)</sup>

اهتمت الدراسة بمفهوم المجتمع المدني انطلاقاً من كون المفهوم جديد على مجتمعاتنا ، خاصةً، من ناحية فكره السياسي الحالي - واستهدفت بنفس الوقت إلى توضيح المضمون العلمي والعملية للمفهوم وإبراز الفائدة الفعلية من استخدامه وعليه طرحت الإشكالية تبعاً :-  
ما هو المجتمع المدني في الفكر الغربي ومدى ذبوعه في مجتمعاتنا وكيفية بروزه وتطوره وتأسيسه في المجتمع العربي المعاصر ، وطرح الواقع الاجتماعي العربي وكيفية استخدامه لهذا المفهوم بما يخدم معركة الديمقراطية والرفع من مستوى الأداء السياسي في مجتمعاتنا بوجه عام ، أم أنه بالضد منها ؟

وهل أن تجزئة الوطن تركت تأثيراتها في وجود المجتمع المدني العربي وفعاليتة ؟ وهل أن زيادة دور وفعالية هذا المجتمع يخدم تحقيق الوحدة العربية ؟  
كما وأن جدلية وجود المجتمع المدني كخط اجتماعي مقابل الدولة ، على الضد منها ، أم من المصلحة أن يكون مستقلاً عنها وموازناً لها ومتفاعل معها.

لقد طرحت الدراسة محاولة للوقوف على مشكلات المجتمع المدني من خلال تشابك علائقي بين المجتمع المدني والدولة والنظام الدولي الجديد للمجتمع المدني ، حيث، المشاكل وبعد المجتمع المدني عن السلطة وعدم إمكانية قيامها بشكلها الطبيعي في مجتمعاتنا بسبب هذه المؤسسات السياسية القطرية ذي الطموح القومي وعدم إمكانية تفعيلها ضمن الإطار القانوني السياسي والفكري الثقافي والاقتصادي الاجتماعي مع بروز آلية جديدة للنظام العالمي الجديد بفرضها لمضامين سياسية واقتصادية اجتماعية منة خلال آليات وبضمنها مؤسسات المجتمع المدني وموانع قيامها في هذه المجتمعات إلى جانب الغزو الثقافي والتقني . وفي ختام هذه التداخلات والإشكالية يجد الباحث ( أن مصطلح المجتمع المدني كثير المعاني وغامض بما يحمله من إشكاليات ومزلق وأوهام يجب الانتباه إليها ) مع إمكانية تطويعها في خدمة أنواع من السياسات ، ولا توجد قراءة محايدة لمفاهيمه ، فتارةً يوضع أمام المجتمع السياسي عندما يتطلب الوضع ضرب هذه الأخيرة ، أو استخدامه تارةً أخرى من قبل الطبقة البرجوازية . ( وهذا ما حاولنا توضيحه خلال فصلنا الخاص بالمفاهيم )

وعليه : -

في كلتا الحالتين نرى أن المجتمع المدني هو بعيد كل البعد عن المجتمع في التطبيق وبعيد عن السلطة من حيث الممارسة الطبيعية وإنمائها اجتماعياً ، وأن المجتمع المدني في النهاية هو بعيد كل البعد أيديولوجياً وفكرياً في عقل السلطة ومكمونه في التكوين



الاجتماعي وغير ظاهر على أرض الواقع الاجتماعي . هذا ما تشير إليه الدراسة في تعيينها لبعض المتغيرات وفهمها في مجتمعاتنا وهي :-  
( ١ ) افتراض وجود طابع تعاقدى بين السلطة والمجتمع غايةً في عدم تدخل السلطة في شؤونها .

( وهذا يشير إلى احتواء السلطة على الكل الاجتماعي في إطار مدول ومسلط أي بمعنى مجتمع صغير ودولة كبيرة وبضمنها المجتمع المدني والسيادة المطلقة للمؤسسة السياسية ) ، وتستكملها النقطة الآتية ذلك بافتراض :-  
( ٢ ) ( استبعاد طابع القدسية عن الحياة المجتمعية السياسية وإخضاعها إلى النسبية وبعيدة عن المطلق ) ، أي حدود المجتمع هي المجتمع نفسه حتى في ميدان المجتمع المدني واعتبار حدود السلطة هي مقدسية ولا يمكن التماس بها أو معها في حين أن من شروط قيام المجتمع المدني أن يكون الوسيط أو المراقب لخط عمل الدولة /السلطة ، بذلك يكون المجتمع المدني بعيداً عن الدولة وسلطتها ولا يمكن ممارستها تنظيمياً في مجتمعاتنا ،  
بذلك :-

( ٣ ) رأت الدراسة بأن المهتمين بمؤسسات المجتمع المدني في المجتمع العربي انطلاقاً من واقع اجتماعي تحتاج إلى تغيير وتبدل لاختناق اتجاهاتها السياسية ، ذلك، بسبب وعودها في تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية والوحدة .  
وفي ختام الدراسة طرح الباحث بعض ما أسماه إدراك الحقائق في النظرة المستقبلية لمؤسسات المجتمع المدني العربية وهي :-

- توجد مجموعة الآليات التي من خلالها يمكن تحقيق وتوطيد دعائم المجتمع المدني عن طريق التوسع في المشاركة العامة وبضمنها السياسية والتي تبدد مخاوف حكامها .
- اعتبرت الدراسة مؤسسات المجتمع المدني الوسيط بين الفرد والدولة ، وهي البديل الوظيفي للمؤسسات التقليدية والتي ينظر إليها كمؤسسات مراقبة ومحاسبة للأفراد وليس على الدولة ، وأن مؤسسات المجتمع المدني المزعومة هي فارغة المضمون ومسيئة - إن الديمقراطية وإعطاء الحريات للمجتمعات العربية من الضرورات الوظيفية والأسلوب في حل المشكلات وسبب التطور والمحافظة على هوية المجتمعات العربية وبقائها وهذا واجب أساسي من واجبات المؤسسة السياسية وإرساء الحوار العقلاني حول القضية القومية .
- إن مسايرة الواقع ( التطور الطبيعي على هذا النحو ) ليس بالطريق الذي يحقق التوحد والإنماء والمواجهة ، قياساً، إلى التطور الإقليمي الخارجي (العولمة) والذي يؤدي إلى تفتيت القطرية والقومية ، وعليه يجب عدم الانشغال والانتباه عليها . ومما تقدم يمكن

القول :- أن الدراسة أعلاه تلتقي في نقاط عديدة مع ما نزمع الوصول إليه مثل :-  
علاقة السلطة بالمجتمع ، وأن مجتمع الدراسة هو جزء من مجتمع الدراسة السابقة . وأن  
الدراسة أعلاه استخدمت المنهج الوصفي التاريخي التحليلي الاستقرائي للوصول إلى نتائج  
وصورة المجتمع المدني وهذا ما سوف نتبناه في منهاج دراستنا ، كما أن المجتمع المدني  
كفكرة وتطبيق جديدين على المجتمع العراقي في ظل الانفتاح وزوال السلطة السياسية  
جاءت مفاجئة وسريعة وانتشرت الظاهرة على أرض الواقع العراقي وبضمنه مجتمع  
الدراسة / الموصل .

بناء مجتمع من المواطنين - المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين

دون - إي - إيبرلي . ٢٠٠٣ م (١٠)

ارتأينا اختيار هذه الدراسة الأجنبية بوصفها سبيلاً للمقارنة والتعرف على ما وصل إليه  
المجتمع المدني الغربي مع ما وصلت إليه مجتمعاتنا في هذا المجال .

لقد طرحت الدراسة آراء مجموعة باحثين لغرض معالجة التحلل الذي أصاب المجتمع الأمريكي ولاسيما من جانب المجتمع المدني المصاب بالجمود بفعل عوامل عديدة من أهمها السياسية والتعريفية والحدائثة ، والذي شكل هاجساً يؤثر سلباً في مستقبل هذا المجتمع .

إن هاجس الخوف هذا ملموس من خلال الدراسة حول وجود هذا التهديد لمجتمعهم ليس من الخارج إنما من داخل المجتمع الأمريكي نفسه وكما يأتي وباختصار :-

١- لم تفعل السياسة الأمريكية الكثير لحث مواطنيها على إتباع الغايات الأسمى من السعي للأشياء المادية أو متابعة الحقوق وقد اخترع المجتمع الأمريكي من الحقوق ووفر من الخيارات للمستهلك أكثر مما قدمه أي مجتمع آخر ، لكن لا الحقوق القانونية ولا الفرص الاستهلاكية تكفي بحد ذاتها لإقامة مجتمع متضامن . وعليه فإن :-

٢- من أهم أسباب التفكك الاجتماعي الفشل في إعطاء معنى وانتماء وهدف لحياة الأمريكيين في ظل انعدام العمل في القيم والحياة بمعناه الواسع في ظل انشغال أفرادهم وبشكل مرضٍ بالذات والمصلحة الفردانية ، ولا يحركهم سوى الوعد بالمزيد من الحقوق والمكتسبات أكثر من تحركهم ووازعهم المدني - وعليه فإن :

٣- السياسة الأمريكية الداخلية مع مواطنيها لم تعد تؤثر في الإسهام في حل المشاكل الملحة العميقة ، وهذا يعني ، إفساد المجتمع المدني ومؤسساته ذلك بسبب ضعف البنى الاجتماعية الوسيطة ، والكنائس والجمعيات الطوعية وحتى الأسر ، وبقي الأفراد بعزلة في خضم قوة وتوسع الدولة خارجياً وأفرزت الأخيرة قوى الحدائثة والتشظي في المجتمع وانقطاع جذوره نتيجة تخلي الأفراد عن الارتباط بهذه المؤسسات .

٤- وحتى في بناء العملية السياسية ، انتشر مفهوم المواطنة الأمريكية في السلوك السياسي على أنه الزبون الذي ينتخب مقابل خدمات معينة يتنافس المرشحون في تقديمها ومستوى ملاءمتها لرغبة الزبون ( المواطن ) .

٥- بذلك فالمجتمع المدني (حسب رأي المؤلف) لا يتعلق بالسياسة ولا علاقة له بالآلة الديمقراطية الأمريكية ودولتها وأنظمتها الإدارية ، لكنه ، نظام بشري أكثر من ثراء الدولة ، فالمؤسسات التي يتكون منها المجتمع المدني تبقى وتزدهر في ظل غياب التداخلات السياسية وتتداعى عندما تحل مكانها .

ويختم المؤلفون بحثهم بنتيجة هي أن :- في حياة السياسة الأمريكية اكتشف الأمريكيون مجدداً فكرة المجتمع المدني ، لكن هذا لا يكفي لإعادة نظام العمل المجتمعي ولم يكن له روح عظيمة في البيت الأبيض ، أو أي شخص مثل لونيولين يفهم ما يمكن للدولة أن تفعله لتشجيع قيام مجتمع مدني معافى ، فيجب البحث في مكان آخر لإعادة أخلاقية ومدنية للبناء . فقد كان طرح البديل وهو الثقافة كوسيلة في تنظيم وتأسيس القوانين الاجتماعية - وهذا يتطلب :-

اتجاهاً وفكرة لإعداد اصلاح المؤسسات العامة انطلاقاً من الأسرة مروراً بالمجتمعات المحلية (الحارة ، الكنيسة ، ... الخ) إلى المجتمع المدني كعلاج للنخر والتعرية ولاسيما من ناحية العلاقات الاجتماعية . ( وهنا نقطة الالتقاء مع دراستنا كوننا أيضاً نبحت في مجال المجتمع المحلي ) .

كما أن المعالجة المطروحة ترى بأن تنشيط دور الثقافة بكل أنواعها مع التأكيد على جانب المثل والدين هو الحل الأمثل لهذه المشكلة ذلك من خلال الاستشهاد بتمسكهم واحترامهم لعمل وتقاليد الكاثوليك في هذا المجتمع . ( وهنا أيضاً يمكن أن تلتقي دراستنا مع هذه الدراسة كون دراستنا ضمن إطار الثقافة الشرقية القائمة في الأغلب على الجانب القيمي والمثل والعادات والتقاليد ) .

ومن الدراسات التي يمكن الاستفادة منها واعتماد بعض خطواتها ونتائجها

دراسة :-

( مريم عيسى الشبراوي ) المعنونة :- المنظمات الأهلية في الخليج

العربي -

الواقع والتحديات - ٢٠٠٤م - (١١)

حيث رأت الدراسة كسابقاتها من الدراسات العربية غموضاً في تعريف المجتمع المدني ، حيث، يختلف المفهوم في تعريفه من ظروف اجتماعية إلى أخرى طبقاً للواقع الاجتماعي ، وعلى أثره، طرحت الباحثة عدة مفاهيم للمجتمع المدني بترويجها المصطلحات :- القطاع الثالث ، القطاع الخيري ، القطاع المستقل ، القطاع أو الجمعيات التطوعية ، المنظمات غير الحكومية ، القطاع الأهلي ، المنظمات الأهلية ، وأخيراً المجتمع المدني .

لكنها تخلص في النهاية إلى أن هذه التنظيمات تمثل حالة من التطور الاجتماعي والثقافي ، كما هي تنظيم علاقة المجتمع بالدولة . ( وهنا أتبع الباحثة المجتمع بالدولة من ناحية مستبعدة المجتمع المدني في دراستها من ناحية أخرى من موقعها الحقيقي الوسيط المراقب على خط سير الدولة / السلطة إلى مؤسسات اجتماعية تابعة للدولة ، وأبقت هذه المؤسسات المدنية ضمن إطار المؤسسات التقليدية ، على أن لا تتخطى حدود قدسية السلطة وأن تبقى في الحدود التي ترسمها الدولة لعمل هذه المؤسسات في حدود المجتمع فقط ) . وعليه كانت الباحثة في طرحها للتنظيمات هذه أدلت درجة منطلقاتها عملها ، فعاليتها وأنشطتها وقد حددت بعض الأسس التي بإمكانها تحديد معايير عمل هذه التنظيمات وهي :-

١- لا يتم عمل هذه التنظيمات إلا من خلال تنظيم مؤسسي رسمي له صفة الدوام) . وبذلك وضعت الباحثة هذه المؤسسات غير الرسمية في إطار رسمي روتيني ضمن هيكل السلطة الرسمي ، وبهذا فقدت طابعها غير الرسمي الخارج عن إرادة وإدارة السلطة .

٢- بنفس الوقت هي بعيدة عن هيمنة وسيطرة المؤسسة السياسية والاقتصادية الخاصة ، أي : أن اقتصادها يكون ضمن الاقتصاد الرسمي ( المؤسسي - الحكومي ) بتدخل الدولة غير المباشر في أمورها وإن بدت من الخارج بعيدة عن هيمنة المؤسسة السياسية ، على حد قول الباحثة .

٣- فهي إذن مهنية على الأغلب وتدار من قبل الفئة الممثلة لها والعاملة ضمن إطار المؤسسة الرسمية ، وإن بدت تطوعية في شكلها الظاهر .

٤- لا تعمل بشكل مباشر في السياسة بمعناه الحزبي وتقتصر بالدفاع عن حقوق أفرادها ضمن السلطة السياسية وفي مجال التوعية السياسية .

ويمكن القول بأن صلة هذه الدراسة بدراستنا تكمن في الفائدة من تصنيفاتها لهذه المؤسسات وهي :-

١- الجمعيات الخيرية الدينية :- وهي الجمعيات المستمدة أسسها من الدين الإسلامي الداعي إلى مساعدة المحتاجين .

٢- الجمعيات ذات الأنشطة الخاصة :- وهي المختصة في الخدمة الاجتماعية لفئات محدودة كالأطفال المعاقين والمرضى .... الخ .

- ٣- الجمعيات النسائية :- وهي التي تولي جل اهتمامها بالأسرة والمرأة والطفل.
- ٤- الجمعيات المهنية :- وهي التي تضم في الغالب ، المهنيين العاملين في القطاع الحكومي والخاص .
- ٥- الجمعيات الثقافية :- وهي الأندية والجمعيات الثقافية والنخبوية .
- فضلاً عن إلى ذلك فان مجتمع الدراسة هو مجتمع عربي ويلتقي ببعض السمات مع المجتمع العراقي في بعض مناخه مثل المحافظات الجنوبية - كالبصرة ... الخ .
- ومن جانب صلة دراستنا في هذا البحث فالتأكيد هناك مشاكل تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني العراقية ، فقد أسردت الباحثة بعض من مشاكل مؤسسات المجتمع المدني الخليجية والتي يمكن الاستفادة منها وهي كما يأتي :-
- ١- عدم توفر المعلومات الكافية والدقيقة عن هذه المنظمات (ونحاول في دراستنا نلتمس ونقترب من هذه المنظمات لتجاوز هذه المشكلة).
- ٢- مشكلات تتعلق بين هذه المنظمات غير الحكومية مع المؤسسات الحكومية.
- ٣- مشكلات تتعلق بالمنظمات نفسها وفيما بينها مثل عدم التنسيق وعدم مشاركة المواطنين فيها .
- ٤- مشكلات تتعلق بالواقع الاجتماعي الذي تتواجد فيه هذه المؤسسات أو المنظمات مثل انحسار العمل بمرور الزمن .
- وقد طرحت الباحثة مجموعة حلول لتفعيل عمل هذه المؤسسات وتتلخص :-
- ١- تقديم المساعدات والتسهيلات المادية والإجرائية الفنية من الجهات الرسمية.
- ٢- الاستفادة من خبرات الجمعيات في الدول الأخرى .
- ٣- زيادة التوعية للانضمام والعمل ضمن إطار هذه المنظمات .
- ٤- تنسيق جهود المنظمات معاً في مجال العمل الأهلي .
- ٥- تحديد إطار قانوني ديمقراطي مع إعطاء استقلالي لهذه المنظمات في عملها واحترام هذه الاستقلالية .
- ٦- وفي النتيجة إيصال هذه المنظمات إلى درجة اعتمادها على نفسها من الناحية المادية والمعنوية والخبرات .

## (المصادر)

### الفصل الثاني - المبحث الثاني -

- ١- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مجموعة البحوث المقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية ، وبعنوان المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٢م، وهي :-
- ٢- وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، (نفس المصدر الخاص بمجموعة البحوث) ص ١٢١-١٣١ .
- ٣- سعود ظاهر والمجتمع المدني في المشرق العربي، (نفس المصدر الخاص بمجموعة البحوث) ص ٣٩٧-٤١٤ .
- ٤- حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني في مصر والسودان، (نفس المصدر الخاص بمجموعة البحوث) ص ٥٠٣-٥٣٢ .
- ٥- باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، (نفس المصدر الخاص بمجموعة البحوث) ص ٥٦٥-٥٨٧ .
- ٦- السيد يسن، الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني، (نفس المصدر الخاص بمجموعة البحوث) ص ٧٨٣-٨٠١ .
- ٧- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد كتاب العرب . دمشق، ١٩٩٧م .
- ٨- د.فالح المتروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . ٢٠٠٠م .
- ٩- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م .
- ١٠- دون، إي، إيبيرلي، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين، ترجمة، هشام عبدالله، ط / ١، الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠٣م .
- ١١- مريم عيسى الشبراوي، المنظمات الأهلية في الخليج العربي، الواقع والتحديات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد / ٨١ سنة، ٢٠٠٤م، ص ٨٥ .





# الفصل الثالث

تاريخ تكوين منظمات المجتمع المدني

## الفصل الثالث

### تاريخ تكوين منظمات المجتمع المدني

مدخل:- بداية نشأة وتكوين

م / ١:- الفكر الأوربي والمجتمع المدني

م / ٢:- الجذور الاجتماعية التكوينية المدنية الإسلامية

م / ٣:- التوجه السياسي العراقي والمجتمع المدني

## الفصل الثالث

### تاريخ تكوين منظمات المجتمع المدني

#### المبحث الأول :-الفكر الأوربي والمجتمع المدني

- مدخل -
- بدايات النشأة والتكوين -
- الفكر الأوربي -
- اختصار مدرسة العقد الاجتماعي وفيه -
- توماس هوبز -
- جون لوك -
- جان جاك روسو -
- اختصار فكر هيجل -
- الماركسية والمجتمع المدني -
- مصادر البحث -

## مدخل

إن مدنية الإنسان وميوله وتطوره جاءت لكونه يمتلك هذا الطابع البايولوجي ، وهي بمثابة استكمال لمتطلبات إنسانية وحاجة ضرورية للاجتماع بقرينه الإنسان يراد إشباعه كأية حاجة أساسية أخرى لدى مجتمعيه منذ وجوده في الخليقة ، وإلا لما جاءت الطروحات التنظيمية والتشريعية لتضع قوانين تنظيم الحياة الإنسانية بشكله الذي وصلنا في كتاباتهم وألواحهم ونقوشهم الطينية .

مع تطور الواقع الاجتماعي وتجمعه الإنساني تطور الوعي والإدراك العقلي الاجتماعي وازدادت متطلبات حياته وحاجاته لتفدي تقارب أكثر وأكثر في جماعات اكبر ، وذلك على أساس التكاثر والاجتماع الإنساني وأزيد الطلب على الموارد الخاصة لهذه الحاجات ، أي زيادة سكانية يقابلها زيادة الطلب على الموارد وبروز التنظيمات الاجتماعية (المؤسسية) ولاسيما على صعيد المجتمع والدولة ، واتجه تنظيمياً إلى عكس حاجاتها من خلال تجمعاتها ولتعكس حالة من الاتفاق والتشابه في هذه الحاجات ، ذلك بفعل تشابه سمة إنسانية الإنسان ومتطلباته . لذا ، فإن التنظيمات المدنية العاكسة لهذه الحاجات والمتطلبات باتت حقيقة ظاهرة على ارض الواقع الاجتماعي ، وبمرور الزمن ، ولكل فترة ، ظهرت أنماط مختلفة لهذه التنظيمات والتجمعات لكن بسلوك وانعكاسات متأتية حسب متطلبات وقدرة على التعبير عنها وحسب درجات وعيها المتفاوتة بين كل فترة تاريخية وأخرى .

كما أرتبط المجتمع المدني على مر التاريخ وحسب مفكريه وكتابه بالاستبدادية والتضاد مع التنظيم المدني الملم عن واقع جمودي للمجتمع وتهميشه من قبل الدولة المؤهلة حيث سمة الانزوائية للأولى وضعفها تجاه الدولة المسيطرة .

إن الإشارة إلى هذه الظاهرة الاجتماعية قليلة وتكاد تكون معدومة في بعض الفقرات التاريخية وتأتي مبتورة المعاني بين فترة وأخرى من قبل المفكرين لها وتفرض واقعاً مزرياً يعيشه رواد الفكر كل حسب فترته وعصره التاريخي لتأتي طروحاتهم ، محاولةً معالجة الواقع المثير والدوافع للتغيير نحو الأحسن ، من حالة طغت عليها نتائج سلوك الحكام تجاه شعوبهم ومجتمعاتهم .

## بدايات النشأة والتكوين

إن العديد من الكتابات عن هذه الظاهرة ومفهوما تعذر فيها الوصول التاريخي لتأتي مبتورة المعاني مُدليه بان لا تاريخ لمفهوم المجتمع المدني في عمق التاريخ الاجتماعي<sup>(١)</sup> مع هذا فإن أول الإشارات التاريخية التي ألمحت لبدايات السلوك الاجتماعي المدني هي كتابات الإغريق ، فمثلاً انطلق أفلاطون في نظريته السياسية من أساس فلسفي يعتمد على أن الفرد له حاجاته الذاتية ، وهو يسعى لإشباع تلك الحاجات ولا يستطيع إشباعها بطريقة فردية ، لذا نشأ المجتمع نتيجة للشعور والحاجة إلى التعاون من أجل إشباع هذه الحاجات<sup>(٢)</sup> ، ولا يخفي علينا بأن فكر وفلسفة الفرد هما أيضاً وليدة بيئته مثلما الإنسان نفسه وليدة بيئته سواء أكانت هذه البيئة إيكولوجية ومنها بيئته الاجتماعية مع التدميج بالوضع البيولوجي أم متطلباته البيولوجية تبعاً لحاجاته مع ربطه بواقعه المادي والفكري ، كان الطرح الطبواوي الفلسفي الأفلاطوني قد ارتبط بذلك الواقع الاجتماعي الذي عاشه ، حيث ربط التجمع الإنساني ومنه مدنيته المتأتية في سبيل اجتماعه بالآخرين غاية منهم لإشباع هذه الرغبات ومن ثم التعبير عنها بتجمعه و سلوكه المدني القائم على مبدأ التعاون مع الآخر وبالعكس ، وبذلك تتشكل الرغبة المشتركة لإشباع هذه الحاجات .

كما أن فلسفة أفلاطون في نظريته حول بناء المدينة الفاضلة انطلق من أسس يحكمها الفلاسفة ونادى بشيوع الأموال والنساء غايةً لإبعاد الشرور ومناشئه<sup>(٣)</sup> والهدف الرئيسي من هذا هو تهيئة حكام ذي سمات فضيلة حتى الوصول الى الحكم المدني العادل ، ويمكن لكل مواطن أن يعرف بسهولة جميع المواطنين الآخرين ، وأن تكون البساطة الكبيرة في الطباع تحوّل دون تشعب الأمور وتشابكها حيث يتطلب الكثير من التساوي في المراتب والثروات والتي لا يمكن للمساواة بدون ذلك ان تدوم طويلاً في الحقوق والواجبات<sup>(٤)</sup> .

أما أرسطو فيبدأ نظريته من فلسفته العامة في الطبيعة البشرية هي (( إن الإنسان مدني بالطبع )) وهو حيوان سياسي لأنه يمتلك الشعور بالخير والعدالة (( حيوان أخلاقي )) ، وان سعادته تتحقق في العيش الجماعي في ظل المدينة والأسرة وهي وحدة البناء الأساسية ، فمن مجموع الأسر تتكون القرية ، ومن مجموع القرى تتكون المدينة ، وان حياة الفرد وسعادته لا تتحققان إلا بالمدينة لأنها غاية في الوجود الإنساني تفرضها طبيعة الإنسان التكوينية<sup>(٥)</sup> ، وهذا يشير الى تطور المجتمع المدني عبر مراحل عديدة .

إن الفلسفة السياسية التي كانت سائدة في أوروبا قبل انطلاق المجتمع المدني الى طريقه الشائك ، كانت فلسفة أرسطو أو مدارس منها وتفسيرات لها تداخلت مع اللاهوت المسيحي ، أستمرت ، ولم تفقد حيويتها وتجدها في الحداثة .

إن أرسطو لم يميز في فلسفته بين المجتمع والدولة فهما وأحدان (Politike Koinoma) لكن أرسطو ميز بين :

دولة / مدينة (Polis)  
مجتمع / سياسي (Oikos)  
بيت ، منزل ، اقتصاد منزلي وصاحب المنزل (Okonomikos)  
وعليه :-

ليس من سبيل الصدفة أن تصبح لفظة (Oikos) الأساس اللغوي للفظ (Economy) أي : اقتصاد في اللغة الانكليزية وكثير من اللغات الأوربية ، لان المنزل كان هو الاقتصاد أو الاقتصاد الوحيد هو الاقتصاد المنزلي اليوم ، فقد كان المنزل هو أيضاً مصدر القيم الاستعمالية ، أي مصدر الإنتاج ، صاحب البيت ، المواطن الحر جزء من أقلية السكان متحررة من العمل لذلك جزء من الـ (Polis) أو المجتمع / السياسة حيث أن :-

كل من يعمل في البيت الاقتصاد — يخضع لسيادة صاحب البيت  
أي انه: عضو تابع لهذه الوحدة الصغيرة .  
لكنه : ليس عضواً في المجتمع / السياسة .

كما أن أرسطو لم يميز بين مجتمع - Society - وجماعة أو بنى اجتماعية عضوية بمفهومها المعاصر Community ، وان عدم التميز بين هذين البعدين للكيان الاجتماعي هو أساس الانتماء إلى (Polis) وهو في الوقت ذاته أساس الديمقراطية المباشرة .  
والديمقراطية المباشرة قائمة على عدم قبول العضوية الطوعية أو الخيارية ، كما أنها قائمة على الإقضاء ، إقصاء الغرباء والنساء والعبيد .

كما وان الديمقراطية المباشرة وحدها ، أي دون النظام التمثيلي ، هي عملية تصنيف أو تشكيل أو تنظيم - Formallization / Systematization -  
للمدقراطية الأهلية المباشرة في القبيلة ، أو العائلة الممتدة الأولى التي يرتبط بها الفرد من خلال رباط الدم ، أو يعتقد أنه رباط دم .

لكن ما يميز الديمقراطية اليونانية القديمة عن الديمقراطية القبلية المباشرة عدا الرسمية والشكلية هو : تميز المنزل (Oikos) من بقية المجتمع ، وتحول صاحبه الى مواطن له حقوق وعليه واجبات . بالطبع ليس كل الأفراد مواطنين وليس كل الناس أفراداً .

وعليه يمكن القول بأن في كتاب أرسطو (السياسة) عبارات واستعارات من الحياة المنزلية : مثل ، الذكر والأنثى ، التزاوج بين الاثنين لا يستطيع أن يعيش أي منهما على حدة من اجل

تصوير علاقة الحاكمين والمحكومين . وكما انه استخدم استعارات سياسية لوصف العلاقات داخل المنزل ، كأنها ، علاقة الحاكم والرعية (٦) .

وهذا الاستخدام يعني أن :

الدولة والعائلة معطيان طبيعيان بالدرجة نفسها ، وهذا لا يعني أنه لا فرق بينهما لكن الحاجة إلى ترسيم العلاقة بين المواطن والدولة ناجمة عن الانفصال الوظيفي بين الدولة والمنزل ، وعن الفرق البنوي بينهما ، البيت الواحد ، وحدة عضوية مجسدة برب الأسرة لها إرادة واحدة ومصلة واحدة ، وليس فيها تعددية آراء وعليه فالدولة ليس فرداً واحداً ، مجرداً من أفراد مختلفين ، ولا تجماعاً بين أفراد متساويين إذن ، الدولة جمع لا أفراد مختلفين . أرسطو يعترف بالحق بالاختلاف ، والمواطنة عنده تستنفذ الفرق بين الناس .

وبذلك : فان الادعاء الأرسطي كان ناقصاً حيث دعى في مفهومه الناقص هذا الى تكوين مجتمع سياسي ((البرلمان)) تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة ، إلا أن المشاركة مقتصرة على مجموعة من النخب في المجتمع دون إعطاء الحق للعمال والمرأة والغرباء على المشاركة والمواطنة (٧) .

## الفكر الأوربي الغربي

حسب كتابات مفكري الغرب الأوربي والمطروحة من قبل مفكري العرب ان المجتمع المدني وثيق الصلة بالثقافة الغربية ويضرب جذوره القديمة وتنعكس على مدلولاته ، خبراته الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية ، وبرز من خلال المدارس الفكرية التي تبلورت على أساس هذه التجارب والخبرات .

وان لم تتفق هذه المدارس التي استخدمت المفهوم على توصيف معين للمجتمع المدني إلا أن هناك قسما مشتركة بين ثنايا مؤلفات مفكريه من خلال التفسيرات المتعددة التي أعطتها ، مما يبرز استمرار استخدام المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدتها هذه المدارس .

ومن أهم المدارس الغربية التي ساهمت في صياغة المفهوم وطرحه على الساحة الاجتماعية العلمية : مدرسة العقد الاجتماعي ، هيجل والمدرسة الماركسية وبضمنه المفكر الايطالي غرامشي .

وطبقاً لما ذكرنا أعلاه فان المفهوم في الفكر الأوربي ، كما يرى غالبية مفكريه بان المجتمع المدني قرين الفكر الأوربي وان تأرجح معناه ومضمونه وفعله بين الاتفاق تارةً و الاختلاف تارةً أخرى ، وذلك ، حسب الوضع الاجتماعي وما يتطلبه من تغييرات في بنائه وتكوينه المؤسسي الاجتماعي . ففي العصور الوسطى من تاريخ أوربا حينما لعبت السلطة والمؤسسة الدينية دوراً بارزاً في حياة المجتمع وكانت صاحبة السلطة في فرض النظام والقانون من خلال أدعائها بأنها تملك سلطة مقدمة من الإرادة الإلهية ، حيث التماذي في ممارسة القهر والكتب للحريات مما غرق المجتمع الأوربي في ظلام الجمود والتخلف طوال العصور الوسطى ، كما وأن إعدام عدد من العلماء والباحثين ورجال الفكر المعارضين وإحراق كتبهم ، واضطهادهم بسبب آرائهم العلمية المخالفة للكنيسة من أسباب التخلف هذه .

إن التصور المنقول عن تلك الفترة يعرض بان الكنيسة تعتقد بان البابا - مفوض من قبل الله وماله الله - يحكم كما يشاء ويملك حق إعطاء صكوك الغفران ، وعليه ، فإن جذور الدكتاتورية تنطلق من نظرية التفويض الإلهي القائلة :

(( بان الله فوض أمر إدارة شؤون البشرية الى البابا وان إرادته هو القانون ))

يتضح لنا مدى صلابة هذه الأنظمة وقوتها التسلطية .

ومع بزوغ القرن السابع عشر دخلت أوربا عصرها التتويري المعروف بعصر النهضة ، حيث بدأ الانتقال من اقتصاد الإقطاع الزراعي الى الصناعي ، وارتبطت الثورة الصناعية واخترع



الآلة بحركة الهجرة السكانية من الريف الى الحضر والمدن وانتقال العامل من المزرعة إلى الورشة ومن ثم المصنع الكبير الذي يضم أعداداً كبيرة من العمال ، وعليه فإن:

- ما هو ديني / كنيسي تفويضي أدى الى — ظهور البروتستانتية وألغت أهمية الكنيسة كصلة الوصل .

- ما هو اقتصادي / إقطاعي أدى الى ← ظهور الشعار الاقتصادي (دعه يعمل دعه يمر) وفيه دعوة الى اقتصاد أعمال حرة وتجارة .

- ما هو سياسي / استبدادي أدى الى ← مهاجمة السلطة المطلقة للحكام الإقطاعية والدعوة الى المشاركة السياسية - وبضمنه السلوك أو موقف المجتمع المدني .

إن هذه التحولات ظهرت مع بداية عصر النهضة ، حيث المنجزات العلمية أدت إلى :  
١- إعادة النظر بالمسلمات الدينية عندما تعارضت الكنيسة مع الحقائق العلمية المكتشفة ( كوبرنيكوس / غاليلو ... الخ ) .

٢- ظهور البرجوازية والمصانع أدياً إلى صراع حقيقي مع الإقطاع على القوة العاملة التي كانت حبيسة في أراضي الإقطاعيين ، وفي المقابل ، فقد الإقطاع سيطرته عندما لم تعد الأرض وسيلة الإنتاج الوحيدة وبدأت المصانع والتجارة التي قادتها البرجوازية هي المسيطرة وظهور نظام السوق .

٣- وبتأثير ما سبق طمحت البرجوازية للحصول على السلطة ، ولكي تحصل ، هاجمت سلطة الملك والكنيسة - فبدأ التحول من نظرية الحق الإلهي في الحكم الى فكرة التعاقد الاجتماعي والتي مهدت لمجال الإشراف ((الشعب)) في اتخاذ قرارات الحكم والسلطة السياسية عن طريق النيابة والانتخابات ((الديمقراطية)).

فكان النتاج ظهور الصورة الاجتماعية العاكسة للتكوين الاجتماعي المكون من طبقتين إحداهما تعمل لدى الأخرى التي تمتلك رأس المال ، وبدأ التعارض تتضح صورته بين ما هو مصلحة الأغلبية ( العمال ) وبين الأقلية ( صاحب رؤوس الأموال ) ، وعليه كان اتفاق الأفراد في تجمعاتهم المنظمة ( المتفقة في حاجاتها ومصالحها وحقوقها ) بغض النظر عن انتماءاتهم القرابية ، الدينية ، الجنسية ، والطائفية ، حيث الولاء القوي لهذه التنظيمات غاية في الدفاع عن حقوقها ومصالحها .

وتطور الحال مع ظهور الشيوعيين على الساحة السياسية حيث بيانهم الداعي إلى وحدة عمال العالم في مواجهة أصحاب رؤوس الأموال وفيه :

- الدعوة إلى شيوعية وسائل الإنتاج .
- الدعوة إلى شيوعية السلطة . وفيه إلغاء للدولة .

ويمكن القول في هذا المجال بأنه :

علمياً إذا كانت فكرة مؤسسات المجتمع المدني هي ممارسة للسياسة في المسافة بين المجتمع والسلطة السياسية فإن ذلك كان مناسباً لظهور مجتمع مدني لسببين :

- ١- الشيوعية طالبت بإلغاء الدولة القومية أي إعادة بناء المجتمعات من جديد .
- ٢- الشيوعية طالبت بإلغاء الدولة ( نظرية أفول الدولة) وعليه : عندما لا تكون هناك دولة (نظرياً) فإن مؤسسات المجتمع المدني لن تجد لها دوراً ، لكن ، من الممكن أن تظهر أشكالاً جديدة مختلفة عنها لا تشبه تلك السائدة حالياً ، ويكون هدفها تنظيم التجمعات العمالية والفلاحية بهدف تنظيم العمل الإنتاجي . والمثال على ذلك تجربة الاشتراكية اليوغسلافية (تيتو) وتسمى تجربة التسيير الذاتي .

مدرسة العقد الاجتماعي

## توماس هوبز :

إن من أوائل المفكرين الذين طرحوا أفكارهم المتعارضة مع نظرية الكنيسة توماس هوبز صاحب نظرية العقد الاجتماعي عام ١٦٨٣ م . وقد أدين هذا المفكر لأفكاره من جامعة أوكسفورد بسبب نشره كتابين (الدولة ، لفيتان ) لأفكاره المضادة تجاه نظرية الكنيسة في الدولة القائمة على أساس النظرية اللاهوتية (نظرية الحق الإلهي المفوض للكنيسة) ، حيث ، ذهب هذا الكاتب إلى إن القوانين المحافظة على النوع الإنساني في المجتمع هي قوانين طبيعية وان النظام الاجتماعي هو نظام دنيوي ، رغم أنه كان من المنادين بنظرية الاستبداد- الملكية<sup>(٨)</sup> إن الشيء الجديد في وجهة نظر هوبز حول المجتمع المدني ، هو تحديده للمفهوم ، حيث رأى أن الموت والفناء هما الباعثان الأساسيان للفرد البشري على تشكيل المجتمع المدني والخروج من الوضع الطبيعي وإيقاع الصلح بين أبناء البشر ، تلك هي الرغبة المزروعة في هذا الكائن البشري<sup>(٩)</sup> .

كما أن مضمون تنازل الشعب التام كان إرادياً ( اصطناعياً ) ولم يؤسس على أساس لاهوتي كوني ، وان السلطة معطاة أو قائمة في الطبيعة أو بالطبيعة ، حيث المجتمع المدني قائم على أساس هذا التعاقد وإن اتخذ الحكم شكله المطلق ، ويبلغ في فكره هذا مدى أبعد عند فقهاء الحق الطبيعي ذلك بأن التنازل عن الحرية لا يكون سوى التنازل الإرادي القائم على أساسين :

الأول : على أرادة أفراد مؤسسه على قانون العقل .

الثاني : على احترام هذا التعاقد<sup>(١٠)</sup> .

ويمكن تلخيص فكر هوبز في موضوع العقد الاجتماعي على أنه :

يتميز بين الاتفاق وبين الوفاق ، حيث الثاني طبيعي وتلقائي أما الأول إرادي (اصطناعي) ، فالوفاق هو ما يجعل الحيوانات تعيش في جماعة أو جماعات واحدة من الجنس الذي تنتمي إليه دون أن تقتتل فيما بينها .

أما الاتفاق فهو اصطناعي لأنه ليس من الطبيعي ولا من التلقائي في شيء أن يجتمع البشر دون الاقتتال فيما بينهم أو يسعى بعضهم إلى الإيقاع ببعض الآخر .<sup>(١١)</sup>

ويمكن القول أن غاية فكر هوبز هو التعاقد كفكرة كانت في ثناياه أن يكون (العقد) أقرب إلى المجتمع منه إلى السلطة أو الدولة ولاسيما تلك المتسلطة أيا كانت سمتها دينية/تسلطية ، إقطاعية/تسلطية... الخ . فكانت بدايات الفكر السياسي للعمل به وإن كان مصطنعاً .

## جون لوك

يعدّ جون لوك من أكثر مفكري العقد الاجتماعي ، حيث أعطى اهتماماً بالغاً بمفهوم المجتمع المدني من خلال فكره الذي قصد به ووصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ، إلا أن غياب ضبط السلطة الضامنة لهذه الحقوق في المجتمع الطبيعي كان يهدد هذه الممارسات وحقوقها ، وعليه ، نتج الاتفاق التعاقدية بين هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضماناً لهذه الحقوق مقابل تخليهم عن إدارة شؤونهم العامة للسلطة الجديدة التي أقاموها برضاهم ، مقابل التزام هذه السلطة بالمحافظة على الحقوق الأساسية في الحياة والحرية والتمك (١٢) .

ويمكن القول بان :

لوك قد أستقى فكرته الداعية إلى ضرورة المجتمع السياسي من جذور الفكر اليوناني القديم (فكر أرسطو) ، حيث اكتشف لوك في هذا المجال بان للإنسان القدرة الكامنة في الدفاع عن نفسه وحرية وممتلكاته والقدرة أيضاً على تدمير الآخرين ، لذلك اقترح لوك بضرورة قيام المجتمع السياسي ذات سلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد الحلول للمنازعات التي ممكن أن تنشأ.

بسعيه هذا أراد لوك أن يستبدل الصيغة الملكية بصيغة أكثر ديمقراطية ألا وهي المجتمع السياسي صاحب القوانين والشريعة (١٣) وعليه : فان مفهوم المجتمع المدني تبلور في صيغته الاصطلاحية في سياق نظرية العقد الاجتماعي ووفقاً لهذه الأخيرة ، فان مفهوم المجتمع المدني مرادف لمفهوم المجتمع السياسي ، أي المجتمع المؤسس بناءً على قاعدة العقد الاجتماعي ، حينها يقول لوك :

(( وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ، يتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه ويتنازل عنها للمجتمع ، وينشأ عندنا حينذاك مجتمع سياسي أو مدني (١٤) ))

لقد اظهرت رسالة لوك في المجتمع المدني أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني هي تحقيق الأمن والسلام وهي نفس المفاهيم الواضحة في فلسفة هوبز وهي المحافظة على أملاك الأفراد .

وينتهي لوك في التعاقد إلى غاية معلومة لا تكون معها عبودية أو خضوع ، فهي نفي لتلك الغايات وإقصاء لها ، فالملكية المطلقة (( التي يزعم بعضهم إنها نمط الحكم الوحيد )) لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني ، فهي ليست شكلاً من أشكال الحكم المدني .

وعلى هذا : يمكن لعقد لوك الاجتماعي من عزل السلطة إذا ماتمرت ضد العقد الذي وقعته ليتجاوزها إلى أملاءات القانون الطبيعي عبر الاعتداء على أملاك المواطنين وحررياتهم دون وجه حق ، وبهذا :

يجعل لوك المجتمع مصدراً لشرعية الدولة وهو قادر على مراجعتها وعزلها ، وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلاً من العصيان المدني العنيف والحرب الأهلية (١٥) .

وعليه فان لوك وظف العقل كوسيلة عاقلة لبناء سلطة ذلك أن :

الفرد في حالته الطبيعية في سلام ، معرفة متبادلة ، محافظة متبادلة .

وان العقد الأصلي الطبيعي ← فيه مجتمع سياسي ومجتمع مدني .

← حرية كاملة ، حالة مساواة .

← يقوم على أصل الحكم المدني .

← فصل بين السلطات ( هذه جاءت نتيجة تجارب سنين من الصراعات السياسية بين الملوك والبرلمان في مراحل الثورة الانكليزية ) .

← المجتمع المدني هو وريث الأفراد الأحرار - في الحالة الطبيعية :-

← امتلاكهم للسلطين :

١- سلطة تشريعية : كيفية استخدام قوى الدولة من أجل بقاء المجتمع وأعضائه وهذه تضمن ( تؤمن ) بقاء المجتمع المدني .

٢- سلطة تنفيذية : تؤمن ( تضمن ) تنفيذ القوانين الوضعية الداخلية .

إن فلسفة ( لوك ) أعلاه دافعت عن الحقوق الفردية في الملكية الخاصة والحرية كونها حقوقاً لا تقبل النقض مطلقاً . وعليه :

طالبت بضرورة التمثيل الشعبي ( النيابي ) وأكدت على :

مشروعية الثورات ضد الحكم المطلق - وهذه أدت إلى :-

ظهور الديمقراطية الليبرالية (ذات الجوهر الفردي ، والأساس الأيديولوجي) ، فكان أن اعتمدتها حركة التنوير الفرنسية ومن ثم الثورة البرجوازية الفرنسية الديمقراطية الواقعة على الخلاف وبشكل جزئي من الثورة البرجوازية الضيقة كالثورة الانكليزية ١٦٨٨ م ، حيث ، الثورة الفرنسية كانت بحق ثورة برجوازية بفعل مساعدة شعبية وعلى الأخص الفردية منها .

جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨ م)

Gean Gacques Rousseas

لقد عاش روسو<sup>(١٦)</sup> في ظروف اجتماعية وسياسية مغايرة للظروف التي عايشها كل من هوبز ، ولوك ، ولذا جاءت أفكاره وطروحاته مغايرة في وجهتها . كما تأثر روسو بأفكار ومؤلفات أفلاطون ، وقبل ان يشرع في تأليف كتابه ( العقد الاجتماعي ) كان قد انصرف إلى قراءة مؤلفات أفلاطون وبالأخص ( الجمهورية ) ، القوانين ، والسياسي ، فالكتاب الأول (الجمهورية) كان تأثيره واضحاً فيما أورده روسو من أفكار وأراء في كتابه ( العقد الاجتماعي ) ومساهمته في بلورة مفهوم المجتمع المدني<sup>(١٧)</sup> ، ومع هذا فان روسو عاصر (لوك) وأطلع على العديد من كتاباته وتأثر ببعض أفكاره وآرائه ولاسيما تلك التي تأخذ منحى الفردية ، لكن مع مرور الوقت غير روسو في توجهاته الفكرية وتبنى فكراً ومذهباً جماعياً في كتاباته في المجتمع والدولة<sup>(١٨)</sup> يمكن القول بان روسو قد وظف نظريته في العقد الاجتماعي بطريقة مغايرة لكل من هوبز ولوك . حيث يرى روسو بان أفراد البشر ليسوا بطبيعتهم مسيئين أو أشراراً ، والعلاقات بين البشر في حالتها الطبيعية لا تنطوي على الخصومة والعداء إلا أنهم مؤهلون للتحسين ، أي ، يصيروا أفضل مما هم عليه ، أي أن البشر في حالة الطبيعة لا صالحين ولا أشراراً ، أي ، لا تجمع بينهم أية علاقة أخلاقية أو واجبات مشتركة<sup>(١٩)</sup> .

كما وأدخل روسو السياسة كوسيلة والية أخلاقية لتحويل السلوك الإنساني من حالة إلى أخرى ، وحسب رأي روسو :

السياسة لا تبررها الطبيعة ولا المصلحة ولا القوة ولا الأمر الواقع بل أنها وقبل كل شيء أخلاق غايتها الأساسية إعداد الإنسان الذي يكون إرادة وعقلاً وضميراً لا مجرد حاجة وهوى وعليه أنطلق روسو من تصور مغاير عن الإنسان وعن سلوكه ( الطبيعي ) ، حيث ، الإنسان خير وطيب بطبيعته ، فالحالة الطبيعية وحسب تخيل روسو : أن الأفراد كانوا يعيشون فيها في أول الأمر كل فرد لوحده ويكون الإنسان ( الفرد ) أشبه بالحيوان الهادئ تحركه حاجات قليلة ، غير موزع ، بلا إكراه ومن ثم فهو سعيد مرتبط بالحاضر فقط<sup>(٢٠)</sup> .

أما في حالة المجتمع فقد سادت الملكية وسادت معها ظواهر مثل الجشع والطمع والمنافسة وصراع المصالح فقد أصبحت اللامساواة شديدة الوطأة ، والملكية العقارية هي الحاسمة في تحقيق الفوارق واللامساواة بين البشر<sup>(٢١)</sup> ، وحسب فكر روسو : في اليوم الذي عنّ فيه لإنسان ما (( أن يسور أرضاً ويقول : هذا لي ، ثم أنه وجد أناساً كانوا من البساطة والسذاجة بحيث أنهم صدقوه ، في ذلك اليوم كان ذلك الإنسان هو المؤسس الفعلي للمجتمع المدني ، فأى جرائم

، وأي اغتيالات ، وأي شرور وفضائع كان سيقى النوع البشري إنساناً آخر يكون قد هب فأقتلع الأوتاد أو ردم الحفر وصاح في الناس : أيها الناس ... احذروا الإصغاء إلى هذا المحتال ... فأنكم لا محالة هالكون إن انتم نسيتم أن الثمار للجميع وأن الأرض ليست ملكاً لأحد ... )) (٢٢) أي أن حالة الجميع تستوجب دخول عامل العمل لإشباع الحاجات التي تعددت بفعل الاجتماع الإنساني ، حيث ، العمل هو الأساس وقانون يطور الإنسان ، كما هو الفاعل المنتج وهذا يتطلب استتارة عقلية لغرض تحسين شروط الإنتاج المادي ، وتتعاقد الأجيال مع تراكم الإرث السابق ، فضلاً عن ابتداء أشياء مصطنعة وبروز الملكية العقارية كل هذا أدى إلى أن حصول التحول الحقيقي للجنس البشري باتجاه الانحطاط والنزوع إلى الشر ( حب التملك ) . (٢٣)

إن هذه الفكرة ( الملكية ) لم تكن دفعة واحدة في الفعل والتاريخ البشري ، فقد أحتاج الإنسان إلى الكثير من التقدم والاكتمال في المعارف والمهارات العلمية حتى وصل إلى نهاية حالة الطبيعة .

وبهذا فإن مبدأ القانون الطبيعي خال من القيم القابلة للتطبيق في كل مكان وزمان ، مكانه لصالح النسبية التاريخية ، وهذا معناه ، أن الطبيعة البشرية متغيرة ومتبدلة وعليه فإن : قسماتها مع تطور الجنس البشري قد تكون صالحة لعصر وغير صالحة لعصر آخر (٢٤) .

أما في موضوع اللامساواة والسبيل إلى المساواة : ؛ وكما ذكرنا سابقاً كان بزوغ المجتمع المدني اقترن بظهور مبدأ التملك وبظهور هذا المبدأ ظهر الشر والفساد و بذلك فإن ميلاد المجتمع المدني صنو لميلاد الشر . ففي كتاب ((رسالة في أصل التفاوت بين البشر)) تطرق الباحث عن على سرعة وتلاحق الشرور وتتابعها وظهور الاختلافات نتيجة التفاوتات هذه مثل التفاوتات في الملكيات والماديات ، ترافقها تفاوتات فكرية فتظهر تجمع السيادة والسلطة في جهة دون أخرى ، وعليه ، سيصير الناس إلى حالة أخرى من المساواة ، حالة جديدة يصيرهم إليها الطاغية المستبد ، بقوة استبداده وسلطانه المطلق (٢٥) .

وعاد المجتمع إلى الدائرة المغلقة والنقطة التي انطلق منها ، بل ، وأكثر منها وطأة وشدة وكانت عدم المساواة ( كأبعد احتمال ) هي حالة فيزيائية بين البشر وغير محسوسة بها ، مساواة أصيلة ، مصدرها الطبيعة ( حين كان الناس فيها وعليها في الحقيقة أو بمعنى مساواة هادئة - تساوي بالاتفاق الاجتماعي - إلا أن الحالة الثانية وبفعل الاستبداد إذ صيرهم إلى حال من السواء في العدم وعدم الاحتكاك ) (٢٦) .

وكان حل هذه الإشكالية والتفاوتات والاستبدادية في كتابه العقد الاجتماعي

### Social Contract

وفيه حدد روسو مهمة البحث عن مبادئ الحق السياسي وجلائها وشكل ركيزة نظريته حول الجمهورية ، الديمقراطية (٢٧) . في عقده عبر عن المساواة في الحالة المدنية .

- وهذا ( المجتمع المدني ) يضع مساواة خلقية شرعية بالقانون والتوافق الاجتماعي<sup>(٢٨)</sup> .
- بالرغم من عدم تساويهم في القوة والقريحة – وهذا معناه تنظيمياً :
- ١) إن العقد الاجتماعي شرطية ملزمة للسلطة الشرعية .
  - ٢) إن العقد الاجتماعي ضرورية لكل نظام سياسي طبيعي .
  - ٣) تحول المجتمع الإنساني من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني .
  - ٤) والمجتمع المدني يقلد الجسم السياسي بالميثاق الاجتماعي وسلطة على أعضائه كافة .
  - ٥) بالمقابل تضمن السلطة حياة المواطن بالذات – أي أن :

في المجتمع المدني حياة ليست من صنع الطبيعة ومعروفها إنما هي هبة مشروطة من الدولة ، أي أن : هدف العقد الاجتماعي الحفاظ على حياة المتعاقدين .<sup>(٢٩)</sup>

ويتكون بفعل الأصل التعاقدية (بواسطة القانون)

- ١- سلطة الشعب .
  - ٢- الإرادة العامة .
  - ٣- الفصل بين الحرية والعدل .مالك السيادة .<sup>(٣٠)</sup>
- وتتمتع السيادة بسمات هي :-
- ١- غير قابلة للتصرف .
  - ٢- سيادة محدودة تماماً .
  - ٣- كونها لا تخلع .
  - ٤- مطلقة . معصومة من الخطأ .
  - ٥- تحل محل سيادة سلطة الملك .<sup>(٣١)</sup>

أما نظرية الإرادة العامة ففيها :

- ١- تخص سيادة الشعب كونها شخصية مشتركة .
- ٢- بينما الحكومة مجرد وسيط ووسيلة لسلطات الشعب .
- ٣- السيادة يمكن سحبها وتعديلها لما تمليه إرادة الشعب .

وهنا يلتقي روسو مع مفكري وفلاسفة العقد الاجتماعي وان اختلفت طرائق تحليلها للوصول

إلى نفس النقطة النهائية (المجتمع المدني)<sup>(٣٢)</sup>

ومع تطور الواقع الاجتماعي السياسي والمدني \_ كانت المشكلة الرئيسية المطروحة على مثقفي القرن ( ١٧ - ١٨ ) والذين رافقوا تحلل النظام الاجتماعي التقليدي والتطور البرجوازي كطبقة جديدة تطمح إلى إعادة بنائه من منظورات تلغى التراتبية الجامدة وتفتح المجال أمام



هيمنة سياسية حديثة ، هي ، إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية / ثيوقراطية وغير  
ارستقراطية / طبقية أي لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي ، لكن المجتمع ينبع منه ويصب  
فيه .

من هذه النقطة ننتقل تدريجياً من نظرية \_ لا سلطة ممكنة إلا إلهية / ملكية وراثية الى  
النظرية المناقضة تماماً وهي : لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن السيادة الشعبية/الإرادة  
الجمعية وهذا هو أصل الانتقال نحو الحداثة السياسية .

أي الانتقال من وراثية السلطة إلى صناعتها .

وهذا يقودنا إلى طرح السؤال الآتي :

كيف يتم الانتقال من وراثية السلطة إلى صناعتها ؟ وما هي صلة ذلك بالمجتمع المدني ؟  
إن الانتقال نحو الحداثة السياسية إنما تأتت بسبب نشوء وتنامي صبوة برجوازية المدن  
التي استمدت قوتها من النتائج الفكرية والعلمية الجديدة في تطبيقاتها العملية وما تقدمها  
الثورة الصناعية ، وبسبب الحاجة إلى الأيدي العاملة الغفيرة والتي كانت محتجزة في أراضي  
الملك والنبل الإقطاعيين وفي إطار التقاليد والتعاليم الدينية ، تفرض قن الأرض المطلقة  
لصاحب الأرض والتي تمنعه من الانتقال لخدمة سيد آخر ، فكان من الضروري تحطيم هذه  
النبرة السياسية والدينية والثقافية التي تهدف الى تفويض السلطة الإقطاعية وما يرافقها من  
تدفق القوى العاملة الرخيصة من الإقطاعيات الزراعية إلى المدن الصناعية.

إن هذه الحاجة أفرزت مجتمعاً تعاقدياً ، الحقوق والواجبات فيه واضحة سواء أكانت بين  
المواطنين والدولة ( الدستور ) أم بين الإنسان وخالفه ( الحركة البروتستانتية ) الأمر الذي انشأ  
أنموذجاً قائماً على فكرة الحرية الفردية التي تسمح بوجود جزء من إرادة سياسية للمواطنين مقابل  
مواجهة سلطة الدولة الواسعة ، هذا الهامش من الحرية كان الأساس لنشوء حركات المجتمع  
المدني .

لقد حققت البرجوازية ثورتها ونقلت السياسة من ميدان ديني/عرفي إلى ميدان  
اجتماعي/تعاقدية ، ولم تكن مشكلة فصل وتحرير السياسة وممارستها عن الدين والعرف  
الارستقراطي في هذه الفترة معروفة وإنما كانت سمة ، من سمات فترة إعادة بناء مفهوم السياسة  
الحديثة وتمييزه بين مستويات مختلفة ، حيث ألغت السياسة ( الحديثة ) المراتب الطبقية الحديثة  
وأصبح الشعب كلاً واحداً ، وتخلصت الثورة الصناعية من نمط العلاقات المصرفية / الإقطاعية  
ذي العلاقات العائلية داخل المشاغل الأبوية الإقطاعية وطرحته الواقع بشكل كتلي آخر ، حيث  
تعامل الأفراد مع بعضهم البعض وكذلك الاعتماد ، وهكذا يظهر معنى المجتمع المدني في  
التشكيل الاجتماعي الجديد .

وعليه : -

أصبح لدينا واقع جديد وحقائق جديدة وعلاقات جديدة وتنظيمات جديدة نتيجة للطروحات المألحة والنظرات الجديدة إلى الأمور ومنها تنظيمات المجتمع المدني وفهم حقيقته الجديدة وفعلها المقابل تجاه الدولة .

مما طرح أو أفرز الوضع مفكريه ونظرتهم له وكان لهذا العصر فلاسفته (١٩٠٠م) ومنهم هيجل وماركس .

## هيجل

لقد رأى هيجل أن المجتمع المدني هو مجال تقسيم وإشباع الحاجات المادية ومجال تنافس للمصالح الخاصة والمعارضة .

وهو بذلك خالف تطابق المجتمع المدني مع المجتمع السياسي أو الدولة كما هو في نظرية العقد الاجتماعي ، بل استخدامه كان يشير إلى مجال انتاج وتبادل الخبرات المادية في مجال المبادرة الخاصة مقابل تجسيده للدولة وتمثيله للمصلحة العامة<sup>(٣٣)</sup> . بذلك لم يجد هيجل المضمون الحقيقي للمجتمع المدني إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق ، ويبقى المجتمع على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية الخصوصية ، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع ، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة .

إن نزعة هيجل حول الدولة إنما هي رفع هذه الأخيرة إلى مستوى التآليه ومستوى الحل والمفتاح معاً للمجتمع وسوف تغذى الحركات والفلسفات القومية التي تضع الدولة فوق المجتمع ، بذلك أو بهذا أضفى هيجل صبغة وسمة السلبية على مفهوم المجتمع المدني لصالح التقديس المتزايد لمفهوم الدولة ، ذلك كون المجتمع يعتمد اعتماداً كلياً على القيام بوظائفه الأساسية (( الاقتصادية ، التعليمية ، السياسية ... الخ )) والتي لا تستقيم من دون التعليمات التي تضعها الدولة ، وهي واحدة من وسائل الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو غايات أخلاقية وذلك بالعمل في الطوائف والاتحادات المهنية والنقابية ... الخ وإلا تحوّل المواطنون إلى مجرد تجمع لا معنى له<sup>(٣٤)</sup> .

معنى ذلك إن المفهوم الهيجلي عن المجتمع المدني ضعيف ، حيث يمثل الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة ومن ثم لا يشمل جميع العلاقات والمؤسسات ما قبل الدولة .

مع هذا هناك جوانب رحبة وواسعة في نظرتة حول المجتمع المدني ، حيث يضم فضلاً عن دائرة العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية ، الإدارة والقضاء ودائرة الشرطة<sup>(٣٥)</sup> ويمكننا استخلاص فكر هيجل وفهمه للمجتمع المدني وباختصار في محورين : -

**الأول : المحور : تعاقبي ،** عبر الأجيال من الأسلوب الإقطاعي للملكية الخاصة إلى الأسلوب البرجوازي (( الملكية الخاصة )) وعلاقتها ، ويشير هيجل في هذا الانتقال من الجماعة الطبيعية ( العائلة ) إلى الجماعة السياسية ، أي البنية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها في الدولة المدنية والنقابة ، وظهور إنابة متوسطة بالعائلة ، حيث تساوي الأفراد مع الآخرين وبأن الآخرين هم شرطة ، وتزامن جميع القيم إلى قيمة واحدة عامة وهي النقود (الإله المدني) ويرافق هذا التحول ، تحول ، الدساتير إلى دستور واحد فيظهر القانون المدني (البرجوازي) لحماية حق الفرد أو الملكية الخاصة للأفراد<sup>(٣٦)</sup> . وعليه :

- يمكن إجمال لحظات المجتمع المدني كما ورد أعلاه لدى هيجل إلى لحظات ثلاثة هي:
- ١- توسط الحاجة وإشباع الأفراد لها من خلال عمله (نظام الحاجات) وهذا ما أشير إليه باسم البنية الاقتصادية أو المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية .
  - ٢- حماية الملكية : من خلال ممارسة العدالة والتشريع البرلماني والهيئة القضائية .
  - ٣- الاحتياط ضد الجوانب العرضية ورعاية المصالح الجزئية الخاصة كأنها خصائص مشتركة
- (٣٧) .

إن الخصائص أعلاه هي خصائص أساسية للاتجاه البرجوازي الحديث .

**الثاني : المحور البنيوي - synchronous -** وفيه تناول هيجل المجتمع المدني كونه المسافة الاجتماعية - الاقتصادية بين الفرد والدولة . فالنقابة تحل محل العائلة التي لم تعد تستطيع لعب دورها في هذا المجتمع المدني<sup>(٣٨)</sup> وعليه **فان النقابة تصبح الوسيط المجتمعي الحقيقي بين العائلة والدولة — وفيه المصلحة مكان القرابة .**

ونتيجة لما ذكره فالدولة هي سلطة سياسية ولحظة إكراه ، وعلى هذا فان المجتمع المدني عند هيجل يشمل علاقات الانتاج والعلاقات الاقتصادية والنقابية والحرفية العمالية ، أما المنظمات الدينية والأهلية والأحزاب السياسية فتشمل الاتجاهات الإيديولوجية والتربوية للدولة الحديثة ( المدارس ، الجامعات ) مستثنى منها البرلمان والحكومة التي تشكل ، أجهزة إكراه وبأشكال مختلفة للسلطات السياسية ، ويظهر المجتمع المدني خليطاً بين ومع البنية التحتية والبنية الفوقية<sup>(٣٩)</sup> ، وبالعودة الافتراضية الهيجلية نجد أن المجتمع المدني ضعيف ويعاني من الصراع ويفتقر إلى غاية أخلاقية ، كلها ، وذلك بسبب عدم وجود الدولة ، لان هذه الأخيرة تمنحه وتضفي عليه الطابع الخلقى وتوجهه إلى هدف خلقى لأنها المثل العقلاني والتطور الاجتماعي والعنصر الحضاري المهم في الحضارة .<sup>(٤٠)</sup>

وعليه : فان الأمر يمتد اكبر من هذا ليصل الممارسة السياسية الاجتماعية لهذه التنظيمات وموقعها في تركيبة هرم الدولة / التنظيمي / السياسي . وان الدولة من وجهة نظر هيجل بوصفها كياناً سياسياً تنقسم إلى :

— السلطة التي تحدد وتقيّم الكلي — سلطة تشريعية .  
— السلطة المتمثلة بالجزئية — وهي التي دون الكلية بالحالات الفردية والحالات  
الإرادة الجزئية — سلطة تنفيذية .

— السلطة الذاتية بوصفها الإرادة مع سلطة القرار النهائي التاج (الملك) .  
وعليه فإن تلك السلطة هي السلطة أو الملكية الدستورية التي تحقق وحدها الحرية للفرد  
وليس للعائلة ولا للمجتمع المدني ، وان الأخيرة ليس لها وظائف خارجية مثل الدولة لتصبح مثلاً  
أخلاقياً ، وان الأفراد فيها يتحولون إلى مواطنين ، وانّ قرارات الدولة شاملة ، وسياسية ، يمكن  
العيش في ظلها وخلق أطر يمكن للفرد أن يعيش مع مشاكل المجتمع المدني<sup>(٤١)</sup> .  
وعليه فإن :

وجود المجتمع المدني مرهون بوجود الدولة فان استثنينا البرلمان والدولة فأن هذه  
المؤسسات تمثل أجهزة ولحظات إكراه . حيث إن نواب المجتمع المدني هم نواب الجماعات  
الأهلية والتعاونيات في البرلمان ومعناه إن مجلس الطبقات يعد بمثابة ولوج المجتمع المدني في  
الدولة .<sup>(٤٢)</sup>

وعليه فإن المجتمع المدني المتمثل في البرلمان هو منظم ، فالأفراد لا يدخلون الدولة  
كأفراد إنما جماعات اجتماعية وتنظيمات وضمن إطارها الخلفي مثل الأحزاب والنقابات الخ<sup>(٤٣)</sup> .

## الماركسية والمجتمع المدني

يشير الماركسيون وفي أفكارهم وبنائهم الفهمي للمجتمع المدني اعتماداً على جذور وعمق  
تفكيرهم إلى إن هذا التكوين الاجتماعي في علاقته بكل من الدولة من جهة ، وعلاقات الإنتاج  
من جهة أخرى ، يدخل ضمن حدود الأسس المادية ومن ثم الإيديولوجية المؤطرة للوجود  
الاجتماعي .

فحسب تعبير الثوسير ، ان المجتمع المدني يتطابق مع مفهوم البنية التحتية بل في الواقع فان  
ماركس لم يعد يستعمل المفهوم ، وحاول استخدامه ضمن إطار بنائه التحتي<sup>(٤٤)</sup> . وبذلك:  
ينظر إليه على أنه أحد الأنظمة الاجتماعية الإنسانية للتفاعل الإنساني الذي اتخذ أنموذجاً  
وشكلاً معيناً خلال تشكله التاريخي ، أو هو شكل من أشكال التعامل الذي يتوسط التفاعل  
الاقتصادي بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية<sup>(٤٥)</sup> .  
وفيما يخص ماركس ففي رأيه :

(( حتى لا تمنع ثمار الحضارة ، أجبر الكثيرين من اللحظات الأولى عندما لم يعد النظام الاقتصادي يتناسب مع قوى الإنتاج ، حينها تغيرت كل مؤسسات الإنتاج التقليدي (الحرفي) ، إذ تغير نظام الإنتاج القائم على الطوائف الحرفية والتعاون ، وخلصت أشكالاً وسيطة من الأنظمة ، وهي شكّل أو علاقات وسيطة للحصول على قوى الإنتاج ، دفع وجود الدولة من خلال المجتمع للحصول على قوى الإنتاج ، ودفع وجود الدولة من خلال هذه المؤسسات وبالتالي إلى تطوير نظام العلاقات الاقتصادية . كما أن هذه الأشكال الاجتماعية ومعها أو أساسها التركيبية الاقتصادية وبتطوراتها التاريخية أثرت على الأشكال السياسية لصراع الطبقات ونتاجه))<sup>(٤٦)</sup> .  
وبذلك يمكن القول بان :

ماركس نظر إلى الموضوع من منظور التناقض ، حيث إن التحول الاجتماعي في نظره جاء رداً على تلك المرحلة فكرياً وواقعياً ، ورأى في المجتمع المدني مجتمع حريات يخرج الفرد من عزلته ، لكن ينتج اغترابه واستغلاله الرأسمالي من جهة ، كما يقف عائقاً أمام مستقبل الأوتوبيا الاشتراكية ، من جهة أخرى ، والذي سيذوب بدوره في الإنسان الجديد الحامل طوعياً للتوسطات الوظيفية للمجتمع المدني .

وهناك نقطة أخرى من حيث النظرة إلى الموضوع من منظور وزاوية الصراع الذي كشف عنه في مسيرة الحداثة البرجوازية ذاتها ومشروعها التحرري ، وعندما نقلت المجتمعات من النظام القديم إلى النظام الحديث لم تكن من العمق إلا مشروعاً استلابياً آخر جديداً ، ويتجسد هذا الاستلاب في الممارسة السياسية من حيث خلقها الدولة كمجال عام وخلصت معها المجال الخاص ، بذلك قضت على الفرد بالانشقاق في هويته وذاته بين ما هو مواطن وبين ما هو منتج<sup>(٤٧)</sup> .

وفي رؤية الموضوع من عمقه وطبقاً لمتطلبات وحاجات الإنسان البيولوجية والمادية والقيمية فإن الإنسان يعيش في حالة من الازدواجية بين ما هو سماوي / أرضي ويرى في نفسه تجرداً من العامة ويرى في الآخرين وسيلة لينمط نفسه إلى دور مجرد وسيلة وصولاً إلى التنظيمات الاجتماعية المتقدمة وعليه فإن الإنسان يتحول إلى أناني يعمل لتحقيق رغباته الذاتية<sup>(٤٨)</sup> .  
وتبعاً لذلك :

فالمجتمع المدني البرجوازي وحسب رأي ماركس \_ ليس هو الرحب الاجتماعي الذي يحقق من خلاله متطلباته ويضمن حقوقه وحرية ، وأن أي حق يتخطى الإنسان الأناني وكما هو عضو المجتمع البرجوازي ، يعني ذلك ، عزل الفرد من واقعه وانطوائه وتفكيره على مصلحته الشخصية ، بذلك فإن المجتمع المدني هنا ليس المجال الشامل إلى الكل إنما المجال المتجه نحو الفردانية والأنانية واغترابه عن محيطه<sup>(٤٩)</sup> .

من جهة أخرى فقد رأى ماركس في الدولة الهيكلية جهازاً قمعياً وسيطرة طبقة اجتماعية على أخرى من خلال امتلاك وسائل الإنتاج وبفرضها قانون كفيل يحافظ على علاقات وأشكال الإنتاج بالشكل الذي يضمن بقاء واستمرار الطبقة المسيطرة. (٥٠) وعليه فإن الديمقراطية البرجوازية ليست إلا ديمقراطية شكلية ، وإنها ديمقراطية طبقة الأغنياء فقط وعلى نفس المسار يرفض ماركس القطيعة وانفصال المجتمع المدني عن الدولة ، وإن هذا الفصل هو الدليل على اغتراب الإنسان بسبب انقسام المجتمع إلى :

مجتمع سياسي ← حرية مواطن ← طبقة برجوازية ← مجتمع مدني غير حقيقي  
مجتمع اقتصادي ← فرد مغترب ← طبقة مُستغلة ← مجتمع مدني حقيقي نتاجها  
في النهاية الاستغلال الطبقي ( فرد أو مؤسسة مجتمع مدني ) القطيعة  
← يتخلى المجتمع عن مدنيته ويخلع على الدولة صفة الاستبداد ويسقط عنها صفة  
الحدثة. (٥١)

وعليه فإن :

١- المجتمع المدني يرتبط تطوره مع البرجوازية وهذه ترتبط مباشرة بالجانب الاقتصادي -  
البناء التحتي .

إن هذه التنظيمات الاجتماعية هي أساس الدولة وبقية البنية الفوقية المثالية ربما القاعدة الاقتصادية للمجتمع باعتبارها ميداناً للصراع الطبقي في جميع مراحلها وهي الأساس المعتمد في التطور الاجتماعي .

٢- إن المجتمع المدني ينطوي على كيان مزدوج :

مجتمع مدني / اقتصادي وفيه ← علاقات اقتصادية ← علاقات الأفراد المادية  
مجتمع مدني / سياسي وفيه ← علاقات بنى فوقية ← شكل وأساس الدولة  
وعلاقاتها الأمامية .

٣- إن ظاهرة المجمع المدني موجودة في سياقات التاريخ الإنساني وتطورها على مراحلها المختلفة وعصوره وإن لم يكن بهذه المسميات وما رافق ذلك من نهضة وأفرزت المذهب الإنساني والعقلانية والعلمانية. (٥٢)

وعلى نفس المسار الفكري/الفلسفي طرأت تغيرات على الواقع الاجتماعي/السياسي -  
الأوروبي في تشكيل التنظيمات الاجتماعية ولاسيما تلك التي تخص المؤسسة السياسية وعلاقتها بالأفراد والمجتمع ودور الأفراد والتنظيمات الاجتماعية الرسمية وغير رسمية ... والتغيرات الأكثر تأثيراً وجدت تعبيراتها الاجتماعية / السياسية على أرض الواقع في أعقاب الثورة الفرنسية والتحولت المتاحة في أمريكا وبريطانيا .

حيث ظهرت فكرة المواطنة بمعناها الحديث وبمراحلها المتعددة انطلاقاً من إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا ، وإعلان أول جمعية وطنية منتخبة عن طريق النيابة .  
إن كتل التيارات الفكرية السياسية وقواها كانت وراء نجاح مبدأ المواطنة دون تمييز بين العرق أو الجنس أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية كحجر أساس للديمقراطية .<sup>(٥٣)</sup>  
أما أهم التحولات التي مرت بها التغيرات السياسية المدنية التي أدت إلى إرساء مبادئ المواطنة الديمقراطية في الدولة المعاصرة هي :

١- تكوين الدولة القومية .

٢- المشاركة السياسية وتداول السلطة سلمياً .

٣- إرساء حكم القانون وإقامة دولة مؤسسات .

وقد شهد مبدأ المواطنة هذه منذ نهاية القرن الثامن عشر والى يومنا هذا تطوراً مهماً . وأتسع نطاق شموله لفئات المواطنين من الجنسين وتحسنت آليات ممارسته وزاد تأثيره عندما أصبح جميع المواطنين يتمتعون دون تمييز ولا سيما المرأة بحث المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية تعبيراً عن كون الشعب مصدراً للسلطات فضلاً عن اتساع رقعة مراعاته جغرافياً وتعدد أبعاده وشموله الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فضلاً عن الحقوق السياسية والقانونية .<sup>(٥٤)</sup>  
إن مبدأ حقوق الإنسان :-

شهد كذلك هذه التطورات وانتقل من ميدان المبادئ الأخلاقية \_ والنظريات الفلسفية والايديولوجيات السياسية \_ الاجتماعية الى واقع وميدان ممارسة من جانب الأفراد والجماعات البشرية وقد اكتسب الشرعية الدستورية وقالب الوسائل القانونية والشرعية لضمان تطبيقه ، وأنشئت آليات مناسبة لرقابة التطبيق وردع الانتهاك ، حيث منحت الثورة التشريعية المواطن وجماعة \_ المواطنين في هيئتها النقابية والاتحادات والجمعيات حق الدفاع عن أفرادها ضد سلطة البلاد بتهمة الانتهاك والإخلال بالمواثيق الدولية<sup>(٥٥)</sup> وفي الجانب الميداني أيضاً صاحب التطور الفكري والسياسي والاجتماعي المدني انتشار واسع لمؤسسات المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا . وخير مثال يمكن أن يعبر عن هذه الظاهرة المدنية الكسي توكفيل في كتابه (( الديمقراطية في أمريكا )) وفيه الإشارة والتركيز بشكل واسع إلى ظاهرة انتشار مؤسسات المجتمع المدني تلك السلسلة اللامتناهية من النوادي والجمعيات التي انضم إليها المواطنون بذات عفوية ، ومن خلالها برزت أهمية المدنية والمواطنة كمكانة قانونية ومجموعة أدوار - اجتماعية وصفات أخلاقية . وهكذا أصبحت هذه المؤسسات العين الفاحصة والمستقلة للمجتمع في هذه المجموعات من الجمعيات المدنية حيث المراقبة واليقظة القائمة على التنظيم الذاتي وهي ضرورة الملحة لتقوية الثورة الديمقراطية<sup>(٥٦)</sup> وفي الإطار الديمقراطي يعتبر توكفيل أفضل من

يصف أهمية الجماعات المستقلة (مؤسسات المجتمع المدني الأهلي) بالنسبة للديمقراطية : إذ يقول :

(( وفي لغة السياسة الحالية تتدرج ظاهرة التعاون من خلال نشاط الجماعات التي تتمتع بالحكم الذاتي تحت عنوان ، المجتمع الأهلي أو المجتمع المدني ، وهذه الجماعات المتنوعة ذات الهوية والمصلحة الاجتماعية ، بما لها من استقلال عن الدولة ، وربما الأحزاب ، لا يمكنها فقط كبح جماح الأعمال التعسفية للحكام ، بل إن في مقدورها أيضا أن تساهم في خلق مواطنين أفضل يضعون في اعتبارهم مصالح الآخرين ))<sup>(٥٧)</sup> .

لقد تطور المجتمع المدني والياته من خلال مؤسساته المختلفة التوجهات والتخصصات ومروره بمراحل عديدة حتى اكتسبت منظوماته سمة العمومية في كل أنحاء الكرة الأرضية من خلال تجمعاتها العالمية والإقليمية ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، ولأسيما تلك التي تقوم بأعمال المراقبة ، وجمع المعلومات والشفافية ومكافحة ظاهرة الفساد والتلوث البيئي ، ومجال الإغاثة الإنسانية... الخ وكلها منظمات غير حكومية ذات إمكانات وقدرات فنية/اقتصادية/قانونية عالية وهي توازي في فعلها وأنشطتها مؤسسات الدول الرسمية وفي أحيان كثيرة تستطيع أن تقي وتؤمن الكثير من المتطلبات التي لا تستطيع مؤسسات الكثير من الدول توفيرها - ولاتساع مسافة فعل هذه المؤسسات . التي تقوم بادوار المراقبة ومكافحة ظاهرة الفساد ، حيث ، منظمات دولية غير حكومية عدة بشكل عام مؤسسات الشفافية بشكل خاص - ( الحكم الصالح ) : -

( والتي هي منظمات الشفافية كتعبير مؤسسي عن حركة عالمية لمحاربة الفساد ، وهذه المنظمات أفرزها المجتمع المدني عقب انتهاء الحرب الباردة وقد وجدت ترحيباً جماهيرياً ونخبوياً ملموساً في العديد من الأوساط الدولية ) .

وتقوم هذه المنظمات بعمل بالغ الأهمية من خلال وسائل واليات غير تقليدية ربما كان أهمها جمع المعلومات وإجراء البحوث والدراسات لأسيما تلك التي تسهم في بناء مقاييس الفساد والشفافية والحكم الصالح وبقية المفاهيم التي تصنف الدول وبقية الفاعلين الدوليين على أساسها ، وحشد وتعبئة قوى المجتمع المدني العلمي لدعم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد مع الترويج للحكم الصالح . وبمقابل هذه المنظمات غير الحكومية كانت هناك منظمات دولية رسمية حيث التحجيم مفهوماً وفعلاً مثل صندوق النقد الدولي (وحسب مصالحه) والذي عُدَّ بأن له أبعاداً رئيسية هي : المحاسبية ، الشفافية ، النزاهة .

فيما وسع من نطاق مفهومه وفعله من قبل منظمات أخرى مثل البنك الدولي للأعمار والتحدث عن : الوضوح والشفافية ، الاستقرار السياسي ، فاعلية الأداء الحكومي ، نوعية الأداة التنظيمية ، سيادة القانون ، ضبط الفساد.<sup>(٥٨)</sup>





### ( مصادر الفصل الثالث - المبحث الاول - )

- ١- د. ثناء محمد صالح، مستقبل المجتمع المدني في العراق، مجلة آداب الرفادين، ملحق خاص بالمؤتمر العلمي لكلية الآداب - جامعة الموصل، ٢٠٠٤م .
- ٢- المجتمع المدني في الفكر اليوناني، المقالة متاحة في الموقع الالكتروني :  
info@balagh.com
- ٣- نفس المصدر أعلاه .
- ٤- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة : دوكان قرقوط، دار القلم، بيروت، ص ١١٩ .
- ٥- المجتمع المدني في الفكر اليوناني، مصدر سابق، info. balagh.com

- ٦- **انظر : د.عزمي بشارة، المجتمع المدني - دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص٣٨-٤١ .**  
-**المؤلف بلا ، ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول، مجلة النبأ، العدد/٥٨ .**
- ٧- **فريد باسيل الشاني، المجتمع المدني، قضايا عربية، المقالة متاح في الموقع الالكتروني info@balagh.com**
- ٨- **للتفاصيل انظر : توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب . دمشق . ١٩٩٧م.**
- ٩- **المؤلف بلا ، ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول، مصدر سابق .**
- ١٠- **د.عزمي بشارة، المجتمع المدني، ورقة مقدمة الى ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، حول المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٨٨م، صفحة ص٦٣ .**
- ١١- **نفس المصدر أعلاه ص ٦٤ .**
- ١٢- **مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي - ورقة مقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة، مصدر سابق ص٦٤٤ .**
- ١٣- **فريد باسيل الشاني، قضايا عربية، مصدر سابق .**
- ١٤- **كمال عبد اللطيف، (( تعقيبات )) ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق ص ٦٤ .**
- ١٥- **احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠م، ص١٩-٢٠ .**
- ١٦- **لقد تأثر روسو في أفكاره السياسية والاجتماعية بالظروف الخاصة التي أحاطت نشأته حيث مدينته ( جنيف السويسرية ) التي كانت تؤلف بحد ذاتها دولة/مدينة - city state أو جمهورية تحكم نفسها بنفسها، ويجري التشريع بمشاركة جميع سكانها، أي**

- في أجواء ديمقراطية، هذا الوضع أدى به إلى تصور مجتمع مثالي على غرار (جمهورية أفلاطون) والتي تحكمها القوانين الأخلاقية، ويشترك في سن القوانين جميع المواطنين على حد سواء .
- وانظر د. عبد الرحمن بدوي، فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، دار الشروق، بيروت، ١٩٦٦م، ص ١٦٥ .
- ١٧- ارنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة د.لوسي اسكندر، مؤسسة سجل العرب، ج/٢، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٩٠ .
- ١٨- جان جاك روسو في العقد الاجتماعي، ترجمة دوكان قرقوط، دار القلم، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٧-٤٧ .
- ١٩- نفس المصدر أعلاه ص ٤١ .
- ٢٠- پير يورجلان، مقدمة كتاب العقد الاجتماعي، روسو، ترجمة دوقان قرقوط. دار القلم . بيروت . ١٩٧٢م ص ١٥ .
- ٢١- شوفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى، ترجمة الياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠م، ص ١٥٠ .
- ٢٢- سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي - ورقة مقدم إلى ندوة مركز دراسات الوحدة، مصدر سابق ص ٥٠ .  
انظر تفاصيل أكثر :
- Jean Jaeques Roussea, Discors Sur'orrigne de l'uregalite Parnis Les homes (Paris : Garmes, (Flammarion, 1971), P 125-194 .
- ٢٣- د.عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مصدر سابق، ص ٤٢ - ٤٣، وانظر: الأعمال الكاملة لجان جاك روسو، السياسة، باريس، صفحة ص ٣٩-٤٠ .
- ٢٤- شوفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى، مصدر سابق ص ١٥٠ .

- ٢٥- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص ١٢١ .
- ٢٦- شوفالييه، المؤلفات السياسية، مصدر سابق ص ١٥٠ .
- ٢٧- تحول أفكار العقد الاجتماعي إلى انجيل سياسي للديمقراطيين في الثورة الفرنسية ١٧٨٩م ومن ثم رواد فكر النهضة العربية في بدايات القرن العشرين .
- ٢٨- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، مصدر سابق ص ٦٣ .
- ٢٩- فولغين ف ، فلسفة الأنوار، ترجمة هنريت عبود دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٧م، ص ٢١٩ .
- ٣٠- د.عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مصدر سابق، ص ١١٥ .
- ٣١- شوفالييه، المؤلفات السياسية الكبرى، مصدر سابق ص ١٥٥ .
- ٣٢- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق ص ٦٣ .
- ٣٣- مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي ندوة ومناقشات مصدر سابق ص ٦٤٤ .
- ٣٤- نفس المصدر أعلاه ص ٦٤٣ .
- ٣٥- جان مارك بيوتي، فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥م، ص ١٨٥ .
- ٣٦- هيجل، فلسفة الحق، ص ٢٣٩، انظر : المقالة في الموقع الالكتروني:  
[http : //www.rezgar.com](http://www.rezgar.com)  
وانظر هيجل . اصول فلسفة الحق . ج ١ . مكتبة مدبولي . القاهرة ١٩٩٦م.
- ٣٧- نفس المصدر أعلاه، الموقع الالكتروني، مصدر سابق .
- ٣٨- نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٩ .

٣٩- نايف سلوم، المجتمع المدني، عودة المفهوم، مقالة متاحة في الموقع :  
[http : //www. rezgar.com](http://www.rezgar.com)

٤٠- مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني، مصدر سابق ص٦٤٤ .

٤١- د.عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مصدر سابق، ص١٥٢ .

٤٢- هيجل، فلسفة الحق، مصدر سابق، ص٥٣٢ .

٤٣- د.عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مصدر سابق، ص١٥٣ .

٤٤- انظر المقالة المتاح في الموقع :

[http : //www. mshwashi.2om.com](http://www.mshwashi.2om.com)

٤٥- **Sociology (problems,theory and method)**, methodby  
progress publishers, Moscow, First Pring 1969, Edited by Jim  
Rioder Translated From Russian by David 14 Myshne, p10 .

٤٦- Ibid, p(17) .

٤٧- انظر المقالة في الموقع الالكتروني:

file : //a : / mowaten %, we bsiteth, ttjjz

٤٨- انظر : ماركس، المسألة اليهودية، مكتبة جيل ص٢٢ - ٢٣ .

٤٩- نفس المصدر أعلاه، ص٤٣ .

٥٠- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة، مصدر سابق  
ص٦١ .

٥١- د.عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مصدر سابق، ص١٧٧-١٥٨ .

٥٢- كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، مطبعة الأهالي، دمشق، ١٩٩١م،  
ص٧٤، ص٧٥ .

٥٣- انظر : عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مصدر سابق، ص٤٣ .

- ٥٤- بشير نافع وآخرون، المواطنة الديمقراطية في الوطن العربي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م، ص ٢٢-٣٣.
- ٥٥- برهان غيلون وآخرون، حقوق الإنسان والرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١٤ .
- ٥٦- احمد سعد وآخرون، المتفقون والسلطة، تحرير سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٨، ص ٣١١ .
- وانظر : عبد الباقي ألهرماسي وآخرون، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، ندوة مناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص ٩٥-٩٦ .
- ٥٧- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٦ .
- ٥٨- حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربية، العدد/٣١٠ ك١، ١٢/٢٠٠٤م، ص ٩٥-٩٦ .

## الفصل الثالث

### المبحث الثاني

#### الجزور الاجتماعية التكوينية العربية الإسلامية

- مدخل.
- مختصر لصورة المجتمع العربي قبل الإسلام .
- مدينة الرسول المدنية
- مؤسسات الإسلام الميدانية (بضمنه المسجد) .
- نماذج من المؤسسات المدنية الإسلامية

- نظام الوقف .

- فعاليات الوقف الاجتماعية والمدنية .

- نظام طوائف الحرف

- استنتاجات.

- المصادر.

## مدخل

### مختصر لصورة المجتمع العربي قبل الاسلام

على الرغم من حداثة المصطلح (مجتمع مدني) وبيئته الغربية الوافد على مجتمعاتنا كأقل تقدير ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة انه ليس له جذور تاريخية من حيث الفكرة والمضمون ذلك من خلال العديد من الممارسات السلوكية في مجتمعاتنا الشرقية وبالأخص الإسلامية .

فهو ليس حكراً على المجتمع الغربي الليبرالي مثل غيره من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى ، وتلك الظاهرة عرفت خبرات مجتمعات ودول عديدة ، إلا أن الفارق يكمن في درجة النضج المدني وتطوره للحالتين .

فضلاً عن ذلك حضارياً : إن المجتمع الغربي قبل انطلاقة فكره الحضاري كانت تسبقه بقرون عديدة شموخ وعظمة حضارة الفكر والوعي التنظيمي الاجتماعي الإسلامي وبضمنه سلوكيات مدنية أو أهلية ، وفي بداية بواذر أفوله ونهايته بدأ الفكر الأوربي بنهضته ، وعليه:

فان العديد من الفكرويات والعلوم المتعددة وامتداداتها التنويرية كان لابد أن تتأقلمت وتلاقحت بذور نموها وتطورها مع نهايات الفكر الإسلامي لتعلن انطلاقة الفكر والنهضة الأوربية .

كما إن التجربة الإسلامية مقارنة بالمبحث السابق مع الأخذ بنظر الاعتبار قدم هذه التجربة في تأسيسها للمجتمع المدني ، ولاسيما في خط ممارسة السلطة ومراقبتها ، انطلاقاً أو ممثلةً



بدولة الرسول (ص) واستمرارها حتى العهود الإسلامية المتأخرة والقريبة ، حيث وجود سلطات فوقية غير ملتزمة فعلياً بالقانون الإسلامي في اغلب فتراته بعد الخلافة الراشدية (١) .

إلا إن القانون وقوته الشرعية أجبر الحكام في اغلب الأحيان للعمل بموجب تعليماته وان كان ظاهرياً وخصوصاً في العهد الأموي والعباسي ومن ثم العثماني ، وهو تشريع مقبول مدنياً ( مجتمعياً ) وظلت بعض السمات الاجتماعية / التنظيمية سارية المفعول ذلك لاحتلال الوعي لمساحة اجتماعية سببت في تحقيق بعض الأهداف . وبمحاولة تلمس بعض الممارسات المدنية في مجتمعه ومؤسساته وسلوكياته من خلال قراءة وعرض تاريخه وبشكل مبسط ، نجد إن هناك فعاليات لتكوينات تنظيمية / مدنية-دينية / أهلية ... الخ . قد لا تتخذ الأبنية والهياكل نفسها كما هو متعارف عن المفهوم في الوقت الحاضر ، إلا إنه يوازيه (مدنياً) في اغلب أنشطته وفعالياته وأهدافه (٢) .

إن الأفكار المطروحة في التاريخ عن حالة وتشكيلة حواضر ومدن العرب ومضارب سكنة قبائلها تشير إلى أنها كانت عبارة عن تجمعات متناثرة تمثل مجتمع الجزيرة العربية قبل الإسلام ، وكانت القبيلة هي الوحدة المستقلة المتفردة ببعض تقاليد وأعرافها التنظيمية ، كما وأنها كانت تعاني من أزمة اقتصادية حادة في القرن السادس الميلادي حيث الأخطار المحدقة من نواحيه العديدة ، خصوصاً ، بعد انقطاع التجارة الهندية بسبب تغير الطريق التجاري الأوربي - الآسيوي ، والغزوات المتعددة الجوانب إليها ، منها الفارسية من الشمال والمهددة لمكة ، وقضاء الساسانيين على كيان المناذرة في العراق ومد سيطرتهم المباشرة عليه وعلى جهات من الخليج العربي ، وضرب كيان الغساسنة في الشام واستيلاء الأحباش على اليمن وتهديدهم الكعبة (٣) .

إن نتاج المختصر الوضعي أعلاه من تاريخ العرب هو دليل ضعف تكوين / اجتماعي . إلا إن ذلك لا يعني انه لم يكن هناك تنظيم أو بؤادر تنظيم في هذه المجتمعات ، ذلك إن مؤشرات هذه التنظيمات واضحة كما يوردها التاريخ نفسه الذي يعكس هذا الواقع . فبداية يمكن القول بان نمط هذه التنظيمات كانت أشبه ما يكون أو اقرب ما يكون بالنظام القديم الذي ساد أوربا قبل تحوله إلى مرحلة جديدة في تاريخه ، حيث الصورة الاجتماعية في محاوره:

## ١ - الاقتصادية :

كانت المجتمعات العربية وبقليتها والطبقية التجارية لها مؤشرات التنظيمية المفدي إلى اتفاق ووعي ضمنى في التجمع ، حيث اكبر بنك ائتماني في السلوك التجاري ذلك من خلال إيلافهم رحلة الشتاء والصيف في تجارتها المكية بين الشام واليمن ، إن هذه السلوكيات لم يضاهاها أي بنك تجاري / اقتصادي - ائتماني / ووعي تنظيمي ، وقل نظيرها في تلك الحقبة التاريخية . ومن

الطبيعي أن يفدي هذه العملية التجارية - الاتفاقية المعتمدة على سلوكيات وتبعات وتحضيرات سلوكيات لمواسمها وتنظيم حياتها من كل جوانبه بالاعتماد على هذه العملية وبضمنها مضامين السلوك التجمعي اللاإرادي - القريب من الأهلية .<sup>(٤)</sup>

## ٢ - الاجتماعي :

لقد غلبت فعاليات الناحية الاجتماعية طابع السيطرة لمن ساد في الناحية الاقتصادية وشكلت طبقة مسيطرة وهم أشرف قريش وسادتها ومعهم سادت القبائل المحيطة في مضاربها الاجتماعية المحيطة بمركزها مكة / يثرب .

كما شاركهم في السيادة رجال الدين (الكهنة) ذلك بدورهم في السيطرة على الموارد العامة وجاهياً / دينياً ( شرعية التصرف المادي) وضمنياً لموارد السادة من الأغنياء مكانة/مادة<sup>(٥)</sup> حيث النقاء المصالح الاقتصادية عن طريق المباركة الدينية من خلال المكانة التي يحتلونها وسيطرتهم على الإيرادات القرابية من خلال الزيارة الدينية حيث القرابين والهبات والهدايا المقدمة الى الآلهة الصامته ، بذلك كان مضمون السيطرة مادياً وظاهره المحافظة على حسية الرموز الدينية هذه ، وغضب الآلهة في مقصرية الإسناد القرابي / المادي . وهذه الظاهرة أفرزت خطأ طبيعياً من السيطرة القسرية الكهنوتية / القبلية على كل القرارات .

## ٣ - السياسي :

انه واحد من الخطوط المسيطرة عليه مسبقاً كتحصيل حاصل للتوجهين السابقين وقد صودر القرار السياسي على أساس التبعية الاقتصادية والإلزام الاجتماعي - الديني بما عكس حالة من الاحتكار السياسي بيد فئة اجتماعية على حساب أخرى مما خلق حالة من التشرذم كنتاج اجتماعي - طبيعي . طبقاً لمؤثرات وتفاعلات الواقع ، مما أدى إلى شتات في الشمولية الجامعة ، عن حالة وصورة من التبعر والتجزؤ وتناثر في المُستَمَدَّات المنحصرة في بوتقة القبلية / العرفية - الدينية / القيمية مفرزة حقيقة جامع الفئة المسيطر في مصلحتها المادية ، مع الإشارة إلى طغيان طبقة / مادة ورجال الدين على حساب طبقة / العوام / العبيد ، محصلتها السؤم والضجر والهوة المختلفة وغير المعلنة أو غير المعروفة لدى جاهليه كأقل تقدير لتبعيتهم القيمية / والمادية .

## ( مدينة الرسول المدنية ) يثرب ← مدينة

إن التأصيل النظري للمجتمع المدني يشير وحسب مفهومه الكلاسيكي إلى تبلوره في نظريات التعاقد كما جاء به أو نادى به فلاسفة العقد الاجتماعي ، وان المجتمعات في عهدها الجديد تجاوزت حالتها الطبيعية وقامت بتأسيسه (المجتمع المدني) على العقد الاجتماعي ، وذلك ، بتوحيد أفرادها في سياقات مؤسسية وتطورت الحالة الاجتماعية لهذه التنظيمات إلى حدود إفراز الدولة .<sup>(٦)</sup> وعليه :

فان المجتمع المدني في ترسيمته التطورية يشير إلى إفراز حالة التعاقد ومجتمعه المدني كسابقة لدولته ، حيث الأول مصدر تشريع وخط مراقب في آن واحد على الثاني .  
ولو تتبعنا التاريخ الإسلامي في فجره المكي والمدني فان المجتمع الإسلامي سابق على دولته ، ذلك ، حينما بدأ الإسلام دعوته - في مجتمع مكة - أقبل أفرادها وبارادتهم الحرة - الطوعية على قبوله مقابل مواجهة الواقع التسلطي الذي كان قائماً يضطهدهم ويحاربهم ، وفي فترة وجيزة كان الإسلام قد حقق وكون مجتمعه الأول على أساس عقيدة ، وفي إطار مجموعة من القيم الحاكمة للعلاقات الاجتماعية ، السائدة قبل ظهور الدولة - دولة المدينة - القائمة على أساس من التعاقد - الاجتماعي الحقيقي - وبارادة طوعية حرة ، وبيعة العقبة الثانية ، ومن ثم دستوراً نظم حقوقاً وواجبات بين جماعات متعددة الأديان والأعراف وحررة . وبهذا يمكن القول : بأن :

إن النظام الاجتماعي ← سابق على نظامه السياسي .

ومن جانب آخر وبالعودة إلى الممارسات في المجتمع العربي قبل الإسلام ، فإنها ، استندت كما ذكرنا على البنى الاجتماعية الأولية ولاسيما في الفترة التي سبقت ظهور الدولة الإسلامية، فإن اغلب التصورات لكتاب هذه الفترة انما طرحت الصورة على انها ابعده عن ممارسات وسلوكيات المجتمع ، وعن الواقع المزري الناتج من التفكك والتسلط الفئوي على العديد من مقدراتها ، وذلك ، لانها تطرح فكرة هي إن هذه المجتمعات اقرب ما تكون إلى ممارسات المجتمع الإقطاعي الأوربي في حينه ، وجاء الإسلام كرد فعل على هذا الواقع المشؤوم وساهم في بناء مؤسسات إسلامية ( مدينية / مدنية ) عن طريق إعادة بناء مجتمعاته وبطريقة جذرية وشمولية ، وهو ما نعني به اليوم بالتنمية الاجتماعية ، وانطلق بحق من أسفل الى أعلى ، من الجزء إلى الكل ، من الفرد إلى المجتمع ، ذلك ، من خلال فعاليات مؤسساته الثقافية ( الدينية ) ، ومن ثم صعوداً إلى لم شتات المجتمعات العربية المتضمنة القبائل العربية ومكوناتها المختلفة ، مستثنياً ومتجاوزاً كل الفروقات الفردية والطبقية ، والاقتصادية والاجتماعية ( الاثنية ) ، على إن جميع الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات - كأسنان المشط - ومن ثم بث روح المواخاة والتضامن بين هؤلاء ، وهذا تمثل في دولة الرسول (ص) .

إن المؤشر المدني لبناء مجتمع أو سلوك إسلامي / مدني ، وان بدا ، في أول أيام الدعوة ودخول الأفراد واعتناقهم لمعتقداته كانت طوعية ولم تستند الى أسس مادية ، لكن الواضح من الكتابات العديدة إنها ( السلوك / المدني ) ظهرت بصورة جلية وواضحة في المدينة المنورة وعدت واحدة من العمليات الاجتماعية المثالية التي لم يعرف لها التاريخ صنوا.

وبالعودة إلى مرتكزات وقواعد الانطلاق المدني الإسلامي نجد حادثة مسجد الرسول (ص) وفيه أول مؤسسة ( قانونية ) شرعية حيث التمثيل الرمزي للدولة الإسلامية ، وبصغره بدايةً ، لعب دوراً مهماً وبارزاً في بناء منطلقات وتبيان معالم الدولة الإسلامية المدنية ، حيث الجمع بين ما هو قدسي / ديني وشعائري / عرف اجتماعي ، انطلقت منها التجمعات الإسلامية المتمثلة بالتحزب والأحزاب الإسلامية .

كما أن فيه إلغاء لكل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والانتمائية ، فمثلاً من الناحية السياسية لا وسيط بين ما هو قيادي / دولة ( حكومة ) وبين ما هو فردي أو أفراد / الرعية في إيصال الفكرة والطلب أو الاستحقاق العادل من بنائه السفلي / عامة الناس إلى مستوياته وبنائه المتقدم (الحكومي) الفوقي بدون تكليف فلترته روتينياً أو بيروقراطياً ، مثل من يأتي من أقاصي الجزيرة ويحاكي قياديه المسلمين ليطلب منهم العدالة (العدل) ويتضح ذلك :

عندما وضع الرسول (ص) أولى خطواته في المدينة وبدأ في إنشاء مؤسسته المسجد أو الجامع ، ثم انطلق من خلاله إلى المؤسسات المدنية الإسلامية الأخرى ، حيث ضمت في

أروقة تنظيمها ويمرور الزمن جميع الشؤون التي تنظم مجتمعها الجديد ومنها : المؤسسة القضائية وما بها من شؤون أحكامها وجزائها وقضايا الزواج والطلاق .  
إن من أهم الآليات سياسياً في اتخاذ القرار بداية كان بالتشاور قبل أن تتحول إلى نظام سياسي للدولة الإسلامية . بدليل تقدم آية الشورى المكية .  
( ( وأمرهم شورى بينهم ) ) على آية الشورى المدنية ( ( وشاورهم في الأمر ) ) .  
كما وإن القارئ للصحيفة / المعاهدة كونها تمثل أول دستور يصور أحوال المجتمع المدني في المدينة وأصبح قائماً على أسس وقوانين جديدة لم تشهدها العرب ، حيث تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفيما يأتي نص الوثيقة : -

رسول الله ﷺ

الدستور ( الصحيفة - الكتاب )

١٥٢ / هـ

- ١- هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش و (أهل) يثرب ، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم .
- ٢- إنهم أمة واحدة من دون الناس .
- ٣- المهاجرون من قريش على ربعتهم<sup>(١)</sup> ، يتعاقلون بينهم<sup>(٢)</sup> ، وهم يفدون عانيهم<sup>(٣)</sup> بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٤- وبنو عوف على ربعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٥- وبنو الحارث ( بن الخزرج ) على ربعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٦- وبنو ساعدة على ربعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

(١) أي على أمرهم الذي كانوا عليه .

(٢) العاقلة : الدية التي تجب على العاقلة . أي عصابة القاتل : والمراد دية القتل بالخطأ .

(٣) العاني : الأسير .

- ٧- وبنو جثم على ريعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٨- وبنو النجار على على ريعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٩- وبنو عمر بن عوف على ريعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ١٠- بنو النبييت على ريعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ١١- وبنو الأوس على ريعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ١٢- وأن المؤمنين لا يتركون مُفْرَحاً<sup>(١)</sup> بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل<sup>(٢)</sup> .
- ١٣- وألا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه
- ١٤- وان المؤمنين المتقين ( أيديهم ) على ( كل ) من بغى منهم ، أو ابتغى ، دُسيعة<sup>(٣)</sup> ظلم ، أو إثمأ ، أو عدواناً ، أو فساداً بين المؤمنين ، وان أيديهم عليه جمعياً ولو كان ولد أحدهم .
- ١٥- ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ، ولا ينصر كافر على مؤمن .
- ١٦- وان ذمة الله واحدة ، يجير عليهم أديانهم ، وان المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس .
- ١٧- وانه من تبعنا من يهود فان له النصر والأسوة ، غير مظلومين ولا متناصر عليهم .
- ١٨- وان سلم المؤمنين واحدة ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله ، إلا على سواء وعدل بينهم .
- ١٩- وان كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً .
- ٢٠- وان المؤمنين يبيئ<sup>(٤)</sup> بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله .
- ٢١- وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه .
- ٢٢- وانه لا يجير مشرك مالا ولا نفساً ، ولا يحول دونه على مؤمن .

(١) المفروح : ( بضم الميم وسكون الفاء وفتح الراء ) .

(٢) العقل : الدية .

(٣) الدسيعة : العطية أي الطلب ان يدفعوا له عطية على سبيل الظلم .

(٤) يبيئ : من البواء أي المساواة .

- ٢٣- وانه من اعتبط<sup>(١)</sup> مؤمناً قتلاً عن بينه فإنه قود به<sup>(٢)</sup> ، إلا أن يرضى ولي المقتول (بالعقل) ، وان المؤمنين عليه كافة ، ولا يحل لهم إلا القيام عليه .
- ٢٤- واته لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة ، وامن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً<sup>(٣)</sup> أو يؤويه وان من نصره ، أو آواه ، فان عليه لعنة الله ونخصيه يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل .
- ٢٥- وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء ، فان مرده إلى الله وإلى محمد .
- ٢٦- وان اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين .
- ٢٧- وان يهود بني عوف أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وإثم ، فانه لا يوتِ عِغُ<sup>(٤)</sup> إلا نفسه وأهل بيته .
- ٢٨- وان ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف .
- ٢٩- وان ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف .
- ٣٠- وان ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف .
- ٣١- وان ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف .
- ٣٢- وان ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف .
- ٣٣- وان ليهود بين ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف ، إلا من ظلم وإثم ، فانه لا يوتِ عِغُ إلا نفسه وأهل بيته .
- ٣٤- وان جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم .
- ٣٥- وان لبني الشُّطَيْبِية<sup>(٥)</sup> مثل ما ليهود بني عوف ، وان البر دون الإثم .
- ٣٦- وان موالي ثعلبة كأنفسهم .
- ٣٧- وان بطانة يهود كأنفسهم .
- ٣٨- وانه لا يخرج منهم احد إلا بأذن محمد .
- ٣٩- وانه لا ينجز على ثأر جرح ، وانه من قتل فبنفسه وأهل بيته ، إلا من ظلم وان الله على ابر هذا .
- ٤٠- وان على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وان بينهم النصر من حارب أهل هذه الصحيفة ، وان بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم .

(١) اعتبط مؤمناً : أي قتله بلا جناية جناها ولا ذنب يوجب قتله .

(٢) القود : بفتح القاف والواو - القصاص - .

(٣) المحدث : مرتكب الحدث . الجناية . الذنب الجناية

(٤) يوتغ : يهلك .

(٥) في نهاية الأرب - للنويري - : ((الشطنة)) بضم الشين مشددة وضم الطاء .

- ٤١- وانه لا يَأثم امرؤ بحليفه ، وان النصر للمظلوم .
- ٤٢- وان اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين .
- ٤٣- وان يثرب حرام<sup>(١)</sup> جوفها لأهل هذه الصحيفة .
- ٤٤- وان الجار كالنفس غير مضار ولا آثم .
- ٤٥- وانه لا تجار حرمة إلا بأذن أهلها .
- ٤٦- وانه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث ، أو شجار يخاف فساده ، فأن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله (ص) وان الله اتقى ما في هذه الصحيفة وابره .
- ٤٧- وانه لا تجار قريش ولا من نصرها .
- ٤٨- وان بينهم النصر على من دهم يثرب .
- ٤٩- وإذا دعوا إلى صلح يصلحونهم ويلبسونه فأنهم يصلحونهم ويلبسونه ، وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك ، فانه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين .
- ٥٠- على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم .
- ٥١- وان يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحصن من أهل هذه الصحيفة ، وان البر دون الآثم ، لا يكسب كاسب إلا على نفسه ، وان الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وابره .
- ٥٢- وانه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم ، وانه من خرج امن ومن قعد امن بالمدينة ، إلا من ظلم وآثم وان الله جار لمن برّ واتقى ، ومحمد رسول الله (ص)<sup>(٧)</sup> .
- ومن قرأ فقرات وبنود الوثيقة أعلاه يمكن تشخيص بعض من النقاط المهمة وكما يأتي:

- ١- انه بمثابة أول دستور ومال هذا المصطلح من أهمية بالمعنى الحديث . فهو تنظيم للحياة المشتركة بين أطراف متعددة وفي عديد مجالات حياتهم الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية - الحربية .
- ٢- هي بمثابة النظام الداخلي لهذه الجماعات الإسلامية وغير الإسلامية متفق عليه من الطرفين .
- ٣- إن كل طرف من الطرفين يتكوّن من فئات متنوعة ، وفي الوثيقة تنظيم العمل لهذه الفئات المتنوعة .
- ٤- لقد تجاوزت الوثيقة مسألة القبيلة ووضع اعتبار الدولة فوقها (لكن دون تجاوزها) واعتبارهم أمة واحدة ودينها الإسلام ومن حق غير المسلمين العيش فيها. وان ذكر أسماء القبائل إنما

(١) أي حرم .



هي اعتباراً لإطار داخلي اجتماعي للمسلمين ولتحويلها إلى إطار مدني يمكن الاستفادة منه مثلاً في التكافل الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية المدنية .

٥- إن الوثيقة استبدلت مبدأ الثأر بمبدأ القصاص بواسطة التشريعات والقوانين . المنظمة لحياة المجتمع والدولة .

٦- إن التعاقد واضح على فقرات الوثيقة وفيه روح النصح والنصيحة والبر دون الاثم.<sup>(٨)</sup>

إن سمات التعددية والاختلاف من المنطلقات التعاقدية/الدينية . والاثنية/القبيلة/العشيرة -هي بمثابة نوع من أنواع قبول الآخر ويمكن النظر إليها من قاعدتين .

الأولى : هي في حق اختلاف الأديان وشرائعها ضمن أصول واحدة ففيه عوامله المشتركة ومساحته الاجتماعية المتفقة عليه وهي تدور حول تكريم الإنسان واحترام حقوقه...الخ وان اختلف في القيم ، وصولاً ، إلى مجتمع متعايش معاً مع نبذ العنف والكراهية والتعصب .

الثانية : إن هذا الاختلاف هو حق أساسي من حقوق الإنسان وجب الإقرار به سواء في المعتقد الديني أو التفكير والرأي والتعبير عنه ووضع القوانين المنظمة لهذه الاختلافات .

وعليه يمكن القول بان :

الإسلام ومجتمعه ومنذ وقت مبكر وعلى امتداد تاريخه عرف التعددية الدينية والعرقية والجنسية والسياسية...الخ . وتكونت مع مرور عصوره على تكوينات إضافية منطلقاً من أسسها الشرعية المدنية واجتهاد فقهاء ومفكره ومنظمي ومنظري حياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المدنية ، وظهرت جماعات وفرق ومذاهب فقهية وطرائق صوفية وجماعات حرفية ( نقابات ) وجماعات سياسية...الخ .

## مؤسسات الإسلام المدنية

إن الأساس البنائي الاجتماعي الإسلامي وبضمنه - مؤسساته المدنية - قد ثبت أطره وقواعده منذ بدايته ومن ثم تطور في فترات تاريخه الاجتماعي مع مرور الزمن ، ثم أدخل بعض التعديلات عليه وحسب ظرفه الزمني والموضوعي الحدتي الواقع عليه والذي حكمه ، على إن لا يخرج من قواعده وقيمه وشروط شرعه وخلقه الاجتماعي ، وان شابه بعض التبدلات الطفيفة ، إلا أنه ، صبّ في موضوعه القائم عليه وحقيقة أهدافه ضمن الإطار الشرعي والخلقي للمجتمع الإسلامي .

إن الخطوط الواضحة أشارت إلى وقته القريب إلى ما يوازي فعل المجتمع المدني من حيث دلالاته وسمته المستقلة وشبه المستقلة عن السلطة عبر مؤسساته وحسب تنوع هذه المؤسسات

ومجالاته وتخصصاته وفعالياته وأنشطته الميدانية الواقعة والحاكمة لكل شرائح وطبقات مجتمعه ، ذلك حسب حاجاته ومتطلبات المجتمع في ظل حقبه التاريخية المختلفة ، مغيباً عليها المصطلحات الحديثة الطرح والتي نداولها الآن ( المجتمع المدني ومؤسساته ) .

وبالعودة إلى تعريفات المؤسسة وسماها نجد إن العديد من المؤسسات غير الرسمية تتمتع بنوع من الاستقلالية الخاصة فيما بينها كمؤسسات وحسب تصنيفها وأنشطتها وكل حسب تخصصه من جهة ، ومن جهة أخرى تتمتع بنوع من الاستقلالية وتعمل خارج إطار الخلافة لكن ضمن إطار وشروط الشرعية القيمية / الدينية . بما يقابلها تبعية المؤسسات الرسمية وان اختلفت في مجالاتها التخصصية إلى الدولة أو السلطان .

إن هذه المؤسسات ( المدرجة ) جاءت منذ فترة تاريخية طويلة ، ذلك ، حسب التطور الذي وصلت إليه الحضارة الإسلامية في كل فتراتها المادة والجازرة في نموها تارة وأقولها تارة أخرى ، فهي على العموم انطلقت من أسسه الأولوية ( المسجد ) وصولاً الى مؤسساته ومكوناته الحالية المتمثلة بالنقابات والاتحادات والجمعيات ... الخ ونظراً لسعة المسافة التاريخية بين ظهور الدولة الإسلامية في زمن الخلفاء الراشدين وصولاً الى نهايات العهد العثماني ، وقلة المصادر التي تناولت الموضوع ، سنحاول تلخيص مظاهره المدنية من خلال عرض بعض هذه المؤسسات واختيار البعض الآخر وعرضها بشكل مبسط بالتوجه الذي يخدم مجال دراستنا وأحداثه الميدانية التي حدثت أو كان لها الوقع الأكبر في حدث مجتمع الدراسة وهي :

١- المساجد . ( وقد تطرقنا الى أهميتها )

٢- نظام الوقف .

٣- جماعات العلماء والقضاة .

٤- نقابات الحرف والصناع .

٥- الطرائق الصوفية .

٦- نقابة التجار .

## نظام الوقف

نعني بالوقف (( لبس العين وتسجيل ثمرتها ))<sup>(٩)</sup> ، وهو قطع التصرف في رقية العين التي يدوم الانتفاع بها ، وصرف المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً<sup>(١٠)</sup> وهو أموال حبس أصحابها التصرف فيها من بعدهم وتركت من قبل هؤلاء الواقفين لتصرف العوائد المتحققة منها في أوجه البر الاجتماعية المختلفة ، وفكرته بأنواع ثلاثة وهي : خيري ، أهلي ، مشترك<sup>(١١)</sup> عن تطوره التاريخي ، كأقل تقدير وبمسافة تاريخية وقد امتد جذوره قبل الإسلام ، فهو نظام شرعي إسلامي جيء به في الإسلام كمبدأ أو نظام شرعي . ويمكننا ملاحظة نظامه الاجتماعي والاقتصادي من خلال العمل بنظام بيت المال في الإسلام ، وقد مرّ بمراحل عديدة واعتمد عليه الإسلام في كل مراحل التطويرية وقد ازداد العمل به في زمن الزنكيين والأيوبيين ولاسيما في المناطق التي حكموها ومنها منطقة الدراسة ، ولاية الموصل ، ذلك بإنشاء المدارس ، والتوجهات العلمية والعمل بالضد من الصليبيين<sup>(١٢)</sup> .

كما رعت الدولة العثمانية الأوقاف وأضافت أوقافاً جديدة إليها وأحدثت بعض الإجراءات لتنمائها مع الأوضاع الجديدة

أما أنواع الأوقاف فهي :

- ١- الوقف الخيري : وهو الذي يوقف إلى جماعات محددة من الأقارب ومن ثم إلى مؤسسة مثل المدرسة أو المستشفى .
- ٢- الوقف الأهلي ( الذري ) : وهو الوقف الذي يوقفه الإنسان لنفسه أو على أولاد ذريته ولو جعل ذلك وفقاً على جهات البر .
- ٣- الوقف المشترك ، وهو الذي يوقف ابتداءً على جهات البر وعلى ذرية الواقف أو نفسه أو قرابته .

٤- وهناك أنواع مختلفة من الوقف ، فالوقف الصحيح والوقف غير الصحيح والوقف المضبوط والوقف الملحق ، والوقف العام والخاص والوقف المؤبد وللوقف أنواع أخرى.

إن الوقف وأن اختلفت أنواعه وتعددت لكنه في كل أحواله لا يخرج في مضمونه عن الوقف الخيري والأهلي المشترك (١٣) .

أما إدارة الوقف فيمكن اختصارها على أنها :

١- نمط الإدارة الفردية ( الأهلية - العائلية ) وهو أن يدير الواقف للوقف بنفسه أو متولياً عنه(١٤).

٢- نمط الوقف الحكومي : وهو إدارة الوقف عن طريق الإدارة المؤسسية الحكومية ذي النزعة البيروقراطية (١٥) وهي سائدة الان في العراق لنظام وقفها .

### فعالية الوقف الاجتماعية / المدنية

إن الأوقاف / نظام الوقف مؤسسات واسعة الانتشار في المجتمع الإسلامي ظهرت بشكل مستقل من عطاء الناس وتبرعاتهم ، وقد أدت دوراً كبيراً وما زالت بشكل كبير وان صودر قرار فعله رسمياً الان . إن الأوقاف استهدفت العديد من المتطلبات والمستلزمات الاجتماعية والثقافية المادية... الخ(١٦) أي أن الوقف ونظامه كان وما زال مصدر خير - بر في المجتمع الإسلامي ، ولعبت الأوقاف دوراً مهماً في النهضة الإسلامية عن طريق استثمارها وتميئتها بالمشاركة الايجابية على مستوى الفرد والمجتمع ومؤسساته هدفاً لتطور مجالاته العديدة .

لقد كانت المؤسسات الاجتماعية الإسلامية والتي تتخذ الان طابعاً رسمياً ( حكومياً ) ، مؤسسات أهلية ، وقد ساهمت الأوقاف بأموالها وخيراتها في إدارة وتنمية فعاليتها . كالمجلات التعليمية ، الاجتماعية ، الصحية ، وكان مقرها الجامع او المسجد والكتاتيب ودور العلم والمكتبات وان اعتماد هذه الأماكن التعليمية مادياً كانت على الهبات والأوقاف ، حيث التخصيص المادي من أموال الأوقاف على زوايا العلم وكراسي التدريس في الفقه والحديث والتفسير وخزانات الكتب والمكتبات ، ومكاتب تعليم الأيتام وصولاً إلى منازل الطلبة .

ويمكن النظر إلى تجربة الأزهر / كجامعة علمية مثلاً فعلاً وحاضراً في تأثيرها الاجتماعي التي قامت على أساس الوقف (١٧) .

وفي المجال الاجتماعي : فان نظام الأوقاف له مساهمته الواضحة بصرف أمواله على اللايتام والعوائل الفقيرة والأرامل ، وتزويج الايامى الأبرار واليتامى (١٨) .

ويكمله الجانب الاقتصادي : المتمثل بالوقف بشكل خاص ومع عوامل التبرعات والهبات وأوجه البر والإحسان بشكله العام في الإسلام ساهمت بشكل فعال في عملية النهوض الإسلامي

في كل نواحيه من خلال بيت المال بداية كمؤسسة اقتصادية محاولة خلق حالة التوازن في مستويات الأفراد والمجتمع الإسلامي عن طريق مكافحة الفقر.<sup>(١٩)</sup>

ومن الناحية الصحية فإن الممارسات ( المستشفيات ) التي كانت تعالج المرضى ومستلزماتها وأدويتها لتغذيتها كانت ضمن إطار الوقف ، أضف إلى ذلك علاج المرضى في الأرياف ، والتعليم في المستشفيات من قبل شيوخ الطب كانت على نفقة الوقف<sup>(٢٠)</sup> .

أما الجانب السياسي فيمكن القول بان الوقف كان المؤسسة التي وقفت بوجه السلطان ، حيث الاستقلال التام أو الجزئي ، فضلاً عن وقف العديد من الممتلكات في البلاد العربية الإسلامية حيناً لا بأس به من الدهر وخصصت أمواله واستثماراته للمجالات العديدة وبعيدة عن تدخل السلطة فيها<sup>(٢١)</sup> .

### نظام طوائف الحرف:

تعرف الطائفة بأنها : جماعة من الناس يمارسون معتقداً دينياً بوسائل معينة وطرائق وفنون خاصة أو هي : كيان اجتماعي له عدده ومؤسسته وأبنيته وأوقافه وشعاراته وعاداته . أو هي مجموعة دينية تعنى بممارسة عقائدها وشعائرها وتنظم كيانها العائلي الاجتماعي<sup>(٢٢)</sup> ، و استخدمت الطائفة في التنظيم الاقتصادي - الحرفي ، والتنظيم الاجتماعي - الاتني ، فضلاً عن الأصل - الطائفة الدينية ، وكما في المصطلحات - شيخ الطوائف الاجتماعية ، شيخ طائفة اليهود ، وشيخ طائفة المغاربة ، شيخ جماعة المقيمين ( الأعراب ) ، أو طائفة العسكر... الخ .

واستخدمت أيضاً في مجالات أخرى مثل طائفة الأشقياء العرب - طائفة قطاع الطرق - طائفة الحرفية... الخ<sup>(٢٣)</sup> .

إنه هي تجمع ديني الأصل في الممارسة والغاية مع تداخل العامل الديني بالعوامل الأخرى المنظمة للحياة الاجتماعية مثل الاقتصاد - السياسة - العسكر... الخ . واكتسب مع مرور الزمن بعداً اجتماعياً ، اقتصادياً وتنظيماً ، وهذا عائد إلى نوع فهمها وتركيبها وتطبيقها للظروف التاريخية التي مرت بها واجتازتها<sup>(٢٤)</sup> . فمثلاً هناك علاقة قوية بين التنظيم الاقتصادي والطائفة ، حيث تشمل الطائفة في هذا المجال الحرف والأسر والتجمعات والعرقيات ، وقد لعبت طائفة المهن دوراً فعالاً في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي في العهد الأموي ، العباسي والعثماني ولاسيما في المدن ، بدليل إن الكتابات تشير إلى أن السجلات الخاصة بالمحاكم الشرعية تورد ان هناك ما يقرب من مائة وستين طائفة حكوية السيرة النبوية ، الاسفاكة ، البزورية ، النباطرة ، المداحون ، العطارون ، الدباغون... الخ<sup>(٢٥)</sup> .

لقد شكلت الطوائف والحرف على مر التاريخ الإسلامي تنظيمات تلقائية داخل المجتمع وذات افعال وحركات اجتماعية خاصة تجاه السلطة السياسية ، فهي تارة تأخذ الدور الساند للسلطة الحاكمة وتارة أخرى تلعب الدور المعارض من خلال اندماجها بالمعارضة السياسية للشعب ، أو انتظامها جزئياً بلعبها الدور شكله غير المباشر في أنشطتها ضمن التكوين الاجتماعي .

فهي ومن ناحية تنظيمه واستقلاليتها ذات حضور فاعل وتأثير مستقل على الجهتين ، إذ حققت مدنيته من خلال هذا الاستقلال ووجودها ضمن إطار اجتماعي مدني ، بدليل ، إن هذه الطوائف بأنواعها وتخصصاتها كانت الملاذ الآمن للعامة وجمعت في تكويناتها رعاياها (مواطنيها) الأقل فرصة ( وليس الأقل شأنًا ) اجتماعياً ، وذلك لوجود الفسحة الاجتماعية في طيات تنظيماتها وقبولها لهم ، حتى يعبروا عن تطلعاتهم بدون أذى ، وليصلوا إلى حضوة اجتماعية في النظام الاجتماعي العام من خلال نظام هذه الطوائف . لقد فسرت وحللت هذه التنظيمات وحسب وجهة نظر دراسية من الغرب لهذه المجتمعات على إن الطوائف هذه خلقت المجال السياسي لهؤلاء المواطنين الأقل درجة لكي يمارسوا فيه حق المواطنة ، وقد حققت هذه الطوائف ( وحسب قول مفكري الغرب ) نوعاً من الاستقلالية وعدم التدخل في اغلب الأحيان في الفعاليات السياسية وخاصة الخارجية منها ، وبالمقابل ، احترمت هذه الطوائف من قبل التنظيمات السياسية الحاضرة وفي عدم التدخل في شؤونها الداخلية وطرقها وأساليبها التقليدية ، وقد غلبت سمة ارتباطها كحرف مهنية / اقتصادية بالطرق الدينية الكبرى<sup>(٢٦)</sup>.

إن النظام الطائفي والطائفية والنظرة إليها من خلال كتابه العديدين ، مهما تبدت قديمة ومتأصلة وبشكلهما الايجابي والطبيعي في موطنه ومجتمعه العربي الإسلامي ، فلا مشكلة طائفية فيها وفي أية مراحل هذه ، وتكمن المشكلة عندما تظهر في مكموناتها أو النظرة إليها كبذور تشيئية لمجتمعاتها ، ولم تنفصل في هذا في أية مرحلة من مراحل التدخل الخارجي للقوة الاستعمارية ، وقد استخدمت في أوقاتها المناسبة والتي تخدم مصالح مروجيه لتقوية الاتجاهات السلبية تجاه مجتمعاتها لتتخذها ذريعة وأداة لدعم وجودها ، والأمثلة كثيرة لها ، ومنها :

إن الصليبية تذرعت بحماية الطوائف الشيعية من السنة فضلاً عن تقويتها لمكونات النصرانية وطوائفها المختلفة ، أما الأتراك فقد ضربت عناصر الدولة المتناثرة من تكويناتها الاجتماعية ( وبضمنها الطوائف ) ببعضها البعض ليضمنوا بقاءهم ، وكما ووضعوها عاملاً متعمداً ( نظام الملة ) والذي حدد إطار الحكم على أساس ديني ، بذلك أدخلت وعياً دينياً بالذات وبذور أو بذور الطائفية باتجاهه السلبي لتزيد الفرقة الإسلامية حينما فرق بين السنة والشيعية<sup>(٢٧)</sup> .

وبعدھا أستغل الاستعمار الغربي هذه المنطقة في أرجاء متفرقة من الوطن العربي والإسلامي ومنها لبنان ، سوريا ، والعراق طول مدة احتلالهم لهذه المناطق وعملت على احتضان الأقليات وتقويتها على حساب كلها الاجتماعي مما خلق لديها شعور بكيان خاص بها. (٢٨)

إن الوضع الذي كانت عليه التنظيمات طبيعي ومن شأنه تقوية نسيج النظام الاجتماعي العام من خلال اتفاق هذه الطوائف بدخول أفرادها في تنظيمات جديدة تصب أهدافها وأنشطتها في صالح هذه الطوائف بشكله الخاص والمجتمع بشكله العام ، ضمن الإطار الاجتماعي العام في حينه ، مثل ، التنظيمات أو الطوائف المهنية والحرفية والاجتماعية والثقافية ... الخ دون الرجوع أو الاستناد إلى مرجعيات طائفية مرجعيتها دينية أو أثنية .

إلا أن البوتقات الخارجية والقسرية التي خدمت مصالح منظميّه ومغذيه استهدفت تفكيك وسحب هذه التنظيمات ( الجديدة في حينه ) من أصولها القديمة التي سبقت اتفاقها الاجتماعي المستحدث أو إرجاعها إلى نقطة بدايتها القديمة لغرس بذور التفرقة لتشتت مجتمعاتها أياً كانت هذه التنظيمات والتجمعات المهنية / دينية / ثقافية اجتماعية أثنية ذلك بإرجاع وإحياء وتقوية مرجعياتها القديمة أو استحداث مرجعيات جديدة أخرى أو التقصد في تحجيمها وحصرها في إطار أو دائرة حركية اجتماعية - قانونية محددة وإخضاعها إلى مركزيتها مباشرة غاية في إبقائها في وعي محدود وفاعلية مقتصرة في إطار عملها أو نظامها الداخلي دون السماح بانتشار أفكارها وأنشطتها إلى الواقع الاجتماعي وميدانه ، وبنفس الوقت السيطرة عليها اقتصادياً عن طريق فرض الضرائب على التجمعات التي تختص بالجانب المهني - الاقتصادي مثل ما فعلت الاحتسابية العثمانية مع الطوائف المهنية .

لقد أكدت عدد من الدراسات في هذا المجال إلى أن النظم أو الطوائف الحرفية في شكلها وفي عرفها وأصولها التكويني المدني تجاوزت مسألة الاثنيات واختلاف الأديان ، حيث الاتفاق والاجتماع الطوعي والتنظيمي الحر لإفراده في مجتمعاته المهنية - الاجتماعية - والاقتصادية ... الخ وبشكله المفتوح تجاوز الاصول الانتمائية ( العرقية / الدينية ) وتكون لديها الوعي الكامل بالتعامل مع سلطاتها وجهاتها الرسمية مثل القضاة في حل مشكلاتها المهنية والاجتماعية استثناءً من مرجعياتها الأولية ، وكما وصلت هذه الأخيرة في تطورها الى ايجاد أصول وأعراف مهنية ، صنائعية ثقافية اجتماعية ، وقيادات مختارة بطريقة الإقناع اعتماداً على خبرة ودراسة وأصالة هذه القيادات. (٢٩)

**وفضلاً عما ذكر الإشارات إلى المجتمع المدني :**

فلقد ذهب العديد من الباحثين إلى انه لا يصح البحث عن المجتمع المدني في الفكر الاجتماعي العربي الإسلامي ذلك لأسباب الاتية : -

- ١- إن الأبحاث التطبيقية عن المجتمع المدني في المجتمع العربي أفضت إلى عدم وجود مجتمع مدني بمعناه القائم في الدول ومجتمعاتها الغربية .
- ٢- إن المجتمع المدني نشأ من خلال العمل الدؤوب للمجتمعات الغربية ضد السلطة الجامعة بين ما هو كنسي / ديني بهدف الفصل بينها وهو المبدأ الذي يعارض الإسلام كونه نظاماً كلياً وشمولياً .  
( إن هذه التوجهات الإسلامية المعارضة إنما تقودنا بل تدل على وجود محاولات تنويرية - ثقافية / اجتماعية / سياسية حدثت في المجتمع العربي الإسلامي ) .
- ٣- إن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات والممارسات: الليبرالية ، الرأسمالية ، وهذه ، قد تتعارض وتجربة السلطة والمجتمع في أوساطنا الاجتماعية .
- ٤- يقوم المجتمع المدني على قيم نسبية تسمح بالتنوع والاختلاف ، ولا توجد للمجتمع المدني قيم مطلقة ، بينما المؤسسات الدينية وأحزابها المسلمة مطلقة وقائمة على حراسه قيم مطلقة .
- ٥- إن الممارسات التي تقوم بها البنى والتشكيلات الاجتماعية فيما يسمى (( بالمجتمع الأهلي )) في التاريخ الإسلامي قبل ظهور الدولة القومية لا صلة لها بالمجتمع المدني ، بل هي جزء من المجتمعات العشائرية ، القبلية وممارسات المجتمع الإقطاعي في عصوره الوسطى ، وجاء مفهوم المجتمع المدني ليشكل رفضاً لها ومحاولة تجاوزها. (٣٠)



## ( مصادر الفصل الثالث - المبحث الثاني - )

- ١- مؤلف (بلا)، ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول، مجلة النبأ، العدد / ٥٨ .
- ٢- د.سلطان جبر سلطان، جهود العلماء المسلمين في دعم مؤسسات المجتمع المدني في عصر الحروب الصليبية، مجلة آداب الرافدين، العدد ٤٠، جامعة الموصل، كلية الآداب، ص ٨٩-٩٠ .
- ٣- عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، ١٩٨٧، ص ٩ .
- ٤- د.متعب مناف السامرائي، محاضرات في الفكر الاجتماعي، طلبة الماجستير - قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد، سنة ١٩٩٥م - ١٩٩٦م .
- ٥- د.لاهاي عبد الحسين الدعي، محاضرات في علم الاجتماع المعرفة، طلبة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م .
- ٦- جذور المجتمع المدني في الإسلام، المقالة متاح في الموقع الالكتروني :  
WWW.balagn.com
- ٧- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص ١٥-٢١، جمعها د.محمد حميد الحيدر آبادي القاهرة سنة ١٩٥٦م،  
نقلا عن : د.محمد عمارة .الإسلام وحقوق الإنسان، ضرورة...لا حقوق . دار السلام للطباعة والنشر والترجمة . ط١ . دمشق ٢٠٠٥م ص ١٧٩-١٨٤ .

- ٨- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص ٩٣ .
- وانظر توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، ١٩٩٧م .
- ٩- د. عبد العزيز الدوري، دور الوقف بالتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد / ٢٢١، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٦٤ .
- ١٠- د. رضوان السيد، الاجتهاد والتجديد في مسألة الأوقاف والزكاة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد / ٢٥٩، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٥٣ .
- ١١- د. حارث أيوب، دور الأوقاف في التنمية، بحث مقدم إلى ندوة لكلية الآداب، جامعة الموصل، سنة ٢٠٠٦م .
- ١٢- د. عبد العزيز الدوري، دور الوقف، مصدر سابق، ص ٦٥ .
- ١٣- د. حارث أيوب، مصدر سابق، ص ٤ .
- ١٤- د. رضوان السيد، مصدر سابق، ص ٥٤ .
- ١٥- د. إبراهيم بيومي، نحو إحياء الوقف في التنمية المستقلة، مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٢٣٥، بيروت .
- ١٦- د. محمد بن احمد الصالح، علماء الإسلام ومفكروه يطالبون بإحياء دور الوقف، مجلة منار الإسلام، العدد/ ٣٥١، سنة ٢٠٠٤م .
- ١٧- عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٦٠ .
- ١٨- رضوان السيد، مصدر سابق، ص ٥٧-٥٨ .

- ١٩- د. عبد العزيز الدوري، دور الوقف والتنمية، مصدر سابق، ص ٦٩ - ٧٠ .
- ٢٠- الدوري، نفس المصدر أعلاه ص ٦٤ .
- ٢١- انظر: د. محمد كمال الدين إمام، الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٨ م .
- ٢٢- د. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٤٣٧ .
- ٢٣- عبد الكريم رأفت، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥، ص ١٦٤ .
- ٢٤- نصيف نصار، نحو مجتمع حديث، مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، دار النهار، ط ٢، بيروت، ١٩٧٠ م، ص ١٣٥ .
- ٢٥- عبد الكريم رأفت، بحوث في التاريخ، مصدر سابق، ص ١٦٢ .
- ٢٦- انظر : توفيق المدني، المجتمع المدني، مصدر سابق، ص ٤١٣ .
- ٢٧- جمال حمدان، العالم الإسلامي المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١ م، ص ٩٠ .
- ٢٨- جمال حمدان، نفس المصدر أعلاه، ص ١٣٢ .
- ٢٩- توفيق المدني، المجتمع المدني، مصدر سابق، ص ٤١٢ .  
وانظر عبد العزيز الدوري، مقدم في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق ص ١٣٢ .
- ٣٠- د. كريم حلاوة، إعادة الاعتبار للمجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٧، عدد ٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٩٩ م، ص ١٣-١٤ .

وانظر وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، ندوة مناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٢٥ .

## الفصل الثالث

### المبحث الثالث

## التوجه السياسي العراقي والمجتمع المدني

التوجه السياسي العراقي والمجتمع المدني

مدخل

التوزيع الجغرافي للجماعات الاجتماعية العراقية

القوى الاجتماعية/السياسية العراقية

التوجه الاجتماعي البرجوازي

التعددية الحزبية كقوى اجتماعية / سياسية

عصر سلطة الحزب الواحد / الجماهيري / الاشتراكي

المجتمع المدني العراقي ... أين ؟

## التوجه السياسي العراقي والمجتمع المدني

مدخل :

يقول ابن خلدون :

(( فلا بد من تمصير الأمصار واختطاط المدن والدولة والملك ، ثم إذا بنيت المدينة وكمل تشييدها بحسب نظر من شيدها وبما اقتضته الأحوال السماوية والأرضية ، فعمر الدولة حينئذ عمر لها ، فان كان عمر الدولة قصيراً وقفت الحال عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت ، وإذا كان أمد الدولة طويلاً ومدتها منفسحة فلا تزال المصانع فيها تنشاد والمنازل الرحيبية تكثر ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح ذرع المساحة كما وقع ببغداد وأمثالها ))<sup>(١)</sup>.

معنى ذلك إن ثمة عوامل عديدة تدخل حتى يصل المجتمع في بنائه إلى أعلى صورة وهي الدولة ، فالعملية تنطلق من الواقع الاجتماعي وما يحمله من توجهات فكرية/دينية/عقائدية نحو التكيف البيئي مع الواقع الجغرافي من خلال استثمار الموارد المتاحة فيه وان الفاعل الحقيقي لهذه العملية ومحركها هو المجتمع بهدف الوصول إلى درجة أرقى في تطوره التنظيمي والذي نطلق عليه بمؤسساته وبضمنها المؤسسة السياسية والتي تناط إليها عملية ممارسة السياسة من خلال السلطات المخولة لهذه المؤسسات ضمن إطار عقد متفاهم وهو القانون ، وهذه المؤسسات تصاغ منطلقاتها وأطرها من ثقافة المجتمع وما يحمله من توجهات فكرية / قيمية وعقائدية / عرفية . وهذا هو الحال عند العودة الى تعريف السياسة ، كما وان ممارسة السياسة يكون من خلال السلطة والقوة ضمن إطارها القانوني ، وإذا ما خرجت عن أطرها المرسومة أضرت ليس بالمجتمع وما يلحقه من الثقافة المبنية على أساسها هذه السلطة وفقدت قانونيتها ونظر إليها على إنها خارجة عن إرادة المجتمع<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار الممارسة السياسية للسلطة هذه ، فان ، التاريخ السياسي العربي عامة والعراقي خاصة ينظر إليه بوصفه ممارسات سلطوية / تسلطية في اغلب مراحلها تجاه المجتمع منذ تاريخ انطلاقتها ووضع خريطتها السياسية / الجغرافية عند تأسيسها بعد انهيار السلطة العثمانية بدخول قوات الاحتلال البريطاني في العراق<sup>(٣)</sup> .

أما الخريطة الاجتماعية / السياسية فلم تكن هناك حدود فاصلة لها ، ذلك ، لأنها امتداد لوجود الثقافة العربية الإسلامية وما سبقها من حضارات والتي تتميز بنوع من اللاتجانس في اغلب مناطقها الاجتماعية / الجغرافية قبل أن تتعدد فيها التسميات مثل الأمة العراقية أو الشعب العراقي أو القطر العراقي .

لقد تأثر التوجه السياسي العراقي في بدايات تكونه قبل الاحتلال بظهور نظام الإصلاحات العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر والتي انطلقت منها التجمعات والتوجهات السياسية والاجتماعية / المدنية وقد دخلت قيادة هذه التجمعات العراق المكونة من مركز السلطنة العثمانية والامتداد العربي ومن تنظيمات تكونت داخل المجتمع العراقي نفسه<sup>(٤)</sup> وهذه تعدّ مرحلة انطلاق أولى في التوجه الحديث .

أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع نهاية الحرب العلمية الأولى وعرفت بعصر الكفاح الوطني من اجل الاستقلال والمساهمة الاجتماعية على مستوى المركز / الأطراف والتي تكونت من المجتمعات العشائرية - الدينية / الأهلية . انحدرت من أصلابها الطبقة البرجوازية والتي طفت على السطح السياسي كقوة سياسية فعالة في حينه في المراحل المتتابعة . وقد تمثلت حدود اهتماماتها وطموحاتها آنذاك بثورة العشرين وامتدادها إلى أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي ، حيث ظهرت بوادر تكوينها واضحة لمنظمات المجتمع المدني العراقي الفعال في الساحة السياسية المدنية .

أما المرحلة الثالثة فبدأت بعد الحصول على الاستقلال الوطني ومن ثم ظهور عصر هيمنة العسكر على الحكم<sup>(٥)</sup> .

ولرسم صورة توضيحية للتوجه السياسي العراقي والمجتمع المدني فيه وجدنا من الضروري تقسيم المبحث على النحو الاتي :

- التوزيع الجغرافي للجماعات الاجتماعية العراقية .
- القوى الاجتماعية العراقية .
- المجتمع المدني العراقي ... أين ؟ .

## التوزيع الجغرافي للجماعات الاجتماعية العراقية

إن الحضارة هي نتاج التفاعل الإنساني مع ما يحيط به من بيئة والذي يمكن أن يؤثر بنمط الفعل الاجتماعي الذي ينتج نمط تنظيمه السياسي / المدني الأهلي ، الحضري/ الريفي.<sup>(٦)</sup>  
إن إلمامة سريعة لخريطة العراق الجغرافية حيث الموقع الجغرافي المهم وطبيعة أرضه ومياهه وترتبه وجانبه الاقتصادي ، تعكس شكلاً طبيعياً لجوانبه الاجتماعية وتنظيماته الداخلية.<sup>(٧)</sup>

إن الخريطة الجغرافية والبشرية تشير إلى وجود نمطين اجتماعيين حضري - ريفي ، ولما كان لكل فعل اجتماعي هدف يحققه بواسطة آلياته الاجتماعية الخاصة به ، فإن هذه الآليات والوسائل إنما تنطلق من واقعه التكويني ونمطه الاجتماعي .

لقد شاعت بين منظري ودارسي علم الاجتماع التقسيمات الثنائية للمكون الاجتماعي ومنها:-

Society           مجتمع  
Community       مجتمع محلي

ولكل من هذين النمطين سماته فان :

المجتمع تكون فيه العلاقات ثانوية ، وتقسيم العمل اقتصادي والانتماء يكون إلى الطبقة الاجتماعية أو الفئة المهنية أو الحرفية وأساس بنائه الاجتماعي في الأغلب المؤسسات الرسمية والمؤسسات الاجتماعية / الاقتصادية / السياسية / التعليمية الخ . وتضبطه القوانين المدنية وعليه فان :

حدود التعامل الإنساني / الاجتماعي يتحدد بمكونات مثل السوق / الاقتصاد، المدرسة / تعليمي (تنشئة رسمية) والدولة/السياسية ( السلطة ) التي يطغى عليها النمط المؤسسي المبني على القواعد في التصرف والثواب والجزاء والشكلية في التعامل Formal activities مثل هذه المكونات الاجتماعية تدخل في نطاق ما يسمى بالجماعات الثانوية Secondary groups والعلاقات فيها ثانوية Secondary relation هذه العلاقات (الثانوية) مقياسه ومقننه وتتطلب حداً من القبول قد يصل إلى حد الطاعة وهي صيغة اتصالية تبنى على تعامل فيه فوقية وتحتية ، وكسب وخسارة ، رضا وقبول ، تربية وتعليم ، فان الارتباط بها كأوضاع مؤسسية إنما تنطلق من الولاء .<sup>(٨)</sup>

أما المجتمع المحلي Community ففيه :

العلاقات الاجتماعية : أولية وتقسيم العمل : اجتماعي والانتماء فيه إلى الأسرة والعشيرة / القبيلة وأساس بنائه القرابة ومؤسسة الأسرة وتضبطه قواعد العرف والقرابة الاجتماعية .  
وعليه فان :

هذه التكوينات هي جماعات أولية Primary groups لذا فان صلتها بالإنسان تتسم بقدر كبير من العفوية والحميمية والتسليمية والطوعية ، وان مثل هذه العلاقات تتمتع بمصداقية عالية لا مجال للتقاطع فيها وإنها تحقق للإنسان مستويات عالية من الثقة والأمان ويمكن أن تسمى علاقات الأفراد فيها علاقات انتماء .<sup>(٩)</sup> وإذا ما ربطنا هذه التقسيمات بالمجتمع العراقي فانه :  
بداية لا بد من القول بان :

التوزيع المكاني للمجموعات الاجتماعية العراقية انعكس ثقافياً متنوعاً من مكان إلى آخر وعلى عموم الخريطة الجغرافية / السياسية إلا أنها لم يُؤثر في شعورهم الموحد ، وتوجهاتهم التنوعية واللاتجانسية ظاهرة اجتماعية / صحية / اتقاقية وليست اختلافية على أساس انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية ، وان شابت تاريخها الاجتماعي السياسي بعض الصراعات الداخلية فإنها كانت بفعل عوامل أما خارجية / (فرق تسد) أو سياسية داخلية / اختلاف مصالح لغرض تسهيل السيطرة كما حدث في فترة الوجود العثماني وما تلا ذلك أبان فترة الاحتلال البريطاني ، وما يحدث اليوم من ترويح لهذه الأفكار العقيمة في التوجهات السياسية على الساحة العراقية .  
إن تقوية جماعة من خلال بعض النخب على حساب جماعات اجتماعية أخرى بل حتى نخبوتها لجماعاتها لم تكن حقيقية في اغلب الأحيان ، فالنتيجة النهائية كتحصيل حاصل ، إنها تخضع لمصالح توجه معين ( من خارج الإطار الاجتماعي العراقي ) مما جعل (حوّل) ارض العراق ومجتمعه ساحة للصراعات وتصفية الحسابات للقوى الخارجية غير العراقية ، كما حدث في فترة المد والجزر للسيطرة العثمانية - الصفوية على العراق .<sup>(١٠)</sup>

لقد تعددت دراسات المجتمع العراقي وكيفية تقسيمها من الناحية الاجتماعية/الثقافية ، فالدكتور علي الوردي قسم المجتمع العراقي إلى مجتمع بدو / ريف / حضر ، وبالإشارة إلى القوى الاجتماعية المؤثرة فيها من خلال مكوناتها النوعية الاجتماعي مراكز/ المدن / الأطراف / ريف - بدو واعتمد تقسيمها على أساس ثقافي - ديني/طائفي - اثني / عرقي، مع تجنب عواقب تصنيفه سياسياً ، حيث ، المجتمع العراقي بتنوعاته يختلف مع السلطة/الحكومة ، وإسقاط الأولى لأغلب معاناته على الثانية لتشكل خطأ معارضاً من مختلف مكوناته المتنوعة<sup>(١١)</sup>، إلا إن بحوثاً أخرى لم تتوخ الحذر في تصنيف المجتمع العراقي على أساس ثقافي غاية للوصول إلى طروحات يُقرأ منها إن فئة أو طائفة اجتماعية تسود اقتصادياً ومن ثم اجتماعياً على فئة أو طائفة عراقية أخرى وبالنتيجة النهائية فان هذا يضر بالواقع الاجتماعي ككل ومن ثم يصعب دمجها بالتوجه السياسي .



ويقدر حاجتنا الماسة اليوم في الابتعاد من مثل هذه التصنيفات الثقافية / السياسية إلا انه وبالتمعن في الواقع السياسي العراقي اليوم نجد أن التوجه السياسي فيه (ومنذ تشكيل مجلس الحكم) قام على اساس ثقافي ( طائفي / عرقي ) وان سلطته تقوم على هذا الأساس وبالتحاصص ، وهو ، ما ظهر جلياً في الدستور ( الديمقراطي - الفيدرالي ) .

هذا الواقع السياسي يقودنا إلى دراسة ( حنا بطاطو ، العراق ) بأجزائه الثلاثة والتي دامت خمسة عشر عاماً من البحث والتفتيش ( وفتحت له كل أبواب المصادر الرسمية في ظل ممنوعية اعطاء المعلومات ...؟ )

هذه الدراسة تستحق أن نعطيها بعض الاهتمام هنا من باب التوثيق التاريخي سواء أكانت تتعلق بماضي العراق أم بواقعه السياسي / المدني الحديث ، وصولاً إلى الممارسات السياسية/المدنية . وعليه : فان الخريطة الثقافية / الاجتماعية العراقية يمكن رسمها طبقاً لمناطق التواجد الجغرافي وكما يأتي :

- المنطقة الجبلية : حيث يسكنها الأكراد في الغالب وفيها أقلية تركمانية تسكن في مدن وقرى واقعة على خط مستقيم تقريباً ، وهذا الخط الذي يكاد يفصل بين هذه المنطقة وبقية المناطق الأخرى من العراق ، وفي المنطقة أقليات دينية متنوعة كالغلاة والايديدية وبعض الطوائف المسيحية (١٢) .

- منطقة ديالى : وهي منطقة التقاء الجبل بالمنطقة الرسوبية ومعها تتداخل سمات اللاتجانس الاجتماعي حيث التنوع الاثني والطائفي وتسودها التكوينات الاجتماعية الأولية الفلاحية ، بفعل مجتمعاتها الزراعية بشكل واضح وواسع ومنطلقة من بيئتها وأرضها ولكونها منطقة بساتين ظهرت مشكلة ثقافة سكانية ريفية متوزعة في قرى ونواحي واقضيه ماسكة لأرضها الزراعية بفعل اختراق النهر ومبازله المائية الصناعية حول المركز الحضري لمنطقة ديالى .

- منطقة الجزيرة : وهي الأقرب إلى الصحراوية في سماتها والمحصورة بين دجلة والفرات ، سكانها في الغالب من القبائل البدوية العربية وهي الأشد تماسكاً بقيمها البدوية والريفية وان كانت انتماءات هذه القبائل العربية إلى النسب الواحد إلا إنها اختلفت بالمذاهب ، دمج امتدادها الجغرافي لبادية الشام لتمتد إلى الجانب الاجتماعي خارج إطار الخريطة السياسية في علاقاتها وسماتها مع مجتمع بلاد الشام والجزيرة ، بفعل القرابة والهجرة وعدم وجود الحواجز الطبيعية وكون المنطقة واسعة يصعب السيطرة عليها من قبل الحكومة المركزية.

- منطقة الصحراء وهي منطقة واسعة ومترامية الأطراف تقع إلى الغرب والجنوب الغربي من بغداد وسكانها القبائل المتجانسة في مكوناتها القبلي وأهمها شمر والعنزة والضيفير ، وهي قوى اجتماعية كانت تغير على المدن حتى وقت قريب (١٣) .

- المنطقة الرسوبية : وتشمل وسط العراق وجنوبه حتى التقاء النهرين ، تكونت أرضها من الترسبات الغرينية للأنهار ، على نفس الوتيرة فان المنطقة اجتماعية أعطت طابعه العراقي بوجه عام وبلورة شخصيتها بوجه خاص من خلال البوتقة الاجتماعية كما اصطلح عليه الوردى .

ومع قصر مجاري الأنهر وتحولها بين الفينة والأخرى وازدياد الملوحة في تربتها ، حيث ، الأراضي اقل مستوى من النهر ، ظهرت ، مشاكل زراعية لتدني مستوى خصوبتها بسبب الملوحة التي احتاجت إلى عناية وعمل كبيرين ، رافق ذلك وكثرت المشاكل الاجتماعية ، إلى درجة إن الصراع الثقافي فيها على أشده من مناطق العراق الأخرى .

- منطقة البصرة : وهي أقصى الجنوب العراقي وعلى جانبي شط العرب وعلى لسان البحر جنوباً حتى التقاء دجلة والفرات شمالاً ، سكانها يميلون في نزعتهم نحو الاستقرار الريفي وضعف الميل نحو القيم البدوية بسبب الطبيعة البستانية الشبيهة بمنطقة ديالى إلا إننا نلاحظ تجانساً عرقياً تمازج به المنطقة مع وجود التنوع في التوجهات الطائفية ، وتتكون من قرى واقضية تابعة إلى مركزها الإداري / السياسي ، البصرة ، حيث المدنية المنفتحة على البحر من خلال الميناء .

- أما المنطقة الغربية والشمالية من بغداد وصولاً إلى المساحة الاجتماعية العازلة بين المنطقة العربية والكردية فان نفس التوجه كان موجوداً ، من حيث ، فعل العامل القيمي والديني والعراقي - العشائري / القبلي مع الاختلاف في التوجه الطائفي / الديني ، إلا أن ، فعل العامل القومي / العربي هو السائد ذلك بفعل عوامل منها كون المنطقة في اغلبها تقع في منطقة تجاذب الصحراء الغربية والجزيرة وان فعل مجتمعاتها القبلية وتأثيرها (خاصة على مراكز المدن) اكبر<sup>(١٤)</sup> .

وهذا لا يعني وجود الاختلاف التضادي في المذاهب ، إنما ، ظهر التجاذب في محاولة للسيطرة على الأراضي الخصبة والممرات .

وإذا تتبعنا الشمال العراقي بمراكزه الحضرية موصل ، كركوك وديالى فان ثمة التقاء في المكون الاجتماعي على الرغم من التنوع واللاتجانس الاجتماعي من كل نواحيه القومية والعرقية ، ففيه القومية العربية والكردية والتركمانية والأقليات من الطوائف المسيحية والكاكائية والشبك والفيلية .. الخ ، فتوجهاتها وقواها الاجتماعية كانت حسب نمطها الثقافي ومرجعياتها الاثنية ، وكان الجامع لهذه المكونات على الأغلب تقاربهم في السمات والتوجهات الاقتصادية الزراعية ذلك لتشابه بيئتهم الطبيعية من ارض ووفرة المياه والأمطار ، فكان للعوامل الاقتصادية دور بارز في تشكيل القوى الاجتماعية المؤثرة في التوجه السياسي ، حيث ، الحاجة إلى التساند الاقتصادي بين الفلاحين ، والحرفيين من أبناء المدن والتجار فيما يخص الإنتاج الزراعي وإدامة

أدواته والبياتة وتجارة الفائض منه للحصول على الاحتياجات الأخرى وقد اوجد هذا تسانداً اجتماعياً ظهرت آثاره في أشكال مختلفة من العلاقات التبادلية وخفضت الصراعات إلى أدنى مستوى لأسباب قومية أو طائفية أو مذهبية ، فلا مشاكل زراعية بين الفلاح وصاحب الأرض بسبب انعدام المشاكل في الاقتصاد الزراعي ، على العكس من المنطقة الجنوبية والتي كانت الفروقات والمشاكل في كل مكان وزمان ذلك لأسباب بيئية / تغير مجرى النهر وانخفاض مستوى الأرض عن النهر الذي يسبب مشاكل اقتصادية / قلة خصوبة الأرض بسبب الملوحة المكلفة لاستصلاح الأرض مما كان السبب في المشاكل الاجتماعية المستمرة بين الفلاح والسباهي ( مالك الأرض ) .

بقي القول أن أقصى الشمال والشمال الشرقي من العراق فيه المنطقة الجبلية حيث التوجهين - القومي / الكردي والقيمي - الديني / الصوفي ، فلا يخفى الوجود المطلق الكردي على عموم هذه المناطق الجبلية فتجمعاتها مكون من القبائل والعشائر الكردية وفيها التراتبية الفئوية وقياداتها القرابية (الأغوات) ، مراكزها القومية مدن السليمانية واربيل ودهوك .

وفي الجانب القيمي فان ثمة توجهاً دينياً / مذهبياً - صوفياً / باطنياً يخترق المنطقة على الأغلب وان امتداداته قد اجتازت المناطق الوسطى العراقية منها وصولاً إلى المركز بغداد ، وله فعله على الواقع الاجتماعي / السياسي من خلال وجود آثاره في المناطق العربية بإشاراته عديدة منها سياسياً حيث التمرد والعصيان الذي حدث تحت لواء عبد القادر الكيلاني<sup>(١٥)</sup>.

إن جميع التنوعات الأنفة الذكر انعكست في تواجدها اجتماعياً في المركز العراقي / بغداد حيث نقطة التقاء وتداخل عناصرها على شكل أحياء وتجمعات سكانية انتشرت في عموم خريطته الديمغرافية فشكلت عقداً (عكداً) اجتماعية متنوعة (ولاسيما في الفترة التي تلت تشكل الحكومة العراقية ومن ثم جمهوريتها (١٩٥٩م) مثل عقد الأكراد وعقد النصارى...الخ.

## القوى الاجتماعية العراقية

قدم التوزيع الجيوغرافي للمكونات الاجتماعية في توزيعاته المناطقية قوى اجتماعية مؤثرة في الفعل التنظيمي السياسي / السلطوي والمدني / الأهلي حاملة سمات وهوية مجتمعاتها والفعل من خلالها حتى على المستوى الوطني ضمن إطار القطرية / العراقية والقومية / العربية والثقافية / الإسلامية ، وعليه تعددت التوجهات واختلقت في إطارها المحلي إلا أنها اتفقت في إطارها القطري والقومي ولاسيما بعد نمو الوعي القومي تجاه التوجه السياسي العراقي العام .

يمكن اختصار أبعاد القوى الاجتماعية الفاعلة على النحو الآتي :

١- البعد الايكولوجي وفيه :

- ← الصحراوية ونتاجها المجتمع البدوي /عربي .
- ← معتدلة رسوبية ونتاجها المجتمع الريفي / متنوع .
- ← المنطقة الجبلية ونتاجها المجتمع الريفي/الكردي/ كوچر .

٢- البعد الاقتصادي وفيه :

- ← مجتمع زراعي فيه ملكية الأرض عامل أساسي في التقسيم الفئوي .
- ← مجتمع تجاري فيه الملكية الفردية عامل أساسي في طبقته .

٣- البعد الثقافي وفيه :

- ← توجهات قيميية .
- ← توجهات أثنية / عرقية .

إن فعل القوى الاجتماعية العراقية يختلف من منطقة إلى أخرى وحسب تعدديتها ونوعيتها أعلاه فهي تختلف زماناً ومكاناً ، فان كان احد العوامل أعلاه قوياً في منطقة معينة فهذا لا يعني انه قوي في أماكن أخرى ، فالجنوب العراقي يختلف بقوته عن شماله وبالعكس ، حيث تجانس التوجه الديني / الإسلامي والقومي العربي مثلاً أما الشمال العراقي بصورة عامة فلا تجانس قيمي ولا قومي ، ففيه المسلمون وغيرهم والقومية العربية وغير العربية .

٤- ويمكننا رسم منطلق رابع من خلال التقسيم / الاثنوغرافي السكاني الذي يمكن أن تدخل في إطاره جميع القوى والتوجهات السابقة والتي يمكن ملاحظة خط مشترك بين الكل من خلال تشكلها فهي تكاد أن تتشابه فيه جميع الأنحاء العراقية في فعلها الاجتماعي السياسي والمدني/الأهلي وهي المركز والأطراف وفيه :

- المراكز الإدارية الحضرية وأطرافها من الاقضية والنواحي والقوى (المحافظات العراقية)
- المركز الجامع لهذه المحافظات ، بغداد ، العاصمة السياسية والاقتصادية الاجتماعية .

فالمراكز هي الأقرب إلى سمات المجتمع Society

والأطراف هي الأقرب إلى سمات المجتمع المحلي Commumty

وحتى نعطي صورة لما ذكرناه أنفا في التقسيمات الأربعة فإننا نورد بعض من التوجهات والقوى الاجتماعية العراقية الفاعلة .

ففي الجنوب العراقي تلعب المرجعية الدينية دوراً فاعلاً في حياة المجتمع العراقي وعلى الصعيدين المحلي والوطني ، أما مركز هذه القوة الاجتماعية / الدينية والسياسية / الأهلية فهو مدينة النجف الاشرف وكربلاء ، وفيه الحوزة العلمية - الدينية<sup>(١٦)</sup> .

كما وان العشائر العربية المنتشرة فيها تلعب دوراً يتعلّق بانتمائها وولائها القرابي الواسع جداً والمنتشر في أنحاء المنطقة الرسوبية من جنوبي بغداد وحتى مدينة البصرة مكونة قوى اجتماعية / اعتبارية مؤثرة في توجهاتها على الساحة السياسية العراقية .

هناك إشارات واضحة حول تداخل التوجهين (الديني - القومي) في عملها الاجتماعي - السياسي لتقف بوجه السلطة السياسية كقوة معارضة وقيادات دينية - رجال دين وقبيلية - عشائرية / شيوخ القبائل والعشائر ورجالها المقاتلين من عموم هذه القبائل<sup>(١٧)</sup>.

إن فعل هذه القوى الاجتماعية أفرز نسبة لا بأس بها من المراتب المتقدمة في المكانة السياسية كالوزراء ورؤيس الوزراء وازدادت مراتب عوائلها الاجتماعية فلهم المكانة الأولى في التجارة العراقية في بغداد .

أما الأرض وملكيّتها فكانا عاملاً مهماً في الجانب الاقتصادي ورسم توجهات القوى الاجتماعية ففي الأطراف وخاصة الزراعية / الريفية منها كانت ملكية الأرض منطلقاً أساسياً لبناء قوى فاعلة مع تداخلها بالبناء القرابي - عشيرة / قبيلة لتكوّن ثقلاً اجتماعياً/اقتصادياً واجتماعياً/أهلياً حيث التراتبية القرابية والملكية الزراعية لشيوخ المناطق الريفية والمالكين من سكنة المدن ، وعلى اساسه يمكن ملاحظة نوع من الهرمية الاجتماعية في تكوينها .

إن التمسك بالأرض كان عاملاً مضافاً هو الآخر إلى القرابية وتقويته في جميع الأنحاء العراقية التي أمسكت قبائلها وعشائرها بالأراضي الزراعية وما ترتب على ذلك من تنظيم اجتماعي / أهلي . فقوى المجتمع الكردي فيه التراتبية من حيث النظام القرابي من جهة وملكية بعض من ساكني المدن الشمالية للقرى المحيطة كونه خطأً من القوى الاجتماعية الفاعلة مركز / أطراف كذلك الحال بالنسبة للتركمان في كركوك والموصل ، فسكنة المدن في الأغلب أغنياء ، والأطراف هم من الفلاحين المستثمرين / المزارعين لهذه الأراضي مع اختلاف في التجانس بين جنوب العراق واللاتجانس في شماله وإلا لماذا المشاكل بين الفلاحين في الجنوب وعدمه في الشمال ؟ حيث الاختلاف في الاستثمار وفرصه وليس على أساس طائفي / اثني / قومي .

فضلاً عما تقدم يمكن القول بان :

اغلب هذه القوى الاجتماعية / الأهلية قد نمت وتطورت في الأطراف الاجتماعية العراقية الريفية - البدوية والدينية والعرقية وشكلت لها مراكز لتتطوّر من توجهاتها مثل المدن والاقضية لتتطور هذه الجماعات الاجتماعية Social Groups وبفعل هذه التركيزية القريبة من الحضرية رافقها انتشار في التعليم وارتفاع في مستوى الوعي / الديني / القومي وتطوّر اقتصادي لتتحول هذه الجماعات إلى أشباه مجتمعات في مراكز قواها والمناطق المحيطة بها لتشكل ما يعرف بالمجتمع المحلي Community ، (حاملة ثقافتها وتراثها الخاص بها) لتكون وسيلة ضغط

اجتماعية / اهلية واقتصادية تجاه السلطة الحاكمة ثم لتلعب دوراً فاعلاً في التوجه السياسي العراقي ومساحته السياسية العاصمة بغداد .

أما المراكز العراقية الرئيسة التي يمكن تحديدها بداية بثلاث محافظات هي البصرة وبغداد والموصل . فهي نتاج تاريخي لعملية التوحد السياسي والاقتصادي التي تبلورت مع العراق في فترة ما بعد الوجود العثماني وفي العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً . هذه صيرورة تاريخية يمكن القول بأنها تعززت بعاملين مهمين هما :

١- سياسات الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى .

٢- النمو المتزايد للحركة القومية والاستقلالية .

٣- وبإضافة العوامل الاجتماعية وقواها المتعددة والموزعة في الانحاء العراقية وبتفاعلها أدت

إلى تشكيل حكومة مركزية مؤقتة عام ١٩٢٠ م ومن ثم ميلاد الدولة العراقية الحديثة.<sup>(١٨)</sup>

إن المراكز الاجتماعية - الإدارية هذه إنما كانت الأقرب في صورتها إلى الحضرية ومن ظهور مراكز حضرية أخرى في الأنحاء العراقية المتفرقة على مر تاريخه الحديث تشكلت صورة اجتماعية هي الأقرب من سمات المجتمع Society .

وكون هذه المراكز الحضرية في سماتها هي الأقرب إلى الاقتصادية من الاجتماعية / الأهلية والسياسية منها إلى الاجتماعية / القرابية (أي ان الأطراف هي مجتمعات اجتماعية اشباه مجتمع محلي أهلي والمراكز هي مجتمعات عامة سياسية / مدنية مالمبث ان تحولت الى حكومة ومن ثم دولة وسلطة ) فكان التوجه السياسي قد اشرّ خطأً توجيهياً آخر مضافاً إلى القوى الاجتماعية الأخرى هو التوجه الاجتماعي / البرجوازي والذي طالما كان تأثيره فعالاً إلا أنه اختمر في الساحة السياسية مكوناً سلطة سياسية ومن ثم تحوّل فيما بعد إلى حكومة ودولة العراق - لينطلق من المراكز سياسياً مع إضعاف توجهات الأطراف اهلياً مستقبلاً .

### التوجه الاجتماعي / البرجوازي

إن العوامل العديدة والقوى الاجتماعية المؤثرة في التوجه السياسي والمدني / الأهلي العراقية أثمرت على مر تاريخه الحديث توجّهاً فكرياً واحداً وإن كانت قي تنظيماتها الداخلية وضعت أهدافاً خاصة بها منطلقاً من عمقها الاجتماعي الذي شكل أيديولوجيتها وسياستها المجتمعية ، لكنها ، بالنتيجة النهائية انصبّت في وجودها كمساحة اجتماعية وسيطة بين السلطة والمجتمع والتي وقفت فيما بعد بالضد من السلطة السياسية .

جاء ذلك بعد أن امتلك العراق في تاريخه المعاصر الكثير من التنظيمات السياسية الحزبية - المدنية التي قامت بدور فاعل ضد السلطة حتى نيل استقلاله وبناء أسس دولته الحديثة في بداية القرن العشرين ، مؤذنةً ، في سلوكها السياسي توجّهاً جديداً في تنظيماته

الاجتماعية/السياسية حيث تحوّل وبشكل بطيء من توجهات وقوى دينية واثنوية واقتصادية إلى تيارات سياسية انتظمت في المراكز / الإدارية / الحضرية ولاسيما في بغداد لتكوّن مجتمعاً سياسياً منها : التيار القومي ، التيار الديني ، التيار الاشتراكي والتيار الديمقراطي الليبرالي (١٩). ومع ازدياد هذه التيارات في المراكز ضعفت التوجهات التي كانت في الأطراف ولاسيما بعد أن اختمرت حالة الفكر البرجوازي في المراكز (المدن) وزحفت نحو الأطراف نفسها مكونة تنظيمات شمولية بكافة التنوعات الثقافية والاقتصادية والبيئية وميدانها السياسي المدني بغداد وتبعت الأطراف الى المراكز وضعت رموزها الاجتماعية من شيوخ ورجال دين ملاكين لتؤشر خطأً تنظيمياً جديداً وتيارات نخب جديدة تتفوق إن لم تضاه أو تساو الخطوط الاجتماعية الأنفة الذكر ، وعليه يمكن القول بأنه :

فضلاً عن تأثير القوى الاجتماعية الأنفة الذكر فإن خطأً فكرياً ذا توجه حديث ظهر على الساحة السياسية العراقية انطلق في أواخر عهد السلطنة العثمانية في العراق والوطن العربي ، وقد أسهمت القوى الاجتماعية في تحديات الواقع السياسي العراقي متأثرة بالفكر الأوربي الحديث ، وقد نشطت بشكل واضح في الفترة التي سبقت دخول قوات الاحتلال البريطاني ومن ثم استمرت في فعلها الاجتماعي / السياسي / المدني حتى منتصف القرن العشرين وشكلت العمود الفقري للبناء السياسي العراقي .

لقد تمثلت المدة بظهور ونشأة فئة طبقية سميت بالبرجوازية ، أرادت صياغة المجتمع على صورتها وبإطار نمو دولة مطابقاً لمتطلبات العصر وتطوراته آنذاك .

إن مكونات هذه الفئة الاجتماعية تألفت من أناس مؤهلين علمياً ومنتورين متأثرين بالفكر الغربي وكان اندثارهم في الأغلب من الطبقات المالكة والوسطى في المجتمع وعاشوا على عوائد أملاكهم وساهموا مع بعض أهل الدولة وقتذاك في تحديث المجتمع .

كما جاءت الحملة نحو فرض الدساتير والقوانين الحديثة ونشر الوعي في الأوساط الاجتماعية عن طريق انتشار الأحزاب السياسية وإصدار الصحف والمجلات وتنظيم التجمعات الثقافية وأسست في ظل السلطات المتعاقبة ، النقابات ، الاتحادات المهنية ، التي عدت من أهم الكيانات المؤسسة للمجتمع المدني في تلك الحقبة من تاريخ العراق والوطن العربي (٢٠) وإذا تتبعنا خط نشأة هذه الفئة نجد جذورها الفكرية تنطلق من فترة ساد فيها وهن السلطنة العثمانية في نهايات عهدها مقارنة بالوضع الأوربي وامتداداته الفكرية إلى الشرق العربي الإسلامي والتي طرحت أفكاراً علمانية متحررة ومستنقاة من أفكار الثورة الفرنسية وشعارها آنذاك ( عدالة ، مساواة ، حريات ) (٢١) وصولاً إلى انقلاب جمعية الاتحاد والترقي الذي اجبر السلطان العثماني إلى إعادة العمل بدستورها المعطل ( دستور ١٨٧٨ ، المشروطة الثانية ) (٢٢) وإطلاق مبدأ المساواة والحرية في التعليم وتشكيل الجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية والثقافية والأحزاب السياسية ،

وانتشرت هذه التنظيمات حينها على اثر هذه الثورة وكان العراق ساحة عمل لبعض هذه التنظيمات المدنية ، فمنها ، ما كانت فروعاً ومنها ما ظهرت داخل العراق ( مراكزها في اسطنبول ومراكز الولايات العربية الأخرى ) مثل ( فرع الفتاة ، الحرية ، جمعية المشورة ، النادي العلمي ، العهد ، العلم... الخ<sup>(٢٣)</sup> ) ومع دوران عجلة التاريخ السياسي تطورت هذه الفئة بأفكارها السياسية وتوسعت مساحة وجودها الاجتماعي سياسياً - مدنياً ، كان من أهم عوامل اتساعها انتشار المدارس وارتفاع مستوى الوعي الوطني / العراقي والقومي / العربي نحو تكوين مؤسسة سياسية وحكومة ودولة عراقية مستقلة .

إن رموز وعناصر هذه الفئة قد جمعت فكرها جغرافياً في المركز السياسي العراقي الجديد / بغداد وان كان بعضهم من خارج إطار المركز ، وحتى من خارج إطار المراكز الحضرية / ريفية لكن توجهاتها وفعالها صبت وظهرت في العاصمة .

إن ازدياد قوة التوجه السياسي البرجوازي في المركز ضعف فعل وتوجه القوى الاجتماعية في الأطراف والتي كانت تحكم المراكز والأطراف بنقلها الاجتماعي وسيطرتها الاجتماعية / الاقتصادية والمتمثلة كما ذكرنا آنفا بقوة شيوخ العشائر و ( الأغوات والبكوات ) ورجال الدين من خلال سيطرتهم المادية ولاسيما على الأراضي الزراعية ، إن هذا التوجه البرجوازي انطلق اصلاً ليضرب النظام الاجتماعي القائم من منطلق كونه في وضع خطر (مهتز) مهياً للتغيير<sup>(٢٤)</sup>.

### التعددية الحزبية كقوى / اجتماعية / سياسية

لا يمكن إغفال ما يرافق التعددية الحزبية من جدالات ومناقشات قوية ذات طابع فكري من اثر في التوجه السياسي وقد عاش العراق حياة حزبية ناشطة يمكن حصرها تقريباً خلال المدة ١٩٤٥م والى ١٩٦٣م ومع أن هذه الفترة تميزت بالتدخل السافر في السلطة التنفيذية وحلها أو تضيق الخناق عليها وإعلان الأحكام العرفية إلا أن هذا لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية متعددة مثل حزب الاستقلال والوطني والديمقراطي وأحزاب يسارية وقومية مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث<sup>(٢٥)</sup> .

كما تميزت هذه الفترة بتمثيل الأحزاب لجماعاتها الاجتماعية العراقية والعربية والفكرية الإيديولوجية ، فمن الأحزاب ما كانت منطلقاتها دينية ( مثل الحزب الإسلامي ) ومنها قومية عربية ( الإصلاحية العروبية ) ومنها عرقية / كردية / الحزب الديمقراطي الكردستاني .. الخ ومنها أحزاب تحمل أفكاراً شمولية منها إصلاحية واستقلالية أمثال حزب الاستقلال ومجموعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي<sup>(٢٦)</sup> والتي انتهجت خطأ معارضاً للسلطة .



إن ظهور هذه التنظيمات الاجتماعية السياسية كان نتاج فكر تنويري عاشه المجتمع العراقي طوال المدة منذ دخول قوات الاحتلال البريطاني إلى العراق حتى تأسيس دولته المستقلة سياسياً وقد أطلق على هذه الفترة وتوجهها السياسي مجازاً ( بالتجربة الليبرالية ) ، وهي قائمة على توجهات النخب البرجوازية المثقفة القائمة بالأساس على جهتين مسيسين هما:

- الضباط الصغار ← ينحدرون من طبقات ملكية صغيرة .
- المثقفون الذين لم ← يرتبطوا بالجهات الاحتلالية .

وقد فعل هؤلاء توجههم السياسي بإشراك العامة من الناس في مشاريعهم السياسية وإطلاق شعارات سياسية مثل الجماهير ، الشعب ، المساواة بين الأفراد لغرض الوصول إلى السلطة . إن المدة القصيرة التي نشطت فيها التعددية الحزبية هي نتاج التوجه البرجوازي الذي خلق الجو السياسي الليبرالي في تاريخ العراق المعاصر ، لقد تميزت هذه الفترة وكما أسلفنا بالعديد من التوجهات والتعدّات الفكرية الإيديولوجية / الحزبية ، اتسمت بالنتيجة النهائية بالطابع السياسي البحت وكانت توجهاتها سياسية / مدنية للوصول إلى السلطة وفعلاً وصلت إلى السلطة وكونت الدولة العراقية ، لكنها بنفس الوقت في تكوينها لدولتها الحديثة حاولت أحزاب هذه الفترة من جهة تقابلها السلطة من جهة أخرى للسيطرة على المجتمع بمنظماته الأهلية/المدنية في مراكزه الحضرية ، وتعدتها ، إلى الأطراف وحتى مؤسسات الدولة الرسمية .. غير الرسمية ومع الشد والجذب بين هذه الأحزاب والسلطة كان نتاج ذلك إسقاط النظام السياسي سنة ١٩٦٣م<sup>(٢٧)</sup> ولتبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة سيطرة الحزب الواحد .

### عصر سلطة الحزب الواحد / الجماهيري - الاشتراكي

إن السمة التي غلبت هذه الفترة (١٩٦٨م - ٢٠٠٣م) هي المركزية وبنفس الوقت تعرّض مكوناته للانقسامات السريعة ذلك بسبب هشاشة النخب العسكرية والعسكرية المدنية ، وبضمنها الأنشطة الاجتماعية والدينية في المجتمع المدني ، التي كانت العامل ، المتحدي للدولة القومية/العربية ، والوسيلة الجديدة التي من خلالها فرضت السلطة سيطرتها عليها هي النفط ومنه السيطرة على المجتمع في كل ميادينه<sup>(٢٨)</sup> ابتداءً بتأميم النفط وتأميم المؤسسات المدنية / الاقتصادية / الثقافية / التعليمية ... الخ والسيطرة العامة على التنظيمات الاجتماعية المدنية كالنقابات العمالية والاتحادات والروابط المهنية ، والجمعيات ، المنتديات الثقافية والحياة الحزبية

بوساطة فرض ثقافة الحزب الواحد (حزب البعث)<sup>(٢٩)</sup> لتفضي بالنهاية إلى السيطرة القرابية والعائلية .

ويمكن تلخيص مراحل هذا العصر إلى :

١. مرحلة التشارك ( ١٩٦٨م - ١٩٧٣م ) : سيطرة الحزب والتنازع العسكري المدني ، وفرض السيطرة المدنية على العسكرية خلق جيلاً جديداً من العسكر في إطار ما عرف به (الجيش العقائدي) .

٢. فترة وجود الحزب القائد مع أحزاب أخرى مشاركة مثل الحزب الشيوعي العراقي ، و(الجبهة الوطنية القومية التقدمية) .

٣. مرحلة الحزب الواحد وفيها أقصى الحزب الشيوعي والأحزاب المشاركة في الجبهة وبقيت السلطة بيد حزب البعث بدون منازع .

٤. مرحلة السيطرة القرابية / المناطقية وفيها اختصر الحزب في قيادات من الأقارب وأهل منطقة النشأة ، ( من هذه المرحلة بدأ الجمود السياسي وانعدمت إمكانية التنظير والتفكير المنطقي العلمي والقادرة على إيجاد حلول حقيقية للامات ) .

٥. مرحلة السيطرة العائلية-الأشقاء-الأبناء-أبناء العمومة كنواة قيادة للجماعة القرابية الأكبر .

٦. مرحلة اندماج التراتب البيروقراطي والتمركز البطرياركي (بعد ١٩٩١م) .

إن المراحل التدريجية للسيطرة العائلية على السلطة كان الحكم فيها (ممارسة السياسة) عن طريق السيطرة على الحزب ومن ثم سيطرة الحزب على جميع مرافق الحياة الاجتماعية/السياسية (٣٠) .

كانت التشكيلات الاجتماعية - الطبقيّة في وضعها الطبيعي بين ما هو فوق / دولة / سياسي وما هو تحتي / اجتماعي / اقتصادي والعلاقة بين البنائين متوازنة ، حيث التفاعل الذاتي / الداخلي . وان الرابط الناقل والموازن بينهما هي التشكيلة الوسيطة فان توازنت وسلمت العلاقة كانت الوسيطة هذه سليمة وإلا فإنها ( الوسيطة ) تكون شكلية هامشية إن لم تكن عقيمة<sup>(٣١)</sup> . إذن فكيف هو الحال بالنسبة لهذه الفترة ؟

١- إن تأميم النفط وما تلاه من خطوات وقرارات إدارية تخص الجانب الاقتصادي وتأميمه لصالح السلطة جعلت من الدولة أكبر مالك / منتج في ميادين الصناعة والتجارة والمصارف .

٢- إن اندماج التراتب الطبقي أدى إلى استيعاب الدولة الأكبر نسبة من قوة العمل الوطني .

٣- وبالنتيجة النهائية فان الوسيط الاجتماعي ( المجتمع المدني ) بات وبشكل طبيعي ضمن إطار تكوينية الدولة / السلطة الحزبية حيث :

إن اندماج النخبة القروية / الحزبية وحصول الدولة على موارد مستقلة عن المجتمع سهل على الدولة اختراق مؤسسات وتنظيمات المجتمع وقواهما السياسية والعسكرية والحركات الطلابية ، وتنظيمات العمال... الخ (٣٢).

كما وأن العلاقات الإدارية - البيروقراطية تحولت إلى علاقات ولاء شخصي بدل العلاقة القانونية الإدارية - والسلطة فيها هي سلطة النقود (الفلوس) وسلطة الحماية (العنف) .

وتذهب بعض الاتجاهات الفكرية السياسية إلى أن الدولة القطرية كأنها لم تستكمل بعد امتلاك مقومات الدولة بمعناها الحديث ، فبناؤها المؤسسي لم يستكمل بعد ، وإن هناك نوعاً من التماهي بين كيان الدولة وشخص الحكم ، ويترتب على ذلك تداعيات كثيرة من أهمها أن الدولة تتحول إلى أداة بيد نُخب حاكمة تستند في ممارستها السياسة والسلطة إلى أساس عائلي قبلي ، أو ديني أو ديمقراطي شكلي وفي معظم الحالات يعتبر القمع وليس الشرعية هو الضمان الرئيس لتأمين النظم الحاكمة وضمن استمرارها في السلطة (٣٣) . وعليه فإن :

العلاقة بين الدولة القطرية يسودها فيه طابع التوتر والتأزم وحدث فجوة بينهما ، هذه الفجوة تستمر في الاتساع مع اتساع التسلطية ، حيث ، أن الدولة تسعى إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع وأساليب وممارسات سياسية أخرى منها عدم السماح من حيث المبدأ بقيام تنظيمات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات .. الخ وإن سمحت لها في بعض الأحيان فإنها تكون خاضعة إلى قيود إدارية ومالية وتنظيمية قانونية تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية ولاسيما عند أجهزة الدولة ومؤسساتها ، ومثل هذا الحال يُرى ( في اغلب الدول العربية التي عملت على تَأميم المجتمع لحسابها خلال الخمسينات والستينات استناداً إلى توجهاتها الفكرية والإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي قامت على التدخل المكثف في هيمنها على المؤسسات الرسمية وغير رسمية ) (٣٤).

### المجتمع المدني العراقي ..... أين ؟

إن سياقات تكون المجتمع المدني وطرز الدولة في أوربا مرتت بمراحل انتقالية تطويرية من مرحلة إلى أخرى ففيها التنوير الفكري / الثورة الزراعية / الثورة الصناعية وقد امتدت هذه المراحل لمدة تجاوزت القرنين من الزمان ، حيث البناء الطبيعي والنمو في الوعي الاجتماعي نحو الولاء للمكونات المدنية / السياسية ، أي انطلقت في مراحل نموها الاجتماعي من الأسفل ( المجتمع ) إلى الأعلى ( سلطه / دوله ) ، أي أن الأولى سابقة في المبادرة ومنها انطلقت الثانية كنظم رسمية وشبه رسمية مع الأخذ بنظر الاعتبار أن بناء هذه النظم المنطلقة من المجتمع يعكس نمطية المجتمع وثقافته - فالتكيف الإصلاحي تارة والثورة تارة أخرى .

أما عالمنا الشرقي ومنه العراقي فكان علي العكس ، أي : من الأعلى إلى الأسفل ، حيث فُرضت المؤسسة السياسية / السلطة ومعها التكوينات والنظم المؤسساتية والمدنية<sup>(٣٥)</sup> ولهذا ذهب البعض إلى القول بأنه من المفارقة حقاً أن انتقال الديمقراطية وبذور المجتمع المدني إلى العراق جاء وسط أجواء سياسية ضبابية واستثنائية ، حيث قادت إلى الظهور والانحسار وحسب الظروف والأجواء السياسية كالاحتلال والهيمنة السياسية والاقتصادية / الفكرية... الخ<sup>(٣٦)</sup>.

ولا غرابة في القول بان دور المجتمع المدني كان حديث النشأة وولادته عسيرة ، مما أثار فكرة وجود تضاد بين التكوين الاجتماعي العراقي وفكرة المجتمع المدني الحديث وتأسيس دولته على أساس من العقلانية والبرلمانية والبيروقراطية<sup>(٣٧)</sup> . ذلك لان المجتمعات العربية لم تختمر فيها فكرة المجتمع المدني ومؤسساته على الغرار الغربي لكنها كانت تتجلى بصورة مجتمع أهلي ، ذلك ، بسبب ان بنى اجتماعية سابقة على المجتمع الطبقي والوطني القومي كانت ومازالت هي المهيمنة<sup>(٣٨)</sup> .

إن أول خطوة بنائية مدنية شهدتها العراق في بداية تكون دولته هي تأسيس البرلمان سنة ١٩٤٤م بعد صياغة دستوره عام ١٩٤١م وكان قد سبق ذلك كله ( الحكم الملكي ) وزارة ذات توجه اجتماعي - قيمي ( برئاسة نقيب الأشراف عبد الرحمن النقيب ) عام ١٩٢٠م والذي كان (حسب المصادر البريطانية - العراقية) آنذاك سبباً في رواج كلمة الديمقراطية بمناداته لمجلس الوزراء بان يكون الفيصل ملكاً لدولة عراقية دستورية - ديمقراطية<sup>(٣٩)</sup> . وعليه :

فان التشكيل السياسي ورواج الديمقراطية وبذور المجتمع المدني هذه إنما جاءت بدافع من سلطات الاحتلال آنذاك ، حتى تقدم عن نفسها مجتمعاً حديثاً ذا حضارة كونية بازغة أرست في مناطق تواجدتها فكرة المجتمع المدني ، لاسيما العقلانية في إدارة البلاد والبرلمانية والنظام البيروقراطي حتى يضمن إطاراً مدنياً لمشروعه القائم على إخضاع الاقتصاد بالأساس لصالحه<sup>(٤٠)</sup> .

إن هذه الفترة الدستورية - البرلمانية / المدنية وحتى منتصف القرن العشرين عرفت الكثير من الحريات والقليل من الديمقراطية ، حيث ، التعبير عن الرأي وانتشار التنظيمات المدنية منها الحزبية ومنظمات ثقافية ومهنية... الخ قابلة للسيطرة على القرار السياسي من خلال التعيين بالفرض وليس بالانتخاب .

وأدى ذلك إلى سيادة عملية شد وجذب في العمل السياسي والتعبير المدني / الأهلي من خلال صراع هادئ تارة أو صراع صاخب تارة أخرى بين رئاسة الوزراء والملك أدّى في النهاية إلى تعديل الدستور سنة ١٩٤٣م<sup>(٤١)</sup> . وهذا ما يُسمّى بالمرحلة الدستورية الأولى .

أما الواقع الاجتماعي فلديه مؤشرات أيضاً في تلك الفترة مدنياً ، فكان التعبير السلمي وسيلة للتعبير عن موقف ضد السلطة ، وممارسة العنف في أحيان أخرى ولاسيما تجاه الأحداث

الخارجية والتي مست الجانب الوطني حيث الانتفاضة الشعبية عام ١٩٤٨م احتجاجاً على معاهدة بورترسموث وتزامنها مع عوامل داخلية أخرى اقتصادية ( نقص المواد الغذائية ) مما شكلت ضغطاً على الحكومة وأدت إلى استقالة ( حكومة صالح جبر )<sup>(٤٢)</sup> .

مع بداية العهد الجمهوري (١٩٥٨) والتي يمكن اعتبارها فترة دستورية ثانية<sup>(٤٣)</sup> ، وبنظرة سريعة إلى هذه الفترة كان التوجه السياسي / المدني حافلاً بالتعددية الحزبية والتنظيمية المدنية من نقابات واتحادات وصحف...الخ قد شكلت هذه التنظيمات المساحة الاجتماعية/المدنية/السياسية بدل التوجهات الاجتماعية / الأهلية ( وان لم يغب فعل هذه الأخيرة ) في قوة تأثيرها على السلطة والتوجهات السياسية الوطنية .

لقد اتسمت الفترة بظهور الجدلية والمنافسة الايديولوجية في الأفكار والممارسات السياسية المطروحة مثل الأحزاب المتعددة (خاصة بين الشيوعيين والقوميين) وعملت في إطار أفكارها سبل من المنظمات والاتحادات والنقابات وانتشرت بشكل واسع في الكل العراقي مراكز وأطراف ونفذت في مكوناتها الاجتماعي محاولة ضم اكبر عدد يمكن من شرائحه وفئاته .

وقد واجهت المؤسسات الشيوعية الرفض وعدم القبول اجتماعياً في اغلب الأحيان<sup>(٤٤)</sup> لأنها طرحت أفكاراً تتعارض مع التوجهات القيمية والثقافة السائدة . وتميزت في هذه الفترة ولاسيما بعد اطلاق قانون تشكيل الجمعيات<sup>(٤٥)</sup> وإجازة عمل الأحزاب بتنوع توجهاتها مدرجة نشاطها على المستويين المحلي / الاجتماعي والوطني / السياسي في ظرف إصلاحى هدف التوجه نحو القضاء على الطبقية أو الفئوية الاجتماعية التي حاولت السيطرة على التوجه السياسي من خلال القوانين الخاصة بذلك ، مثل قانون الإصلاح الزراعي والذي لعب دوراً مهماً في تفعيل وازدياد الوعي القومي والوعي الاجتماعي لمعرفة قيمة الأرض من مبدأ الإمساك بالأرض وتوزيعها بشكل عادل .لقد صورت مثل هذه التوجهات من قبل بعض التنظيمات المدنية / الاجتماعية / السياسية على أنها صورة من صور الصراع الطبقي في الريف بين الفلاحين الفقراء والأغنياء والملاكين<sup>(٤٦)</sup> ( التوجه الاشتراكي كالحزب الشيوعي ) فكانت الفرصة متاحة نحو التوغل في العمق الاجتماعي لنشر مثل هذه الأفكار وكان من نتاجه تكوّن منظمات مدنية / شعبية من جميع المكونات الاجتماعية المتنوعة وفئاتها حتى كونت واجهة مدنية عريضة لأهداف مكمونة / سياسية حاولت التأثير في الواقع الاجتماعي الداخلي بهدف الإحاطة بمؤسسات الدولة الرسمية كأجهزة ضغط (جماعات ضغط غير رسمية) ومن ثم الوصول إلى السلطة<sup>(٤٧)</sup> بهدف تطويع الواقع ليتطابق مع الايديولوجيا وفي الحقيقة فان النمط الذي كان سائداً هو النمط الإقطاعي وفي كثير من الأحيان كان الإقطاعي هو شيخ العشيرة ومن ثم فان الولاءات الاجتماعية والتوجهات الثقافية حدّت من الصراع ولم يتحول إلى قضايا صراع فقراء وأغنياء .

ومن ناحية أخرى فان بعض التنظيمات المدنية ( مثل نقابة المعلمين ) كانت قد ارتقت إلى مستوى مدني متقدم في الأداء الرقابي كمنظمة مجتمع مدني مقابل السلطة في الميدان المهني ومن ثم فئة ضاغطة ، حيث ، ضمت في عضويتها نخب ثقافية من مدرسين ومعلمين وتدرسي الجامعة وموظفي دار المعارف<sup>(٤٨)</sup> كذلك الحال بالنسبة للصحافة هي الأخرى شغلت مساحة في الرأي ولاسيما بعد إجازة إصدارها رسمياً والتي كانت قد منعت<sup>(٤٩)</sup> وكذلك ظهرت منظمات مدنية أخرى وبشكل فعال مثل رابطة الدفاع عن حقوق المرأة وجريدتها (المرأة)<sup>(٥٠)</sup> والاتحاد العام لطلبة العراق<sup>(٥١)</sup> .

ومع بداية عصر الحزب الواحد / الجماهيري التشاركي ظهرت منابع السلوك المدني المنحسرة بالجفاف بفعل سياسة السيطرة واحتواء المجتمع وضعف قاعدته الاجتماعية وضيق رقعته المدنية وبودقته في عنق ضيق من المجالات والفسح المسموحة لممارسة السياسة المدنية وتأميم التنظيمات المدنية / النقابية والاتحادات والروابط والتغلغل إلى هيكلها التنظيمي وبث روح الثقافة الحزبية ذي التوجه الواحد المستلم للتوجهات والأوامر من السلطات العليا وبنفس الوقت محاولة إخضاع العدد الأكبر من الأفراد في سلطتها المهنية الحزبية .

إن البداية القصيرة من عمر هذه الفترة وان كانت فيها التنوعية التنظيمية / المدنية (منظمات) والتنوعية / الانتمائية (أفراد من مختلف المكونات الاجتماعية) ، إلا انه وفي فترة وجيزة لم تتجاوز العشر سنوات بات غياب المؤسسات التشريعية المبنيّة على أسس وقاعدة اجتماعية أمراً واقعاً وواضحاً ، وقد نص الدستور المؤقت في حينه ( المادة ٢٦ ) على ضمان حرية الرأي والاجتماع وتأسيس الأحزاب ، إلا انه بنفس الوقت أشار إلى صيغة إنشاء مجلس وطني عن طريق التعيين . بذلك :

- رفض النزعة البرلمانية / الدستورية من منطلق الخصوصية الثقافية الحزبية .
  - اعتمد صيغة الجماهير والجماهير الشعبية من خلال مؤسساتها ونقاباتها واتحاداتها مثل الجمعيات الفلاحية ، ونقابات العمال ، والاتحادات النسوية ... الخ.
  - إلى أن جاء تقرير المؤتمر القطري التاسع للحزب (( إن مسألة الديمقراطية هي من أكثر المسائل تعقيداً في العالم الثالث والعراق كونه جزء منه فان العراق أكثر البلدان افتقاراً للديمقراطية ذلك لأسباب بررت حينها لظروف العراق الداخلية (حركات الشمال) والوضع العربي (كامب ديفيد) ومن ثم تلاه تحريم وحظر كل الأحزاب العلمانية والدينية والمنظمات المهنية والنقابية التي لا تعمل ضمن إطار الحزب .
- إن العديد من الممارسات السياسية / المدنية الظاهرة للعيان في تلك الفترة مثل انتخابات المجلس التشريعي لكردستان العراق (١٩٨٠) جاءت نتيجة مطابقة للتوجهات والرؤى الحزبية/السياسية آنذاك وتحريم القوى المعارضة .

كما وان تجربة المجلس الوطني وانتخاباته المتعددة شكل صورة وهيكلًا تنظيمياً مدنياً كحال التنظيمات المدنية المهنية والحرفية... الخ الأخرى المسيسة والبعيدة عن سمة المدنية مقابل التبعية للسلطة (مجلس قيادة الثورة) من حيث تسلسل السلطات المخولة في الدولة ، فلا صلاحيات تشريعية أساسية مقابل توليه مناقشة الاقتراحات والقوانين ورفع التوصيات .  
إلا أن هذا لا يعني انقطاع المجلس عن القاعدة الجماهيرية والفئات الشعبية حيث الارتباط مع العديد من التنظيمات النقابية والاتحادية وبناء شبكات قاعدية فيها وامتلاكها لمجسات تنبيه للعديد من المشكلات والتوجهات المطلوبة ونقلها بدورها إلى موقع المناقشة ومن ثم نقلها إلى القيادة إذا لا تتقاطع مع التوجهات السياسية / الحزبية .

### ( مصادر الفصل الثالث - المبحث الثالث - )

- ١- ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار إحياء التراث، (د ت) ص ٤٣٤ .
- ٢- انظر : المبحث الثاني عن فصل الدراسات والمفاهيم، التعريف الإجرائي للسياسة وما ترتب على ذلك من توضيح .
- ٣- د.خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥٦ .
- ٤- انظر : حنا بطاطو، العراق ج / ١، مصدر سابق .
- ٥- د.خلدون النقيب، الدولة التسلطية، مصدر سابق، ص ٥٧ - ٥٩ .
- ٦- د.عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم، موجز في التاريخ السياسي، جامعة الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢م، ص ١٩ .

- ٧- د.علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، اوفسيت إيران، ص ١٨ .
- ٨- د.متعب مناف السامرائي، المجتمع المدني، بحث في سوسولوجيا الانتماء، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤م .
- ٩- نفس المصدر أعلاه .
- ١٠- عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، ج / ١، دمشق، دار البراق، ١٩٩٨م، ص ٤٤ .
- ١١- انظر : مؤلفات د.علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق، طبيعة المجتمع العراقي، ومجموعة الأفكار الواردة بصدد هذا الموضوع .
- ١٢- نفس المصدر أعلاه .
- ١٣- نفس المصدر أعلاه .
- ١٤- حنا بطاطو، العراق ج / ١، مصدر سابق .
- ١٥- نفس المصدر أعلاه .
- ١٦- د.وميض جمال نظمي، ثورة العشرين. الجذور السياسية والفكر الاجتماعي للحركة القومية العربية و العراق أطروحة دكتوراه منشورة . مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٥م ، ص ٣٠ .
- ١٧- عدنان الخلفي، تأسيس المجتمع المدني، ج / ١، مصدر سابق ، ص ٤٣-٥٨ .
- ١٨- د.وميض جمال نظمي، الجذور السياسية، مصدر سابق ص ٣١ .



١٩- د. إبراهيم خليل العلاف . خارطة الأحزاب السياسية العراقية الجديدة / مقدمة . مجلة دراسات إقليمية تصدر عن مركز دراسات الإقليمية / جامعة الموصل ٢٠٠٥م

٢٠- بو علي يسين، المثقفون العرب من سلطة الدولة الى المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، مجلد / ٢٧، عدد / ٣ مارس، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ١٩٩٩م، ص ٤٨ .

٢١- د. غانم الحفو، إشكالية ظهور وانحسار فكره الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، مجلد/ ١ ت ٢، ٢٠٠٣-٢٠٠٤م

٢٢- توفيق السويدي، مذكراتي من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، ١٩٦٩م، ص ٢٥ .

٢٣- حنا بطاطو، العراق ج/١، مصدر سابق .

٢٤- نفس المصدر أعلاه، ص ٢٠٤ .

٢٥- انظر : علي خليفة الكواري وآخرون، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م .

٢٦- د. خلدون النقيب، الدولة التسلطية، مصدر سابق، ص ٥٧ .

٢٧- انظر : تجربة الحزب الشيوعي في العهد القاسمي الوارد في :

عبد الفتاح يحيى علي، التطورات السياسية الداخلية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٣م)  
أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥م، ص ١٠٧ .

٢٨- انظر : د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة التسلطية والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م .

Hanna Batatu . The old Social classes and the  
Revolutionary Movements of Iraq

A study of Iraq's old landed and Commercial Classes and of its Communists . and free officer, Princeton studies on the Near east (Princeton University, press,1978) .

٢٩- د.فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٥م، ص ٧٧ .

٣٠- نفس المصدر علاه، ص ٧٨ .

٣١- د.ثناء فؤاد عبد الله، والقوى الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٦٥ .

٣٢- نفس المصدر علاه، ص ١٩٠ .

٣٣- د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٥٨ .

٣٤- نفس المصدر أعلاه، ص ٥٩-٦٠ .

٣٥- انظر: د.فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، تقديم سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، ص ٥١- ٥٩ .

٣٦- د.غانم الحفو، إشكالية ظهور وانحسار، مصدر سابق .

٣٧- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الشرق العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩١م، ص ٥٧ .

٣٨- انظر : د.ثناء محمد صالح، المجتمع المدني في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لكلية الآداب / جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ومنتشر في العدد الخاص من مجلة آداب الرافدين بشؤون المؤتمر .

- ٣٩- انظر : علي خليفة الكواري، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، مصدر سابق .
- ٤٠- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية، مصدر سابق ص ٥٧ .
- ٤١- علي خليفة الكواري وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، مصدر سابق .
- ٤٢- د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٨٠-١٨١ .
- ٤٣- انظر : هاشم علي حسن، تطور الحركة النقابية في العراق، ج/١ بغداد ١٩٩٨ م .
- ٤٤- الوقائع العراقية، العدد ٢٨٣ك٢، ١٩٦٠، انظر ملحق مختصر القانون .
- ٤٥- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي، والإصلاح الزراعي في العراق، (١٩٣٠-١٩٨٠) أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ١٨٠ .
- ٤٦- نفس المصدر أعلاه .
- ٤٧- عبد الفتاح حسين، التطورات السياسية الداخلية، مصدر سابق، ص ١٠٧، ومن التنظيمات كنماذج في تلك الفترة :
- حركة أنصار الإسلام، لجان صيانة الدستور، منظمات مدينة شعبية أخرى ما لبثت أن تحولت إلى مليشيات .
- ٤٨- إسماعيل عارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، ١٩٨٦م، ص ٣٤٠ .
- ٤٩- وائل النحاس، تاريخ الصحافة العراقية (١٩٥٨م-١٩٦٣م) أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣م، ص ١٤٤ .
- ٥٠- انظر : نزيهة جودت الدليمي، المرأة العراقية، ط/٢، بغداد، ١٩٩٢ م .

٥١- انظر : عبد الواحد الحصونة، الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص١٦٦.

# الفصل الرابع

## صورة مجتمع الدراسة

مقاربة تعريفية

## الفصل الرابع

### صورة مجتمع الدراسة

(مقاربة تعريفية لمجتمع الدراسة الاجتماعي)

المبحث الاول / ايكولوجية المحافظة (حاضرة الموصل بين الجبل والصحراء)

المبحث الثاني / المكونات الديموغرافية والشكل الاجتماعي (محافظة نينوى)

المبحث الثالث / بوادر تكوين المجتمع المدني / الاهلي (الموصل)

## المبحث الاول : ايكولوجية الحافطة (حاضرة الموصل بين الجبل والصحراء)

أولا : حدود الواقع الجغرافي - المكان -

ثانيا : امتداد الواقع التاريخي - الزمان -

ثالثا : أبعاد الواقع الاقتصادي - النشاط -

أ: نشاط الزراعة

ب: نشاط التجارة

ج: الركن الاقتصادي / الصناعي

رابعا : صورة المجتمع الحرفي / المدني - الاهلي (الموصللي) - نتاج

تنظيمي -

# ايكولوجية المدينة

## مدخل :

إن التنظيمات الاجتماعية المنشورة على مساحة المدينة الجغرافية وعلى مر تاريخها الإقليمي وومضات تاريخها الحضاري تؤكد أن هناك عوامل طبيعية وايكولوجية تساعد على تكون المجتمعات السكانية حتى وصلت الى أعلى درجات حضارتها في عمرها الموهل في القدم. إن هذه العوامل هي نفسها التي كونت حاضرة الموصل مركز محافظة نينوى اليوم ، بذلك يمكننا القول بان الايكولوجيا تلعب دوراً مهماً وأساسياً في تكوين هذا المجتمع .

وتعرّف الايكولوجيا على أنها دراسة العلاقات بين الكائنات العضوية والبيئية المحيطة بها (1) فالايكولوجيا الاجتماعية تشير الى أي شيء أكثر من مجرد التكيف المادي للفرد أو الجماعة في البيئة الطبيعية ، كما وانها تعتني بالعلاقات المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن التجمعات البشرية ، وهذه تعود الى دراسة أنماط العلاقات الاجتماعية في التجمعات الحضرية - الصناعية (2) ، وبعد توسع المفهوم في الفترة الأخيرة حيث لم يقتصر على البيئة الخاصة بل تعدى ذلك حدود البيئات المادية واخذ يشمل التجمعات الحضرية ، المدنية وطبيعة العلاقات الاجتماعية في هذه البيئة وتنظيماتها ودرس الحريات والقيود التي تفرض على العلاقات التي تسيطر على العمليات الاجتماعية ومنها التكنولوجيا-الصناعية (3) وعليه :

فان الواقع التنظيمي-التكويني للمحافظة في نواحيه العديدة كجغرافية الطبيعية ونواحيه الايكولوجية والاثنوغرافية الاجتماعية وغيره وحتى فكرة التوجه نحو التنظيم لا يختلف عن أنماط عراقية أخرى .

إلا أنه أكثر تداخلاً وتعقيداً في عناصره المكونة المختلفة في جزئياته ضمن إطاره العام الموحد . وعليه فان الموصل امتداد جغرافي طبيعي لما يحيط به وهو بنفس الوقت جزء من النسيج الاجتماعي الثقافي والتنظيمي العام .

إن الموصل كإقليم جغرافي احد طرفي ما عرف بالهلال الخصيب أي المنطقة السهلية التي تمتد دون عقبات حتى سواحل البحر المتوسط في لبنان وفلسطين ومن خلفها الامتداد الصحراوي الواسع التي يمثل مدخله ما يعرف حالياً بالأردن والذي هو بوابة هذه المنطقة الغنية على صحراء الجزيرة العربية حيث جاءت القبائل العربية عبر طرفي الهلال وهذا



يعني:

اتصالاً ثقافياً يحدد أطرًا عامة للنمط الفكري الثقافي ربما عرف بالتعبير الشائع أن مدينة الموصل ترتبط حضارياً ببلاد الشام أكثر من ارتباطها ببلاد العراق ، وهو الأمر الذي تشهد ملامحه في اللهجة الموصلية والأقرب الى اللهجة الشامية اللينة والرقيقة بسبب كثرة استخدام الإمالة فيها وهي غير اللهجة البغدادية الفخمة والجزلة وكأنّ هذا الفرق بين اللهجتين يشير الى فرق ثقافي بين الحواجز الناعمة على سهول الهلال الخصيب وسواحل بحره واللهجة الخشنة الممتلئة ببداوة الأقبام القادمة من صحراء العرب الواسعة .

وتأسيساً على ذلك وتوضيحاً للفكرة نعتمد المداخل :

- أ- حدود الواقع الجغرافي (المكان)
- ب- أبعاد الواقع الاقتصادي (النشاط)
- ج- امتداد الواقع التاريخي (الزمان)

## حدود الواقع الجغرافي (المكان)

لا يمكن حصر الإقليم بحدود معينة وواضحة جغرافياً واثنوغرافياً عن طريق المناطق المحيطة بها ، بسبب تداخل عوامله التكوينية مع عوامل المناطق المحيطة بها ، لكن بداية يمكن أن نعطي ترسيمته الإدارية على أنه:

يقع في الجزء الشمالي والشمالي الغربي من خارطة العراق / الإدارية ، يحده إدارياً من الشمال محافظة دهوك ومن الشرق محافظة اربيل واللذان كانتا حتى الأمس القريب تابعتين كقضاءين له ، ومن الجنوب محافظة صلاح الدين ، أما حدوده الغربية فهي امتداد للحدود العراقية السورية . ومعها امتداد بيئي وطبيعي ، جغرافي وسكاني / اجتماعي موغل في العمق السوري متجانس في الأرض والمجتمع والسمات ولا حدود فاصلة بينما سوى هذه الحدود المصطنعة إدارياً / قطرياً / سياسياً .

إن الإقليم من الناحية الطبيعية يقع في المنطقة الانتقالية المحصورة بين الشمال والشمال الشرقي الجبلي والجنوب والغرب السهلي الممتد جزءاً منه الى الصحراء الغربية . ترتب على ذلك تداخلاً مناخياً بين الصحراوي / الحار والجبلي / البارد يتوسطه مناخ معتدل دافئ متؤثر بمناخ المتوسط الهاديء ، حيث الكمية الوافرة من الأمطار التي تساعد على قيام الزراعة الديمية . كما يخترق الاقليم نهر دجلة وروافده ، فارضه الخصبة ووفرة مياهه الجوفية في اغلب جهاته وأكثر مساحاته مكنته من ممارسة الزراعة والرعي .

ومن ناحية اخرى كان لهذه العوامل تأثيرها القوي على قيام حضرة الموصل وعلى عموم تاريخها الحضاري ، من حيث ، كونها مركزاً لتجمع البضائع من مناطقه الخصبة المحيطة بها مثل الجزيرة وسهل الموصل وما يجاورها من السهول والجبال (٤) .

وعليه اعتبر الإقليم ومركزه الموصل من المواقع العقدية لوقوعه في المنطقة شبه الجبلية أو مقدمات المنطقة الجبلية ، حيث يستقر في جزء من الهضبة التي يقطعها النهر وروافده ويسوده خصائص مقدمات الجبال وبالمقابل يعدّ الاقليم ، منطقة انتقال الصحراء الجافة الى الجبال الممطرة ، وبنفس الوقت يعدّ منطقة التقاء وتداخل إقليمين، الجزيرة والسهل الرسوبي . (٥) ، وهذه المميزات اكسبت الإقليم أهمية استراتيجية من الناحية التجارية من خلال السيطرة على طرق المواصلات وتكوين قاعدة لمركز التقاء خطوط التجارة كونها الرابط الموصل بين تجارة الشرق والغرب ذلك من خلال التحكم بمسالك زاكروس والبحر المتوسط ومن ثم المسالك العمودية ولاسيما النهرية ومنها التي تصل بين الخليج العربي جنوباً والاناضول شمالاً . (٦)

ويحكم موقع المدينة على نهر دجلة قديماً مما كان يسهل عملية الملاحة النهرية في حوض دجلة وحتى ديار بكر شمالاً ، وجنوباً الى تكريت وصولاً الى بغداد ، ولاسيما ، في بداية القرن العشرين مما اكسبها موقعاً نهرياً مهماً وخاصة اقرب ما تكون ببدايات الملاحة<sup>(٩)</sup> واليوم بعد زوال هذه الخاصية بسبب السدود والخزانات المائية فان خطأ تجارياً عوض الإقليم من خلال إقامة خط ستراتيحي بري يربط المسارات التجارية القديمة وخط آخر من سكة القطار لنفس الغرض وصولاً الى عمق أوروبا .

إن هذه المميزات الجغرافية أثرت وبشكل واضح ومتميز على تشكيل الحياة لاقتصادية والاجتماعية والحضارية والديمغرافية والمدنية للمدينة الأمر الذي ميزها عن المحافظات والمدن العراقية الأخرى ، فتأثير هذه الخاصية بائن على نمط بنائها من كافة نواحيها ولاسيما المركز/الموصل حيث معظم الأسواق التجارية والخانات والعلوي وبعض القيصريات المنتشرة والتي ما زالت ماثلة وفاعلة ليومنا هذا . إن الموقع الجغرافي للإقليم ومركزه الاقتصادي والإداري السياسي - موصل - وتطوره على مر الزمن أكسبه سمة موصلة للاتجاهات البيئية والتجارية والزراعية والصناعية ومركزاً للتحكم ومنطلقاً الى الحدود السورية والتركية والإيرانية بفعل قرب موقعه الجغرافي لهذه المناطق من جهة ارتباطه من الداخل بالمدن العراقية الداخلية مما كان سبباً وبشكل ايجابي في استنابته وتوفير الضمانة الأمنية من نواحيه العديدة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والتنظيمية ، هذه الميزة كونت سمات خاصة من الثقافة المتنوعة والمصطنعة والتمتيز عن المناطق العراقية الأخرى من ناحية مكوناته جميعاً<sup>(٨)</sup> .

فالموقع الجغرافي/الطبيعي وما يفرزه من واقع نشاطي/اقتصادي/زراعي/تجاري/صناعي منح المدينة والأقليم عطاءً واضحاً في مجالاته العديدة ومن ثم بناء مدينته وأسواقه المستمدة والمنفتحة على المستوى الوطني والعالمي مما أفرز سمة خاصة في الإنتاج الحرفي والمهني والتنظيمي الاجتماعي وحتى بعد ضيق وقصر مساحته الجغرافية/الإقليمية إلا انه شمل بمركزية الحكم في العاصمة بغداد .

إن المدينة ومنذ أكثر من ١٤٠٠ سنة وعلى فترات متعاقبة ومتقلبة بين عصر ذهبي وعصر انحساري إقليمياً / سياسياً كان العطاء ظاهراً إليه<sup>(٩)</sup> ذلك بفعل ثبوت عناصره الايكولوجية / الجغرافية / الاقتصادية وثبات عناصره الحضارية المتوارثة / المتراكمة واليوم جاءت تصانيف عديدة للمجتمعات العربية ومدنها وحواضرها فكان تصنيف المحافظة حسب آراء بعض الباحثين على أنها ضمن المدن الإقطاعية ، واعتبرت أيضاً امتداداً للسلطة ، حيث، الأهمية الجغرافية وتنوعها السكاني فضلاً عن فعل الموقع على السهل المفتوح في الخصب المروي من دجلة وروافده<sup>(١٠)</sup> .

إن خريطة محافظة نينوى تشير الى مركز المحافظة / الموصل وأطرافه الجغرافية / الإدارية من الاقضية والنواحي والقرى وحكمت تكوين كل وحدة من هذه الوحدات الظروف المكانية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية فالمحافظة موزعة بين المناطق المختلفة جغرافياً في الجبل والتلال وفي السهول وفي جانب النهر وعلى طرق المواصلات التجارية .. الخ .

أما المركز كمدينة حكمتها هي الأخرى عوامل تكوينية جغرافية / اقتصادية / اجتماعية / حضارية ومن العوامل الجغرافية المهمة التي لعبت دوراً كبيراً في تكوينها هي نهر دجلة ، حيث ، العلاقة والعشق الأزلي بين المدينة والنهر على مر تاريخه والى يومنا هذا ، فمرة تتأى منها ومرة أخرى تدنو ، كما إن التواء النهر اثر وبشكل مباشر في تكوين المدينة الداخلي ورسم خريطتها الجغرافية والديمغرافية والتجارية .

وفضلاً عن العوامل الجغرافية الأخرى المذكورة سابقاً حول تكوين الإقليم من طرق المواصلات والبيئة والمناخ ، فانه وبالقدر الذي يمثل المدينة مجتمع الإقليم والمحافظة من الناحية الاجتماعية فإنها أيضاً قائمة وجامعة لنفس الظروف والمنطلقات الجغرافية والايكولوجية للإقليم .

إن مدينة الموصل ومن الناحية الجغرافية مقسمة باختراق نهر دجلة إلى ساحل النهر الأيمن وساحل النهر الأيسر .

فالأول هو المركز الحضري التقليدي وتنتشر فيه المراكز التجارية الرئيسية والقيصريات والبنائقات والأسواق التجارية والمحلية بتخصصاتها المختلفة<sup>(١)</sup> وكما تشير خرائطه ومرتسماته الجغرافية والحضرية الى أنه مرّ بمراحل في توسعه المكاني ، حيث ، بعد ان كان منغلقاً منحسراً الى منتصف القرن المنصرم في هذا الساحل ومن ثم توسع إلى ظاهر المدينة ومن ثم اتسعت رقعته لتشمل الساحل الأيسر الذي مرّ بالمدينة في العقد الأخير من نفس القرن وليصل حدوده الى حدود بعض الاقضية والنواحي التي كانت تعتبر بعيدة عنه .<sup>(٢)</sup>

ومن توسع المدينة ومقارنة الضفتين نلاحظ أنّ الضفة اليمنى هي اقل توسعاً من الضفة اليسرى وكانت باتجاه الغرب والشمال الغربي ولم تفتح الى الجنوب والجنوب الغربي ذلك لوجود مواقع ومعسكرات وكنكات الجيش (الغزلاني) ، أما الساحل الأيسر فقد ازدادت رقعته الجغرافية أكثر وبتجاه الشرق وشماله وجنوبه الشرقي . ذلك لمساعدة الظروف المكانية ومطابقة مواصفاتها للشروط الهندسية والمدنية المطلوبة نحو تصميم مفتوح وبالشكل الذي أدى الى ازدياد رقعته الجغرافية من خلال أحيائه المشكلة الحديثة .

وبالعودة الى فكرة الواقع المعبر عنه بوجود الفجوة المكانية بين مركز المحافظة / مدينة الموصل وأطرافه من أماكنه ومناطقه المتنوعة جغرافياً والمنظوية في متصرفية المحافظة الإدارية قديماً ، فان هذه الفجوة المكانية والاجتماعية اليوم باتت مشغولة وبشكل واضح بفعل العوامل

العديدة الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية . واقتصرت المسافة المكانية وزمان اجتيازه وإشغاله اجتماعياً بفعل عوامل التطور والتقدم التكنولوجي والذي تميزت به المحافظة خاصة في الربع الأخير من القرن الماضي مترافقة بتحريك اجتماعي وبشئى المجالات من المركز الى الأطراف وبالعكس بفعل شبكة المواصلات ذات الحركة الدوئية بين أجزائها من جهة وبين المحافظة والمركز الرئيس / بغداد والمحافظات الأخرى من جهة أخرى ، كما وانتشرت في مركز المدينة وحوافها وأطرافها مجموعة مشاريع اقتصادية متنوعة الأنماط والتوجهات والمستويات وبتوجيه إداري مركزي من بغداد مروراً بالمحافظة الإدارية - كما وان اغلب هذه المشاريع الإستراتيجية التي أقيمت والتي انتشرت في عموم خريطة المحافظة إنما جاءت بفعل عوامل جغرافية / إيكولوجية / موارديه ساعدت في إنجاحها على أساس جذواها الإنتاجية المقامة . فضلاً عن توفر الموارد البشرية من فنيين ومتخصصين وأيدي عاملة في المحافظة .

ان المشاريع الاقتصادية المنتشرة في أنحاء المحافظة خضعت الى شروط لنجاحها ولاسيما من ناحية توفر الموارد الأولية / المعادن / ووفرة المياه . وساعدت تموجات الأرض في تمويه البعض الآخر ولاسيما المشاريع ذات الطابع العسكري .

أما المشاريع الصناعية - الإنتاجية ذات الطابع الإنتاجي الخدمي / السياسي / الصناعي ، فان العديد من هذه المشاريع قد انتشرت هي الأخرى ضمن المواصفات والشروط والمؤشرات البيئية والفنية والتكنولوجية والاقتصادية وفي اختيار المكان المناسب له ومع ما يتناسب ومتطلبات العمل الانتاجي / الصناعي / التجاري / الإستراتيجي ، ومغزى المشروع فعلى سبيل المثال لا الحصر إن المشاريع التي أقيمت في جنوب المحافظة مثل مشروع كبريت المشراق وجد لاستخراج معدن الكبريت من باطن الأرض ومشروع الطاقة الحرارية على دجلة ومعمل الاسمنت ليوفران الموارد الأولية كذلك الحال بالنسبة للمنطقة الغربية هناك مشاريع أخرى مثل مشروع اسمنت بادوش وسنجان ومشروع الطاقة الحرارية / الكهربائية .

أما في أطراف مدينة الموصل أنشئت مشاريع التصنيع العسكري / جابر بن حيان والكندي ومشروع الاتصالات . لقربها من المركز واستغلال طيات تلاله للتمويه .

كما وان تغيير واستغلال الجغرافية للمكان وتصويره لصالح المجتمع كان من السمات الواضحة في المناطق الغربية والمتميزة بتربتها عالية الخصوبة العالية واستغلالها من خلال مدها بخطوط ومبازل مائية للإرواء لغرض زراعتها وبشكل منفتح وواسع واستراتيجي / تجاري فضلاً عن إقامة مشروع سد مائي ضخم كأكبر تجمع مائي في العراق والشرق الأوسط من حيث كمية الماء المخزون والمساحات الزراعية الممكن تغطيتها بواسطة مقتربات ومكملات مشروعها المائي / الزراعي / والصناعي / الكهربائي .

وقد توفرت عناصر البناء الحضري الحديث في ساحله الأيسر من أحياء سكنية حديثة وكان نمط بناء المساكن على النمط الذي ساد تلك الفترة (البناء على الطراز الغربي) ووجودت الشوارع العريضة والممرات والفسح الواسعة بين الأحياء السكنية ، فضلاً عن اتساع مساحة الأراضي المخصصة لهذه المساكن من (٢٠٠م-٦٠٠م) وتخصيص أماكن لدوائر الدولة الرسمية لتنتشر على الأغلب في هذه الجهة من النهر .

كما وان المدينة في جغرافيتها وتصميمها الأساس قد خطت لنمط هذا التوسع من خلال تخطيط المدينة المستقبلي أخذة بنظر الاعتبار الرشد السكاني من الداخل وعلى الأغلب من الأيمن الى الأيسر ومن ناحية الهجرة المستمرة الى المدينة من الأطراف .

أما من الناحية الجغرافية / المهنية فقد خصت العديد من الأماكن لتكون مناطق صناعية / تجارية / إدارية / ... الخ . حيث البورصات التجارية / سوق الجملة للعديد والمتنوع من الصادرات والواردات التي يهتم بها سكان المحافظة وبأسلوب تخصصي فمنها المنتج والمصنّع في المحافظة ومنها ما هي قادمة من خارجه .

كما ضمت خريطتها الجغرافية مناطق صناعية / مهنية تخصصية ايضاً متوزعة في أماكن متعددة وبعيدة عن الأحياء السكنية نوعاً ما حفاظاً على بيئة المدينة.

فضلاً عما تقدم فان العديد من هذه المشاريع التي انطلقت أساسها من عواملها الجغرافية / الايكولوجية أضافت الى المدينة وأطرافها سمات إستراتيجية أخرى فوق السمات الأنفة الذكر ، فادت الى أن تعطي المدينة صورتها القديمة وعلها الدائم بتميزها عن أطرافها من الأقاليم والمناطق الأخرى ذلك باكتسابها الأهمية الإستراتيجية من كافة نواحيها ، ولو أنها في الزمن الحاضر قد قضت بعض من ملحقاتها الجغرافية من الجنوب (الشرقاط كقضاء مهم) وامتدادات المحافظة الى المناطق الجبلية (محافظة دهوك واربيل) إلا أن ذلك لم يكن عائفاً في طريقها نحو تحقيق مركزيتها وأهميتها من حيث المكانة والدور والوظيفة وعلى نفس المنوال القديم فقد شكلت المحافظة واحدة من المراكز السياسية / الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية للسلطة في الشمال العراقي .

### امتداد الواقع التاريخي (الزمان)

إشارة الى ما ذكرناه في اختصار الواقع الجغرافي (المكان لهذه المدينة واستكمالاً لما لها من نتائج جعلت لها موقعاً جيداً للجذب الاستيطاني ، الاقتصادي - النشاط ، الاجتماعي الحضري (الإنساني) ، فان التاريخ الحضاري (الزمان) لهذه المدينة يؤكد هذه الحقيقة . منذ الزمن القديم ، ارتبط موقع المدينة بعلاقات متطورة إقليمياً متغيرة مع الزمن تؤكد حدودها التاريخية على قيمتها الوظيفية الواسعة من خلال ارتباط المدينة بظهير عميق ذلك بحكم الظروف البيئية الطبيعية والاجتماعية (وخاصة المحلية منها) من واقع زراعي وصناعي ومهني ، ليشمل النواحي المتعددة ، السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية والاجتماعية التنظيمية .

إن تبادل السيطرة بين الإقليم والمدينة تتسع أحياناً وتنكمش أحياناً أخرى ، مما أثرت وظيفياً في تنظيم اجتماعيته وشخصيته المحلية والقومية وبالشكل الذي أنتج شكلاً تنظيمياً مدنياً مميزاً ، أو شخصية محلية فريدة لم تتخلَّ عن السمات العامة للشخصية القومية ولكنها أضافت إليها سمات وخصائص ناتجة عن مكوناتها ومكوناتها الاجتماعي عقلاً وفعلاً مترجمة في سلوكيات معقلنة اجتماعياً وشخصية قادرة على التصرف بتوافق تجاه الأحداث التاريخية والمستعدة لتحمل الضغوطات مثل ضغوطات ومحاولات السيطرة والاحتلال (محاولة نادر شاه مثلاً) .

وقد مارست المدينة دوراً بارزاً في رسم صيغة التطور والنمو الحضاري العراقي من خلال نموذجها الخاص المفرز من هذا التاريخ الطويل بعد أن جاءت المدينة على أعقاب مراكز حضارية قديمة تمتد جذورها الى إمبراطوريات قديمة في العراق الشمالي وامتدادها الثقافي الى الجزيرة وبلاد الشام .

لقد ترك هذا السفر الطويل للمدينة بصماته على نماذج بنائها الثقافي والحضاري والاجتماعي وخطتها القديمة بين ركائز التجديد التي خلقتها وفرضتها ضرورات التغيير في هيكليتها وعمارتها الحضارية / الاجتماعية / التنظيمية / المدنية .

تشير الدراسات الى إن هذا الإطار المساحي الواسع وغناه التكويني الطبيعي وأهميته كانت وراء نمو ونشأة وتطور المدينة كمركز حضاري مهم من الفترة الأشورية حتى الوقت الحاضر بدليل تشكل اثاره وبقاياه من شتات هذه المواقع وحواضره وشبكاته المدنية المنتشرة في مواضع مختلفة والمطلة على نهري الخالد (١٣) .

في لمحات تاريخه كانت سيطرة المدينة السياسية على الأقليم ومن ورائه أجزاء كثيرة من العالم القديم الامر الذي مكنّ المدينة من السيطرة على النواحي الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية. إن الحدود التاريخية تشير في الأزمان الفعالة الى عدّ المدينة من المناطق العراقية الجنوبية ، حيث حدودها السياسية والحضارية واسعتان ، إذ غدت نينوى عاصمة للإمبراطورية الأشورية لتشمل الأنحاء العراقية ، ولتتجاوز حدودها في أحيان أخرى معظم أنحاء الشرق القديم من مصر غرباً الى بلاد عيلام شرقاً ، من البحر الأعلى (الأبيض المتوسط) شمالاً الى البحر الأسفل

(الخليج العربي) جنوباً<sup>(١٤)</sup> وعليه فان المدينة هي الوريثة الشرعية لأمجاد نينوى العظيمة مكتسبة إرثاً حضارياً كبيراً بوصفها مدينة على قدر كبير من الأهمية ، لطابعها المميز وبفعل العوامل الطبيعية والاجتماعية والتنظيمية<sup>(١٥)</sup> ، وعليه فان المدينة تمتعت بسمات ثقافية خلال فترة ما قبل الإسلام اختلفت بها عن قريناتها من المدن الأخرى حيث الوضعية الاجتماعية والعلمية والثقافية الجيدة ، لا سيما ، بعد انتشار المسيحية فيها وتنظمت حركة علمية في المركز والأطراف (المدن والقرى) المحيطة بها ولاسيما في إدارة هدياب الممتدة بين الزابيين من نصيبين الى الشرقاط سياسياً ، أما علمياً فقد وجدت بشكل مبكر مؤسسات تعليمية مثل المدارس المعتمدة على أوقاف خاصة بها ، ووجدت القوانين المنظمة لإدارتها والإشراف عليها من قبل علماء المدينة البارزين ، وفي الغالب ألحقت هذه المدارس ببعض الأديرة والكنائس الموجودة في المدينة<sup>(١٦)</sup> .

واستكمالاً يمكن القول أن الحدود الحضارية المذكورة لا تصح خلال العصور القديمة فحسب ، بل ، أنها تصح أيضاً لأهميتها وفعاليتها خلال الحقبة الإسلامية ، ذلك لامتداد تأثيرها الحضاري لتشمل معظم الشمال العراقي ومنطقة تجاوز المذكور أعلاه ، حيث المعطيات المتشعبة التي غدت ذاتية كجزء مهم من المعطيات العامة للحضارة الإسلامية وبالشكل الذي بات رافداً مهماً لها .

لقد بدأ استيطان العرب المسلمين مع بداية دخولهم المدينة في عام ١٦هـ / ٦٣٧ م في عهد الخليفة عمر بن الخطاب دخل المدينة (الافكل) ، وقد تكوّن جيشه من مجموعة من القبائل العربية (تغلب ، أباة ، ونمر ... الخ) وسكن قسم من هذه القبائل المدينة بينما استقر القسم الأخر في المناطق المجاورة<sup>(١٧)</sup> . وبذلك أضيف الى واقع المدينة الحضاري واقع جديد تمثل في انتشار وغلبة عناصر ثقافية عربية وإسلامية جاءت من الفتح ، وان العديد من المناطق والأحياء القديمة في الموصل سميت بأسماء القبائل العربية مؤشرة وجوداً اجتماعياً مع كل ما يحمله من مكونات حضارية جديدة فضلاً عن العناصر الأصلية وما تحملها من سمات حضارية ومنهم المسيحيون واليهود .

هذه الدلائل كانت قائمة الى وقت قريب وما زال القسم الأخر ماثلاً إلى يومنا هذا في مركز المدينة مثل ، الخزرج ، الخرازي ، الميدان ، الساعة وغيرها من المسميات<sup>(١٨)</sup> .

وإذا القينا الضوء على المدينة وخط سيرها التاريخي في فترات تدهورها السياسي والإداري خلال فترات الحكم العثماني والاحتلال البريطاني نجد بان حدودها تضيق عن ما كانت عليه من قبل وتصبح مقتصرة على المدينة وما جاورها من أفضية ونواحي وقرى قريبة منها<sup>(١٩)</sup> ، إلا أن ذلك لا يعني انكماشها من نواحيها الأخرى وامتداداتها ، السكانية والحضارية ، فهي ورغم هذه الظروف حافظت على تأثيراتها وتكاملتها مع المناطق المحيطة ومدنها المرتبطة بها حضارياً وثقافياً ، وكما حاولت في مثل هذه ظروف أن تحافظ على نفسها كأبي مجتمع (مدينة) من ناحية



سماته الداخلية ولاسيما في الفترات التي سادتها الصراعات الإقليمية أو أصبحت خاضعة لتأثير التوازنات الخارجية .

واستكمالاً لسيروريتها وسماتها الحضارية وتكاملتها مع الحواضر الأخرى ، العربية والإسلامية ، كمدينة حلب مثلاً ، حيث الصراعات التي عاشها العراق والمنطقة (ولاية الموصل) في العهد العثماني وبالذات في الربع الأخير من عمر السلطنة العثمانية حينها كانت المدينة تجمعاً حضارياً وبعثاً ونقطة وثوباً من ناحية الاستراتيجية (العسكرية) مرتكزة على القوة والمركز الذي تمتعت به المدينة فكانت لها الريادة والصلاحية من العاصمة العثمانية لتكون المركز للعديد من الولايات العثمانية العديدة في العراق والشام<sup>(٢٠)</sup> فضلاً عما ذكر يمكن القول بان :

هذه المدينة كانت في اغلب تاريخها الطويل مركزاً حضارياً مهيمناً بحيث نقلت الكثير من التأثيرات الثقافية الى ما حولها وبذلك سادت منها فكرة السيطرة والهيمنة بالمهني العسكري والمهني التجاري ، الأمر الذي انعكس على سمات المدينة وسمات شخصية أبنائها التي تمثلت بالانزعة الى الانضباط والتنظيم بقصد الحصول على مواقف متنوعة ناتجة عن الانجازات التي حققتها لهم تجارب التاريخ مع المحيط السياسي .

وانطلاقاً من لمحات تاريخ حضارة المدينة كونها مركزاً حضارياً عريقاً (آشور) حيث

التأثير وبشكل واضح من خلال تهدم تكوينه مما اكتسب طابعاً حضارياً متميزاً ترسخت في تنظيمه الاجتماعي ترسبات سلوكية اجتماعية وشخصيته لا يمكن فصلها عن بعض أثرت في نمطية الشخصية التي تميل إلى السلوك المحافظ والمنمط على المستوى الفردي الرسمي المؤسسي / المدني والفردي .

كما أن التنوع الاثنوغرافي السكاني هياً الأجواء لتلاقح العديد من التنوعات في المضامين والتكوينات الاجتماعية المكونة وحتى خارج الإطار الإقليمي الاجتماعي المحصور بين أضلاع مثلث رؤوسه بحار ثلاث (المتوسط ، العربي ، والأسود ) مما عكس تأثيراً ووصل الامتداد إلى المدينة ذي النتاج الاجتماعي الموزائيكي المنوع كما هي بيئتها الطبيعية نتيجة لتعدد وتوافد موجات اجتماعية إليها ، فما أن تندثر حضارة مجتمع أو موجة معينة قامت حضارة أخرى على أثرها ، مع ترك الآثار الاجتماعية / الحضارية / الأساسية لسابقتها أو بعض من سماتها الأساسية التي لا يمكن إزالتها بدليل ، وجود قسم منها في السلوك الإنساني والاجتماعي وشخصية هذا المجتمع أو كامن في العقل الاجتماعي الباطن والممثل بالسلوك المميز أو ترك الصورة في تراثها البنائي والحضاري ، ناهيك عن السمات التي اكسبها الإسلام التي تمثل طابعاً فكرياً وحضارياً ضمن إطار الوحدة العامة للحضارة الإسلامية ، حيث اتجهت الأفكار الاجتماعية لمجتمع هذه المدينة الى العمل في إطار جديد وصولاً الى مستويات في التنظيمات

الاجتماعية ، فكان الإبداع الفكري والنمو الاقتصادي والتجاري والتنظيمي ... الخ . هو الطابع المميز لمواصفات وخصائص المجتمع والمختلف نوعاً عن الأقاليم والمدن المحيطة بها. أما في فترة انكماشها وانحسارها إبداعياً حاولت المدينة الاحتفاظ بحكم محلي بالشكل الذي يجعل لها كيان مستقل عن المدن والأقاليم الأخرى ولاسيما فيما يتعلق بالمحافظة على القيم التقليدية والموارد الاقتصادية على اقل تقدير وكان هذا واضحاً في تاريخ المدينة خلال العديد من أزماتها وثوراتها على الولاة الأجانب ، ذلك لقصور فهم حكامها من غير أهلها لبنائها الاجتماعي / الحضاري المعقد ، وبضمنه ، التكوين الاجتماعي المتنوع ، وكان هذا بارزاً في تعدد ثوراتها كسمة أساسية ومهمة في فترة الحكم العثماني للإقليم ، واستقر الحال بعد فترة مع تداول حكم المدينة بين ولايتها من أبناء المدينة .

### أبعاد الواقع الاقتصادي (النشاط)

يذكر التاريخ الاقتصادي مدينة الموصل أنها قرية تجمعية وحاضرة اجتماعية ومن ثم تطورت إلى مركز إقليم ثم نينوى عاصمة الإمبراطورية الآشورية ، فمنذ أيامها الأولى حملت في مكوناتها السمات الأساسية التي قامت عليها متأثرة بالواقع الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي . فعرفت كمنطقة زراعية تمد الإقليم بمنتجاتها وعلى الأخص منها التي تزرع ديماً في الأراضي الشاسعة في منطقة الجزيرة فضلاً عن النشاطات التجارية والصناعية والحرفية .

ومما يميز المدينة واقليةها صلاحية أراضيها وتوفر المياه الأمر الذي اكسبها سمة المنتج الزراعي بشقيه المحاصيل والحيوانات ، هذه السمة استمرت تُطبع المدينة واقليةها على مدى تاريخها مع نمو واضح في الإمكانيات الإنتاجية فضلاً عن ذلك التجارة الرائجة والحرف التقليدية المتقنة ، وصناعتها متطورة كالسكر والمنتجات النسيجية مثل الأقمشة والتي عرفت منها عالمياً قماش الموسيلين المنسوب الى المدينة وفيما يأتي بعض التفاصيل :

### نشاط الزراعة :

منذ القدم كانت الزراعة حرفة غالب السكان في الموصل معتمدة على خصوبة التربة ووفرة المياه وجهود سكانها وانتظام تقسيم شؤونها الزراعية مع تنظيمها الاجتماعي من الأسرة صعوداً الى اهتمام الدولة بالزراعة وتوفير متطلباتها من مستلزمات ومواد أولية وتنظيم السدود والمسالك المائية لآلية الري .

إن المكتشفات الأثرية تؤكد وجود الزراعة في المدينة قبل ٤٥٠٠ سنة ق.م بعدها انتشرت في عموم العراق واعتمدت الأمطار الديمية والنظام السحي في سقي المساحات الزراعية وخاصة تلك المحصورة بين الزابيين ودجلة<sup>(٢١)</sup> وفي ذلك العصر ابتكرت الأدوات الزراعية البدائية الخاصة بمخزن الحبوب وتصنيفها ، كما ظهرت المقايضة الزراعية كبداية تجارية للفائض من المنتج الزراعي والحيواني بمواد لا تتوفر في الإقليم<sup>(٢٢)</sup> . لقد تطورت أساليب العمل الاقتصادي وتطورت الزراعة في الإقليم ، ففي الفترة التي سبقت دخول الإسلام الى المنطقة كانت للمدينة ميزتها وأهميتها الزراعية وبالشكل الذي باتت محط أنظار وأطماع الإمبراطوريات القديمة (الساسانية والبيزنطية) ، وعرفت محاولات السيطرة عليها حالات من الكر والفر طمعاً في مواردها وخيراتها الزراعية ، حيث ، يذكر هيرودتس أن ((دارا)) اخضع جميع سكان آسيا واعترفوا بسلطانه عبيداً إلا سكنة هذا الإقليم فلم يخضعوا لنفوذه وشكلوا في حينها قوة اضطرتهم الى عقد اتفاقية ومخالفة معهم ، وحتى ذكرها ((دارا)) من بين أهم البلدان أو الاقاليم المكونة لإمبراطوريته وسماها في حينها مدينة ((عربايا))<sup>(٢٣)</sup> .

أما العصر الإسلامي وصولاً الى العصر العثماني كانت المدينة مركزاً تجارياً مهماً وبلغت صادراتها من الغلات الزراعية والانتاج الحيواني ضعف ما كانت عليه ، وبلغت تقريباً قيمة خمس صادرات العراق كله ولاسيما في بداية القرن العشرين كذلك الحال نفسه فرضت الضرائب على هذه الغلات الزراعية والانتاج الحيواني طوال الفترة العثمانية<sup>(٢٤)</sup> وعلى طول المدة الممتدة الى وقتنا الحاضر حافظت المدينة على مكانتها في الإنتاج الزراعي وكونت مركزاً ستراتيجياً عراقياً للعديد من المحاصيل الزراعية - التجارية - الصناعية مثل البنجر السكري والقطن والقمح .. الخ فضلاً عن وصفها بسلة غذاء للعراق .

ففي مجال التوسع في النشاطات الاقتصادية في سنينه الحاضرة والقريبة الماضية فان المؤشرات كانت ايجابية نحو الحركة النشطة صناعياً / زراعياً / تجارياً ، ومع انحسار الرقعة الجغرافية بعد قضم بعض أطرافها والتي كانت تغطيها إلا أنها عكست دافعاً قوياً في النمو ودافعاً من المكونات الطبيعية المخزونة في باطن الأرض وكان لموقع المدينة ووفرة الموارد المائية اهمية وتطابقت الاختيارات في بناء المشاريع ذات الجدوى الإنتاجية العالية الناجحة والملائمة مع ايكولوجية هذه المنطقة . وكما أسلفنا فان العديد من المشاريع الصناعية والزراعية حققت نجاحاً انطلاقاً من توفر المواد الخام والأولية واغلب مستلزمات النجاح . فلو عدنا المشاريع المقامة على أرضها فإنها تفوق عدداً في هذا المجال من جميع المحافظات العراقية الأخرى باستثناء المركز العراقي / بغداد . وان اغلب هذه المشاريع انتشرت في مواقع يمكن تشخيصها على ضفتي دجلة من ارض المحافظة وأطراف المدينة الموصل ، وعليه عاشت المحافظة فترة لا بأس بها من الاستقرار الاقتصادي المتوازن والمعتمد عليه عراقياً في جميع تنوعات إنتاجه الصناعي الزراعي وضمانه وصوله تجارياً الى الأنحاء العراقية جميعاً .

أما نمط العلاقة الداخلية ولاسيما ما يختص بالجانب المهني فان ثمة أموراً تترتب على هذه التغيرات العديدة في المجال الاقتصادي .

ففي الجانب الزراعي ظهر العديد من التجمعات الزراعية / الفلاحية في المناطق النشطة حيث التخصصية في امتهان الزراعة بين فلاحين بستانيين وفلاحين اعتمدوا المساحات الشاسعة حسب النمط والتوجه المهني/زراعة الحنطة والشعير في منطقة الجزيرة اعتمدت على الإمطار من ناحية ومن ناحية أخرى ظهرت في فترة ولاسيما في مرحلة الحصار الاقتصادي طبقة اجتماعية اقرب ما تكون إلى سمة الملاكين المفوضين من قبل الدولة والتي مرت من أراضيهم مشاريع ري الجزيرة إلا أن الحال نفسه لم تتغير من حيث العلاقة الاجتماعية بين مالك الأرض ومستثمره/الفلاح ، حيث ، العملية الزراعية قائمة على تحديد الربح وكميته لسبب واضح هو ضمان الإنتاج مقدماً بسبب التطور التكنولوجي المستخدم في الري (المرشات) ووفرة المياه وخصوبة الأرض الزراعية ما عكست حالة من استقرار العلاقة بين الملاكين المستثمرين وبين الفلاحين .

وهنا أود ان أشير الى ملاحظة جديرة بالاهتمام من حيث العلاقة بين التنوع الاثني والطائفي وعلاقته بالعملية الزراعية والتي لم تكن قائمة على أساس اختلافي في سيطرة جهة معينة/اثنية أو طائفية على جماعة أخرى . فان اغلب الملاكين للأراضي هم من عرب الجزيرة والفلاحون هم من المناطق البستانية الذين يجيدون الزراعة وان العلاقة قامت بينهما على أساس مصلحة أو حرفة معينة فان الربح الذي كان يجنى من هذه العملية يكاد يكون متساوياً بين ما يقدمه الطرفين من رأس مال وجهد زراعي وبإشراف الدوائر الزراعية المتخصصة في

المنطقة مع استقطاع أجور الماء والري من صاحب الأرض ودعم الفلاح القائم بالزراعة .  
علماً بأن اغلب الفلاحين هم من التركمان والشبك والايديدية ومن الأغلبية العربية كفلاحين .  
أما المناطق الأخرى من المحافظة فيمكن تأشيرها في الخريطة باللون الأخضر الزراعي  
كونها بصورة عامة ارض زراعية تسقى من النهر أو بواسطة مبالز لايصال الماء إليها من  
دجلة وروافده أو تسقى بواسطة الآبار الجوفية التي انتشرت وبصورة كثيفة في المحافظة .  
أما المناطق التي يندر لأهاليها الحصول على الماء بالوسيلتين أعلاه نتيجة عدم قدرتهم  
الاقتصادية (وهذا ضئيل جداً) فان المطر الساقط على الأرض يكاد أن يكفي في زراعة  
المحاصيل الشتوية والاستراتيجية (الحنطة والشعير) .

أما في مجال التخصص الزراعي فان العديد من التخصصات الدقيقة في ممارسة المهنة  
لم تقتصر على الفلاحين فقط إنما اشتهرت مناطق بمحاصيل أو نتاج زراعي معين مما أعطى  
ممارسيه الفسحة الكافية من الممارسة والتفنن في الاداء وقدرة عالية في الإنتاجية والتنوعية  
وعكس ذلك سلوكاً مهنياً معيناً للفلاحين في ميدان عملهم ومن ثم سوقهم التجاري المخصص  
في مركز المحافظة وفي مناطق وأماكن معينة ومرونة في تهيئة أمور الزراعة من مواد أولية  
ومكائن وتسويق المحاصيل ممّا فتح باباً آخر في التجارة والعمل في أسواق المدينة ولاسيما  
في الساحل الأيمن للمدينة مثل منطقة باب البيض وباب جديد واليرموك ... الخ . حيث  
الأسواق المتخصصة بالمرشات الزراعية والمعدات الميكانيكية ومخازن البذور والتسويق  
والسيفات الخاصة بمخزن المواد المنتجة .

### نشاط التجارة :

أما التاريخ التجاري لهذه المدينة فهو الآخر يعكس فعاليتها منذ انطلاقتها الاقتصادية ، فمنذ  
العصر الآشوري سيطرت الدولة على الأعمال والمراكز التجارية ومسير القوافل وظهرت  
سلوكيات تنظيمية-تجارية من عمليات فرض الضرائب وحسابات وضمان الأوزان والمقاييس  
النوعية للبضائع من والى آشور ، وكما ظهرت مؤسسات تجارية أشرفت السلطة بواسطتها على  
التجارة وتمثلت هذه بسراري المدينة (بيت المدينة) التي قابلت المراكز التجارية في آسيا الصغرى  
(بيت الكاروم) وتعددت الخبرة التنظيمية الآشورية في هذه البلاد بإرسال مواطنين عرفوا في حينه  
ب(رسل المدينة) لمشاورة ونصح (كاروم قانشل) فضلاً عن تبادل الاتفاقيات التجارية (٢٥) .

كما اعتبرها العرب من حيث أهميتها الاقتصادية-التجارية باب العراق ومفتاح خراسان  
ومنها يقصد الى أنريجان ، طيبة الثراء ، فيها ضياع ومزارع وسبل تجارية كثيرة (٢٦) ولموقع  
المدينة الجغرافي اثر في الانتعاش التجاري على مر عصوره بين الموصل والأقاليم الأخرى عن

طريق البر والأنهر ، فهناك عدد من الطرق التجارية المسلوكة على مر الأيام والفصول ربطت الموصل بالسواد والموصل بنصيبين والموصل بقرقيزيا ، وان كثرة الأسواق خير شاهد على ازدهاره المدينة تجارياً خلال العصر القديم والآن<sup>(٢٧)</sup> .

إن تفاعل أهل الاقليم/نينوى والمدينة/الموصل في الزمن الماضي والحاضر مع التغير في الوسائل والآليات الاقتصادية والصناعية المحلية (الموصلية) كان يرافق التطور في التعامل مع المتاح محلياً أو المستورد خارجياً مادياً ومعنوياً ، سلع خام ، خبرات وأدوات حضارية وتأهيلية حسب واقعه وإبداعات أفراده في سبيل تخريج ما يمكن تصديره وبشكله المصنع والمطور بسماته الإقليمية من هذه البضائع والسلع وجلب ما تحتاجها من مواد غير متاحة في الإقليم<sup>(٢٨)</sup> فضلاً عن الموارد الزراعية والصناعية هناك موارد وثروات حيوانية مثل الأغنام والمواشي وصناعات تعتمد على الناتج الحيواني مثل الصوف والنسيج والجلد والصمغ والعسل ... الخ. لقد بلغت ذروة صادرات المدينة في تاريخها الحديث ضعفي واردتها في العديد من مجالاتها الزراعية والحيوانية والصناعية ، كما قدرت صادرات الموصل في بداية القرن العشرين بما يقدر بمليون ليرة عثمانية وهذا ما عادل الجزء الأكبر من صادرات العراق آنذاك قياساً الى مجموعة المدن والحواضر الأخرى العراقية<sup>(٢٩)</sup> .

ومع نهاية الوجود العثماني والجدلية التي أحدثت حول عائدة المحافظة انطلاقاً من موقعها التجاري كواحدة من الأسباب المهمة فان المدينة وبعد إقرار عراقيتها حافظت على مكانتها التجارية ولعبت دوراً مهماً على المستويين المحلي والوطني والعالمي تجارياً . فعلى المستوى المحلي كلواء ومن ثم محافظة شهدت حركة تجارية دؤوبة واعتمدت الأطراف الريفية على المركز الحضري وأسواقه في صرف السلع والإنتاج الزراعي/الحيواني/الصناعي وقد شهد انفتاحاً واسعاً في أسواقه وفي مختلف التخصصات السلعية والمهن الحرفية المختلفة وتركز فعل المدينة التجاري في تعاملاته وأسواقه من المنطقة المحصورة بين النهر والأحياء السكنية القديمة التي تحيط بالسوق الى المناطق والأحياء التي شيدت بعد منتصف القرن الماضي حيث تحول قسم كبير من بيوتها ولاسيما المنشأة على الشوارع العريضة الى أسواق ومناطق تجارية متعددة الأصناف وبخط مواز لسكة القطار ويخترق المدينة في الرقعة الغربية من الجنوب الى الشمال مثل باب سنجار وباب البيض وباب جديد ومناطق أخرى وصولاً الى منطقة اليرموك . كما وأقيمت أسواق للتجمعات التجارية كمراكز رئيسة في أطراف المدينة مثل علاوي الخضر والفواكه (الكمرك) ومخازن (سيف) لخرن وبيع الحبوب والغلة الزراعية الجافة ومناطق ثابتة متخصصة في تجارة المواشي والأغنام هذا بالنسبة للساحل الأيمن من المدينة .

وفي التعامل التجاري مع المركز الرئيس الجديد/بغداد فان المحافظة سجلت وما تزال حضوراً فاعلاً وأصبحت لدى التجار أماكن انطلاق ومراكز تجمع لبضائع المحافظة في بغداد ولاسيما

في منطقة الشيخ عمر والشورجة ، كما وتميّز تجارها ومن خلال وكالاتهم الرسمية بتسجيل حضور فاعل في ثقلهم التجاري في الأسواق العراقية وتميزوا بنفس الوقت في تعدد أصنافهم وتخصصاتهم التجارية ، فضلاً عن ذلك تميز أبناء المحافظة في لعب دور بارز في عملية النقل من وإلى المحافظات العراقية وبغداد وبنينوى .

أما في المحافظة نفسها فقد سجلت التوجهات التجارية حضوراً فاعلاً في الخريطة الاقتصادية من حيث تخصيص الأماكن والمراكز التجارية على المستوى الوطني/العراقي . مثل أسواق الجملة بتخصصاتها السلعية المتنوعة والمختلفة وفي مناطق بعيدة نوعاً ما عن مركز المدينة ، حيث التحول من سوق الأربعاء (باب الطوب) إلى أطراف المدينة وأطراف المحافظة وكما أسلفنا في المناطق القريبة من سكة القطار وكراج بغداد .

إن سمة بعض أسواق المدينة وفي الآونة الأخيرة هي على نفس الغرار التجاري القائم في بغداد وتتقارب في سماتها وسلوك تجارها من المركز الرئيس مثل المنطقة التجارية في باب سنجار (البورصة) السوق الشامل المتخصص سلعياً وسوق علاوي الخضر (سوق المعاش) المشابه في بعض من سماته تلك الموجودة في بغداد . وسوق تجارة اليايسات من البذور والحبوب ... الخ . كلها في أطراف المدينة . وفي الأغلب الساحل الأيمن منه .

أما الساحل الأيسر فيمثل فعل تجاره وتأثر سوقه بالمناطق الجبلية من شمال وشرق المحافظة والمنطقة المحصورة بينها بستانياً زراعياً / صناعياً وتجارياً ويسود سوقه تداخلاً في العناصر الاقتصادية مما يؤثر بشكل ايجابي في حركة مجتمع هذه الأطراف نحو مركز المحافظة .

أما في المركز الأيسر فتنتشر الأسواق وتتميّز سلعها القادمة بالتنوع كتتنوع بينتها وتربتها ومجتمعاتها . فالتجارة من المحافظات الشمالية والشرقية السليمانية/كركوك دهوك/زاخو على التوالي لكل منها ميزتها التجارية الخاصة من حيث النوعية الممتدة أصولها الإنتاجية إلى بلدان الجيران العراقي إيران وتركيا .

إن تركيز الأسواق في هذه الضفة يكون على الأغلب في منطقة سوق النبي (سوق الأكراد) والممتدة على طول الشارع المؤدي إلى حي الزهور والقادسية المنشأ في العقد الأخير من القرن المنصرم . والمسمى بشارع الزهور . وان المساحة التي تشغل تجارياً محصورة بين مجرى نهر الخوصر ومرقد النبي يونس وصولاً إلى حي الجزائر المتنوع التكوين شمالاً ، وانطلق السوق هذا مع بداية القرن الماضي بعد التركيز السكاني في الفيصلية وهذه الأخيرة قد تحولت هي الأخرى بعد توسع المدينة وانفتاحها شرقاً وشمالاً وجنوباً إلى مركز تجاري واسع لمختلف التخصصات والتنوعات السلعية/التجارية ولاسيما الصناعية والمواد الإنشائية ... الخ . التي ظهرت بسبب

التوسع المكاني والفسح التصميمية على الطراز الحديث وظهرت شوارع عريضة كبيرة الحجم ومخازن واسعة .

كما وان موقع المحافظة الاستراتيجي عالمياً/عراقياً كان وما زال فاعلاً من حيث شبكة المواصلات التجارية التي تمر من أرضها الواسعة ومدينتها الموصلة لهذه الخطوط والملتقية فيها والقادمة من الشمال/العراقي التركي والشرق/الإيراني والغرب/السوري وبخطوط متنوعة منها سكة القطار وخطوط المواصلات البرية الناقلة والشاحنة للمواد التجارية أو خطوط نقل النفط على شكل أنابيب ناقلة أو ميكانيكية النقل/برية الى سوريا والى تركيا . وقد تميزت هذه الخطوط الناقلة بنوع من المواظبة والاستمرارية لفترة لا باس بها ذلك بسبب تمتع المدينة والمحافظة بالاستقرار والهدوء والأمان والضمان التجاري وفي انسيابية العمل التجاري ولاسيما في الوقت الذي اصاب شمال العراق بعض من عدم الاستقرار في فترات مختلفة .

كما تميزت المحافظة تجارياً/عالمياً بوجود الطرق الاستراتيجية-المهياةً فنياً في سير الأساطيل البرية التجارية الناقلة قادمة من أنحاء عالمية الى الجنوب العراقي والى دول الخليج العربي وإيران الى وقت قريب جداً (قبل الحصار الاقتصادي) كما واعدت في خريطة المحافظة أماكن تجمع وساحات تجارية كبيرة وواسعة مجهزة بالمخازن ذات المواصفات العالمية سميت بساحة التبادل التجاري في شمال مدينة الموصل - ومنطقة التجارة الحرة - ومنطقة ساحة التحدي التي أنشئت في زمن الحصار - ومنشآت أخرى على نفس المنوال في الجهة الغربية من المحافظة - وكان سلطة المحافظة المحلية دورٌ بارزٌ في هذه المناطق التجارية على المستوى الوطني والعالمي وذلك بفضل أبناء المحافظة وعملهم في اكثر مرافقها.

### أما الركن الاقتصادي /الصناعي :

فقد كون رافدا في أيامه الأولى وأساسا في تكوين المدينة والاقليم اقتصادياً ومكماً للجانبين الزراعي والتجاري .

لقد تميزت المدينة الآشورية ( نينوى ) بمكانة متميزة في مجال الصناعة سيما بعد اتساع حدود الإمبراطورية الآشورية ويسر هذا لجلب الكثير من مواد الخام من إرجائها ومن أرجاء البلدان والاقاليم المجاورة ، كما قام عدد من ملوكها بجلب وإيفاد الصناع والحرفيين والمهرة للمشاركة في بناء القصور والمعابد والنحت والقيام بصناعات متنوعة<sup>(٣٠)</sup> واستمراراً للعملية الصناعية وعلى مر التاريخ الطويل توفرت المواد الأولية ، الزراعية ، الحيوانية ، المعدنية ، فضلاً عن وجود الخبرة الفنية الصناعية كونها مركزاً للتبادل التجاري ورافقه مركز للتبادل الفكري - الحضاري - المهني ، كل هذه ، أثرت وبشكل فعال في قيام صناعات وحرف متعددة فعرفت



الموصل منذ القدم وحتى التاريخ القريب بإنتاجها الحرفي وصناعاتها الراقية والتخصصية لتلبية المتطلبات والحاجات المحلية وتصدير الفائض منها .<sup>(٣١)</sup>

إن إشارات تاريخ المدينة الصناعي تدل على أنها زخرت بصناعات عديدة وكثيرة انطلاقاً من توفر الموارد الأولية في الاقليم أو جلبها من الخارج بفعل التبادل التجاري ، كما وإن المدينة تشتهر بصناعة الغزل والنسيج بأنواعه ، ودباغة الجلود وصناعة السروج وصناعات معدنية مثل صهر المعادن وصناعة المعادن والنحاس وقلع الأحجار لاستخدامها في مجالاتها العديدة ، حتى الرقائق البرونزية ، الذهبية والفضية وصناعة الجص... الخ . كما هناك صناعات -اجتماعية كتلية - الى درجة كبيرة وواسعة الانتشار الى حد أن احد الأحياء السكنية في المدينة ولكثرة اشتهاها في صناعة الشموع سميت بحي الشماعين لان غالبية تمارس هذه الصناعة.<sup>(٣٢)</sup>

وكذلك الحال نفسه اليوم حيث الصناعة في ميادين أوسع وعلى مستويات مختلفة ، محلية/وطنية/عالمية . ذلك بفعل توفر المواد الأولية وملاءمة الأجواء البيئية وتوفر المياه جعلت من المحافظة مقاماً صناعياً متقدماً وفي شتى المجالات ولاسيما بعد التركيز الصناعي في مناطقه واكتشاف النفط وتشخيص أكثر لمناجم الكبريت والفضة . كمواقع استخراجية/اولية وصناعية/سلعية وانتشار مشاريع التصنيع والتصنيع العسكري في العقد الأخير من القرن الماضي .

إن الخريطة الصناعية لمحافظة نينوى تشير الى مواقع متعددة ومتنوعة من المشاريع الصناعية والإنتاجية الفخمة والمنتشرة في أرجاء رقعتها الجغرافية ولاسيما على ضفتي نهر دجلة انطلاقاً من مشروع سد الموصل (سد صدام سابقاً) والى حدود قضاء شرقاوط (المنقولة إدارته الى محافظة صلاح الدين حديثاً) فان هذه المواقع إنما تقاس في نمطية صناعاتها ومقاييس السيطرة النوعية لتصل الى مستويات عالمية في قوة وإمكانية ونوعية المادة المستخرجة والمصنعة . ولو أدخلت أعداد هذه المشاريع والمصانع الاستراتيجية وبالمقارنة مع المحافظات العراقية الأخرى فان رقمها يفوق كل المحافظات العراقية باستثناء المركز الرئيس بغداد .

### المجتمع الحرفي / المدني / الأهلي (الموصلية)

إن العوامل الاقتصادية الأنفة الذكر وعوامل وممارسات اقتصادية أخرى عكست تأثيراتها على التنظيمات الاجتماعية ولاسيما من ناحية وجود فئات متخصصة بهذه الفعاليات الاقتصادية،

فقد تكونت في المدينة على مرور الزمن فئات حرفية وأصحاب حرف وتجار وصناعيون وطبقة واسعة من الفلاحين .

ويمكن بداية تقسيم التجار الموصليين إلى قسمين رئيسيين هما التجار الكبار والتجار المحليون ، ويتعامل التجار الكبار مع مراكز المحافظات داخل العراق ومدن أخرى من خارج العراق . أما التجار المحليون فقد اقتصر تعاملهم مع الاقليم والمدن المحيطة بالموصل .

وتورد بعض المصادر على أن التجار الكبار تميزوا في فعلهم الاقتصادي في أزمت المدينة باحتكارهم للبضائع وراثتهم جراء موجات الغلاء التي اجتاحت المدينة في تاريخها (٣٣) واليوم يعيد التاريخ نفسه في هذا المجال حيث سيادة التجار الكبار من أبناء المحافظة (وليس أهل المدينة فقط ، وخاصة أولئك الذين على اتصال مع المركز الرئيسي بغداد بفعل المكانة والتقارب مع أصحاب القرار السياسي الاقتصادي) على السوق التجاري وسلعه في فترة الحصار الذي عاشه المجتمع العراقي وبضمنه مجتمع المحافظة ، ونفس الوتيرة القديمة : تكونت في المدينة طبقة اجتماعية - برجوازية / تجارية إن هذه المشاريع الصناعية التي تشخص أماكن منشاتها كإطلالة صناعية بعد الدمار الذي أصابه بفعل العمليات العسكرية والأعمال التخريبية ، كانت ، قد شكلت مراكز استقطاب سكانية عالية تحيطها الاسيجة المصنعة والتي ضمت سكن منتسبيه المتعددي التخصصات والصنوف/المهنية/ الحرفية المجاورة للتجمعات السكانية الريفية / القروية ، عمل أبناء هذه القرى ضمن إطار هذه المشاريع أيضاً . وقد أصاب الجمود والتفريغ كل الأيدي والالات والمعدات ليعود سكان هذه التجمعات المهنية الى المدينة من جديد أو السفر خارج المحافظة أو العراق . ولاسيما تلك التي اكتسبت طابع الصناعة / الحربية مهنيًا والمدني / العسكري هدفاً . لقد تميزت المحافظة وعلى طول تاريخها العرقي المهني/الأهلي بوجود خطوط اجتماعية واضحة ، تجارية ، زراعية وصناعية - حرفية أدت الى تكوّن طبقة اجتماعية وكان أقربها البرجوازية - التجارية المتحالفة مع أقطاعيين الأراضي وسيطرتهم على الفعل السياسي وتوجهاته ومستوياته ذلك بحكم نفوذهم المادي والاجتماعي .

أما الفلاحون والصناع - الحرفيون فقد شكلوا وما زالوا القاعدة الاجتماعية والشعبية الواسعة وقد تمثل هذا بتركز حرفة الصناعة في مركز الاقليم/المحافظة وانتشار الفلاحين في أطرافه وقسم منهم مالك للأرض من المركز أو صاحب رأس المال المستثمر أمواله في الزراعة في مواسم ثابتة من السنة .

وعليه فان : الفعل الاقتصادي الاجتماعي / الأهلي يوضح تدرج عناصره المكونة من :

أ- فئة مالكة لمساحات واسعة من الأراضي وكانت على الأغلب من أبناء المدينة وأملاكهم من هذه الأراضي في مناطق وضواحي وأرياف الاقليم ، أضف إليهم أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المستثمرة عن طريق التأجير والدعم التشاركي .

واليوم يبدو الوضع على عكسه حيث ان مالكي الأراضي الواسعة هم من أبناء الريف وتتجلى هذه الصورة في المناطق الغربية من المحافظة ، منطقة الجزيرة ذات السقي والإرواء الميكانيكي ومتمثلة هذه اجتماعياً بسيطرة القبائل المستوطنة فيها والمتداخلة مع محافظة صلاح الدين أرضاً ومجتمعاً .

ولم تقتصر الحالة على ملكيتهم في الأطراف إنما انتقلت قدرة الملكية الى المركز وخاصة في فترة الحصار الاقتصادي ، حيث مظاهر استقرارهم وامتلاكهم العقارات ذات الطابع التجاري والمهم الثمن الباهض من عمارات وشقق تجارية وبيوت سكن خاصة وامتهان بعض التجارة ، وان غالبية هذا التواجد تمركز في الساحل الأيمن من المدينة .

ب- فئة مالكة للأراضي على نطاق المنطقة (قضاء-قرية) ، أضف إليهم أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة والمعتدلة والأفراد والعوائل المتنفذة- الوسيطة بين ابن المدينة/المالك والمستثمر لأمواله في مناطقه الزراعية ، وقد استطاعت هذه الفئة أن تحافظ على مسيرة فعلها التنظيمي / الاجتماعي / الاقتصادي وهي الان واضحة العيان في ملكيتها في حدود القرية أو المنطقة / القصبه مع تحديد مساحات الملكية بفعل التوجهات السياسية الاقتصادية التي حاولت القضاء على الإقطاع وتوزيع الأرض على الفلاحين على أن يكون المالك هذه المرة هي الدولة .

أما الفئات المستثمرة فقد حولت أموالها الى مركز المدينة حيث ظهور فرص اكبر في شراء العقارات التجارية والمواقع المهمة داخل المدينة بفعل توسعها الحضري والمشاريع الصناعية التي سادت المدينة في عقودها الأخيرة ، فضلاً عن انفتاح مجالات الاستثمار التجاري وبشكل واسع داخل المحافظة وخارجها .

ج- أما الفئة الثالثة فهم الأغلبية الذين كانوا قد شكلوا الاكمره والحواسيد والكتافين العاملين في الزراعة في الأطراف والعمالة وأصحاب الحرف والمهن في المركز .

وتظهر المحافظة اليوم هذه الفئة بقاعدة اجتماعية واسعة النطاق ومتنوعة التخصصات الحرفية لكن بدرجة أكثر تطوراً في التنظيم والتوجه وأكثر وضوحاً في ثنايا حركة المدينة الاقتصادية/الحرفي . فالفلاحون في الأطراف قد بنوا أعمالهم هذه على حسابات حصول فرصة الريح الأكبر والأكثر من حيث اختيار المكان المناسب وتوفر الإمكانيات الميكانيكية الزراعية ووفرة المياه وقلة الأجور وانتقاء الدرجات العالية من نوعيات البذور والمواد الكيماوية المفعلة للإنتاج . فضلاً عن ظهور القطاع الحكومي/الزراعي والتشارك بالعملية الزراعية ولاسيما الاستراتيجية / الصناعية والتجارية مثل القطن والبنجر السكري والبطاطا والحنطة والشعير... الخ حيث التداخل / التشارك بين العام / الحكومي والخاص / الأهلي .

أما المركز وبعد الانفتاح الاقتصادي المتعدد الجوانب وبضمنه الصناعي على المستويين الوطني والحكومي والقطاع عام والمحلي والأهلي والقطاع الخاص ، فقد سادت المدينة حركة إنتاجية / بنائية بفعل توفر متطلباته من المنشآت ومواده الأولية والأيدي العاملة الكفوءة والمتخصصة كما دعمت حركة العمالة المتنوعة ، ومع فجر كل يوم حين تخلو الشوارع والأماكن العامة من الناس يلاحظ التجمعات العديدة للحرفيين والمتخصصين من أرباب الشغل في أماكن وكازينوات ومطاعم ثابتة عرفت بأسمائها وأصنافها الحرفية .

أما القطاع الحكومي فان حاله كحال الكل الصناعي العراقي والمركزي مع احتواء هذه المصانع لأبناء المحافظة دون استثناء وتمييز بين المركز والأطراف .

وبالعودة الى أهل الحرف والصناع ونشاطهم الاقتصادي / التنظيمي في مركز المحافظة فانه وبالقدر الذي أدت فيه الفلاحة والزراعة دوراً مهماً وبارزاً في حياة مجتمع نينوى ، حيث الانتاج في الأطراف وتجمع منتجه في المركز لصرفها محلياً أو تصديرها تجارةً خارج إطاره، وان الموصل كمركز إداري-تجاري-صناعي له وزنه الاقتصادي ذلك بفعل مميزاته المدنية / الحرفية الداخلية ، حيث شكلت بالنتيجة مركزاً لأعمال الحرف والصناعة منذ قدمه والى يومنا هذا ولعبت دوراً مهماً في التنظيم الاجتماعي والسياسي ولكل مدة أو عصر إشاراته .

وفي اقرب الإشارات التاريخية فان الحرف والصنائع قد درت أرباحاً وبالشكل الذي أثار اهتمام أعيان المدينة والذين كانوا من أرباب القطاعات الزراعية فاقترحوا فرض الضرائب عليها وقد بلغت أعدادهم سنة ١٧٢٠م على ما يربو ثلاثة آلاف ، وقد واجهت هذه الإجراءات معارضة شديدة وبالاستناد الى أسباب أخلاقية ودينية<sup>(٣٤)</sup> ومن المحتمل أن سلطة المدينة خشيت التنفيذ تجنباً من إثارة معارضة شديدة يمكن أن تفلق السلطة مما يدل على قوة ومركزية وفعل عمل هذه الأصناف الاقتصادية السياسية .

لقد حددت القوانين المنظمة لهذه التنظيمات تبعاً منذ العصر العثماني وضمت تحت سلطة هذه القوانين سنة ١٨٨٤م . وظهرت جمعيات وتنظيمات على غرار وائر التجمعات الحرفية والصناعية بعد دخول السلع الأجنبية واكتساحها السوق المحلية . مثل الجمعيات المهنية ، والجمعيات الاغاثية والجمعيات الثقافية وحتى الجمعيات السرية . أو المزدوجة .<sup>(٣٥)</sup>

وفي حقبة ما بعد قيام الدولة العراقية (١٩٣٠م) تم في المدينة تأسيس العديد من الجمعيات والنقابات ومؤسسات غير رسمية وواقع (٣٠) تنظيمياً ملكياً<sup>(٣٦)</sup> -أساسي وكانت اغلب هذه التنظيمات منطلقة من أرضية أو أسباب حرفية صناعية - اقتصادية .<sup>(٣٧)</sup>

كما عملت في الساحة الاجتماعية الموصلية جمعيات بواجهات غير رسمية ذات مضامين وأهداف سياسية<sup>(٣٨)</sup> بحتة وكانت مدعومة ومسندة من التجمعات والجمعيات الحرفية - الاقتصادية. ذلك والمتابع لأوليات هذه التنظيمات في تشكيلاتها وطلباتها الأولية يتسني له

الحصول على موافقة السلطات وكانت منطاقة من طابع شخصي في تقديمها وتمثلت هذه الشخصيات الملكية بأسماء شيوخ الأصناف والعناصر البارزة في الميادين العلمية والمهنية أو تنسبها عائلياً الى الحرف والصنوف الصنائعية . أما من الناحية القانونية فإنها اعتمدت على العناصر الواعية من نخب المجتمع الاجتماعية والحقوقية والقانونية (المعتمد) كالمحاميين - ورجال القانون .<sup>(٣٩)</sup>

كما وان تأثير الأصناف والحرف على الجانب العمراني والبنائي الحضري للمدينة كان واضحاً من حيث تركز أسواق المدينة في وسطه وبالقرب من النهر لسهولة نقل البضائع وتمثلت بكثرتها وتعدد تخصصاتها . كما تعددت الخانات كمركز تجاري وما زال البعض منها قائماً إلى اليوم .<sup>(٤٠)</sup> إلا أن وظيفتها الحرفية التخصصية في خزن نوعية السلع تغيرت وخرجت المخازن وبشكل متدرج خارج نطاق المدينة القديمة مع تدرج زمني طبقاً للتطورات التي حدثت في المدينة وواقعها الاقتصادي ، مع المحافظة على بعض الأسواق المتخصصة حرفياً مثل الصفارين والبزازين والصياغ ... الخ . وما موجود فيها من مخازن وخانات طبقاً لمتطلبات الحرفة أو الصناعة .

أما فعالية الأصناف والحرف مهنياً / إنتاجياً فإن مجتمع المدينة يعرف إلى يومنا هذا بتوارث الحرفة أو الصناعة مهما بلغ أبنائه من الغنى والدرجات الوظيفية المتقدمة لدى الحكومة . أما افعالهم التي تؤثر في التوجهات السياسية فقد اختلفت عن ما كانت عليه أنفاً فقد انحصر في أفق سياسية ضيقة كون هذه التنظيمات لا تمثل الريادة الاجتماعية وحل محلها التنظيمات المدنية والنقابية والاتحادات التي عكست هوية هذه التجمعات وكون هذه التنظيمات ولاسيما في الفترة الأخيرة سادتها سيطرة الحزب الواحد وجعلها ضمن إطاره وإطار الدولة والسلطة الحاكمة . وإلغاء القسم الآخر من هذه التنظيمات لأسباب سياسية وأخرى لضعف قاعدتها الحرفية والنقابية/النيابية . مع محافظة الجماعات الحرفية الأخرى والبعيدة عن السياسة على تقاليدها وأصولها الاجتماعية/الحرفية/المدنية المتفق عليها ضمن إطار المحافظة بشكل عام ومركزه الموصل بشكل خاص مما أدى في (نينوى) نوعاً من التقارب المكاني ، مركز/أطراف واجتماعي اثني /طائفي/ديني/ . ميدانه التجمعي الأسواق والمناطق المخصصة لها زراعياً وصناعياً وتجارياً .

## مصادر المبحث الأول من الفصل الرابع

- ١- د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م، ص ١٤٣ .
- ٢- نفس المصدر أعلاه، ص ١٤٥ .
- ٣- دنكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الرشيد، ١٩٨٠م، ص ١١٤ .
- ٤- د. أزهر محمد السماك وآخرون، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق، دار الكتب للنشر، موصل، ١٩٨٥م، ص ١٤ .
- ٥- د. شاكر خصباك، العراق الشمالي، دراسة للنواحي الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣م، ص ٣٠٥-٣٠٦ .
- ٦- انظر عماد عبد السلام، الموصل في العهد العثماني، النجف، ١٩٧٥م .
- ٧- ندير طه ياسين ، الاصناف والتنظيمات المهنية في الموصل، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدم الى كلية الآداب/جامعة الموصل، ١٩٩٢م، ص ٤٢ .

- ٨- هاشم خضر الجائبي، التركيب الداخلي لمدينة الموصل القديمة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢م، ص ٨ .
- ٩- د.أزهر محمد السماك وآخرون، استخدامات الأرض، مصدر سابق ص ١٤ .
- ١٠- فؤاد اسحق الخوري، التمدين وتخطيط المدن ودارتها في المشرق العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢/تموز، ١٩٨٠م، ص ١١٠ .
- ١١- د.متعب مناف السامرائي، اثر التحول الحضري على التماسك العائلي في مدينة الموصل، بحث مقدم الى الندوة العلمية الثالثة، لقسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الموصل، سنة ١٩٩٣ م .
- ١٢- سعيد الديوه جي، ام الربيعين، موصل، ١٩٦٥م، ص ١٠ .  
وانظر الملحق ( ٢ ) حيث خريطة المدينة القديم الذي اورده احمد الصوفي
- ١٣- جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٢٣ .
- ١٤- د.هاشم الملاح، زمكان مدينة الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/1، دار الطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١م، ص ٤١٢ .
- ١٥- احمد أمين، فجر الإسلام، ط/٨، القاهرة، ١٩٦١م، ص ١٨٢ .
- ١٦- د.هاشم الملاح، زمكان مدينة الموصل، مصدر سابق ص 2 .
- ١٧- هاشم الجائبي، التركيب الداخلي، مصدر سابق ص ٨ .
- ١٨- احمد الصوفي، خطط الموصل، ج/1، مطبعة أم الربيعين، ١٩٥٤، خريطة الموصل القديمة المرفق في المؤلف الملحق (٢).

١٩- موفق ويسى، د.محمد حسن حربي، الحياة الاجتماعية للموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/٥، ص ٢١٣ .

٢٠- انظر : لوناك كرنيك، العراق بين الاحتلالين، والأحداث التي عاشها الموصل في العهد العثماني وفي عقده الأخير ودور المدينة كولاية استراتيجية عسكرية مهمة للسيطرة وردع التمرد الذي حصل في الإقليم .

٢١- د.علي الدباغ، الزراعة في عصورها ما قبل التاريخ، موسوعة الموصل الحضارية، مجلد/1، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١م، جامعة الموصل، ص ١٦٣ .

٢٢- نفس المصدر أعلاه، ص ١٦٤-١٦٥ .

٢٣- فؤاد سفر، محمد علي مصطفى، الحضرة مدينة الشمس، بغداد، ١٩٧٤، ص ١٧ .

٢٤- موصل ولايس سانلامه سي، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، سانلامه موصل مركز الوثائق والسجلات، جامعة الموصل، ص ١٣١ .

٢٥- سامي سعيد احمد، المستعمرة الآشورية في أسيا الصغرى، سومر، مجلد ٣٣، بغداد، سنة ١٩٧٧م، ص ٧٠-٩٦ .

٢٦- محمد أمين خير الله العمري، منهل الأدباء ومشرب الأصفياء من سادات الموصل الحدياء، ج/1، تحقيق سعيد الديوه جي، مطبعة الجمهور، موصل، ١٩٦٧م، ص ٥٠ .

٢٧- د. عبد الواحد ذنون طه، المظاهر الحضارية لمدينة الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/1، جامعة الموصل، ١٩٩١م، ص ٨٢ .

٢٨- سليمان الصائغ، تاريخ الموصل، ج/1، المطبعة السلفية، مصر، ١٩٢٣م، ص ٢٣٢-٢٣٣ .

٢٩- موصل ولاية س سانلامه سي، لسنة ١٩٠٧م، مصدر سابق، ص ١٣١ .



- ٣٠- د.وليد الجادر، الصناعة، موسوعة الموصل الحضارية، ج/1، مصدر سابق، ص ٢٠٢.
- ٣١- موصل ولاية سن سانلامه سي (يدي)، سنلامه موصل (السابقة)، لسنة ١٣٣٠/١٩١١م، مركز الوثائق وسجلات الموصل جامعة الموصل، ص ٨٩-٩٠ .
- ٣٢- نمير طه ياسين ، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٢م، ص ٢١-٢٢ .
- ٣٣- سيار كوكب جميل، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية الموصل، في العهد الجليدي، مركز دراسات والبحوث العثمانية والمورسيكية، زغوان، ١٩٨٨م، ص ٢٦٨.
- ٣٤- انظر : محمد خيرالله العمري، منية الأدباء في مدينة الموصل، مصدر سابق، ص ٨٠ .
- ٣٥- انظر : عبد المنعم الغلامي، أسرار الكفاح الوطني في الموصل، ١٩٠٥-١٩٢٥م، مطبعة الشفيق، بغداد، ١٩٥٨م، ص ١٧٠-١٧٢ .
- ٣٦- ملكي، تبوئه المفهوم .
- يورد معجم سلطان العرب على أن المُلْك معروف ويذكر ويؤنث كالسلطة ، وملك الله تعالى وملكوته-سلطانه . ولفلان ملكوت العراق ، أي عزه وسلطانه وملكه (بن منظور، لسان العرب، ج/2، طبعة مصورة عن مطبعة بولاق، الدار المصرية، ص ٣٨١-٣٨٢ .
- كما تأتي مُلْك بمعنى مرعى ، يقول ، لي في هذا الوادي مُلْك، (نفس المصدر أعلاه ص ٣٨٣ وملك الطريق وسطه ومعظمه، ( نفس المصدر اعلاه ص ٣٨٥) .
- أما الياء ، في حالة إضافته الى ((مُلْك)) يكون ملكي .
- حيث الياء : ياء النسب دلالته ونسبة الى الكلمة .
- وبواسطة النسب نستطيع أن نوضح أي شيء أو نخصصه الى نسبه الى موطنه أو ملته أو طائفته أو قوميته ، أو محلته أو صناعته .
- والنسب في اللغة مصدر نسبه ينسب إلى كذا ، أي عزاه إليه .

وفي الاطلاع الحق بآء مشددة في آخر الاسم للدلالة على انتساب المجرء من الياء الى ذلك الاسم وعليه يكون المصطلح :

مُلك ← ملكي كلها خفتت في الاستخدام العامي .

وأصبح	مكه	مكي
	صلة	صلي
	بصرة	بصري
	ملك	ملكي

(عبد الجبار النائلة، الصرّف الواضح، مديريةة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٠ص٢٩١-٢٩٢) وانظر (داود الجلي. الألفاظ الموصلية)

أما المصطلح من وجهة نظر بعض الباحثين في مدينة الموصل تاريخياً فأنهم يرون (ملكي) كلمة عثمانية بمعنى مدني وترجمت من الكلمة (civil) ، بدليل انه كانت لدينا في العراق مدارس إعداد / ملكي - مكتبي ، بمعنى : إعدادي - مدني والتي انتشرت في العراق والموصل في الفترة العثمانية قابل ذلك مدارس / عسكري - مكتبي . أي مدارس واعداد ديات عسكرية والتي وجدت في العراق . كما انه أطلقت على المنتسب العسكري - الشرطة. عندما يرتدي ملابس مدنية ، غير عسكرية ، انه ملكي أي مدني . (مقابلة مع د. غانم الحفو، إبراهيم العلاف، مركز دراسات الإقليمية / جامعة الموصل .

٣٧-انظر : نمير طه ياسين ، تاريخ الحرف والمهن، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل، ص١٠٣-١٧٨ .

وقد أورد الجمعيات الآتية :

جمعية البستانيين	جمعية القصابين
جمعية البقالين	جمعية الصياغ
جمعية الصياغين	جمعية الخشابين
جمعية عمال الأحذية	جمعية العلافين
فرع جمعية الميكانيك	جمعية الاطرقجية
نقابة البنائين	جمعية الدباغين
نقابة سواق السيارات	جمعية الحلاقين
فرع نقابة عمال النجارة	جمعية الخياطين
نقابة عمال النسيج	جمعية الجماسين
	جمعية الحياكين

- ( نقابة المحامين ، نقابة الأطباء ، جمعية سكان المسلمين ، النادي العلمي .  
انظر مقالة : جريدة صدى الأحرار، العدد / ٥٨، ١٩٣٠م .

٣٨- عبد المنعم الغلامي، أسرار الكفاح الوطني، مصدر سابق، ص ١٧١ . وفيه الجمعيات :

جمعية العهد

جمعية العلم

جمعية التآخي

جمعية الدفاع الوطني

فرع من جمعية الاتحاد والترقي وأصدرت جريدة نينوى .

٣٩- نمير طه ياسين، تاريخ المهن والحرف. مصدر سابق. ص ١٨٠

٤٠- د.أزهر محمد السماك ( وآخرون ) ، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق، دار  
الكتب للنشر، موصل، ١٩٨٥م، ص ١٩٦ .

## المبحث الثاني

### المكونات الديمغرافية والشكل الاجتماعي

#### ( محافظة نينوى )

مدخل

أولاً / مجتمع الموصل ( لمحة تاريخية تكوينية )

ثانيا : المكونات الديمغرافية ( الاجتماعي الآن )

أ- العرب

ب- الأكراد

ج- التركمان

د- الايزيدية

هـ- الطوائف المسيحية

و- الشبك

## المكونات الديمغرافية للمدينة والنقل الاجتماعي لها

### مدخل

يمكن تقسيم المدن العراقية الى مدن حضارية Civilizational Cities ومدن إسلامية Islamic Cities ومدن حديثة New Cities وتعدّ محافظة نينوى ومركزها ( الموصل ) من المدن التراثية الثقافية ، ورغم كونها مدينة إسلامية فانها توصف بالمدينة القديمة (الحضارية) والمدينة الحديثة ( السياسية / الإدارية ) .<sup>(1)</sup>

وعليه وبالعودة الى الواقع الجغرافي والاقتصادي الذي يعكس تأثيرات طول فترته هذه الى أن تكون منطقة جذب وإقليم سكني بفضل استقطابه للعديد والكثير من عناصر مكوناته الاجتماعية خلال تاريخ وجود المدينة الاجتماعي. إن وقوع الموصل على دجلة كوّن جذورها التاريخية والديمغرافية لكنّ جذورها تبعد أكثر من محيطه الاجتماعي السكاني الحالي ، وهي ترتبط بالمساحة الجغرافية والبشرية بالفرات الى الحد الذي أطلق عليها اسم عاصمة الجزيرة الفراتية ، أضف إليها ارتباطها حضرياً بالأصول العريقة بينها وبين المدن الحضارية العراقية مثل اريدو وأور وبابل وهيت والحضر .<sup>(2)</sup>

وعليه فان المكون الاجتماعي / الديمغرافي الحالي هو نتاج وتراكم تواجد لبقايا العديد من القوميات والاثنيات على أرضه وكل حسب تاريخ وجوده وقدمه على ارض الإقليم ومركزه . إن الصفات الحضارية - التاريخية أفرزت مجتمعها الموصلية وإقليم نينوى بشكل أبدت تماسكها الاجتماعي وعلاقتها مع بعضها البعض مع وضع الحدود المتفق عليها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .

إنّ التنظيم الاجتماعي بين مختلف الاثنيات والعقائد الفكرية هي واحدة من أهم مميزات هذا المجتمع ، إنّ التنظيم الذاتي الاجتماعي يجعل صورتها واضحة في مجالاته العديدة ومنها التنظيم المهني والحرفي ويعكس تعبيراته التجمعية في هذه المساحة بشكل كتلي وهو تكوين ضامن للعديد من مكوناته المختلفة في أصولها ومشاريعها الاثنية والقيمية والفكرية. كما وان الحال نفسه ينطبق على التكوين وبناء الشخصية القومية والمحلية الخاصة بالمدينة أو المنطقة التي ينتمي إليها الفرد . حيث ، الدرجة لها الى مستوى قد يصل مستوى حد التعصب إلى رسم ملامح لما يمكن أن يسمى بالشخصية الموصلية ، فقد استطاعت المدينة ومركزها بالذات من استدخال خصائصها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كمفردات أساسية في سلوك الأفراد .<sup>(3)</sup>

إن مجتمع الإقليم يتضمن في طبيعته الديمغرافي العديد من القوميات والاثنيات والديانات المختلفة على أرضه الطبيعية ، وقد تعاملت مع هذه الطبيعة وبشكل وبأسلوب متفق عليه ، إذ أن ، ضبط الشخصية ، وضبط ممارسة طقوسها الاثنية وضبط طقوسها المهنية والاقتصادية ، وحسب فصوله الأربعة المختلف في درجات حرارته ونسبة أمطاره... الخ فضلاً عن تأثير فصوله الاجتماعية المختلفة وحسب مناطقته وتوزيع سكانه وتواجده الديمغرافي الممتد في جذوره إلى عمق ماضيه وتاريخه الزمني العريق .

### مجتمع الموصل - لمحة تاريخية - تكوينية -

إن اغلب المجتمع العربي والعراقي بشكله عام ومجتمع الموصل بشكله الخاص تميز في الفترة قبل وبعد الفتوحات الإسلامية بأنه كان قائماً على التعدد والاختلاف التكويني ، وكان السبب هذه الميزة التعددية وقوعها على ملتقى التجارة ، كما وتعرض الاقليم الى موجات من الهجرة للعديد من الأقوام ، وهذا ، بدوره أدى إلى سكن هؤلاء المهاجرين ومنذ زمن بعيد .

كما إن التمازج البشري الحاصل بين العرب من جهة وبين الأقوام المجاورة مثل الأتراك والأكراد والفرس من جهة أخرى ترك أثاره العديدة في تشجيع الهجرة والسكن في المنطقة ، مما عكس صورته الديمغرافية خليطاً للعديد من الأقوام والتجمعات السكانية فيها .

غير إن العنصر العربي هو الأكبر والغالب دائماً ، ذلك ، إشارة للدراسات التاريخية الحضارية <sup>(٤)</sup> . على أن سكان منطقة الموصل والجزيرة كانوا خليطاً من العرب الذين سكنوها قبل الإسلام ، فيها جماعات اجتماعية أخرى من غير العرب ومن غير المسلمين وحددت عناصر سكانها بشكل عام بالعرب والأكراد والآراميين والتركمانيون... الخ .

إن العرب كانوا اغلب سكان الموصل منذ أقدم العصور فكانوا مزيجاً من القبائل العدنانية والقحطانية التي توالفت على شكل هجرات متتالية ، وشكلت أساس البنية الاجتماعية في الإقليم ومدينته الموصل ، حيث ، سكنت هذه القبائل العربية في الموصل والجزيرة في أماكنها مثل ديار ربيعة ، ديار حضر ، ديار بكر... الخ. <sup>(٥)</sup>

يرى بن حوقل والبلاذري على أن الآراميين من أقدم العرب الذين سكنوا الموصل وإقليم الجزيرة ، ويكونون القاعدة لسكان النصارى في المدن لا سيما مدينة الموصل وتدل الأسماء الآرامية للقرى والمواقع المنتشرة والمحيطية على مدى تواجدهم وانتشارهم ومن هذه المواقع : بارطلي ، باهذرا ، باعذرا ، باعشيقا ، باطنايا باقوفا ، الى غير ذلك من المواقع . وكانت هذه المواقع موطن لهؤلاء قبل الإسلام واستمروا في التواجد بعد التحرير ، حيث وجد الفاتحون عدداً كبيراً من هذه القرى الى جانب آخرين من أقلية من اليهود. <sup>(٦)</sup>

كما سكن الموصل ( إقليم نينوى ) إضافة إلى الآراميين والتركمانيون اثنيات أخرى ، وبعض هؤلاء استقروا في الإقليم منذ عصور سحيقة ، ويشير بن حوقل أيضاً الى أنهم وجدوا في المنطقة وبعض إقليمه قبل هجرة الإسلام إليها ، وكونوا العنصر المهم من سكان الجزيرة والموصل الشمالية والشرقية ، وعندما حررت هذه المناطق اعتنق قسم منهم الإسلام بشكل تدريجي واندمجوا بثقافته وأصبحوا جزءاً من المجتمع الإسلامي والذي ضم الكثير من الأجناس والأقوام. <sup>(٧)</sup>

وفي رواية أخرى لابن حوقل إن ((مدينة الموصل أهلها عرب ولهم بها خططٌ وأكثر أهلها نافلة الكوفة والبصرة. <sup>(٨)</sup>)) ، كما خالط الأكراد والآراميون عرب الموصل والخاصة في أعمالها ، كما تواجدت الديانات الثلاثة في الموصل وأعمالها فضلاً عن الإسلام كدين الأغلبية الساحقة هناك النصرانية واليهودية ، حيث عومل أتباعها معاملة جيدة ومتسامحة باعتبارهم أهل الذمة ، فكانت كنائس النصارى ومعابد اليهود موجودة في المدينة . ورسايتها ، كما برز منهم علماء كثيرون ، وقد أكد تروتون في كتابه (( أهل الذمة )) بصراحة على الحرية التي تمتع بها الذميون في العصر العربي الإسلامي <sup>(٩)</sup> .

إن الوجهة الانثروبولوجية أعلاه ترى في هذا المكون الديمغرافي على أنها المدينة التي تعطي سمة التنوع الثقافي ، حيث الميزة الأساسية في هذا المجال أن المحافظة أو الاقليم احتوت الثقافات العديدة داخل هذا المجتمع الكبير ، وهذا اعتمد على تواجد الاثنيات والقوميات والديانات ضمن إطارها الثقافة العربية الإسلامية ، فالمدينة تتكون من غالبية عربية إسلامية وفيها الأكراد والتركمان والكلدو آشور فضلاً عن الايزيدية وفيها الإسلام والمسيح والاييزيدية كديانات (١٠) ، وحتى زمن ليس بالبعيد تواجد الديانات بما فيها اليهودية في الاقليم ، حيث ، أورد سانلماة الموصل لسنة ١٣١٢هـ/١٩٩٤م جدولاً لسكان الموصل اوسنجد ولاية الموصل حيث المسجلين مقدارهم (٧٨٨٩٩٢ نسمة) وان عدد غير مسجلين تعدادهم (٢٣٨٠٠ نسمة) كما في الجدول (نهاية الفقرة) حيث توزيع السكان حسب الأديان والمذاهب. (١١)

وبالنظر الى الخريطة الاثنية التاريخية نلاحظ أن الغالبية العظمى هم من الإسلام كما وان هناك اختلافات في الانتماء القيمي الواحد والذي نسميه الحضارة الفرعية ، حيث ، الاختلاف في القيمة الواحدة مثل ما هو في الدين المسيحي . كما وان تواجد أكثر من ديانتين الى جانب الدين الإسلامي الحنيف تأكيد على الحالة الطبيعية التي يمكن أن تتعايش هذه المجتمعات مع بعضها البعض على ارض وخريطة وديمغرافية واحدة مثل اقليم الموصل .

إن التنوع القيمي والاثني لسكنة اقليم الموصل هي حالة طبيعية وتكمن فيها قوة اجتماعية وثقافية وتعطي المجال وبشكل واسع لتثقاف وتلاقح هذه التنوعات في ثقافتها مع بعضها البعض .

فضلاً عن ذلك أن الطابع الارتكازي القومي والقيمي من أصولها انتماءها العشائري/الاثني أو القيمي/الديني أو لغوي/ثقافي ، فتنوع تركيبة الاقليم التكويني / الديمغرافي ، الأمر الذي ميز المدينة بطابعه الثقافي هذا ، بحيث مكنها من الاحتفاظ بجميع هذه العناصر المختلفة في إطار متكامل فيه من القوة ما مكن هذه التجمعات من الاستمرار في التجاور بوصفها عناصر متكاملة الثقافة واحدة. (١٢)

جدول لسكان الموصل او سنجد الموصل . سانلماة الموصل .سنة ١٨٩٤م

الديانة	نسمة
مسلم	٨٧٧٦٢
كلداني	١٣٢٢
سرياني قديم	١١٥٩
كاثوليك	٤٤٨٢

أرمن	٨٣
بروتستنت	١٣٥
روم	١٣
يهود	٢٣٨٨
ايزيدي	٥٣٥٨

## المكون الديمغرافي - الاجتماعي الآن -

تعرضت الدراسات الحديثة للتنوع في المجتمع العربي واعتمدت تصانيف عديدة لهذا المجتمع ومنها : دراسة الدكتور حلیم بركات الذي قسم المجتمعات العربية الى :

المجتمع المتجانس ، المجتمع التعددي والمجتمع الفسيفسائي .<sup>(١٣)</sup>

إن المجتمع العراقي وبضمنه مجتمع محافظة نينوى بصورة خاصة هو امتداد للمجتمع العربي وتشارك معها بسمات عديدة ، وبمنطلقات تكوينها العامة وتتنطبق عليه قسم من هذه التصانيف ، فهي تدخل ضمن المجتمع الفسيفسائي ، وذلك لعوامله العديدة ومنها موقعها الجغرافي الانتقالي بين ما هو مجتمع عربي ومجتمع غير عربي شرقاً وشمالاً ، وبين توالي توافد لموجات الهجرة الاجتماعية منها بين حقبة زمنية وأخرى ، وعليه ، فالمجتمع العراقي يتكون من عدة جماعات تحنفظ بمقوماتها الخاصة ، مع إمكانية إيجاد صيغة توفيقية بين ما هي هوية خاصة وما هي هوية عامة ، ومن ثم ، إقامة دولتها وخاصة المركزية والتفاهم حول بعض الاسس منها التشديد على ضرورات الاندماج واعتماد أنظمة اجتماعية موجودة مثل التربوية ، الاقتصادية... الخ.<sup>(١٤)</sup>



إن هذا النمط من المجتمعات يتوفر فيه تاريخ اجتماعي ذي ارث وخزين غني وعليه تعتمد في رسم إطار وعيها القومي العام ، كما وفيها نظمها المؤسساتية العديدة لتتمكن من أحتواء أزمته ، وان كانت بين فترة وأخرى تعاني من أزمات تخص موضوعها التكويني - الديمغرافي ، ذلك ، باستغلال تداخلاتها الديمغرافية هذه من خلال التداخلات الخارجية ، أو بسبب تسلط الأكثرية أو إحدى الأقليات على مراكز قواها الجاهية والثرائية بسبب غياب أسلوب الفهم الديمقراطي وإقرار التنوع وقبول الآخر .<sup>(١٥)</sup>

هذه الحالة تنطبق على مجتمع البحث ذلك لوجود مثل هذه الإشارات في تاريخه القديم والحديث التي انعكست وياتت واضحة في سلوكية خاصة ناجمة عن تركيبها الاجتماعي ونمط شخصيتها الحذرة والمتشككة من الغريب وعدم إعطاء الفرصة له لقيادة المدينة ، حيث أنّ مجتمع المحافظة يتكون من ثقافات ( أقوامية ) وأقليات أثنية أو دينية أو لغوية تعيش في إطار الثقافة العربية الإسلامية التي تشكل لها دائرة احتوائية في ضمنها للتواجدات الاجتماعية المختلفة .

لقد قسم سعد الدين إبراهيم الجماعات الاجتماعية العربية الى :

- الجماعات التي يتكلم أفرادها اللغة العربية وبنفس الوقت يشعرون بانتمائهم العربي وهذه يتجاوز نسبة ٨٥% من سكان الوطن العربي .
- الجماعات التي يتكلم اللغة العربية ولكن لا يحسون بالانتماء القومي (البربر) .
- الجماعات التي لها لغتها الخاصة ولا تتكلم اللغة العربية وبنفس الوقت لا يحسون بالانتماء القومي العربي (الأكراد)<sup>(١٦)</sup>.

لقد جاءت اغلب الدراسات العلمية والأكاديمية<sup>(١٧)</sup> على العكس من اهتمام وتركز بعض التوجهات التي رأت في هذه التعددية الاجتماعية بؤادر تفكك وفك تلاحمها وإمكانية تقسيمها ، والقول هذا : إن هذه الأفكار إنما بالغت في منظورها هذه وانطلقت من منظور مجتمعاتها ومصالحها وحضارتها على أن صورة المجتمع العربي وخاصة منطقة الشرق الأوسط على أنها مجتمعات فسيفسائية في تركيبها وهويتها<sup>(١٨)</sup>. وان هذه المجتمعات تعيش في حالة اغتراب ، خاصة ، مناطق الساخنة (الشرق الأوسط) وما يمر به من حروب داخلية وخارجية وآخرها حرب الخليج الثانية وما تبعها من محاولات لتدمير العراق وتفكيكه وتقسيمه الى كيانات ودويلات صغيرة / كردية / سنية / شيعية منفردة.<sup>(١٩)</sup>

( كل هذه يمكن القول عنها كأقل تقدير على أنها فعل السياسة في المجتمع لكن ليس فعل الدولة السياسي الداخلي ، إنما فعل السياسة على مستوى السياسة الخارجية ومقدمات الفعل الذي يمكن أن تغطي عليها تركيبية اجتماعية جديدة وحسب ما يمليه مصالح فاعلي هذه السياسة ) إن نتائج هذه الدراسات الأكاديمية - الميدانية القريبة من المجتمع نفسه تعطي صورة

إيجابية عن هذه المكونات الاجتماعية ، إذ ليس هناك صراعات ولا بوادرها لها علاقة بالانتماءات الثقافية/الاجتماعية/العرقية سواء بين هذه الثقافات بل هناك تداخل وتناغم عبر جوانبه العديدة.

لو قبلنا فكرة أن هذه الدراسة أعلاه انطلقت بفعل مؤشرات واقعية ، أمكن قبول كونها تعكس توافقية الفكرة الخاصة بمجتمع الدراسة ، حيث ، رسمت الطيف الاجتماعي لمكوناته على الخريطة الديمغرافية وهي تشير الى وجود العرب وهم الغالبية العظمى خاصة في مركز المحافظة ( مدينة الموصل ) ونسبة أعلى ومطلقة ، أما الأطراف الأخرى فالإشارة بنسبة اقل انتشاراً حيث بجانبهم الأكراد والتركمان والطائفة المسيحية والطائفة الايزيدية واقلية الشبك .

إن الدمج بين ما هو اثني / قومي - وقيمي / ديني واضح في تكوين المحافظة الديمغرافية عاكسة ثقافة عامة / مصلاوية وثقافة محلية / عربية / كردية ... الخ .  
وفرعية / شبك - كاكائية... الخ . أي ثقافة الكل ثقافة وسط وثقافة فرعية<sup>(٢٠)</sup>.

إن احدث الدراسات الأكاديمية في مجال علم الاجتماع / الانثربولوجيا أكدت هذا الجانب من التنوع الطيفي إشارة الى تنوع ثقافة المجتمع الموصلية ، منطلقاً ، من هذا المكون الديمغرافي . حيث ان المحافظة تضم عدداً من الثقافات والتي غلبت الثقافة العربية الإسلامية في النسبة والمساحة الديمغرافية المشغولة على رقعة محافظة نينوى .

كما تضم في ثناياها ثقافات فرعية تعايشت على أرضية الثقافات الأخرى ، واستمر وجود بعض الثقافات ولزال منذ فترة تاريخية طويلة وهي محاطة بثقافة فرعية أكبر أو بثقافة الأم ولم يؤد ذلك إلى اضمحلالها<sup>(٢١)</sup>.

أضف الى ذلك أن العديد من التفاعلات الاجتماعية واضحة وظاهرة للعيان في سلوكية أبناء الإقليم مستثنياً هذه الانتماءات الثقافية وان الانتماء الى المؤسسات العديدة هي ظاهرة للعيان سواء كانت تنظيماتها رسمية أو غير رسمية ، وان الحرفة والصنوف المهنية تتكون من الأنواع العديدة من هذه الثقافات وان سوق المدينة وتجاريتها وزراعتها وصناعاتها وجامعتها لا يفرق بين من هو من الشمال / الكردي ، والجنوب الغربي العربي . والمسلم والمسيحي ... الخ . كذلك الحال نفسه بالنسبة للسلوكيات المدنية ومؤسساته كان جامعاً وليس مفرقاً لهؤلاء .

وبالعودة الى إعطاء الصورة للمكون الاجتماعي - الديمغرافي لمحافظة نينوى يمكننا

الانطلاق من عوامل :

- (١) العامل القيمي / الديني .
- (٢) العامل الاجتماعي / اثني / قومي .
- (٣) وإضافة إليها كون واقع الإقليم يتكون من :

- جبل — قبائل مترحلة / كوجر / أطراف .
- الجزيرة — بدو / أطراف .
- المناطق التي تخترقها دجلة وروافدها من أراضي صالحة للزراعة — ريفي/اطراف
- مركز إقليم إداري / تجاري / صناعي / علمي / فكري — ريفي / حضري / مركز

علماً إن الأغلبية وكما أسلفنا من المكون الاجتماعي هم عرب فقد القينا عليه الضوء تقريباً .  
وعليه سنوضح بقية المكونات الأخرى والتي تمثل الأقل نسبة من التواجد مثل الأكراد ،  
التركمان ، الطوائف المسيحية ، الايزيدية ، الشبك . موزعين ديمغرافياً في عموم المحافظة مع  
وجود تركزات لهذه التنوعات في مناطق محددة .

## - العرب -

وهم المكون الديمغرافي الأساسي للمدينة ويشكلون الأغلبية المطلقة وتجنباً للتكرار سبق وان  
تطرقنا إليهم في اللمحة التاريخية والمكون الديمغرافي وعليه نورد المكونات الديمغرافية الأخرى  
وكما يلي .

## - الأكراد - (الكورد)<sup>(٢٢)</sup>

يعد الكورد من شعوب غربي قارة آسيا ومن أقدم سكانها الذين اتخذوا من البلاد الجبلية  
الواقعة في تركيا وغربي إيران وشمال العراق وسوريا موطن لهم منذ القدم ثم انحدروا نحو  
الهضاب الى أن استقر قسم منهم في سهول وادي الرافدين<sup>(٢٣)</sup> . وترجح أقوى النظريات إنهم من  
أصل ( آري - هندواوربي ) كالأيرانيين والأرمن وغيرهم من شعوب آسيا الوسطى ، والذي يؤكد  
هذه النظرية الهجرات العديدة التي اتجهت من بلاد فارس وأرمينيا الى كردستان واستوطنت فيه .  
وتعني كلمة (( كوردو )) بالسومرية مكان الجبل ، وهو الاسم الذي أطلق على الأكراد في

المنطقة الجبلية التي تسمى كردستان<sup>(٢٤)</sup> . وتعد مدينة اربيل من أهم المدن العراقية الكردية وهي قديمة تعود الى العهد الاشوري وشهدت كل التقلبات السياسية والتاريخية ، حيث كانت احد المراكز المسيحية/السريانية المهمة وحتى القرن الرابع عشر الميلادي ونتيجة لاضطهاد المغول لسكنتها ( السريان ) وتهجيرهم فتحولت المدينة الى مدينة كردية ويبلغ سكانها أكثر من نصف مليون معظمهم من الأكراد وفيهم التركمان والسريان<sup>(٢٥)</sup> .

إن إقليم الموصل يمثل الحدود الجنوبية لاماكن تواجد الأكراد ، حيث شكلوا قديماً في احد أقدم المراكز الحضرية العالمية في الحوض العلوي والأوسط لنهر دجلة والفرات وروافدهما الشرقية وهذه المناطق بالسلاسل الجبلية ، وضمت شمالاً المناطق الواقعة ضمن محيط البحيرات الكبيرة منها بحيرة ( وان ) وبحيرات أورميا<sup>(٢٦)</sup> .

لقد اثر العامل الجغرافي وبشكل كبير على حياة المجتمع الكردي وشخصيتهم وتكيفاتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وحتى القيمية ، حيث لعبت التضاريس والوجود المكاني لقبائله وسكان مدنه دوراً واضحاً في سلوكياتهم وتشكيل حياتهم الاجتماعية وهذا واضح في عاداتهم وتقاليدهم وفلكلورهم الشعبي ومنها ملابسهم المميزة . ولقد أكدت بعض الدراسات على انه بفعل العوامل الايكولوجية ( الجبلية - الوعرة ) هذه انعزل الأكراد عن المناطق ومجتمعات الأخرى<sup>(٢٧)</sup> بل وان نوعاً من الانعزال كان ظاهراً على المجتمع الكردي نفسه بين خطين جغرافيين ، وذلك بفعل انقطاع المواصلات بينهما ، تمثل ذلك :

أكراد مدينة كركوك - سليمانية - الاقضية ، القرى التابعة - (السوران)  
أكراد اقليم الموصل - دهوك - زاخو ، القرى التابعة - (البهذينان)

وهذه الأخيرة كانت لواء الموصل مركزاً لجميع مدن واقضية وقرى هذا الخط السكاني- الكردي - حتى فترة قريبة من الزمن.<sup>(٢٨)</sup>

وبهذا فان الخريطة الاجتماعية القديمة تحكمت بها العوامل الطبيعية الى درجة كبيرة وبالشكل الذي حدد طبيعة وتواجد هذه الجماعة ، وعليه ، كان التكوين الاجتماعي قائم على الأصول القبلية فتجذرت روح القبيلة / العشيرة في تكويناته ، كما إن الغالبية العظمى في تكويناتها السياسية حافظت على رموزها الأسرية والعشائرية والمكانية في تعبيراتها الفئوية الاجتماعية وفق التسميات المكانية التي توزعت فيها قبائلهم.<sup>(٢٩)</sup>

والواضح إن منطقة مثل كردستان كانت ملائمة لولادة مجتمعات مغلقة على نفسها فساد نمط العشيرة في تنظيمها وفي وظائفها لإشباع رغبات أعضائها وإسباغ الحماية على كل من ينتظم فيها والحفاظ على أعرافها وتقاليدها ومقاييس حياتها الاجتماعية<sup>(٣٠)</sup> .  
وتنقسم الحياة الاجتماعية / الاقتصادية الكردية الى قسمين :

قسم اعتمد البداوة والتنقل ( الكوچر )<sup>(\*)</sup> : وهم الأكراد الرحل وعادة هم من مربي الأغنام والماعز وليس لهم مكان ثابت ومستقر .

وقسم آخر وهم الأعظم يعيش بحالة الاستقرار في القرى والاقضية والمدن الكردية سليمانية / اربيل / أدهوك .<sup>(٣١)</sup>

تحتوي التكوينية الاثنية الكردية العديد من الحضارات الفرعية Sub-Cultures وعلى الأغلب هناك خطين اثنين في تفرعها ، حيث تفصلهما أو تميزهما عن بعضها البعض مناطق تواجدها ، حيث عدم توفر الترابط التنافذي والمواصلات بين مناطقها - دهوك / اربيل من جهة ، وسليمانية من جهة أخرى ولّد أو نتج في ترجمتها التكوينية الاجتماعية في انعزال المجموعتين الكرديتين الى البهذينان والسوران إن هاتين الثقافتين الفرعيتين اختلفت في تعبيراتها كل على حدة ويات الوضوح في الاختلاف واضحة في معالمها من خلال عاداتها وتقاليدها ولهجاتها الكردية . فمثلاً يمكن أن تميز لغة الكرد في المجموعة الشمالية / منطقة بهذينان والذي يشمل على الخط الجغرافي - تركيا وأرمينيا وأذربيجان ودهوك ونينوى ، وكذلك بعض المناطق المجاورة لها وتعرف هذه اللهجات بـ( كرمانجي ) والناطقون بها يسمونهم بـ(كرمانج) وتشمل المجموعة الأخرى والذي يشمل الخط الجغرافي / سليمانية - كركوك - اربيل والمقاطعات المجاورة من كردستان الإيرانية ويطلق على هذه اللهجات (سوراني)<sup>(٣٢)</sup> .

وقد كون الأكراد جزءاً مهماً من مكونات المجتمع العراقي ونسبة لا بأس بها من سكانه وبواقع ١٧% من المجموع ويشتركون بسمات عديدة مع الكل الاجتماعي بشكل عام ومجتمع الموصل بشكل خاص ، حيث شكل الإسلام الديانة السائدة عندهم ويلعب دوراً بارزاً في حياة المجتمع الكردي ويدخل في صميم التكوين الاجتماعي ، وان لرجل الدين مكانة مرموقة .

أما بالنسبة لإقليم الموصل فأنهم ارتبطوا معه ومنذ القدم بعلاقات متداخلة ومتعددة الجوانب ، وهذا الارتباط هو بفعل عوامل عديدة منها :

١- العامل الجغرافي : حيث مثلت الجبال المحيطة خطأً دفاعياً لمدينة الموصل لذا كان لعلاقات المدينة بالأكراد أهمية خاصة<sup>(٣٣)</sup> وهذا معناه .

٢- إن المدينة لها علاقات إدارية مهمة مع المناطق الكردية وضمت في إدارتها السياسية ، دهوك ، زاخو ، عمادية ، عقرة ومناطق أخرى حتى وقت قريب<sup>(٣٤)</sup> .

٣- العامل الاقتصادية : نتيجة لقرب الموصل كمركز تجاري مهم من جبال الأكراد ولتوفر عامل المواصلات ، اعتبرت (الموصل) العاصمة الاقتصادية لشمال العراق<sup>(٣٥)</sup> ، حيث كانت سوقاً جيداً للمنتجات الشمالية مقابل عدم وجود منافذ تجارية بين المدن الكردية الأخرى مثل ، اربيل والسليمانية<sup>(٣٦)</sup> .

وان العديد من الأسر الكردية تركت مدنها الجبلية ونزلت لتستوطن الموصل والعمل فيها من خلال التجارة المحلية والإقليمية والعديد من الحرف والصنائع<sup>(٣٧)</sup> .

٤- أما من الناحية الثقافية فإن الأكراد إضافة الى ثقافتهم الخاصة فإنهم يشتركون مع المجتمعات المحيطة بهم بعلاقات ثقافية مهمة وخاصة مجتمع الموصل حيث دورهم البارز في دراسة الأدب والثقافة العربية والعلوم الإسلامية وبرز فيهم العديد من العلماء والأدباء الأكراد من سكنة المدينة<sup>(٣٨)</sup> .

٥- وبسبب العمليات الحربية بين الحكومة المركزية والتمرديين الأكراد والتي مسرحها القرى والقصبات الكردية حدثت نزوحات عديدة وعلى مر تاريخ أحداث الشمال الحربية (ويشير سكان المدينة الى أن أول سكن للأكراد من هذا النوع كان في الساحل الأيمن وليس الأيسر وبالذات في بيوت معمل النسيج ومناطق وادي حجر.) .

أضف الى ذلك أن الحكومة حينها أقامت مجمعات سكنية لقسم من النازحين وبررت ذلك بتوفير الخدمات لهم .

وجدير بالذكر هنا إن قسم من المهاجرين كان قدومهم الى المدينة كان بشكل طبيعي من قرى وقصبات ومدن المنطقة الكردية الى مدينة كبيرة ونشطة اقتصادية في الوقت الذي عانى فيه الأكراد من الركود الاقتصادي والأوضاع السياسية ومن سيطرة الإقطاع الكردي .

أما النتائج الاجتماعية - الاثنوغرافي العديد العوامل الأنفة الذكر فان تداخلاً بين الأكراد وسكان المدينة بات حاضراً في تكوين وفعله الاجتماعي . حيث :

أن بعض من سكنة الموصل الساكنين في الساحل الأيمن هم من جذور وأصول كردية ، كما وان العديد من الأحياء السكنية المنشأة بعد توسع المدينة الحضري في ساحله الأيسر في أحيائه السكنية الجنوبية والشرقية والشمالية ضمت في بعض من أحيائه غالبية كردية - مثل - النبي يونس ، والأحياء : الجزائر ، البكر ، الكرامة ... الخ . وان العديد من هذه العوائل هي من فئات غنية وفقيرة وتاجر وحرفي . واختلط في جانبها الاجتماعي بالتزاوج والتصاهر وارتبطوا بعلاقات قرابية . وذابوا في تكوين المدينة الاجتماعي - الاقتصادي - الفكري ... الخ .

## التركمان

لقد تعددت الآراء حول تسمية هذه الجماعة بالتركمان وهم من قبائل الأوغوز أو الغز<sup>(٣٩)</sup> الذين نزحوا من آسيا الوسطى<sup>(٣٩)</sup> ، وينتشر التركمان في إقليم نينوى الجغرافي في قضاء تلعفر ونواحيه وقراه كذلك في القرى المحيطة بمركز المحافظة ( الموصل ) .

إن وجود التركمان في المناطق العراقية وحسب المصادر التاريخية يعود الى سنة ٥٤هـ/ حين استدعى القائد الأموي عبد الله بن زياد اكفين من الأتراك الى البصرة واعتبرت هذه بداية تاريخية لوجودهم.<sup>(٤٠)</sup> وتلتها موجات قدمت خلال خلافة المعتصم بالله وأعقبها دخول البويهيين بغداد ٣٣٤هـ وانتشارهم في كثير من المدن وبخاصة بغداد والموصل ، ومنذ تلك الفترة أصبحوا يشكلون عنصراً مهماً من عناصر هذه المدن اجتماعياً وكان اللافت للانتباه أكثر لتواجدهم وفعلهم كان عندما شرع السلاجقة بتوجيه غزواتهم للعراق في مستهل القرن الخامس الهجري<sup>(٤١)</sup> ومن ثم تلاها تتابع دخول الأعداد الضخمة منهم على شكل موجات بشرية زادت بعد احتلال الأتراك العثمانيين للعراق وحتى انسحاب الدولة العثمانية من العراق لصالح الانكليز بعد حكم ما يقارب تسعة قرون في البلاد العربية والعراق الأمر الذي ترك بصمات اجتماعية واضحة على هذه المناطق<sup>(٤٢)</sup> إن مناطق التواجد التركماني في العراق تقع في مدن وقرى واقعة على خط مستقيم تقريباً وهو الخط الذي يكاد يفصل بين الأكراد وبقية المناطق الأخرى من العراق.<sup>(٤٣)</sup> وهذا الخط الديمغرافي يتمثل انطلاقاً من تلعفر وقرها مروراً بمدينة الموصل والقرى التركمانية المنتشرة حولها خاصة القرى الكثيرة المنتشرة شرقاً (طريق اربيل) وجنوباً (طريق موصل-كركوك) وصولاً الى كركوك ومن ثم الى ديالى وبغداد.<sup>(٤٤)</sup>

وفي منطقة الدراسة يتواجد التركمان في قضاء تلعفر وقرها بنسبة أكثر من غيرها من المناطق وهم لا يشكلون كتلة مجتمعة في مكان واحد بل يتداخلون مع القرى العربية والكردية والمسيحية.<sup>(٤٥)</sup> كما وان قسماً من هذه القرى والمناطق السكانية والتركمانية أصبحت اليوم وبفعل عامل التطور الحضري ضمن حدود بلدية الموصل مثل القاضية ، النبي يونس والرشيديّة<sup>(٤٦)</sup> يبلغ عدد القرى التركمانية الموجودة في محافظة نينوى ماعدا مركز قضاء تلعفر بأكثر من مائة قرية تركمانية<sup>(٤٧)</sup>.

أما فيما يخص ثقافة التركمان :

منهم ينتمون الى الجماعات الأسيوية ولغتهم تعود الى النمط التركي القديم ، وتكتب بأبجدية اللغة العربية<sup>(٤٨)</sup> ويتكلم اغلبهم لغة تركمانية بلغة أوغوز<sup>(٤٩)</sup> ، ويشير المطران الصائغ الى أن بعض أصول هؤلاء يعود الى قبيلتي ( آق قوينلو ، قره قوينلو ) وقد اقبلوا الى الموصل في حملة ( أوزون حسن ) ، حسن الطويل ، واستوطن بعضهم في تلعفر (في قسم من قرى ومناطق الموصل وضمت إضافة إليهم الشبك والباجان وهم في الأصل من مربي المواشي والاغنام.<sup>(٥٠)</sup> وهؤلاء الان جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون الان في تركمانستان والمناطق المجاورة من أسيا الوسطى وسوريا<sup>(٥١)</sup> .

وفي مجال الضمانة الحقوقية لهذه الثقافات ومنذ قدمه فقد صدر قانون اللغات المحلية في العراق للاعتراف باللغتين الكردية - التركمانية في المناطق التي يسكنها هؤلاء المواطنون ففي سنة ١٩٣٠م-١٩٣١م شرع قانون يجيز إجراء المحاكمات بهاتين اللغتين ، كما جعلت اللغة البينية لأكثرية من يتكلموها سواء كانت عربية أو تركمانية أو كردية لغة التعلم في المدارس الابتدائية لمناطقها.<sup>(٥٢)</sup> وهم يدينون بالإسلام وكما هي الحال لمواطنيهم من العرب والأكراد فان التركمان ينقسمون فيما بينهم على مذهبي أو طائفي فبعضهم شيعة في حين الأغلبية منهم من السنة<sup>(٥٣)</sup> .

تختلف التركيبة الاجتماعية التركمانية عن العرب والأكراد والقوميات الأخرى بعض الشيء . حيث إن النظام العشائري قد ترسخ بين العرب والأكراد خاصة وبما في ذلك من منافع ومساوئ ، فالولاء المطلق للعشيرة ولد في كثير من الأحيان سلطة مطلقة لشيوخ العشائر ورؤسائها مما نتج عنه في الغالب نظام إقطاعي من المآخذ عليه انه قد يغيب العقلانية في اتخاذ القرار وتكافؤ الفرص .

أما التركمان فقد غلب عليهم الطابع الأسري ، أي العلاقة الحميمة لبعض الأقارب المنحدرين من جد أعلى ويسمون بنفس مسمى الأسرة ، وهذا النظام قد خلق نوعاً من التوازن الأسري في المناطق التركمانية وتجمعاتها السكانية ، كما أطلق نوعاً من الاحترام لبعض الأسر العريقة التي تعارف السكان على تسميتهم بإشراف المدينة / المنطقة / القرية .<sup>(٥٤)</sup> وكان هذا واضحاً أيضاً في استعمال هذا المسمى الأسري حتى من قبل سلطات الانتداب البريطاني أثناء حكمها للعراق .

هذا النظام الأسري لم يمنع أن ينال كل فرد حصته من الظهور والشهرة والتكريم بسبب مستواه العلمي ، أو الديني ، أو الوظيفي .<sup>(٥٥)</sup>

كما وان الفئات التركمانية المنتشرة في شمال العراق في كل مناطقه ، مدنه ، وقراه هي ذي توجهين تركمانيين في الثقافة ونتاج تفاعلها مع المجتمع .: حيث :

- الجماعات السكانية التركمانية ذي الأصول التي حكمت أجزاء من العراق كالسلاجقة ، الاق قونيلو ، قره قونيلو وهؤلاء غدوا كبقايا مجتمعات غريبة خاصة بعد دخول الأتراك وعدم تعاطف هذا الأخير معهم والذي اختلفوا معهم في طرائقهم وأساليبهم الفكرية . الثقافية .

- أما الجماعات أو الأقلية التركية - العثمانية التي انحسرت اجتماعياً في مركز الولاية وأطرافها كانت منظمة تنظيمياً إدارياً واستطاعت الاندماج مع المدينة وسكانه العرب المسلمين ولم تؤثر هذه الأقلية الصغيرة في لواحق المركز وأطرافه الإقليمية سكانياً .

وبنفس الوقت حافظت هذه الفئة التركمانية باجمعه الى وقت قريب على سماتها الثقافية وتركيبتها الاجتماعية في الإقليم . وقد جمعهم روح التآخي والمواطنة مع بقية الفئات



لاجتماعية الأخرى ومارسوا شتى الحرف والوظائف وبرز لهم أندية ثقافية . اجتماعية . فنية وغيرها وظهر من بينهم أدباء ومفكرين .<sup>(٥٦)</sup>

## الاثنيات والطوائف المسيحية

انتشرت المسيحية في العراق في المائة الثانية من ظهورها ، ففي القرن الأول الميلادي انتشرت المسيحية عن طريق الشام واسيا الصغرى ، وحوالي سنة ( ١٠ ) م كانت هناك جماعات مسيحية في ما وراء دجلة في اربيل ويبدو أن ( كوخابيت ) ، كركوك ، عدت بعد اربيل من أولى القلاع المسيحية القوية الشرقية ، وقد بنى المسيحيون في القرون الثلاثة الأولى كنائس عديدة في كركوك والبصرة وغيرها وانشأوا العديد من المدارس الخاصة بها<sup>(٥٧)</sup>.

وبسبب الحرب التي حدثت بين الروم والساسانيين اضمحلت المطرانية التي كانت في فلسطين وانتقل هذا المركز الى العراق ومركزها الروحي آنذاك اربيل ، حيث بلغت أوجها الروحي القيادي في هذه الفترة إذ شملت أذربيجان وارض نينوى حيث الامتداد من الصفير الى خابور<sup>(٥٨)</sup> ، وعرف الدين المسيحي بمراحل تاريخية متعددة انقسم فيها الى طوائف ومذاهب مختلفة تتباين في مناطق سكنها والدول التي تخضع لها أو تنتمي الى كيانها السياسي ، إلا أن ما يجمع كل تلك الطوائف والمذاهب هو إيمانها بالمسيحية على الرغم من المميزات والخصائص الاجتماعية التي تتسم كل طائفة بها وتميزها<sup>(٥٩)</sup> من غيرها ، فتجد في العراق الكاثوليك والبروتستانت والارثوذكس واليعاقبة ، وقد ضمت هذه الطوائف والمذاهب المسيحية العديد من القوميات والاثنيات المتعددة مثل العرب والكلدان ، والسريان ، والأرمن ... الخ ويلاحظ تركيز الوجود المسيحي في إقليم نينوى . فهم موزعين داخل المركز في أحياء سكنية مختلفة ، وهناك أحياء كونت الأغلبية من سكانها من المسيحيين مثل محلات الساعة وحوش الخان ، والميدان . وكما تركز الأغلبية من نسبتهم في خارج المدينة ومنتشرين في المناطق ، تكليف ، الحمدانية ، شيخان ، القوش ، باعشيقا ، وفي قرى أخرى مثل كرمليس ، باقوفا ، باطنايا ، تلسقف ... الخ . إن انتشار وتوزيع سكنهم يكون على الأغلب حول وبالقرب من كنائسهم سواء داخل المدينة أو

خارجها ، إضافة الى انتشار بعض الأديرة القديمة في مناطق متعددة في الموصل دون أن يكون فيها سكن من المسيحيين ولها وقفها الخاص بها من ارض وممتلكات خاصة بها .  
ومن الطوائف المسيحية ... :

طائفة السريان الكاثوليك والتي تنتمي الى السريانية القديمة والتي توجد داخل المدينة بنسبة قليلة عن ما هو في الخارج ، ولهم كنيسةتان كبيرتان ( الكاتدرائية السريانية ) وفيها مركز المطران وبقرها كنيسة قديمة تدعى الطاهرة ولها أوقاف خاصة بها .

أما في القرى فتتمثل وجودهم في قره قوش مركز قضاء الحمدانية وتصل أعداد عوائلها الى أكثر من ألف عائلة وفيها أربعة كنائس ، ثلاثة جديدة والرابعة قديمة (( أعيد أعمارها وترميمها حديثاً )) ، كما وفيها كنيسة أخرى أعيد ترميمها سنة ١٩٣٨م ودير آخر في قرية مركي التابعة لناحية باعشيقا . وتوجد كنائس وأديرة في غرب الإقليم ( نينوى ) مثل سنجار وفي جنوبه مثل ما يعرف لدى الأهليين بدير الخضر التي يقع على بعد ٢٥ كم جنوباً من قره قوش وفي قرية الخضر .<sup>(٦٠)</sup>

أما الطائفة الأخرى فهم السريان الارثوذكس وينتمون الى السريانية القديمة ويعتبرون احد سلاسل الأسرة السامية التي استوطنت بلاد العراق وبلاد ما بين النهرين وما جاورها منذ زمن سحيق واعتنقوا المسيحية منذ فجر ظهورها وبنو حضارة أدب ودين في الشرق لأجيال طويلة الى أعقاب انحلال الدولة العباسية ، وبعدها تفرقوا فيما بين النهرين وتركيا والشام ومصر والهند وأمريكا ويمثلون جميعاً ( ٢١ ) أبرشية ( منطقة إدارية روحية برعاية المطارنة والأساقفة ) وهؤلاء قاطبة تحت رئاسة بطريرك انطاكية وسائر المشرق.<sup>(٦١)</sup> وفي إقليم الموصل توجد اثنتان من هذه الأبرشيات وواحدة في بغداد ولديهم ( ١٧ ) كنيسة في العراق واغلبها في هذا الإقليم ودير واحد قديم هو دير مارمتي الذي يقع في جبل مقلوب شمال الموصل ( باعشيقا ) على طريق عقرة .  
أما الأرمن فهم الأقلية في المحافظة ولا يتواجدون سوى بعض العوائل موزعين في أحياء المدينة وفي قرأها المسيحية .

أما الطائفة الأخيرة فهم الاثوريون ويعرفون أنفسهم بالاشوريون وهم الآراميون القدماء الذين يتكلمون اللغة السريانية الآرامية التي امتزجت وتداخلت فيها العديد من المصطلحات الدخيلة وذلك بحكم الاختلاط بالقوميات الأخرى مثل الأرمن والأكراد والتركماني لعصور طويلة . إن نسبة الاثوريون ضئيلة موزعين داخل المدينة وخارجه (شمال الإقليم) مثل تلكيف ، شيخان وسنجانر وينسب مختلفة وفي قرى هذه الاقضية متداخلين مع القوميات والديانات الأخرى<sup>(٦٢)</sup>.

ان اللغة التي تداولت بين المسيحيين كانت اللغة الآرامية الدارجة في قسم كبير من آسيا (بلاد الشام والعراق والجزيرة) ، أما في العهد الساساني فكانت اللغة الأدبية هي اللغة السريانية (وهي لهجة من لهجات الآرامية واصلها من فلسطين وسميت بالسريانية نسبة الى سوريا) وبعد

إثبات اللغة العربية حضورها منذ ادخل الإسلام فيها في القرن السابع الميلادي تزعزعت اللغة الآرامية وقل استخدامها بمرور الزمن إلا بعض المناطق في العراق مثل الموصل وكرديستان وسوريا وفلسطين ظلت تتداول بين المسيحيين<sup>(٦٣)</sup> .

وعليه فإن المسيحيين في المحافظة يتكونون من مختلف الطوائف والقوميات وقراهم اكتسبت طابعها المميز والخاص بها على الرغم من اتصالها المباشر بالمدينة ، ويتكلم المسيحيون اللغة السريانية وهناك اختلافات واضحة في فلكلورهم الشعبي والخاص بالازياء والعادات والطقوس الذي يميز قراهم عن غيرها .

أما سكنة المدينة فهم أكثر تجانساً مع أجواء المدينة العام ولديهم الإحساس بهذا الاختلاف عن نصارى القرى وهذا لا يعود الى كون اختلافهم اثنيّاً أو لغويّاً بل اختلاف ديني طقسي<sup>(٦٤)</sup>. كما أن الميل في المدينة الى المهنة والصناعة وأجواء المدينة أثرت بهم وكونهم أصلاً أصحاب مهنة وصناعة ومنذ القدم حيث يذكر بن حوقل وجود طائفة من النصارى الأثرياء في نينوى ، كما ذكر بان بعض الصناع والبنائين النصارى هاجروا الى الموصل قادمين من تكريت التي كانت تقيم فيها جالية مسيحية كبيرة ، وقد شارك هؤلاء النصارى في الحياة الاقتصادية وبرعوا في الصناعة مثل الزخرف والتحف المعدنية<sup>(٦٥)</sup> .

الى ما تقدم والذي يعايش الإقليم ويتركيزه على هذه الطائفة يلاحظ بأنهم يكونون اليوم :

- ١- حرفيين في مجال البناء وأعمال الحديد .

- ٢- الأعمال الفنية المتخصصة في مجال الخراطة المعنية .

- ٣- انتشارهم في مجال شركات النفط ن مهندسين كفنيين ومترجمين .

- ٤- وكلاء للشركات الأجنبية .

- ٥- أعمال الصيرفة في البنوك الحكومية والخاصة .

- ٦- في مجال الإعلام .

- ٧- وهذا ما نراه في مجال التأهيل العلمي من خلال ميلهم نحو الكليات الهندسية واللغات ، وهذه التخصصات بالنتيجة تؤهلهم نحو الهجرة .

## الاييزيدية ( اليزيدية ) (\*)

يسكن معظم الاييزيدية في العراق في حدود محافظتي نينوى ودهوك في مناطق الشيخان وسنجار وتلكيف وبعشيقه وبحزاني وسميل وزاخو . وتعدادهم حوالي ( ٤٥٠ - ٥٠٠ ) ألف نسمة.<sup>(٦٦)</sup> وتعددت واختلفت الآراء عنهم حيث :

يقول الديوه جي في مؤلفه (( الاييزيدية )) على أنهم فئة اثنية أو دينية ، وهي قبائل متعددة كردية وعربية في الأصل ، ويتكلمون الكردية وهم يقطنون محافظة نينوى ويمتد تواجدهم الى سوريا وتركيا وبلاد القفقاس .<sup>(٦٧)</sup> أما سليم مطر فيعتقد بان الاييزيدية من بقايا طائفة الكلدانيين الحرانيين الذين بقوا على ديانتهم الآشورية ثم امتزجت هذه الديانة القديمة بمعتقدات صوفيّة مسيحية ، ويمثل اليزيدية أفضل نموذج للجماعات العراقية الأصيلة ويعبر عن ديانتهم ومعتقداتهم كتابان هما (( الجلوة )) لمؤلفه المتصوف الشامي عدي بن مسافر ، ومصحف (( رش ))<sup>(٦٨)</sup> ونظر إليهم على أنهم مسلمون متزهدون . توارثوا قومية ودينية صوفية واعتبارات سياسية ممزوجة بحب الأمويين .<sup>(٦٩)</sup>

أما المستشرقين مثل (( هنري لبارد ، مينورسكي ، باسيل نيكيتين ، وأدمونس ... الخ )) . ومعهم قسم من كتاب الكورد مثل أنور المائي ، شاكرا فتاح ، محمد أمين فتاح وآخرون . بان الاييزيدية من بقايا الديانة الزردشتية ، حيث يقول أنور المائي :

(( الاييزيدية من بقايا الديانة الزردشتية القديمة التي كانت ديانة الأكراد لحين ظهور الإسلام مع إضافة بعد العقائد والطقوس والاصطلاحات الجديدة إليها ونقص بعض الفروع منها وذلك شأن بقايا الأديان القديمة التي تسربت إليها عقائد واصطلاحات ليست منها وحذفت منها أمور كثيرة ))<sup>(٧٠)</sup> ويورد الدموجي في مؤلفه (( اليزيدية )) آراء لبعض المستشرقين مثل ابرونسور (( باكس )) على ان اليزيدية ظهرت بشكلها وتعاليمها في بلاد إيران ومن هناك انتقلت الى سائر المواقع التي نجدهم فيها الآن ))<sup>(٧١)</sup>.

أما الاييزيديون في مؤلفهم (( الاييزيدية )) يرون بان :

(( ١ - الاييزيدية من الأقوام الآرية القديمة وتعتبر عن أصالة الشعب الكوردي من ناحية القدم في العراق .

2- الديانة الاييزيدية في فكرها الروحي وريثة أقدم الديانات الآرية التي هي (( مزرة يه سنا )) ديانة الميديين أو الماويين (( الذين هم أجداد الكورد ))

أما المعتقدات الأخرى التي انتشرت فيما بعد (( كالزردشتية ، الماوية ، المزدلية ، الهندوكية ، المتراثية )) فروع منها وانشقت عنها بعد تغيير بعض مفاهيمها ((<sup>(٧٢)</sup>)

إن للجانب الديني أهمية خاصة في هذا المجتمع ذلك لاختلافهم فيه عن سكرة المناطق التي يعيشونها والذين هم من الديانات الأخرى مثل الدين الإسلامي والدين المسيحي ، وفيما يخص هذا المجال فلهم طقوسهم الخاصة في مزارهم وحجهم في (( لالش )) الذي اعتبروه قبلتهم وموقعه في سفح الجبل ، وهذه الأخيرة بمثابة جبل عرفه ، ولالش بمثابة الكعبة<sup>(٧٣)</sup>.

أما النظام الطبقي الديني - الايزيدي فيمكن تلخيصه كما يلي :

للايزيدية ثلاثة طبقات دينية هي : الشيخ والبير والمريد . وظهرت هذه الطبقات على يد الشيخ آدي : حيث عند مجيئه الى لالش من الشام رأى أن العقيدة الايزيدية قد اوشكت على الانقراض نتيجة لاضطهادات دينية فحاول إحيائها ، وأضاف وحذف منها حسب مقتضيات التطور الزمني . والطبقات هي :

أ - الشيخ : وتتنحصر مشايخها في أصول ثلاثة هي :

(١) الادائية : وسميت نسبة الى الشيخ آدي وتشمل على عوائل واسر ايزيدية محددة وهم بمثابة أولياء للايزيدية .

(2) الشمسانية : وهي إحدى أصول أرومة الشيوخ كذلك الحال فهم من اسر محددة ومعروفة في المجتمع الايزيدي ومن أقدمها تاريخياً وتتنسب الى ايزدين أمير الشمساني الذي كان له المرجعية الدينية قبل مجيء الشيخ آدي وهو في الأصل من طبقة البيرة .

(٣) القاتانية : وتشمل الاسر التي لها ميزة الخرقه الدينية - والمربين .

ب- البير : وهم شيوخ الطريقة والمرشدين ويعتبرون أقدم طبقة دينية ، وكانت موجودة قبل مجيء الشيخ آدي الى لالش ، وهي لا تقل عن طبقة الشيوخ في المنزلة الدينية وهؤلاء ينقسمون بدورهم الى أربعين فرعاً .

ج- المريد : وهم طبقة العوام الايزيدية .

أما الواجبات الدينية يمكن إجمالها على أن : -

الشيخ والبير نفس الواجبات حالياً ومتمم للآخر ومن هذه الواجبات :

١- التوعية الدينية والاجتماعية ، وتعليم مريديه الأقوال والأدعية الدينية .

٢- الإصلاح الاجتماعي وتوجيه الإرشادات الى المريدين (إصلاح ذات البين) .

٣- على الشيخ والبير الحضور الى دار مريده اذا احتضر والدعاء له وغسله وتكفينه .

٤- مساعدة المريد مالياً في حالة الحاجة وإطعامه في المناسبات الدينية في لالش .

أما المريدين فيقع على عاتقهم أداء الفروض الدينية وتوجيهات الشيخ والبير والتقيد لأوامرهم

(٧٤) .

والى جانب بنائهم الديني هذا فان بناءهم الاجتماعي والثقافي ، حيث ، المراسيم الخاصة في الخطبة والزواج والأعياد والأفراح والأحزان ، وبفعل تأثرهم بالمدينة وتطوراتها فان هذا المجتمع بدا فيها التغييرات مع الأبناء أو المحافظة على الجانب الأعظم من أبنائهم وثقافتهم الاجتماعية .<sup>(٧٥)</sup> فضلاً عن كونهم دين وقومية ، فان سكنهم المتوزع على طرفي الموصل فان المسميات التي تطلق على أفراده حسب مناطق سكنهم كان تطلق عليهم ، سنجري ، بعشيق ، شيخاني ، بحزاني ... الخ .<sup>(٧٦)</sup>

الايديية على مر تاريخهم الطويل تعرضوا الى حملات الاضطهاد والتكيد والإبادة الجمعية وكانوا باستمرار في صراع مع جيرانهم ، تارةً بسبب انتمائهم الديني وأخرى بسبب الانتماء القومي . كان نتاج ذلك عدم استقرارهم وتدمير قراهم ومدنهم وترحيلهم ونقصان تعدادهم واختزال خريبتهم الجغرافية لفقدان مناطقهم ومساكنهم ، مما اثر ذلك سلباً على نفسية الفرد الايزيدي وبالشكل الذي بات لا يتقون بغيرهم<sup>(٧٧)</sup> . ( ربما كان هذا سبباً مهماً في الاحجام عن ادلاء وإعطاء أي معلومات عنهم ، ألا ان يكون الباحث من الايزيدية أنفسهم ؟ )

أما الجانب الاقتصادي فان غالبية الايزيدية هم من العمال والجادين في أعمالهم وانتشرت في مناطقهم فرص الأعمال الزراعية خاصة من ناحية جمع أو جني ثمار العديد من الأشجار التي انتشر في مناطقهم ففي سنجان تنتشر أشجار التين ويشتهرون في تجفيفها وفي بعشيقه وبحزاني تنتشر أشجار الزيتون ... الخ .

كما معروف عن الايزيدية قدرتهم في العمل في مقالع الأحجار الخاصة بالبناء . وفي الآونة الأخيرة وبعد انتشار التعليم انخرطوا في المجالات العامة وكان منهم المهندسين والمدرسين والمهنيين والمتقنين ... الخ .

### الشبكة (\*)

وهم الجماعات الاجتماعية التي تنتشر قراهم في محيط مدينة الموصل وتتركز اغلبها في المنطقة الشرقية من المدينة<sup>(٧٨)</sup> ، واغلب مكوناتها التنظيمي الاجتماعي عشائري متشاكين مع القوميات العراقية / الموصلية الأخرى من الأكراد والعرب والتركماني والبيجوان . كذلك الحال بالنسبة لثقافتهم اللغوية فإنها خليطه من اللغات العراقية ، العربية الكردية والتركمانية وكذلك الفارسية .

أما من الناحية الدينية فهم على الأغلب من بقايا الشيعة / الغالبة ، وعقيدتهم قريبة من العقيدتين البكتاشية والقرلباشية التركيتين ، ولهؤلاء طقوسهم الدينية ومراتبهم وعاداتهم وتقاليدهم تتشابه في بعض أحيانه مع طقوس النصارى وبل قسم منها لها أصول بالنسبة لهم<sup>(٧٩)</sup>.

تعددت الآراء حول أصول هذه الجماعة وكذلك حول تواجدهم وسببه في هذه المنطقة الآن ، ومن أمثلة ذلك ما أورده الصراف في كتابه أن هناك خمسة احتمالات في أصولهم<sup>(٨٠)</sup>.

**الأول :** أن يكون الشبك إحدى القبائل أو العشائر الكردية المتوطنة في العراق منذ زمن لا نعرفه ، وهذا الرأي ليس له سند أو دليل يدعمه ، بدليل أن بين الشبك من عشائر تركمانية وعشائر عربية وأخرى فارسية .

**الثاني :** أن يكون الشبك من الأتراك الذين نزحوا الى العراق في عهد السلطان طغرل بك السلجوقي ، وهذا الاحتمال لا يوجد له دليلاً لأن الأتراك النازحين مع السلطان كانوا يتكلمون اللغة الاذرية والذي يستعملها الآن التركمان في مناطق كركوك وتختلف عن لغة الشبك المستخدمة .

**الثالث :** أن يكون الشبك من عشائر القره قوينلو والاق قوينلو وهذه أيضاً لا تستند الى أرضية ثابتة ، فهذه العشائر تركمانية وتلتزم المذهب الجعفري ويتكلم الاذرية المختلفة عن لغة الشبك.

**الرابع :** أن يكونوا من الأتراك الذي جاء بهم السلطان مراد الرابع ١٠٤٧م وهذا الاحتمال لا يمكن قبوله لثبوت وجودهم قبل هذا التاريخ .

**الخامس :** هم أتراك جاءوا العراق هرباً بعقيدتهم في عهد الصفويين وهذه غير منطقي كونهم موجودين قبل العهد الصفوي .

وامام هذه لاحتمالات التي لا يمكن قبول إي منها ، يبقى السؤال من هم الشبك ...؟

يقوم رأي على أن الشبك هم بقايا نادر شاه الذين تركوا في المنطقة بعد اضطراب الشاه للانسحاب وربما كانوا عبارة عن حاميات خلفها الجيش لتحمي مؤخرته ... وانقطعت بهم السبل وبقوا في المنطقة ، ويرى بعض أهل المدينة إن الشبك هم نتاج تزواج بقايا نادر شاه مع تركمان نازحين الى المنطقة .

وليس لهذا سند سوى اعتقاد بعض الكتاب بذلك استناداً الى فكرة أن كلمة ( شبك ) منحوتة من كلمتي ( شاه ) الفارسية و( بك ) التركمانية ، ولحين الحصول على مصادر تاريخية موثوقة تبقى جميع هذه الاحتمالات عبارة عن افتراضات ذهنية أكثر منها واقعية .

لقد أحجمت دراسات أخرى من شأن هذه الفئة الاجتماعية الى درجة تصغيرها كونها وحدة عشائرية يبلغ تعدادها ( ٢٥٠ ) ألف نسمة وهم يتكلمون لهجة تتألف مفرداتها من اللغات التركية والفارسية والكردية والعربية وسميت اللهجة بالبجوانية ، وان عشيرة البجوان اختلطت خلال حقبة مع عشيرة الشبك فأطلق على العشيرتين الشبك والبجوان<sup>(٨١)</sup>.

وأكدت على أن الشبك وجدوا هنا نتيجة هجرتهم من مناطقهم الأصلية في سوريا ( جبال السماق ) والذين لم يستطيعوا إكمال سيرهم الى كردستان<sup>(٨٢)</sup> .

إن في معلومة العامري وغيره من الكتاب الذين حاولوا معالجة الموضوع من الناحية السياسية الاجتماعية في ربطهم انتساباً الى الأكراد تارة والى الفرس والى الأتراك تارة أخرى أو ربطهم بالبجوان يمكن القول بان الشبك والبجوان تأثروا بالمحيط الجديد الذي سكنوه وعلى مر الأيام وعبر تاريخهم في المنطقة حيث انتسب قسم منهم إلى قبائل عربية أصيلة مثل الطي والحيش والجبور ومنهم من نجدهم ضمن إطار قبائل تركمانية مثل البيات ومنهم من انتسب الى قبائل كردية مثل الكوران وهكذا ، وبالتالي فان تكوينهم الحالي ثابت ومتماسك على أرضية وفرشة المجتمع العراقي عموماً والموصل بشكل خاص ، هذه من ناحية . ومن ناحية أخرى فهي ذات طابع خلقي وقيمي في التزامهم الديني وينظر إليهم بإعجاب من قبل عموم المجتمع الموصل المتنوع وكما ينظر إليهم كقومية ضمن الإطار الاجتماعي العام / الكل ، ولهم وجودهم الفاعل ويتميزون بانتمائهم لهذه المدينة ومجتمعه .

أما من ناحية المهنة فان الشبك على الأغلب فلاحون يمتنون الزراعة ويجيدون تربية المواشي والأغنام بصورة جيدة وفيهم من انتسبوا الآن الى التنظيمات الاجتماعية الحكومية وبشكل فاعل ومنتشرون في الأحياء السكنية الغربية من المدينة وخاصة المناطق والأحياء القريبة من مناطقهم .

ولقد تعرض الشبك الى جملة من ممارسات التهجير القسري وعوائلهم سنة ١٩٧٥م تم تهجير قرى بأكملها الى مجتمعات قسرية لغرض تبديل هوياتهم القومية سنة ١٩٨٨م - ١٩٨٩م وقبل ذلك تسجيلهم في التعداد العام للسكان ١٩٧٧م ضمن إطار القومية العربية<sup>(٨٣)</sup> .

### التوزيع الديمغرافي / مركز / أطراف

والى ما تقدم من المكونات الاجتماعية / الثقافية وبالعودة الى ايكولوجية الإقليم وما به من واقع جغرافي واقتصادي فان محافظة نينوى اليوم هي بالدرجة الأولى مجتمع تنوعي/لاتجانسي ثقافياً وتوزع في الوقت نفسه على رقعة من ارض ذات سمات بيئية مختلفة من حيث وجود الجبل في الشمال والشرق والأرض المنبسطة / المروية الخصبة التي تتخللها سلاسل حمريين والجزيرة الممتدة في عمقها حتى الصحراء في الجهة الغربية مع اختراق نهر دجلة وروافده المتعددة ومشاريع الري .



إن إنتاج العوامل هذه مجتمع محافظة نينوى المتنوع وبنفس الوقت هي الأقرب الى سمات تنوعية ديمغرافية وبالتدرج مجتمع حضري - مدني ومجتمع ريفي ومجتمع بدوي انطلاقاً من المركز ( الموصل ) الى الأطراف ( الجبلية / الصحراوية ) وفي الوسط املاءات اجتماعية / ريفية / زراعية / استيطانية / صناعية وهذه الاملاءات شكلت حتى وقت قريب فجوة زمنية في الانتقال والاتصال وبعداً مكانياً واجتماعياً بدو / حضر ، ويعكس لها خريطة وواقعاً اجتماعياً / ديمغرافياً جديداً وذي وجود سكاني حكمت على الأغلب من مركز / أطراف / نواه نتاج حضر / ريف وثم تتحدد عناصر أخرى اجتماعية من البدو والأكراد الرحل ( الكوچر ) في الصحراء والجبل . بفعل عناصر التطور الاجتماعي / الاقتصادي .

إن الجهة الغربية من نهر دجلة في المحافظة وطبقاً لخريطته الديمغرافية هي ذات طابع بدوي في ابعده أماكنه ( غرباً وجنوب غربه ) ومع تدرجية الأرض واستغلاله زراعياً اعتماداً لتوفير المياه في الآونة الأخيرة فان سمة البدوية تحددت وقلت سماتها . كلما اقتربنا أكثر إلى حوض النهر أكثر لتسود سمات المجتمع الريفي / الزراعي / البستاني طبقاً لخصوبة التربة ووفرة المياه أكثر بالشكل الذي كونت تناثرات من القرى الزراعية الواضحة تتكاتف أكثر كلما اقتربنا من حوض النهر مكونة قرى متصلة ببعضها البعض .

ومع التوجه الى عمق المنطقة الغربية فان مشكلة شحة المياه والفجوة الاجتماعية بين المركز وأطرافه الغربية قد تجاوزتها مجتمع المحافظة اليوم بفعل المشاريع الاستراتيجية/الزراعية/الصناعية التي نفذت في العقد الأخير من القرن الماضي ، ومن أهمها مشروع سد الموصل والتي غطت مساحات من أرضها وفي الوقت نفس غطت نواظمها ومبازلها الاروائية لمساحات واسعة من غرب المحافظة ( ولا ننسى بنفس الوقت إنها سببت مشكلة هجرة أهالي القرى التي غمرتها المياه الى المدينة والاقضية والقرى المحيطة بالموصل أو شكلت تجمعات سكنية شيدت لهذا الغرض ) .

إن جدوى هذا المشروع الإنتاجي لم تقتصر على الناحية الاقتصادية / الإنتاجية إنما أثرت من ناحية أخرى على التوجه الديمغرافي المتشكل الناتج ، حيث ظهرت مراكز تجمعية سكانية استيطانية لكثير من عوائل وعشائر القبائل البدوية التي كانت في ترحال دائم لتقييم هؤلاء لهم مناطق سكن دائمية إضافة لتحول غالبيتهم في طريقة معيشتهم ومستواهم الاقتصادي الى ملاكي أراضي وفلاحين خاصة أولئك الذين شملت أراضيهم بتوزيع مياه الري وتمثل إدارياً المناطق المذكورة أعلاه ناحية ربيعة ، سنجار ، البعاج ، عين زالة وأطراف قضاء تلغفر ، ناهيك عن تحولها الى مناطق تجارية وصناعية ومواصلاتية عنكبوتية مما انعكس ديمغرافياً بانتشار واسع وكثيف لتركزات سكانية وتجمعات اجتماعية قامت على أسس اقتصادية وليست ثقافية ولتتخالط الثقافات كذلك الحال نفسه فيما يخص المنطقة للمنطقة الشمالية الغربية (نهايات

الجبل والتلال والجزيرة) فان ثمة تغيراً واضحاً في ديمغرافية المنطقة ، ( للمثال وليس للحصر ) فان تداخلاً اجتماعياً ونزولاً من المناطق المعزولة والقرى المقفلة اثنياً / طائفيًا حدثت في القرى والمناطق التركيزية الايزيدية متوجهة الى مناطق المشاريع المقامة للعمل فيها والتأقلم مع الواقع الجديد لتسجل تاريخ المنطقة هذه تغيراً في التوجه الديمغرافي لتختلط مع باقي المكونات الاجتماعية في نشاطاتها الاقتصادية / الزراعية والانفتاح أكثر نحو الانخراط في مخططات المشاريع الاقتصادية المتنوعة هذه عن طريق العمل في دوائر الدولة الرسمية وصولاً الى المركز ( موصل ) وارتفاع المكانة المتقدمة بينما كانوا فيما مضى تقتصر عملهم كعمال .

وبالعودة إلى عموم المنطقة الغربية والشمالية الغربية منها فانه فضلاً عن المشاريع الزراعية فان المشاريع / الصناعية شغلت هي الأخرى مساحة لا بأس بها من رقعتها ( وكما ورد في الجانب الاقتصادي ) وهذه اثر وبشكل فعال في خلق تجمعات سكانية متنوعة السمات جامعة بين ما هو ريفي / حضري وما هو متنوع ثقافي وقد أحاطت تجمعاتها بحدود مكانية لتحدد معها خطأً فاصلاً بين الأنماط الثقافية المختلفة جامعاً الأساسي المهنة الواحدة - الانتساب الى المشروع من جهة وبين المحيط الاجتماعي الخارجي وتوزعه السكاني خالقة بالنتيجة النهائية نوعاً من التناثر الديمغرافي المحدد مكانياً .

إن هذا التناثر السكاني الاجتماعي يكاد يكون لها سمات في اغلب المشاريع الصناعية المقامة في هذه المناطق الريفية إلا أنها في الوقت نفسه تعطي خطأً للمتصل الديمغرافي بين المركز والأطراف المعطلة في توجيهها وتخطيطها الإداري / المدني من المركز الى الأطراف يقابله تجمعاً اجتماعياً من الأطراف لأيدي عاملة ولتكون بؤر استيطانية / ديمغرافية / ريفية في أطراف هذه المشاريع مستفيدة من الناحية الاقتصادية المهنية والخدمات المتوفرة فيها من نقل وكهرباء وماء ، وتزداد هذه التجمعات السكنية / الريفية / الصناعية كلما اقتربنا من مركز المحافظة الأيمن لتنتهي الصورة بمشاريع اكبر مثل سد بادوش الاروائي ومعمل السمنت ومشروع الطاقة الحرارية ... الخ وصولاً الى المنطقة الصناعية ( المخصصة أصلاً في خريطة المدينة البلدي والتي كانت الى وقت قريب خارج المدينة الديمغرافي / السكاني وتحيط بها أحياء سكنية مشوهة من ناحية ولتتملأ الفراغ بين هذه الأحياء والمنطقة الصناعية بأحياء خصصت حديثاً من ناحية أخرى تتخللها أبنية وسكن ذات الطابع ريفي ) .

وانطلاقاً من موقع المدينة التجاري - المواصلاتي فان شبكة عنكبوتية من خطوط المواصلات تربط عموم المحافظة ببعضها البعض مركز تشابك مدينة الموصل وهذا العامل لعب دور مهماً في تثبيت وتسكين المجتمع وتوثر بشكل واضح في واقعه الديمغرافي فبدأ بتعبيد طرقه من المركز الى الأطراف وبفترات زمنية تتابعيه وحسب تطورات الإقليم ومعه تغيراً تراتبي استقراراً في صورة قراره واقضيته السكانية .

لقد شمل مد الخطوط الكثير من المناطق والشعب النائية من الإقليم ولعبت دوراً بارزاً في تثبيت العديد من القرى والضواحي والاقضية في تمركزاتها السكانية وظهر العديد الكثيف من القرى على طول أطراف هذه الخطوط مستفيدة منها كمواقع قريبة ولتقترب من الخطوط أكثر تاركة على الأغلب أراضيها الأصلية خلف مساكنها الجديدة وبالشكل الذي شكل عاملاً تمركزياً استيطانياً منظماً مع هذه الخطوط الموصلة حيث تشير خارطة المحافظة على انتشار واضح لقرى كثيرة ومتنوعة على طول خطوطها .

وبالعودة الى المكونات الديمغرافية / الاجتماعية - الثقافية فان عموم المنطقة الغربية منها وخاصة الأطراف يتكون وبشكل أساس من القومية العربية تتخللها جذور ثقافية أخرى مثل التركمان ( في تلعفر - محلبية - والقرى المحيطة بها ) وايزيدية ( سنجار وقره ومجمعاتها السكنية ) والجرجية ( مزيج القومية العربية والكردية في عين زالة واسكي الموصل ) .

أما الضفة الشرقية من محافظة نينوى فهي بالقدر الذي تتميز به خارطته الجغرافية/الاقتصادية باللاتجانس والاختلاف المكاني من حيث التوجات والطيات الأرضية من التلال والأراضي المنبسطة فان خريطته الاجتماعية هي الأخرى متنوعة ولا تجانسية في ثقافته وسماته الريفية والحضرية . وإذا كانت الفجوة بين المركز والأطراف في الضفة الغربية كانت موجودة وقد ملأتها ظروفها الحالية من تغيرات فان الضفة الشرقية كانت ومازالت على العكس حيث التواصل المكاني والتواصل الاجتماعي / الاثنوغرافي بين مركز المدينة الأيسر والجبل في الشمال . وإذا كان لدور بعض المشاريع التي أقيمت بين الجهتين مهمة فان الفائدة كانت للضفة الغربية أكثر من ضفتها الشرقية إلا أن طبيعة الأرض الخصبة وتوفر المياه من الأمطار والمياه الجوفية وروافد دجلة قد عوضت المنطقة منذ القدم وليومنا هذا في ممارساتها الزراعية والصناعية وانتشار التجمعات السكانية مما قللت الفجوة المكانية والزمانية ومن ثم الاجتماعية بين مركزها والأطراف .

إن الخارطة الجغرافية / الديمغرافية قد أشارت إلى وجود عدد اكبر من الاقضية والنواحي والقرى في شرق المحافظة من غربه وبكثافة سكانية أعلى للأولى . وما إقامة المشاريع الاقتصادية مثل المصانع والمراكز التجارية إلا عاملاً مضافاً مؤثراً وبشكل اكبر وأوسع في ساحله الأيمن كذلك الحال فأن طرق المواصلات الرابطة كانت اكبر وأكثر طبقاً لمتطلبات وواقع ديمغرافيتها الداخلية وفي حدود إدارة المحافظة أو الإقليم .

أما حدوده الخارجية والمتمثلة بالمحافظات الشمالية والشرقية فان الجبل كواقع جغرافي ونهايته الداخلة ضمن إطار حدوده الإقليمي قد أثرت وبشكل كبير على المكون الديمغرافي من حيث الكثافة والنوعية والتداخل مع مجتمع المحافظة مروراً بالوسطية الديمغرافية مكونة تجمعات سكانية قريبة في سماتها الى السمات الشمالية والشرقية وصولاً الى المركز وبالذات في ساحل

المدينة الأيسر لتبصم في مكونه الديمغرافي الداخلي أثاره الاجتماعية التنوعية .انه وبالقدر اثر الصحراء والفجوة المكانية / الاجتماعية نتاجه بدو/عرب/ريف مع تنوع يسير في جزره الثقافية في غرب المحافظة بالمقابل كان الجبل وامتداداته من تلال حميرين أثره الواضح على محيط ومركز محافظة نينوى حيث التنوع (عرب / اكراد / تركمان / ... الخ) المتناثر على شكل تجمعات سكانية محلية / ثقافية / متنوعة ومتداخلة مع بعضها البعض يصعب تميزها إلا من خلال الدخول في ثنايا مكوناتها الجزيئية الاجتماعية وبالشكل الذي تستحق كل منطقة منها وما بها من تنوعات ومن تداخلات فعلية اجتماعية .

فالعامل الايكولوجي / الجبلي / التلالي / السهلي واختراق دجلة وروافده ووفرة مياهه وأراضيه الخصبة جعلت منه تمركزاً سكانياً متقارب الحدود في قراها ونواحيها وأقضيتها عماد مكونها الاجتماعي / الثقافي / العرب / التركمان / الاكراد ، الشبك ، الايزيدية والكاكائية ... الخ . حيث التنوعية السائدة فيها وتلاحق ثقافات الفرعية تكون نتاجاً في انقائها قبول الآخرين واحترام ثقافة الآخرين والتشارك في العديد من المسميات وتشكيل تجمعات وتنظيمات مدنية أهلية ذات طابع تنوعي مع الحفاظ على الهوية الخاصة بها . ان نقطة الالتقاء بين ضفتي النهر بين شرق المحافظة وغربها كان العامل المشترك لها في النهر وحوضها المروي الخصب فان المسافة المحصورة بين مركز المحافظة وأقصى حدوده الشمالي الجبل وسده المقام حديثاً فان هذه المسافة قد شغلت وبشكل كثيف سكانية استيطانيا وبالشكل الذي شكل خطأً ديمغرافياً تكاد تكون الأكثر كثافة من كل مناطق المحافظة باستثناء المركز ذلك بفعل أرضها الخصبة وارتباطها بطرق مواصلات تجارية مضافاً إليها العديد من المشاريع الصناعية المستحدثة .

أما مركز المحافظة / الموصل فقد سبقت الأطراف في تغيير الديمغرافي وبوقت ليس بالقصير وفي الوقت نفسه كان السبب في تغيير الأطراف من خلال الخطط والسبل التي أعدت فيها فأنثرت وتأثرت بها .إن العديد من المتغيرات لعبت دوراً بارزاً في سيادة مجتمع المدينة المكاني / الديمغرافي منها ما هي داخلية ومنها ما هي خارجية ، فهذه الأخيرة كانت عوامله من خارج نطاق سماتها المكانية / المدنية وخاصة تلك التي تخص السياسات التنموية في المجالات العديدة الصادرة من مراكز السيادة السياسية / الإدارية قديماً وحديثاً مثلاً ما يسمى بالتنمية الانفجارية ومنه السكانية الذي تعرض له عموم المجتمع لعراقي ومنه مجتمع هذه المدينة والتوسع الحاصل في مجالات التعليم والصناعة والتجارة والانخراط بالدوائر الحكومية المختلفة المدنية والعسكرية ... الخ كل ذلك أعقبه تغيرات ديمغرافية على أرضه من زيادة في أحيائه السكنية وتوسع رقعته الجغرافية / الديمغرافية .

أما المتغيرات الداخلية فهي الأساس المهم المؤدي الى قيام وثبوت أشغاله الاجتماعي/الحضري وتوسعه المكاني ومنه العامل الوضعي / صفات المكان الذي يستمد بنائه

من مواد الانشائيات المتوفرة في محيطه البيئي ( مثل الحجارة ، المادة اللاحمة ، الجص ) المتكيف مع تقلبات المناخ ومن ثم مقاومته مع الزمن لتعمر أكثر . ولتكون صورة ديمغرافية عامة ( فضلاً عن الناس / المجتمع ) تكوينه منطلق من البيت السكني ( الحوش ) ومن ثم الحي الشعبي الصغير ( المحلة ) صورته الأقرب الى سمات المجتمع المحلي Community الذي مازال قائماً وجوده مكاناً ومجتمعاً في سويداء المدينة السكاني القديم ومركزه الساحل الأيمن من المدينة .

هذه الأحياء القديمة ومجتمعه الشعبي Folk Society تعكس صورة واضحة للسمات المدينة الخاصة بها والاستدلال عليها مكانياً يكون من خلال وقوع هذه الأحياء ضمن إطار سور المدينة القديم الذي يضم لهذه السويداء السكني الكثيف من خارطة المدينة .

إن هذه الأحياء تكاد تحمل السمات الديمغرافية نفسها في التكوين من حيث طراز بناء السكن ( الحوش ) ونمط الحي/الزقاق ( المحلة / عوجي )<sup>(\*)</sup> وفيه تتقارب البيوتات وتتداخل وتتلاصق جانبياً يقابلها تقارب في فضائاتها العلوية ( الكوشك \*\* ) وترتبط بجسور توصيل بنائي/مكاني كما وتعلو أو تغطي الزقاق بنايات سكن في بعض الأحيان لتترك في أسفله ممشى الزقاق الملثوي ( العوجات ) بقناطر ضيقة الممر تتوسطها مجاري الصرف المائي المنحدر بسرعة .

أما البيوت/السكن ( الحوش ) فهي بالرغم من صغر مساحتها إلا أن بنائها توفرت فيه الاستغلال السكاني الأمثل للمكان وتوفر الضمانة الاجتماعية /المعيشية / الصحية في تصميم وحداتها السكانية الصغيرة من تهوية وصرف مياه صحية والحماية من تقلبات الجو والمناخ الممطر والحر واستقلالية المكان والأسرة من خلال اعتماد البناء على مواد مانعة وعازلة للصوت ( صماء ) ، وخرن لمواده الغذائية كضمانة اقتصادية في سرداب البيت ( الرهرة ) تمتاز لتحمله وعدم تلفه لمدار سنة أو أكثر .

إن مجموع الأحياء بالنتيجة النهائية هي في أعلى درجات الكثافة السكانية في المدينة وفي أكثر الأماكن صغراً وطبقاً في مساحته الجغرافية ، وبنفس الوقت فإن نتاجه اجتماعياً هياً لأحيائه أن تكون لديها تقارباً مكانياً / سكنياً لتقابلته تقابلاً مركزاً / اجتماعياً بين اسر وعوائل المحلة الواحدة وأبنائه وبالشكل الذي وفر ضمانة لصيرورة الحياة مع الآخرين دون مشاكل ضبطتها وحدة ( المسجد / الجامع / المزار ) كوحدة دينية / قيمية ، ووحدة الانتماء الاجتماعي الى المحلة الواحدة ، والثقل الآخر هو السوق القريب من أحيائه كوحدة اقتصادية ، حيث يقضي الموصلين معظم وقته في هذه الأسواق ، حيث ، هذه الأخيرة هي الأخرى متداخلة في البناء وكثيفة المكون البنائي الاجتماعي / الاقتصادي ذي تنوع حرفي ، أضف إليها الحمامات والمقهى

---

(\*) العوجي : (بفتح العين وتسكين الواو) وتعني الزقاق .

( الجايخانة ) كمؤشر لوجوده في شوارعه العريضة الجديدة ( الجادة ) في بداية الزقاق والارتداد إليه في الصباح الباكر ومساءً . ( جايخانات الصنف )<sup>(\*)</sup>

وأخيراً فان مسميات هذه الأحياء والمناطق مازالت على حالها من مسميات عربية ومنها خليطة بين العربية والفارسية والعربية والتركية ومسميات إسلامية ورجال الدين ، أما الأسواق فتشير بصورة واضحة الى صنوفها وحرفها الصناعية وتخصصاتها الاقتصادية/التجارية/الزراعية .

إن الملاحظ اليوم يرى بان مثل هذه المناطق قد مرت عليها عوامل التغيير والتجديد الحضري وحالها حال المدن العراقية الأخرى في انفتاحها بعد منتصف القرن العشرين ، إن المدينة لم تغير موضعها المكاني والديمغرافي ، حيث التركز السكاني على حاله في الموصل القديمة وكانت مغلقة على نفسها ( الساحل الأيمن ) ومنعزلة ولم تشهد مظاهر توسيع عمراني تعود الى خصوصية المدينة الجغرافية وخاصة في مشكلة تغير مجرى نهر دجلة بين الفينة والأخرى بسبب الفيضانات التي كانت تسببها وأسباب أخرى اقتصادية ( ركود تجارته ) بسبب الأحداث والتغيرات السياسية في تلك الحقبة من الزمن . وعوامل أخرى اجتماعية فظلت المدينة محصورة داخل السور وتقلصت عمارتها عما كانت عليه حتى أواسط القرن العشرين وبعد ان وصلت بخط سكة حديد - تجاري ( طوروس ) دفعها الى كسر جمودها وخروجها من عزلتها ونشطت تجارتها واستعادت حيويتها (مركزها الاقتصادي وتقدم العمران وخرج الناس الى ظاهر المدينة وعمرها فيها ، ويشار الى مناطق التوسع الديمغرافي هذه على أنها حي الشفاء ، قرب المستشفى الجمهوري ، والدواسة جنوب المدينة وموصل الجديدة وحي الثورة ، واختزقت شوارع عريضة لأحيائه القديمة ( الجادات ) مثل شارع رأس الجادة ، الفاروق ، السرجخانة ، وشارع المستشفى ، كلها في ساحل المدينة الأيمن رافق ذلك عبورُ الى ساحله الأيسر وتشبيد حي الفيصلية على ضفة النهر جاء ذلك بعد ثبات منسوب نهر دجلة وزوال خطر فيضانه بعض الشيء ، (خاصة بعد إقامة سد الموصل الإستراتيجي) . لقد ازداد توسع رقعة المدينة في ضفته اليسرى أكثر مع سياسة الدولة في عموم العراق فكانت للمدينة حصتها في عمليات التغيير والتطور من تجديد حضري (نتيجة لما يسمى الانفجار / السكاني) مع توفر عناصر وسمات مدنية ذاتية في المدينة كونها مركز إداري / تجاري / صناعي / زراعي / علمي / فكري في عموم المنطقة الشمالية من العراق مما شكل مركزاً للنقل الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي ، فكان توسع المدينة في أحيائها العديدة المنفتحة على مساحات منبسطة من الأرض أمراً واقعاً بشكل سريع . وتميزت هذه الأحياء بوحدات سكنية كبيرة المساحة والأقرب في سماته

---

(\*) المقاهي المعروفة بإيواء جماعة حرفية معينة .

المدنية/الحضرية الى التي في مركز السياسي/بغداد والمحافظات العراقية الأخرى بعد ان مدت الجسور بثبات واطمئنان على نهر دجلة لتشمل في توسعه رقعة اكبر وتركز سكاني/ديمغرافي اكبر في ساحله الأيسر من الأيمن ، حيث ، الشوارع العريضة والعمارات الحديثة على النمط الهندسي الحديث فضلاً عن الأحياء ولتترك ساحله الأيمن وقسم من أحيائه القديمة لتتحول الى أسواق تجارية .

ويبدو إن الساحل الأيسر من المدينة لم يكن فيه عمارة الى حدود منتصف القرن الماضي وبعدها انشأ الناس فيها عدة أحياء امتدت الى نينوى القديمة ثم امتدت الى مدينة الزهور التي تجاور قرية الارجية (الشبكية) وحي الثقافة بجانب الجامعة مقابل سور نينوى .

كما يلاحظ ان التوسع الحاصل قائم على جميع الاتجاهات (ماعداء جهة النهر التي هُذَّب) لتصل في حدودها السكنية الاقضية المجاورة لها ، وفي الوقت نفسه يتواصل زحفه الحضري أدخلت العديد من القرى والقصبات وبعض مناطق الاقضية ضمن حدود إطاره البلدي ، في حين اعتبرت هذه المناطق حتى وقت قريب هي أطراف ومناطق نائية عن المدينة . مثل قضاء تلكيف والحمدانية وبعشيقه وبرطلة ... الخ .

إن الانفتاح الأوسع في ديمغرافية المدينة في ساحله الأيسر عن ساحله الأيمن جاء لأسباب وعوامل منها ما هي جغرافية/مكانية ، حيث الأرض المنبسطة في حوض النهر القديم ، وملائمته للبناء من ناحية الشروط الهندسية لثبات البناء وإستراتيجية المشاريع المنشأة فيها وبأنواعه وما أعقبه من إقامة الغالبية من الدوائر والمراكز المهمة فيها مثل الجامعة ومعامل ومصانع ومنشآت للتصنيع العسكري . قابله تحديد التوسع في ساحله الأيمن بسبب تموج أرضه التلالية ووجود المعسكر في جنوب وغرب المدينة وانحصاره في شماله بقرى ريفية وبالنهر .

الى ما تقدم في صورة المدينة الديمغرافي وتوسعه من مركز المدينة القديم الى ظاهره وبالشكل الحديث في الساحلين - حي شعبي/المحلة الى أحياء سكنية حديثة متحضرة ديمغرافياً وبفعل ما يسمى بالتجديد الحضري من خلال تحرك مكونات المركز ( الأيسر ) الى أطراف المدينة يبدو وكأنه شكل من أشكال التوازن الديمغرافي ، مقابل ذلك وإخلاقاً بهذا التوازن ، فان حركة عكسية لمكونات اجتماعية ( أسرية ) ريفية وبدوية وكوجرية هاجرت الى المدينة وأخلت بهذه التوازنية الحضرية / المدنية وبالذات في أقصى أطراف المدينة والمكون لإطار المدينة الديمغرافي .

ففي نهايات الساحل الأيمن الحضري وخاصة في أحيائه المنشأة حديثاً وبفعل عوامل الاستقطاب المركزي للمدينة الى الأطراف الغربية والجنوبية من المحافظة فان سمة التريف تكاد تكون واضحة في مكونه الديمغرافي/السكاني ، فالصورة هذه ظاهرة للعيان في أحيائه ، اليرموك ، الإصلاح ، الرفاعي ، العربي ، الجديدة ... الخ أساسه الثقافي المتريف من سكان

الأفضية القرى المحيطة به ومن سكنة الجزيرة والصحراء الغربية وبشكل تكاد تغطي على هذه الأحياء سمة الأماكن والمناطق الأصلية التي هاجرو منها خاصة بعد تحول سكان هذه المناطق الى ملاكين للأراضي الزراعية وربحهم منها مكنهم من دخول المدينة وشرائهم لعقارات تجارية صناعية وبيوت سكن عالية الثمن .

وعليه فان الصحراء/بدو ومنطقة الجزيرة والمناطق الغربية/ريف له التأثير الواضح على الساحل الغربي من المدينة .

بالمقابل فان الساحل الأيسر وكما أسلفنا وبالقدر الذي تسارع فيه التوسع الديمغرافي وفي وقت قصير شابه التريف أكثر ، الى جانب تنوعه من الناحية الثقافية حيث تأثير الجبل/كرد وتأثير الجزر السكنية الثقافية المتنوعة المحصورة بين المدينة والجبل . فهاجر سكنتها من تركمان وأكراد وشبك ومسيحيين وإيزيدية ... الخ الى الأحياء السكنية المترامية والمشكلة للإطار الديمغرافي الخارجي للمدينة حاملين معهم سمات مناطقهم الاجتماعية الريفية/البستانية الى المدينة ، أضف الى ذلك احتواء المدينة نفسها في مداها نحو الأطراف في خارطتها الإدارية للعديد القرى الزراعية . فكان التنوع واللاتجانس سمة ظاهرة وواضحة في الأحياء العديدة من المدينة مثل حي الكرامة والقاهرة والجزائر والنبي يونس ... الخ . ففيه المصلاوي والتركماني والكردي والشبكي والمسيحي والإيزيدي ... الخ .

مع ظهور سمة الحضرية/المدينة الموصلية في أحياء أخرى مثل الزهور والقادسية والبريد والمثنى والثقافة والأندلس ... الخ .

إن انفتاح المدينة في ساحله الأيسر ونمط بنائه وتصميمه الحضري الحديث من حيث وجود البناءات الحديثة وتوفر المساكن والشقق وشوارع عريضة مع إضفاءه بصورة اجتماعية موزائكية لا تجانسية كان نتاج هذا بالنتيجة اهتمامها بموضوعة المجتمع المدني ومنظّماته التي انتشرت ويمكن ملاحظته وبشكل واضح فيها .

## مصادر المبحث الثاني من الفصل الرابع

- ١- د.متعب مناف السامرائي، اثر التحول الحضري على التماسك العائلي في مدينة الموصل ، بحث مقدم الى الندوة العلمية الثالثة لقسم الخدمة الاجتماعية/كلية الآداب/جامعة الموصل، ١٩٩٣م، ص ٤ .



- ٢- نفس المصدر أعلاه، ص ٦ .
- ٣- نفس المصدر أعلاه، ص ٨ .
- ٤- بن سبط الجوزي، مرآة الزمان، ص ٥٢٢ .
- ٥- د. عبد الواحد ذنون طه، المظاهر الحضارية في الموصل في العهد الأموي، موسوعة الموصل الحضارية، ج/٥، جامعة الموصل، ص ٤٨ .
- ٦- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٢٧ .
- ٧- بن حوقل، صورة الأرض، بيروت، ص ١٩٥ .
- ٨- أبو زكريا، الازدي، تاريخ الموصل، تحقيق على حبيبة، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ١٣ .
- ٩- محمد جاسم المشهداني، الجزيرة الفراتية والموصل رسالة ماجستير، مصدر سابق، ١٩٧٥ .
- ١٠- انظر : موفق ويسى محمود، الثقافات الفرعية في منطقة الموصل، بحث مقبول للنشر، مجلة المؤرخ ولم ينشر لأسباب لها علاقة بسياسة المجلة، ١٩٨١ .
- ١١- سعيد الديوه جي، تاريخ الموصل، ج2، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل، ٢٠٠١م، ص ٣٣٤ .
- ١٢- انظر : موفق ويسى، المصدر السابق، ص ١٨-١٩ .
- ١٣- د. حلیم بركات، المجتمع اللبناني فسيقائى أم تعددى، مواقف السنة/١، عدد/١، ١٩٦٨م، ص ١٠٨ .
- ١٤- د. حلیم بركات، المجتمع العربى المعاصر، مصدر سابق، ص ١٧ .

١٥- د. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/٦، ١٩٩٤م، ص ٣٥ .

١٦- د. سعد الدين إبراهيم، نحو دراسة سوسولوجية الوحدة، الأقليات في الوطن العربي، قضايا عربية، السنة/٣، الأعداد (٦،١) شباط. تموز، ص ١ ص ٢٤ .

١٧- قصي رياض كنعان، التوزيع الجيواثوغرافي في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب / جامعة الموصل، ٢٠٠٥م، ص ٩٠ .

١٨- د. حلیم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - تموز ٢٠٠٠م، وبالاعتماد على بعض آراء المستشرقين مثل :

Carleton Steven Coon, Caravan, The Story of Middle East, New York, 1961 .

Daniel Byman, (Let Iraq Collapse Interest Fall 1996).

١٩- وانظر : خريطة التقسيم- الديمغرافي-السياسي الصادرة :  
News week/March 31-2003 .

الملحق ( )

٢٠- انظر خريطة التوزيع الجيواثوغرافي، محافظة نينوى .

الملحق ( )

٢١. قصي رياض كنعان، التوزيع الجيواثوغرافي، مصدر سابق، ص ٩٣ .

٢٢. انظر : محمد حسين محمد، الاختلاف والتنوع في ظل التضامن الاجتماعي (

دراسة انثربولوجية - ثقافية في مدينة كركوك ) ( وما جاء به من تفاصيل حول اصل

التسمية ومناطق تواجد الأكراد ) رسالة ما جستير غير منشورة - كلية الآداب جامعة

الموصل، ٢٠٠٥م، ص ٥٥ .

٢٣. شاکر خصباک، العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد، ص ١٦٤ .

- ٢٤ . **تومابوا، مع الأكراد، ترجمة اواز زنكنة، سلسلة الكتب التاريخية، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٠ .**
- ٢٥ . **سليم مطر، جدل الهويات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣م .**
- ٢٦ . **د.شاكر خصباك، الأكراد ( دراسة جغرافية اثوغرافية )، مطبعة شفيق، ١٩٧٢م، ص ١٨ .**
- ٢٧ . **هادي جاويشلي، الحياة الاجتماعية في كردستان، مطبعة الجاحظ، بغداد، ص ٤٢ .**
- ٢٨ . **موفق ويسى، الثقافات الفرعية، مصدر سابق .**
- ٢٩ . **انظر : محمد امين زكي، تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة .**  
وانظر : Arfa Hassan, The Kurds, London, 1963 .
- ٣٠ . **محمد نجم النقشبندي، الأكراد وكردستان، بحث منشور في دائرة المعارف الإسلامية ١٩٨٦م، مطبعة المعروف، بغداد ٢٠٠٢م، ص ١٨٥ .**  
\* كوجر : كلمة كردية معناه الرُّحل .
- ٣١ . **قصي كنعان، مصدر سابق، ص ٣٠ .**
- ٣٢ . **حيث تداخل الثقافات الفرعية الكردية مع بعضها البعض ومن ثم تداخلها مع الثقافات الفرعية من الثقافات الأخرى الغير الكردية مثل التركمانية والعربية والمسيحية ... الخ .**
- انظر : محمد حسين، رسالة ماجستير، مصدر سابق، ص ٥٧-٦٣ .  
قصي كنعان، رسالة ماجستير، مصدر سابق، ص ٢٧-٣٠ .
- ٣٣ . **موفق ويسى، الثقافات الفرعية، مصدر سابق، ص ٢١ .**

- ٣٤ . انظر : لونا كرينك، العراق بين احتلالين .
- ٣٥ . The. L. From The Britin consulat Mousul
- Fo 2872 (1877-8) Public Record office in London .  
نقلًا عن- سيار الجميل، زعماء وافندية، الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٩م، ص ١٢٩ .
- ٣٦ . موفق ويسى، الثقافات الفرعية، مصدر سابق، ص ٢٣ .
- ٣٧ . سيار كوكب جميل، مصدر سابق، ص ١٣٠ .
- ٣٨ . انظر : أكثر : محمد أمين، تاريخ الكرد وكردستان، مصدر سابق .
- ٣٩ . ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، اسطنبول، ٢٠٠٣، ص ٩ .  
\* الغز : هو اللفظ العربي الذي كان يطلقه العرب على القبائل التركية، انظر : ابن الفقيه أبو بكر بين محمد الهمذاني، مختصر كتاب البلدان، نشردي كوبه، مطبعة برييل ((اليدن))، ١٨٨٥، ص ٣٦ .
- ٤٠ . انظر : نصرت مردان، تركمان العراق، مجلة الشرق الأوسط، عدد/٣، ٢٠٠٤م، شاعر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٧ .
- ٤١ . بن سوط الجوزي، مرآة الزمان، ص ٥٥٢-٥٥٤ .
- ٤٢ . سليم مطر، تاريخ كركوك والتركمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٨٥ .
- ٤٣ . د.علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المكتبة المديرية، بغداد، ١٩٩٠م، ص ١٤٣ .

وانظر : الخريطة المعدة من قبل البريطانيين لواقع التنوع القومي في شمال العراق والوارد في المؤلف : ارشد الهرمزي، حقيقة الوجود والتركمان في العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٥م، ص ١١ .

- ٤٤ . نصرت مردان، تركمان العراق، مصدر سابق، ص ٨٥ .
- ٤٥ . سليم مطر، تاريخ كركوك والتركمان، مصدر سابق، ص ٨٣ .
- ٤٦ . قصي رياض كنعان، رسالة ماجستير، مصدر سابق، ص ٣١ .
- ٤٧ . انظر : محمد ضيف الله المطيري، مشكلة الموصل والاسكندرونة والعلاقات العربية ولتركية، ط/٨، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٧١ .
- ٤٨ . نصرت مردان، تركمان العراق، مجلة الشرق الاوسط، العدد/٣، ٢٠٠٤م .
- ٤٩ . جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد النظم، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٦٤ .
- ٥٠ . سليم مطر، تاريخ كركوك والتركمان ، مصدر سابق، ص ٨٦ .
- ٥١ . د.علي محمد شمواني، صراع الأضداد، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣م، ص ١٣٤ .
- ٥٢ . د.إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤م، ص ٢٣٩ .
- ٥٣ . د.علي محمد شمواني، صراع الأضداد، مصدر سابق، ص ١٣٤ .

- ٥٤ . انظر : د.صباحي ساعتي، تركمان العراق، أنسابهم وأسرهم ومناطق سكنهم، منشورات وقف كركوك، ٢٠٠٥، وما أورده الكتاب أسماء الأسر والعوائل التركمانية العراقية .
- ٥٥ . ارشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني، في العراق، مصدر سابق، ص ١٧٩-٢١٥ .
- ٥٦ . ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، ج/٩، دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد، ١٩٩٥م، ص ٢١٦ .
- ٥٧ . روفائيل بابو اسحق، تاريخ نصارى العراق، مطبعة المنصور، بغداد، ١٩٤٨م، ص ٧ .
- ٥٨ . سهيل قاشا، لمحات من تاريخ نصارى العراق، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٩ .
- ٥٩ . الأب توماس اليسوعي، مدخل إلى العقيدة المسيحية، دار الشرق، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٣ .
- ٦٠ . قصي كنعان، التوزيع الجيواثنوغرافي، مصدر سابق، ص ٣٨ .
- ٦١ . خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٧٧م، ص ٩٩٦ .
- ٦٢ . قصي كنعان، التوزيع الجيواثنوغرافي، مصدر سابق، ص ٣٨ .
- ٦٣ . غريغو ريوس صليبيا، اللغة السريانية ما فيها حاضرها، بحث منشور في مجلة بين النهرين، موصل، ١٩٧٣م، ص ٢١ .
- ٦٤ . موفق ويسى، الثقافات الفرعية، مصدر سابق، ص ٢٥ .

٦٥. رشيد عبد الجميلي، عناصر المجتمع في الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/٢، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ١٤٥ .
٦٦. عز الدين سليم باقسري، مه ركه ه، الايزيدية، الأصل والتسمية، المفاهيم الطقوس، المراسيم ، والنصوص الدينية، منشورات لاش، دهوك، ٢٠٠٣م، ص ١١ .  
\* انظر إشكالات التسمية، نفس المصدر أعلاه، ص ٢٣- ٢٦ .
٦٧. سعيد الديوه جي، اليزيدية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٣م، ص ٤٠ .
٦٨. سليم مطر، جدل الهويات، مصدر سابق .
٦٩. انظر وما ورد من تفاصيل في : عباس العزاوي، تاريخ اليزيدية واصل عقيدتهم .
٧٠. انظر ( تفاصيل اليزيدية كونهم أكراد )، أنور المائي، الأكراد في بهدينان، موصل، ١٩٦٠م .
٧١. صديق الدملوجي، اليزيدية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٤٩م، ص ١٧٠ .
٧٢. عز الدين سليم، مه ركه ه، مصدر سابق، ص ٢٠ . انظر : أيضا د.عبد القادر الماروسي، الايزيدية كدين قديم، مجلة زهرة نيسان، الايزيدية، العدد/١٥، سنة ٢٠٠٥م .
٧٣. عبد الرزاق الحسني، اليزيديون، ماضيهم وحاضرهم، المكتبة العربية لتوزيع المطبوعات، ١٩٨٤م، ص ١٦٣ .
٧٤. عز الدين سليم - مه ركه - مصدر سابق ص ٧١

٧٥. عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ١٦٣ .
٧٦. موفق ويسبي، الثقافات الفرعية، مصدر سابق، ص ٢٥ .
٧٧. انظر : عز الدين سليم ياقرسي، مه ركه ه، مصدر سابق المقدمة .  
شبكة : كلمة مرتبة من كلمتين : (( شاه )) الفارسية، و (( بك )) التركية .
٧٨. احمد حامد الصراف، الشبكة من فرق القلاة في الموصل، مطبعة المصارف،  
بغداد، ١٩٥٤م، ص ٢ .
٧٩. موفق ويسبي، الثقافات الفرعية، مصدر سابق .
٨٠. احمد حامد الصراف، مصدر سابق، ص ٩١ .
٨١. ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، ج/٧، مصدر سابق،  
ص ٢٢٤ .
٨٢. زهير كاظم عبود، أصل الشبكة، المقال متاح في الموقع :  
WWW. Noras. Com. 22/9/2004 .
٨٣. انظر : رشيد البندر : جريدة الحياة، ١٩٩٩/٨/٢٩م، نفس المصدر السابق .

## المبحث الثالث

### بؤادر تكوين المجتمع المدني الموصل



مدخل

أولاً / مجتمع مديني - موصلني / إسلامي

ثانياً / السلطة العثمانية والمجتمع الأهلي الموصلني :

١٦. العشيرة - كرابطة قرابية

١٧. الدين - كرابطة عقائدية

١٨. المهن والحرف - كرابطة اقتصادية

ثالثاً / صورة النسيج الاجتماعي - المديني

أ- التنوع الثقافي وأثره في النسيج الاجتماعي

ب- الحضرية الموصلية - نتاج تنوير

ت- ممارسة السياسة في مجتمع الموصل المدني

## المبحث الثالث بؤادر تكوون المآتمع المءنى الموصلى

### مءءل:

إن بناء المآتمع المءنى فى الأوساط الاءتماعفة فى الوطن العربى والعالم الإسلامى وامتءاءاته الآسىوفة ، لفسء بءعة ، فقد زءرت الحضارات فى واءى الرافءفن والنفل بممارسات مآتمعفة ءرقى الى بناء صفع مءقءمة للمآتمع المءنى إء خصصء مءن فى الحضارة الرافءفنفة (سومرفة/أكءفة) مءل لكش وسبار وبورسفا وئقر كى ءكون مءن علم وفن ومعرفة وقانون وهى ركائز ءقففة للمآتمع المءنى الذى فجمع فى صفعءه الراهنة - البنى الوسطفة ذاء النفع العام (NGOs)<sup>(١)</sup> كما ءؤكء النصوص ءارىءفة ءى عءرء علفها فى نفنوى/العء الآشورى على ءنظفم عمل الأصناف والنقاباء ، واءءبرء هءه القوانفن بمءابة الرقابة علفها من ءلال ءءفء الأسعار والأوزان والأنواع الإءءاءفة مءل عملفاء وصناعة النسفع وأماكنها<sup>(٢)</sup>.

كما كشفء نصوص آءرى ءانباً من ءفاة وأءوال الفءرة (٧٢١-٦٢٦) ق.م مءرءمة وءوء التنظيماء الاءتماعفة وءاصة فى الءانب الإءءصاءى - المهنى ، مءل ، إءباء المهن وأربابها وأسماء النساجفن البارعفن فى هءه المهنفة وصولاً الى ءنظفمائه النقابفة ، أءوالها وأءوال أفرادها وأسلوب عملها المآءص لعمال النسفع ، كما وءء فى ألواح آءرى نصوص ءشفر الى رؤفس ءنظفماء النساجفن الذى فءعى(نابوءى) فعنى نقفب أو كبفر النساجفن الموسفلفن ، مءكءة ، وءوء نقابة وأعضاء ورؤفس النساجفن فى العصر الآشورى فى العفء من الرسومااء والءءاباء المعبرة عن ءنظفماء المءنفة هءه فى لوحاءها الطفنفة<sup>(٣)</sup> .

أما فى هءه الفءرة ءى سبقت ءءول الإسلام الى المءنفة فان ءمة إءارات وءلائل على وءوء لمءل هءه ءنظفماء مءنفة ، ءاصة ءلك المرءبءة بالءانب الءننى المسفءى ءفء الكنائس والأءفرة المنءشرة فى المركز وأطرافها<sup>(٤)</sup> وما ءق بهذه المؤسساء الءنفة من مءارس<sup>(٥)</sup> كانت ناشءة فى مءال ءعلفم والنءقفف وبشكل مسءقل وبإشراف هءه الأءفرة ، أضف إلفها وقف هءه المؤسساء من مآازن عملء فى وقت الأزمااء ءى مرء بها المءنفة<sup>(٦)</sup> وهءا ءوئفء واضء بوءوء مءل هءه الأصول وءنظفماء المنءرة من هءه الحضارات القءفمة .

مآتمع مءننى إسلامى :

إن الإسلام ومع دخوله الموصل عام ١٦هـ/٦٣٧م رافقه دخول وهجرة القبائل واستيطانها المدينة مما نشأ عنه شكل اجتماعي وسياسي جديد ، وأدى تطور الحضارة الإسلامية في القرن العاشر الميلادي الى ازدهار المدينة وازداد النشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، صاحب ذلك ازدياد النشاط الاجتماعي ومعه حركة فكرية واقتصادية وبواقعا التنظيمي المتشعب والتدقق في التخصصات الحرفية ووجد تجمعاتها الاجتماعية ومنتدياتها الثقافية والفكرية وأسواقها الحرفية والصناعية/الصنافية ، كما انبثقت منها سلوكيات جماعية نمت في إطار فكري/اجتماعي ، ووحدات تنظيمية/حرفية لها تقاليد وطقوسها . إن القبائل العربية التي سكنت المدينة وفي أزمنة مختلفة قد تركت آثارها الاجتماعية والايكولوجية والديمغرافية ، وان ساكن المدينة يلاحظ مدينته منقسمة الى أحياء وميادين ومحلات ، وان لسكان كل حي عادات وتقاليد متميزة مورثة عن القبيلة التي ينتسب إليها<sup>(٧)</sup> .

وبالعودة الى الطبيعة القبلية العربية ذلك أن بعض من سلوكياتها القبلية/الاجتماعية/التنظيمية ظلت مستقرة في الوعي واللاوعي الاجتماعي العربي والإسلامي ، وان القبيلة بقيت حية في النفوس وبالتالي ادخل في بنية بناء الدولة العربية الإسلامية ومن ثم دخلت في إعادة بناء المدينة والحياة المدنية وفق الشروط التي أحطت بظهور الإسلام وتطوره وبضمنه مدنه الإسلامية<sup>(٨)</sup> .

هذه البنية أثرت على تكوينية مجتمع الموصل (الإسلامي ولحد عهده القريب) في مجالاته العديدة منها :

١- **اجتماعية تنظيمية مدنية** ، فلكل حي تنظيمه الاجتماعي من حيث عاداته وتقاليد ومسجده وسوقه ومقبرته الخاصة يسمى باسم القبيلة العربية<sup>(٩)</sup> وتشكيلة تجمعها التشاوري الذي يجمع بين أفرادها أطلق عليه بالتدريج مجلس القبيلة مجلس العشيرة ، وفيه :

التشاور على السراء والضراء وحل مشاكله واتخاذ القرارات فيه جماعياً وتشاركياً<sup>(١٠)</sup> .

٢- **تنظيمية اقتصادية** ، اتسمت المدينة بسمات المجتمع المدني في الإسلام ، حيث ، مكان المدن التجارية والبدو يمثلان طرفين رئيسيين فيها تاريخياً والذي منحها شكل السمات الحضارية للدولة العربية الإسلامية<sup>(١١)</sup> ، إضافة الى سمات المدينة نفسها من حيث موقعها الجغرافي والزراعي والتجاري ، فقد حكمت المدينة ومنظومتها الاجتماعية/الاقتصادية ، الفكرية/الثقافية ، التداخل مع العناصر في المجتمعات الأخرى بفعل توسطها للطرق التجارية القديمة خاصة بين جناحي الهلال الخصيب ، حيث تمر بها تجارة الهند وتحف الصين والصناعات الفارسية ، الأرمينية والأذربيجانية وغيرها من البلدان<sup>(١٢)</sup> وهذه عكست تأثيرها الايجابي وبشكل اقتباسات عن طريق المحاكاة مضافاً إليها العناصر الفنية والفكرية المورثة ، مهارةً ، لأهل التفكير الاجتماعي والثقافي والحرف المهنية ، فمن خصائص المدينة

الإسلامية إعادة إنتاج الموروث المدني الحضاري قبل الإسلام وطبعه بطابع إسلامي ، وان هذه القبائل العربية المهاجرة وخاصة للفتوحات الإسلامية استقرت في هذه الأمصار وأبقت على كثير من قيمه ومفاهيمه ، وفي الوقت نفسه الاكتساب الحضاري من هذه الأمصار والاستقرار فيه ومن ثم تتحول الى مجتمعات حضارية نشطة وبمختلف الفعاليات المدنية، والارتقاء والنشاط الزراعي والتجاري والميل الى الملكية<sup>(١٣)</sup>.

٣- أما من الناحية الفكرية - الثقافية : فقد حفل تاريخ المدينة الفكري بالعديد من المفكرين وفي مختلف مجالات الحياة الاجتماعية الموصلية في تلك الحقبة التاريخية وظهر أعلامها بشكل واضح وجلي وساهموا في أغناء الحضارة الإسلامية<sup>(١٤)</sup> ، كما وظهرت تجمعاتها ومنتدياتها الفكرية وحسب التخصصات العديدة<sup>(١٥)</sup> .

إن النواحي المذكورة أنفاً عكس صورة تكوينية اجتماعية عامة في سماتها وظهر في ثناياها صورة تنظيمية اجتماعية مدنية متنوعة التوجهات واجتمعت بالنتيجة في خطوطها النهائية مكونة طبقة اجتماعية اقرب ما تكون في سماتها الى التنظيمية الحضارية/الإسلامية والمدينية/الموصلية ولتشكل طبقة اجتماعية اقرب الى الوسطى في تراتبها الهرمية/التنظيمية . حالها حال بقية التنظيمات الاجتماعية الأهلية الأخرى وعليه:

٤- **فإن انعكاس ذلك تنظيمياً** : كان أن ارتبط ذلك ببدايات تنظيم العمل من خلال وجود تنظيمات اجتماعية متعددة ذات توجهات تخصصية على شكل طوائف وحرف صناعية وأصناف وقد ظهرت بشكل واضح حوالي القرن الثالث الهجري<sup>(١٦)</sup>.

ويمكن الإشارة إلى أن بعض من هذه التقسيمات العديدة للتجمعات و الأصناف منها :-

أولاً : الصنائع الضرورية للمجتمع وشملت الزراعة والحياسة والبناء .

ثانياً صنائع الدرجة الثانية : وتكون أما تابعة للأولى أو مكملتها لها .

ثالثاً : صنائع للجمال والزينة : مثل صناعة العطور وصناعة الوشي والحريير<sup>(١٧)</sup>.

وهناك تقسيم أوسع في نظرتة الى الصنائع لأخوان الصفا وهي :

أولاً : صنائع روحية : ويشمل المهن الفكرية .

ثانياً : صنائع جسمانية : وهي الحرف والمهن اليدوية وهذه صنفت الى :-

أ- صنائع موضوعها بسيط :

كالماء ← الملاحين - السباحين - السقاةين .

التراب ← حفاري الآبار - المعادن .

الماء والتراب ← للفخاريين - ضرابين اللبن .

ب- صنائع موضوعها مركب مثل الصفارين ، الحدادين ، الرصاصيين ، الاسافكة ... الخ<sup>(١٨)</sup>.

ويستدل على الحرف التقليدية بما يلاحظ في الأسواق القديمة التي جمعت أصنافها وتجمعاتها التنظيمية وتقاليدها وطقوسها مثل سوق الكوازين ، السراجين ، الصاغة ، الصوافين، القطنين ، العطارين ، الصفارين ، الحدادين ... الخ .  
وعلى الرغم من أن قسم منها قد تعرضت الى التغيير فان طابع السوق العام لازال طاغياً عليه<sup>(١٩)</sup> .

إن هذه الصنوف الحرفية طرحت على الواقع الاجتماعي نوعاً من التنظيم الاجتماعي شكله بموجبه ثقلاً اجتماعياً وخطاً مهنيّاً متميزاً في انتماء أفرادها إليها حيث التوحد في التوجه والالتزام بتقاليدها وتشكيلها الهرمي/الترابي وبالنتيجة التقاء هذه الصنوف في سمة المدينة/الطائفية/الحرفية لها صناعاتها وشيوخ حرفها الطائفية والاقتصادية ومن تشكيل وتنظيم لها ثقلاً الاجتماعي وان يحسب لها من قبل السلطة ومحاولة السيطرة عليها ومنعها من الخروج عن القوانين الصادرة بصدده ذلك .

ويمكن استخلاص عدد من السمات والخصائص المدينية لمدينة الموصل في مرحلتها قبل العثمانية : -

- ١) إضفاء الطابع الحضاري/الاجتماعي عليها مع إعادة إنتاج الموروث الحضاري الاجتماعي عن طريق تفعيله من الأولى .
- ٢) الاستقرار الحضري والتحول الى مجتمع حضري مع ما تحمله هذه من تغيير في البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتنظيمي .
- ٣) الميل الى الملكية الزراعية ، حيث ، أشرف القبائل كانوا أسرع من غيرهم واقدر على فهم أهمية الأرض وبالشكل الذي سارعوا فيه الى امتلاك الأراضي .
- ٤) تطور الحياة الفكرية في نواحي الحياة العديدة المتعلقة بالتراث العربي الإسلامي ومزاجته مع التراث المكتسب (القديم) .
- ٥) ظهور خطين من التوجه تأثر بهم مجتمع هذا الإقليم ، خط التجارة وخط الموقع العسكري وما يترتب عليه من تبعات تنظيمية واقتصادي/دور عسكري/سياسي .

إن هذه التجمعات والجزئيات الاجتماعية كونت المساحة التي شغلت المسافة بين الدولة والمجتمع ن الراعي/الرعية ، وضمن إطار وقوالب (قوانين) الشريعة الإسلامية والتي هدفت الى الجمع بين ما هو شرعي/عبادة ، واقتصادي/عمل ، واجتماعي/تنظيمي لتفضي الى معادلة الدين = عمل + عبادة عاكسة سمة تساميتها الدينية والديوية وبالجمع بين ما هو عائلي- قبيلة/عشيرة/نسب للتحويل فيما بعد أن تحل محلها أسماء مفكرها وحرفها ومبدعها

، وصولاً إلى مسميات أحيائها وعلى النمط نفسه ، وتشير المصادر التاريخية إلى وجود هذه المكونات الاجتماعية التي بدأت تستقطب الأفراد (والى حد ما أسرها وعوائلها) في تنظيمات وتجمعات تخصصية مختلفة الحرف وصنوف العمل الفكري والجسماني ، وان هذه المكونات كونت فيما بينها وحدات مستقلة من جهة وفي الوقت نفسه متعاونة مع بعضها البعض رغم اختلافاتها الصنافية والحرفية من جهة أخرى لتكون توجهاً فكرياً واحداً وعاملة في خط نسقي اجتماعي متعصب وواحد ، خاصة ، تجاه الأخطار الخارجية التي تهددهم من الناحية الفكرية والاجتماعية والمادية.(٢٠)

وعليه كان تعزز التراتب الاجتماعي على الشكل التالي : -

- ٨٤ . أصحاب القرار السياسي/الاجتماعي وهم القادة وولاة المدينة من العرب والمسلمين .
- ٨٥ . ملاكي الأراضي من رؤساء وأشرف القبائل العربية التي سكنت المدينة .
- ٨٦ . تجار المدينة من أهل المدينة ومعهم التجار العرب المهاجرين .
- ٨٧ . القادة العسكريين .
- ٨٨ . رؤساء الكتاب وحاشية الوالي .
- ٨٩ . شيوخ الطوائف الدينية والحرفية والصنافية .
- ٩٠ . أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الملكيات الصغيرة والتجار المحليون .
- ٩١ . الكتاب ومفكري المدينة ومبديها .
- ٩٢ . أما العامة فكانوا من الفلاحين والعمال وهل الحرف والصناع والباعة المتجولين ... الخ .

السلطنة العثمانية والمجتمع الأهلي :

اعتمدت سياسة السلطنة العثمانية في المجتمعات العربية الإسلامية في توجهاتها على التجمعات الاجتماعية المحلية/الأهلية ، وعلى مبدأ النخب الاجتماعية/المناطقية المسيطرة على الفئات والجماعات المحلية ، لغاية في بسط نفوذها وسيطرتها على المناطق الشاسعة ، فاعتمدت على النخب الدينية والنخب العشائرية ، ونخب المهن والصنائع ، مما افرز واقعاً اجتماعياً مفاده سيطرة هذه الفئات النخبوية التقليدية على العديد من نقاط التمفصل التدرجي-الوظيفي-السياسي من خلال تنظيم اجتماعي/أهلي وبآليات النفوذ والسيطرة المادية والاقتصادية كقوى محلية وصولاً الى السيطرة الاجتماعية/السياسية مع بقاء قرارها السياسي خارج هذه التجمعات بأكملها حتى نخبها ، أي في مركز السلطة .والحال نفسه في مجتمع البحث ، حيث أن ولاية (سنجق) الموصل قامت في بنيتها الاجتماعية وعلى دعائم رئيسة هي :

- ١- العشيرة ← كرابطة اجتماعية .
- ٢- الدين ← كرابطة عقائدية ومنه تنفرغ المذاهب (٢١) .
- ٣- العلوم ← كرابطة فكرية ثقافية (٢٢) .
- ٤- التنظيمات المهنية الصناعية ← كرابطة اقتصادية في التجمعات المدنية وحواضرها (٢٣) .

### العشيرة - رابطة قرابية :

لقد تضمنت التنظيمات العشائرية وولائها لزعاماتها العشائرية (شيوخ عشائر العرب ، الأغوات الأكراد ، البكوات) كونت ثقلاً اجتماعياً سياسياً داخل المدينة . وان هذه التنظيمات السياسية/الأهلية حينها شكلت التحالفات ، حيث ، سمة البسالة القتالية/العسكرية قيمة كبرى لديها ، مما أهل أفرادها لتسلم القيادات والزعامات داخل هذه الأحلاف (٢٤) .

لقد أجازت السلطات العثمانية هذه الأحلاف وقياداتها وبما لديها من قدرات وقوة في مناطقها وفعلتها بإنانيتها مسؤولية جمع الضرائب لها ، ذلك بتحويلها من قبل الباب العالي لتسلم قيادة المناطق التي يمثلونها سياسياً/محلياً ، مما دعم قدراتهم في السيطرة كطبقة اجتماعية بتحويلهم من جامعي ضرائب الى جباة ضرائب لديهم صلاحية تقدير قيمتها المادية (٢٥) الأمر الذي ساعد تحولهم الى ملاكي أراضي بعد إدخال الطابو ومن ثم اللزمة وفيها نظام الملكية الخاصة ، وعلى الأثر ظهرت المقاطعات الكبيرة والمناطق الشاسعة التي سجلت بأسماء الشيوخ ، أغوات ، بكوات من مجتمع المدينة (الموصل) (٢٦) . وهكذا ارتبطت الزعامة العسكرية/العشائرية بشكل أقوى

بالأرض ، وازدياد سطوة المشيخة ومواقعها الجغرافية المكانية تحديداً وبالمقابل أدى ذلك الى الحد من السمة العسكرية التمردية في بعض الأحيان والسيطرة عليها عن طريق الأعطيات .

### الدين كرابطة عقائدية لبناء مجتمع اهلي :

شكلت التجمعات الدينية ومن خلال قياداتها الروحية ومراكزها الاجتماعية وثقلها الأرتكازي الأهلي منطقة الوصل ومفصل تواصل سياسي - اجتماعي بين المجتمع وبابه العالي .  
إن السادة الأشراف المنسويين الى الرسول الأعظم (ص) وفئات دينية تجمعية روحية أخرى شكلت قياداتهم وعوائلهم الكفة الاجتماعية/الارستقراطية في المدن العراقية الرئيسية بغداد ، بصرة ، موصل ، حيث شكلت عائلات قديمة وكبيرة في هذه المدن . وكانت لديها الثقل الاجتماعي والمكانة المرموقة وفي الدور الذي يقومون به.<sup>(٢٧)</sup> أضف الى ذلك أن الدولة العثمانية قد حسمت وحسرت الأفكار الفارسية - الصفوية بعد سيطرتها على الموصل (١٥٤٦م-٩٢٢هـ) واستقدمت عوائل دينية ليشكلوا زعامات دينية (مثلاً الأسرة العمرية بزعامة لحاج قاسم أفندي العمري) من منطلق كونهم علماء وفقهاء في الدين الإسلامي بهدف تثبيت المذهب السني - الحنفي فيها ، وهو المذهب الإسلامي للدولة العلية العثمانية<sup>(٢٨)</sup> . إن الطريقة التي خولت بها فئة ملاكي الأراضي من العشائر وشيوخها هي نفسها الطريقة التي استخدمت بشأن تخويل النخب الدينية وعوائلها في امتلاك زمام الأمور المادية كل حسب مناطقه . حيث ، حصرت إيرادات الضرائب والجزية والعشر ، ونظام الوقف وإيراداته واستثماراته في أيدي هذه العوائل/الفئات الاجتماعية - الدينية الأهلية<sup>(٢٩)</sup> وبالنتيجة احتكار جباتها وجمع أموالها بأيديهم كامتياز للمكانة والقرار والسيطرة محلياً على المجتمع . وبذلك :

فهم من ناحية نخب دينية ورجال دين - قادة روحيون - ومن ناحية أخرى هم ملاكي العقارات الكبيرة وتلكم التي اتصلت بنقابات دينية - اجتماعية مثل نقابة الأشراف ، ومرشد الطريقة الباطنية ، القادرية ... الخ .

وهناك إشارات الى تملك هؤلاء للكثير من الأراضي الزراعية الشاسعة والسيطرة على مجتمعاتها عن طريق استغلال نفوذها والمكانة المقدسة لهم لترويض الفلاحين من جهة وكبح وضبط تمرد قوة المشايخ في بعض الأحيان من جهة أخرى<sup>(٣٠)</sup> .

إلا أن ازدياد قيمة هذه الأراضي وثروتها واحتكار سلطة التعليم الديني كونت من هذه الفئة الاجتماعية طبقة قوية وذات نفوذ سياسي تجاه الحكام من جهة وتجاه الشعب على حد سواء . ويشير تاريخ المدينة الى وقوع صدامات بين هؤلاء كفتة قوية من الطبقة الارستقراطية المحلية وبين الولاة الأتراك الذين حكموا الموصل قبل أن يتسلم الجليليون الحكم ، وقد علل لونكرينك



حدوث تلك الفتن كنتيجة من نتائج ما تمتع به مفتي الموصل (المفتي العمري) من نفوذ خاص في المدينة<sup>(٣١)</sup> .

## ((المهن والحرف والصنائع)) - كرابطة اقتصادية

يشير تاريخ مجتمع البحث الى ظهور العديد من الجمعيات والنقابات الحرفية وبشكل مبكر في القرن الرابع الهجري / العشر الميلادي وكان تكوين هذه التنظيمات الاجتماعية معبراً عن تجمعات تخصصاتها . واعتبرت هذه سابقة لأوانها بالقياس الى مدن كثيرة في العالمين العربي والإسلامي<sup>(٣٢)</sup> وشكلت طبقة اجتماعية / مهنية اقرب ما يكون الى الطبقة الوسطى في سماتها الحرفية/الاقتصادية ومساحتها الواسعة اجتماعياً ذي وزن وقيمة في أحداثه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إذ اعتمد النشاط الحرفي على الحالة الاقتصادية التي كانت تعيشها الولاية<sup>(٣٣)</sup> وهذه إشارة واضحة الى بداية ظهور أو بؤادر برجوازية صغيرة واضحة العيان في مجتمع المدينة .

ويشير اندريه ريمون في فصول من التاريخ الاجتماعي إلى أن المدن الإسلامية وخاصة تلك التي تقع في المناطق المهمة جغرافياً واقتصادياً قد ساهمت هذه الأهمية في ازدياد الأنشطة التجارية والحرفية المهنية وتطورها بالدرجة الأساس ، والتي أصبح للحرفيين تأثير واضح في التكوين الاقتصادي والاجتماعي للمدينة ، حيث سادت مجتمع هذه المهن والحرف تقاليداً وعاداتها المهنية والحرفية ، التنظيمية المتعارف عليها من قبل ممارسيه وبالشكل الذي طورها الى تنظيمات لها انتماءاتها المهنية ، والتي بدورها تقوم بحماية أصحابها ومنتسبيها وضمان مستقبلها من خلال ضمان تصريف سلعها وتحديد أسعارها المناسبة من خلال التفاعل مع السلطة وبإشرافها ومتابعتها ومتابعة أفراد هذه التنظيمات العاملين في المدينة من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية<sup>(٣٤)</sup> ، وهو الحال نفسه في مجتمع الموصل حيث اكتسبت الحرف والصنائع وأصحابها مكانة مرموقة فيها ، حيث الضمانة في المكانة الاجتماعية ، كما أقرت وبالاستناد الى التنظيمات الحرفية هذه ونقاباتها مع السلطة وأسعار السلع وأجور الصنائع وحماية أصحابها من التجاوزات.<sup>(٣٥)</sup>

إن مكونات تجمعات الحرف هذه كانت متكونة من فئات اجتماعية متعددة من العرب وغير العرب/المسلمين وغير المسلمين ، موالي وغير موالي ، وأهل ذمة وعبيد ، إذ أباح الإسلام للجميع ممارسة الحرف والصناعة والزراعة والتجارة ، والانخراط في تجمعاتها وبشكل لا يتعارض مع مبادئ القيم الدينية ، الى درجة ضمان حقوق وحماية مشاركة الذمي في التفاعل الاجتماعي للمجالات أعلاه<sup>(٣٦)</sup> .

وهو الحال نفسه في مجتمع الموصل فان المساحة التكوينية المهنية هذه قد التقى بها أفراد مجتمع الموصل قديماً وعلى مختلف اثنياته وطوائفه الاجتماعية ، وفي ممارسة الأعمال والحرف الاقتصادية والثقافية والفكرية وعلى مختلف انتماءاتهم وولاءاتهم الدينية والاثنية والأسرية ، كما شمل ذلك الاختلافات الطرائقية والفكرية في إطار الدين الواحد (الإسلام) أو الأديان الأخرى أي مختلف الطوائف ضمن الإطار العام للثقافة العربية الإسلامية أو من خارجها<sup>(٣٧)</sup> . إن التجمعات والتنظيمات التي عملت ضمن إطار الفكري - الثقافي الاجتماعي ، إنما وفرت الطرق والتوجهات والأساس الروحي والديني المشترك للطوائف والحرف والأصناف ، كما ساعدت كل من جانبه وشجعت التضامن الاجتماعي بين هذه التنظيمات المهنية وهذه بدوره حافظ على صيرورة وبقاء واستمرار الحرفة ، كما وحافظت على النظام والتماسك الداخلي بين أربابها .

أضف الى ذلك وجود مكان مخصص لكل حرفة وعليه فهم لا يختلطون بغيرهم من الأصناف ، ذلك ، بحكم الأسواق التخصصية لهؤلاء ولطول فترة عملهم وانشغالهم بها ، كأسواق : الحدادين - النجارين - العطارين - الصاغة ، النحاسين ... الخ<sup>(٣٨)</sup> .

وفي متابعة لتاريخ هذه المؤسسات غير الرسمية وخاصة في نهاية العصر العثماني ، ويبدو أن الطوائف الحرفية والصنائية والنجار ... الخ . هي الأخرى خضعت لنمط ممارسة السياسة لغرض الوصول الى السيطرة الاجتماعية وخاصة في المدن والحوضر وبضمنها مجتمع الموصل . ذلك لتأثير هذه التنظيمات على التوجه والسلوك الاجتماعي/المدني/السياسي/الاقتصادي ، ذلك من خلال التشريعات التي صدرت من قبل سلطة الباب العالي لتنظيم شؤون الأصناف وأرباب الحرف ، حيث ، الصلاحية الكاملة في المحاسبة والمعاقبة الفورية عن طريق محتسبيه في المدن التابعة لها وبنفس الوقت المراقب الرسمي لهذه التنظيمات ضمن إطار قانوني وبالالتزام السنوي<sup>(٣٩)</sup>.

إن هذه التعليمات وإجراءاتها القسرية عكست مدى أهمية ومكانة الأصناف والحرف والطوائف المهنية ضمن إطار الدولة العثمانية وسياساتها من نواحيه السياسية ، الاجتماعية ، والاقتصادية / التنظيمية ، سيما عمل هذه التنظيمات تدر الأموال لخزينتها ، وان شأنها بدأت تتفاقم وبالشكل الذي أثرت في عمل وسلطان السلطنة ، فكان تحجيم عمل هذه الشرعية الاجتماعية الواسعة أمراً واقعاً وواضحاً غاية في تعظيمها كمجتمع مدني بدليل أن الدولة العثمانية جمعت أهل ألكار وطوائفها لتكون تابعة لها .

ومن الواضح ان العديد من التنظيمات هذه بقت على حاله الى أن (تأسست بلدية الموصل سنة ١٨٦٩م)<sup>(٤٠)</sup> والتي انيطت الموافقة وعمل هذه المنظمات الى هذه الدائرة .

والى ما تقدم فانه : خلال الفترة الأهم في التاريخ التكويني لمجتمع الموصل والذي يمتد خلال الحقبين :

الأولى : هي منذ دخول الإسلام وحتى ظهور الدولة العثمانية .  
الثانية : امتدت منذ نهاية الأولى وحتى ظهور الدولة العراقية - هاتان الحقتان تميزتا بانتماء الموصل (موضوع البحث) الى دولة / خلافة إسلامية واسعة مترامية الأطراف وبذلك كانت الأنماط السياسية والتكوينات الاجتماعية ذات طابع محلي ، بمعنى أن ترامي أطراف الدولة وضعف وسائل الاتصال منح المقاطعات نوعاً من الدائرة المركزية التي نجحت في تكوين تنظيمات خاصة بها ذات علاقة بطبيعة البلد ومجاوراته الجغرافية . علماً أن الدولة العثمانية كانت مركزية وعليه فإن طبيعة الممارسات السياسية هذه كانت ذات طابع شكلي محلي ، وكانت ترقى في بعض حالاته الى مستويات أعلى من المحلية بالنسبة للموصل يمكن تمييز بين مستويين محليين في الممارسة :

١- مستوى المركز :

وضمت القيادات المحلية الدينية والتجارية وقادة الحرف والتجار وضباط الجيش (مجتمع المدينة) .

٢- مستوى الأطراف :

رؤساء العشائر وشيوخ وأغوات والقادة العسكريين للحاميات العثمانية في الإقضية (الأورطات) والقرى المحيطة (مجتمع الريف والبدو) يساعدهم في ذلك ممثلين عن قيادات المركز/الذين قاموا بدور وسطاء الإنتاج الزراعي / التجاري .

## صورة النسيج الاجتماعي - المدني -

إن ولاية الموصل كإقليم مركزه مدينة الموصل ومثلها مثل المدن في الوسط العربي ، الشرق أوسطي ، الشرقي ، زراعية في اقتصادها (Agro-City) - تجارية بحكم إيكولوجيتها وموقعها

الجغرافي - المواصلاتي ، كما تميزت بوضع حضري موروث . حضاري/عربي/إسلامي ، وان المكان أنتج شكله وضبطته واقعه الاجتماعي من خلال الولاء للجماعات الأولية ، الارثية/العائلية التي لها الأولوية في هذا الولاء على التراتب الطبقي وهذه العوائل بتداخلها اخترقت الانتماء الاجتماعي<sup>(٤١)</sup> فكانت للأسرة الموصلية الدور البارز في رسم:

أ- خارطة اثنولوجية / اجتماعية .

ب-قاعدة إنتاجية .

ج- قاعدة ثقافية/اثنوية/دينية .

فالخارطة الاجتماعية / الاثنوغرافية الفريدة في نوعيتها تتمحور في المركز/الأطراف . حيث المركز الحضري التقليدي في الجانب الأيمن من المدينة ، هذا الفضاء من الأرض كانت تتقاسمه الى وقت قريب الأسر الموصلية للسكن والعبادة ، والتجارة والصناعة الحرفية ، ومهن اقتصادية أخرى .

إذ أنّ هناك نوع من السلم التراتبي ( - هيراركيه (Hierarchy) ، قد يكون افتراضياً<sup>(٤٢)</sup> ) المحكوم بمجموعة القيم الجماعية المشتركة المساهمة في ربط وتقريب هذه البنية الفئوية الاقتصادية ، ووفر نظاماً من القنوات التي استطاع الأفراد من خلالها الصعود والهبوط في هذه الهيراركية الطبقة<sup>(٤٣)</sup> ( التراتب الطبقي ) .

إن هذه الافتراضية يمكن أن تتعاقب بين مكونات المجتمع في الموصل - كفعل اجتماعي/اقتصادي وفي الوقت نفسه متجاوزة المرجعيات والتبعيات الثقافية وأصولها وطوائفها الدينية ، والساحة الاجتماعية الذي جمع وما زال يجمع في فعله بين مكونات هذا التنوع - وميدان اتفاهه الاقتصادي/التنظيمي هي المدينة كمركز ( مركز سوقه - سوق الأربعاء / باب الطوب حالياً ) - وان هذا التقسيم في العمل الاقتصادي الذي أساسه اجتماعي تراتبه هي : -

الثري - القرش

المؤتمن - الصادق

المبدع الفني - الاسطة

المجد العامل - الكتاف

إن الأسرة الموصلية ذات الطبيعة القرابية لها دور مهم في هذا المجال بانفرادها بأفضل الأماكن في سكنها وحيارتها على المال الذي من خلاله استطاعت أن تزرع في الأطراف وتدفع (للاكراه والحواسيد) ثم تابعت بيع الحاصل في الأسواق.<sup>(٤٤)</sup>

قابل هذا التقارب في المركز ابتعاد عن الأطراف ، حيث الوحدة التكوينية الاجتماعية في القرى والنواحي هي للعشائر والتي خضعت هي الأخرى (الأطراف) الى تقسيم عمل اجتماعي/اقتصادي . إذ في الوقت الذي كان فيه الجاه الاجتماعي والثراء في المركز نفسه ،

قابله العمل والجهد ونصيب الأطراف ، سواء كانت تلك الأطراف الجنوبية (الجزيرة أو الشمالية والشرقية (الجبال) ، أو القرى الرعوية التي تمتد مكونة خطأً رعوياً (ربط الأغنام) لسد الفجوة بين المركز (موصل) والأطراف (صحراء/جبل) ، حيث أن التشكيلات الاجتماعية الشرق أوسطية/العربية هذه بحالتها الطبيعية إنما تحاول أن تكون علاقة متوازنة بين البنائين مركز/أطراف هدفاً منها للوصول الى وسطية سليمة من خلال تفاعل ذاتي/داخلي ، وبغير هذا فإنها تعدّ تشكيلة هامشية إن لم تكن عقيمة .

كما وان التشكيلات الاجتماعية المكتملة، يأخذ التطور فيها شكلاً مستقلاً ذلك بالاعتماد على الذات في هذه التشكيلات وتلعب قوى الإنتاج دوراً قائداً ومحدداً للمسار الاقتصادي وبالتالي المسار الاجتماعي<sup>(٤٥)</sup> وكانت قاعدة الإقليم الإنتاجي الرابط الجامع لمكوناته الاجتماعية لسد الفراغ والتباعد بين المكونين الاثنوغرافيين .

أما قاعدته الإنتاجية الاجتماعية فهي ثنائية القطبية (Binary) تكونت من : -

- القرش (أهل المال) Lender Money

- الكتاف (أهل الجهد)<sup>(٤٦)</sup>

إن هذه الثنائية تبدو في وهلتها الأولى على غرار التقسيم الطبقي الماركسي والتي ذهبت اليه بعض الدراسات (نورد مثلاً لإحداها : النمط الآسيوي للإنتاج)<sup>(٤٧)</sup>، وهنا لا بد من القول بان هناك تناقض بين الطبقة الماركسية والنمط الآسيوي للإنتاج حيث الاختلاف في مضمون الفعل الاجتماعي وسلوكياته فهي ثنائية ليست صناعية إنما ثنائية تبادلي المنفعة ومكمل لبعضها البعض، ذلك لان ظاهرة الصراع الطبقي تكون معدومة في معظم المجتمعات العربية. ان السبب في ذلك يعود الى ان العلاقات الرأسمالية والتقسيمات الرأسمالية لمجتمعاتنا (العائلة، القبيلة، والجماعات العرفية ... الخ) تمثل نمط التفاعلات والعلاقات السائدة فيها.<sup>(٤٨)</sup>

تلحم الحال فيما يخص مجتمع الموصل ، فالعلاقات السائدة من هذا النمط كانت لها أصولها وتقاليدها وأعرافها بين مكوناتها الثنائية الداخلة في التفاعل هذه ، فأهل المال ومن غالبية الأنماط الاقتصادية ، الزراعية ، التجارية ، الصناعية ... الخ ربطتهم علاقات كادت أن تكون اجتماعية اقرب منها الى الاقتصادية ( المصلحية ) مع أهل الجهد من الفلاحين والمنتجين وإلى وقت قريب كانت الخانات تستقبل تجارها الصغار وسكان الأطراف للتسوق والإقامة بها وبإشراف أو عهدة أصحاب المال من التجار والملاكين في المدينة<sup>(٤٩)</sup> والعكس كان الملاك يقوم بزيارة مناطق هؤلاء الفلاحين وبقيمون فيها لفترة تتجاوز الشهر في بعض الأحيان في القرى والضياح التي يستثمرون أموالهم فيها .

إن هذا النمط التبادلي الاجتماعي / الاقتصادي يمكن أن يسمى بالنمط المشترك (التشاركي) ، حيث سادت المجتمع علاقات تبادلية اجتماعية / اقتصادية في الإنتاج وبغطاء

تقاليدي مفهوم من قبل الطرفين له رموزه ومصطلحاته وشروط عمله الاجتماعي المؤدي الى ضبط توجهه الاقتصادي /الإنتاجي ....

وتوجد إشارات واضحة الى ان ارتباط العوائل الموصلية الغنية المتوارثة ملكيتها بهذا النمط التشاركي مع منتجيهم من الفلاحين أو من الصناع والحرفيين والمنتجين لمصنوعات المدينة في الاقضية والقرى والمتوارثين أيضا لحرفهم الإنتاجية - الزراعية - الصناعية المحلية. ومن هذه الإشارات: ان الاقضية المحيطة بالمدينة كانت تتعامل مع أهل المدينة في صناعة العديد من المنتجات مثل الراشي، الفرش الصوفية (الكجة) والصابون .... الخ<sup>(٥٠)</sup> .

### التنوع الثقافي وأثره في النسيج الاجتماعي للموصل .

إن قاعدة مجتمع الموصل الثقافي/الآثني لها الدور المهم هي الأخرى في تكملة صورة النسيج الموصل وما تلعبه من دور في سد الثغرات من خلال مؤسساته الاجتماعية والثقافية - الدينية والاثنية - الطائفية، ومن المؤسسات الوقفية التكافلية ، والطرق الصوفية وتكاياها والكنائس وأديرتها ومدارسها الخاصة والمعابد ... الخ ، وعلى سبيل المثال : -

لدى مراجعة المناهج الدراسية القديمة في المدارس المسيحية الخاصة بهم نجد أن هذه المناهج تضمنت موضوعات اقتصادية وقانونية وفنية ثقافية شرقية وقد أسهمت بشكل فعال في زيادة معرفة وخبرة أفرادها في مجال عملهم وميدانهم الاجتماعي ، في حين لم تتوفر مثل هذه المناهج في المدارس الرسمية<sup>(٥١)</sup> . كما يتمتع التجار الموصليين ( المتنوعين ثقافياً ) بمنزلة

اجتماعية محترمة ، حتى ليوصف الكثير منهم بالرياسة والنفوذ والوجاهة والبر والكرم ، إلا أنهم لم يتمكنوا من أن يكونوا قوة مستقلة ومميزة في السلم الاجتماعي / الاقتصادي كقوة أو طبقة محددة<sup>(٥٢)</sup> ، قابله الموزائكية الثقافية الموصلية المتعددة في توجهاتها المختلفة مهنيًا وحرفيًا والمجتمعة المتوافقة في تعاملها الاقتصادي بكافة أنواعه ومن ثم وجودها ضمن إطار الفئوية الاجتماعية/الاقتصادية استثناءً من مرجعياتها الثقافية ، كما وان لكل ثقافة فعلها الاجتماعي/الاقتصادي الموجه نحو العمل التشاركي أو التبادلي مع الجماعات والمكونات الثقافية الأخرى وتعليمهم لصنوف العمل الإنتاجي في سوق وفضاء المدينة والتأقلم مع بيئته الاجتماعية/الثقافية - حتى اندمجت حياتهم بكل أنساقها بحياة الأغلبية الاجتماعية (الثقافة العربية الإسلامية)<sup>(٥٣)</sup> فكان نتاج المكون أن اكتسبت هذه المؤسسات التنظيمية/المدينة - الثقافية أهمية كبيرة ذلك لما لها من دور فاعل في تقريب وسد الثغرات بين مكونات الكل الاجتماعي الموصلي من ناحية ، ومن ناحية أخرى التقريب بين تنظيمه الفئوي من خلال سياسته المدنية المعتمدة على قيمه المختلفة - المحاولة في إزالة فعل السيطرة الطبقي أو الفئوي (قوي/ضعيف) بتفاعل تبادلي اجتماعي ومن ثم مصلي وقبول الآخر في أصول الفعل المدني الاجتماعي والمهني الاقتصادي .

### الحضرية الموصلية نتاج التنوير .

كما أسلفنا في مبحث مكون المدينة الاجتماعي فانه الى وقت قريب كان مجتمع المدينة مكون من حارات ، وهذا الوسط بناءه كان قرابياً/اسرياً له مسجده ومقبرته<sup>(٥٤)</sup> وكان القصد منه تقوية الضبط الاجتماعي للحركة والحياة والحيلولة دون انقلابها والمقاربة بين الأجيال بإسرارها لتعكس في سلوكيات أفرادها نتيجة لهذه المساحة الضيقة<sup>(٥٥)</sup> وإن المدينة ظلت حتى أوائل القرن العشرين جائمة داخل أسورها القديمة.<sup>(٥٦)</sup> فكان للمدينة وضعها الثقافي التنويري الذي كان يتعرض له ، وكانت لهذه التنويرية تأثيره الكبير فيها ، خاصة بعد انفتاحها في العقود المبكرة من القرن العشرين إذ عاشت المدينة في فترة من القلق في كيفية تحولها من حالتها أعلاه الى انفتاح حضاري على أطراف المدينة وخارج وضعها التقليدي (حضاري/إسلامي) ، فكان النتاج ان حشرت الحضرية بين المقبرة والجامع<sup>(٥٧)</sup> وكان أول توسع عمراني خارج الأسوار من ناحية الجنوب ، كما شهدت المدينة في سنوات ما قبل الحرب العالمية توسعاً عمرانياً وفي تشييد المباني الحديثة<sup>(٥٨)</sup> وفتح شوارع جديدة ابتداءً من مركزها لتجاري - باب الطوب - الى باب

الجسر ومناطق أخرى.<sup>(٥٩)</sup> وكانت الصوفية (Sufism) منتشرة في تلك الفترة الزمنية القلقة والممتدة من أواسط القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين في تركيا/الاتاتورية ، وإيران/الفاجارية/البهلوية ، ، فقد انتقلت بأصولها الفارسية شعائرها العثمانية الى الموصل وانعكست في الحياة والفكر والتطلع ، فكانت الانطلاقة في التغيير نحو تنظيم حضري/مديني جديد .

لقد قدمت الصوفية نمطاً للحياة (Sufism as away of life) خلف وراءه العديد من الزوايا والتكايا والمدارس الدينية كمؤسسات أهلية/دينية لها نظامها وتراتبها وطقوسها والذي اثر على الحياة الحضرية في الموصل من حيث القدرة في التوفيق بين الطبقة الناشئة المفكرة وبين الغضب الشعبي ورازة لجو الثقافة الصوفية السائدة في المدينة فكان الترتاب الظاهر في تكوينته

نمط فكر ثقافي/اجتماعي ولي قوي ←

مريد ← ضعيف

لتنعكس فيما بعد على المجتمع خاصة بعد تحول الحضرية الى نمط حياتي الى

تراتب: قوي ← ضعيف .

ومع التطور الخارجي وكون المدينة ذات طابع المواصلاتي/حضاري ، بدأت تلعب دوراً اكبر في تاريخها بنشاط خاص مع تنامي التجارة العالمية بعد فتح قناة السويس حيث الانفتاح نحو أوروبا تجارياً ومن ثم حضارياً<sup>(٦٠)</sup> بدأت المدينة في حركة نقل (Transit) بين الخليج وسوريا والمتوسط ، ومع تطور الصناعة اتسع سوق المدينة وتنوع في عرض السلع الجديدة ، وكانت من أهم المراكز التجارية لتسويق السلع الصادرة والواردة في العراق بصره - بغداد - الموصل .وحيث الاتصال بالاسواق العالمية<sup>(٦١)</sup> إلا انه مع هذا التوسع ظل يراوح سوقه بين نمط (SuQ) وشكل (Bazar) ذلك مع التزايد في حجم النقود المتداولة ... وكان النتاج أن:

- تقاطع النمطان الحياتيان صوفي / حضري وكان هذا طبيعياً ، إذ أن هذا التقاطع يمكن اعتباره بداية تنوير في المدينة نفسها ، إذ انحسر النمط الصوفي لصالح النمط الحضري<sup>(٦٢)</sup> حيث ظهور ونشوء فئات برجوازية / تجارية / ثقافية ، بدأت تأخذ دورها في المجتمع الموصل من نواحيه العديدة ونشط أصحابه وأصبح لهم الدور البارز في المدينة بانغماسهم في نشاطات الحركة الوطنية<sup>(٦٣)</sup> ومعنى ذلك أن سمات طبقة وسطى صاعدة باتت تفعل فعلها وبالشكل الذي غدّى طموحات المجتمع وهذا أثر بشكل ايجابي الى تقبل صورة مدينية قلبت الحضرية الى نمط

حياتي جديد Urban'sm away of life<sup>(٦٤)</sup>

أضف إليها عامل فورة النفط واستثمارها ودخول شركات أجنبية استثمارية في هذا القطاع والقطاعات الأخرى ولما أحدثها من تغييرات اجتماعية متعددة الجوانب مع المركز في بغداد



ضمن إطار تنظيمات رسمية / إدارية وغير رسمية اجتماعية / أهلية مثل النقابات والاتحادات والجمعيات والأحزاب ... الخ .

فكان ظهور القيادات الاجتماعية لأغلب هذه التنظيمات في المدينة من أبناء المدينة نفسها منطلقة من ارثها الاجتماعي / الجاه / المكانة الاجتماعية لأسرها ، ومن الناحيتين الدينية والاقتصادية<sup>(١٥)</sup> وكان النمط الجديد الذي ساد رواجه في هذه المؤسسات هم الأفندية لقد شاع استخدام الأفندية على امتداد القرن العشرين وبشكل رسمي واجتماعي وجمع في طياته جميع الأفراد المتعلمين والمتقنين (الانتلجنسيا Intelligentseia) من العرب والأكراد والتركماني والايضية ... الخ وكان ارتباط هؤلاء بالعمل لدى الدولة وفي المؤسسات غير الرسمية/الأهلية.<sup>(١٦)</sup>

فكان الوسط الاجتماعي الحضري الجديد في الموصل يضم المفاهيم :

(١) الشيخ :

← مفهوم اجتماعي / عشيرة .

← مفهوم تكويني/إسلامي (شيخ طريقة) وشيخ طائفة دينية .

← مفهوم اقتصادي/حرفي،صناعي .(شيخ صنف/طائفة حرفية)

حيث العلاقة الاجتماعية/التنظيمية هي بين الولي والتابع Patron-Client .

(٢) الأفندي :

- النتائج الحضري الجديد (Efendi) وهذه يمكن توصيفها بالطبقة الوسطى والتي اوجدت لها مكانا في مجتمع الموصل وتمثلت في كل من المعلم والمحامي والموظف (البيروقراط). فقد عززت هذه الفئة الاجتماعية مكانة التنظيمات الاجتماعية المدنية كالنقابات والاتحادات والجمعيات الحرفية / الاقتصادية والاجتماعية / الدينية / الثقافية من خلال عملها ومتابعة تشكيل هذه التنظيمات وتثبيتها بالمحاكم الشرعية وفي مؤسسات الدولة الرسمية الأخرى كالبليدية أو في العاصمة بغداد.<sup>(١٧)</sup>

إن المدينة حالها حال المدن العربية قد تعرضت الى عملية تغير شاملة بفعل عوامل عديدة منها :

١- استثمار النفط وإقامة المشاريع الصناعية أثر وبشكل متميز في التكوينات الاجتماعية/الطبقية/الفئوية ذلك لمساهمة الإنفاق الحكومي في مجالات الحياة الاقتصادية

والاجتماعية ويمكن تلخيص ثلاث اتجاهات (في حقبة الستينات والسبعينات) من القرن الماضي في العراق هي كالآتي : -

أ- تصاعد الإنفاق الحكومي أدى الى زيادة وتضخم قطاع الخدمات ، وبالشكل الذي أصبح امتصاص العمالة الحضرية المنظمة في القطاعات الإدارية الحكومية ، الدفاع ، الأمن .

ب- قطاع البناء والتشييد هو المستفيد الأول من الإنفاق الحكومي المتصاعد وظهور قطاع المقاولات وزيادة الأرباح أدى الى ظهور فئة برجوازية .

ج- ارتفاع قطاع الإدارة الحكومية ووحدات القطاع العام في مجال توظيف قطاع العمل أدى الى توسيع مراتب الفئات الوسطى .<sup>(٦٨)</sup>

حيث بلغت نسبة زيادة أعداد الموظفين العاملين في قطاع الإدارة الحكومية ومشروعات القطاع العام من بداية الخمسينات الى نهاية السبعينات بنسبة ثمانية أمثال<sup>(٦٩)</sup> .

وان إشارات التغيير الواقعي على النمط أعلاه كانت واضحة في حياة المجتمع الحضري الموصل ، حيث ، انتشار العديد من المشاريع الصناعية والمشاريع الاستخراجية وظهور العديد من التنظيمات الرسمية وبشكل فعال في فضاء المدينة الحضري/الاجتماعي/الاقتصادي - كما وان تجمعات اجتماعية منظمة باتت واضحة أضف إليها الأحياء السكنية المشيرة الى تخصصاتها الحرفية/الوظيفية .كالمهندسين والأطباء ، المعلمين العسكريين ... الخ .<sup>(٧٠)</sup>

٢- أضف إليها وكما حدث في المدن العربية في هذه الفترة التاريخية من قنوات أساسية كانت السبب في الحراك الاجتماعي أثرت على اتجاهات التغيير في البنية الطبقة/الفئوية من :-

أ- عمليات النزوح الواسعة من الريف الى المدينة (أحياناً مروراً بالخدمة العسكرية) والتي نتج عنها تكون وتضخم مراتب طبقة ( أشباه البوليتاريا )<sup>(٧١)</sup> فالمدينة (الموصل) عاشت هجرات متلاحقة حدثت من أطراف المدينة نفسها الى داخل حدودها البلدية كانت عاملاً آخراً لخلق أفاق التنظيم الاجتماعي المدني الجديد .<sup>(٧٢)</sup> من جانب آخر فان العسكرية بكل تراتبها هي سمة مميزة وواضحة للمدينة .

ب- سياسات التوسع التعليمي والتكويني المهني ، وما رافق ذلك نمو هائل لفرص التوظيف مما أدى الى نمو حجم واتساع مراتب ((الفئات الوسطى)) المهنية ، التكنوقراطية في المجتمعات العربية الحديثة<sup>(٧٣)</sup> .

ففي المجال العلمي اتسعت الخطة التعليمية في المدينة وأطرافها في مدارسها الابتدائية والإعدادية وظهور جامعة الموصل كمركز علمي جمعت أبناء المدينة وأطرافها والمنطقة الشمالية والشرقية دون تمييز بين مكوناتها المتنوعة في أروقتها .

فكانت التراتبية (الطبقية) الاجتماعية مكونة أو جامعة على أساسها الحرفي والوظيفي الاقتصادي في داخل المدينة ، بل خرجت من دائرتها الحضرية-الموصلية لتصل الى المركز

القطري في بغداد من خلال اعتلاء الأماكن الإدارية المتقدمة في الدولة بفعل شدة تبعيتهم الإدارية - التكنوقراطية : -

وعليه يمكن القول بان نتاج المكون الحضري الموصل هو أن : -

تعززت السمة الحضارية/المدينة أكثر بعد أن تحولت الأرض الى رأسمال مؤثر في حياة الحضري الموصل معززة فاعلة أكثر في اقتصاد الوسط نفسه (الاقتصاد الحضري ( Urban Economic) وبالشكل الذي حول العلاقة الاجتماعية في تراتبها الى نمط علاقاتي جديد مكن القوة فيه مكانة الفرد الرسمية/الثقافية ، وقوة المال ، والابتعاد بعض الشيء عن العلاقة القرابية وتراتبيتها الاجتماعية ، خاصة بعد أن ضعفت العلاقة القرابية Kinship والصدقة Friend ship ((فالأقارب عقارب)) وانحرفت فيه الصدقة - Sided Friendship - بعد أن اخترقها اللاشخصية Non-personal - والمصلحة - (٧٤)

كما وان الهجرات المتلاحقة حدثت من أطراف المدينة نفسها الى داخل حدودها البلدية كانت أيضاً عاملاً آخرًا لخلق أفاق التنظيم الاجتماعي المدني الجديد في تحول الانتماء التقليدي النسبي/العشيرة الى ولاء عائلي/حرفي ومن ثم الى فنوي/مهني/رسمي معلمين - أطباء - مهندسين - عسكريين - اقتصاديين ... الخ . ومن جانب آخر فان الحدود بين المدينة والأطراف أخذت محددات اجتماعية في نمطها حيث ظهور (Sub-types) نمطين فرعيين للشخصية في المحافظة - المصلاوي / القروي ذلك كنتاج الوضع الحضري/الأهلي/الريفي في ظل الحضرية-المتريفة نتيجة الهجرة إليه من الأطراف ومع هذا فان قسم من الوحدات السكنية الزاحفة الى المركز كانت تضم مكونات من الحضارات والديانات المسيحية بالذات واندجت في الوحدات السكنية المدنية حتى أصبح جزءاً فاعلاً من نسيج الموصل الحضري - المدني وبالنتيجة فهي مشاركة فاعلة وإيجابية بالمساهمة في بناء الطبقة الوسطى الجامعة والرافعة الاقدر الى حضرية متجددة بفعل حضور ثقافتهم في الوسط الاجتماعي الموصل .

هذه الطيفية السكانية بكياناتها ودياناتها ومخزونات معرفتها يمكن أن تكوين أثرت في المدينة من نواحي عديدة - الاقتصادية - والاجتماعية والحضارية ومن ثم المدنية والى ما تقدم يمكن القول:-

ان مكونات عديدة تظل مكونات المدينة الاجتماعي من عرب وأكراد وتركمان ... الخ . وعلى اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم الاقتصادية والتي تلتنقي بنزعة التعايش والتسامح وقبول الآخر بين أهلها بوسط اجتماعي متناغم Community<sup>(٧٥)</sup> وهذه العوامل الجامعة يمكن اختصارها الى

:

١- العامل الديني - الإسلامي .

٢- العامل الاقتصادي - السوق - حرف وصنائع - زراعة ومعاملاتها .  
٣- العامل التعليمي والثقافي - مؤسسات تعليمية رسمية - وغير رسمية/منتديات  
ونوادي...الخ .

٤- العامل / المدني - مؤسسات اجتماعية أهلية/مدنية .  
هذه الازهافات المبكرة بين توسع المجال الحضري وظهور الطبقة الوسطى وإفراز  
تنظيمات رسمية وغير رسمية /أهلية-مدنية ورياداتها المنظمة الفاعلة (الشيخ الأفندي) إنما  
شكلت حلقات متلازمة وتكاملية لبناء ثقافة التسامح والتي سادت ، حيث ، القدرة في التأثير  
على أنماط الحياة المتعددة والمتنوعة لهذه المدينة بين ما هو متوارث وبين ما هو  
مكتسب/حضري ، هذه الثقافة المتنوعة والتسامحية يمكن القول أنها تجاوزت حدود التنوير  
مؤكداً أن :

محافظة نينوى وبثقلها الحضاري/التاريخي والاجتماعي النوعي والاقتصادي والحضري  
الجديد ، إنما ، هي حلقة وصل وليست حلقة فصل ، تجلى ذلك في مشاركة أفرادها على  
تنوعهم الثقافي وتراتبهم الفني في بناء الوسط الاجتماعي المتفق عليه والذي يكمن من  
خلاله ممارسة السياسة وعلى المستويين المحلي والوطني .

### ((ممارسة السياسة في مجتمع موصل المدني))

بالعودة الى تعريف المجتمع والمجتمع المحلي فإنه لدينا الممارسات الاجتماعية القريبة  
الى المجتمع المحلي Community - عنه من سلوكيات المجتمع Society .  
وكما أن تعريف السياسة الإجرائي إنما يضع في الحساب أن السياسة ومن خلال القوة  
الموزعة بين طرفيه دولة/مجتمع وعليه يؤخذ في الاعتبار مستويين من المجتمعات في  
الممارسة :

الأول : مجتمعات محلية حيث تمارس السياسة فيها من خلال ما يسمى بـ :

## سياسات المجتمع المحلي Local Level Politics .

الثاني:مجتمعات تمارس السياسة على المستوى الوطني-National Level Politics-

واستحضاراً للمكونات الحضرية / الديمغرافية / المدنية في الموصل ، يمكن رسم مسار ممارسة العمليات السياسية لمجتمع المدينة وفق ثقافة مرجعية سياسية تجمع بين مستويين وطني "محلي" واستحضاراً للوسط الحضري الجديد والذي ضمّ في سلوكياته سلوك ((الطبقة الوسطى)) التي نشأت في مجتمع المدينة والتمثلة : -

الشيخ ← رئيس قبيلة / شيخ طريقة / شيخ صنف / ملاك / قراش ... الخ .

الأفندي ← معلم / مدرس / محامي / موظف ( بيروقراط ) ... الخ .

حيث أن الأفندي كان الأقدر من الشيخ في مخاطبة الحكومة في بغداد ذلك بفعل مكانته الإدارية ، وكان نتاجه أن اوجد له مكاناً في مجتمع الموصل ، فكانت ممارسة السياسة في المدينة على مستويين : -

الأول محلي (الأقرب للمجتمع) والثاني وطني (الأقرب للدولة) .

إلا أن الفترة التي عاشها المجتمع العراقي بشكل عام ومجتمع الموصل بشكل خاص في عقد الثمانينيات وما تلاها من الأحداث السياسية/الاقتصادية/العسكرية حالت دون استمرار البناء الاجتماعي/المدني وبشكله الطبيعي ، عاكسة وضعا هامشياً للطبقة الوسطى وقياداتها من التكنوقراط لتصبح منهم طبقة منفذة ومعبرة للأوامر والتعليمات ، حيث ، القنوات من اتجاه واحد من أعلى الى أسفل دون العكس . مما اوجد حالة من الجمود الطبقي وطبقة مثقفين ثيوقراط / روتينيين . مما يمكن القول بأنه لا ممارسة للسياسة وبشكلها الطبيعي في هذه الفترة . وان ذلك بفعل وحشية الدولة في العراق وجواره المسلم الشرقي .

## مصادر المبحث الثالث /الفصل الرابع

١- د.متعب مناف السامرائي، المجتمع المدني (بحث في سوسيولوجيا الانتماء والولاء)، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي-كلية الآداب-جامعة الموصل، ٢٠٠٦م، ص ١٣ .

٢- وليد الجادر، الحرف والصناعات في العصر الآشوري، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٧٢م، ص ٢٢ .

٣- نفس المصدر أعلاه .

- ٤- **نمير طه حسين**، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل كلية الآداب، ١٩٩٢م، ص ٢٠.
- ٥- **انظر د. هاشم الملاح**، زمكان مدينة الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج ١، دار الطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١م، ص ٤١٢.
- ٦- **نفس المصدر أعلاه** .
- ٧- **احمد الصوفي**، خطط الموصل، مطبعة أم الربيعين، موصل، ١٩٥٣م، ص ٦ .
- ٨- **د.محمد عابد الجابري**، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص ٥٧ .
- ٩- **احمد الصوفي**، خطط الموصل، مصدر سابق، ص ٦ .
- ١٠- **د.محمد عابد الجابري**، العقل السياسي، مصدر سابق، ص ٥٧ .
- ١١- **د.عبد العزيز الدوري**، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بغداد، ١٩٨٧م، ص ٩.
- ١٢- **سعيد الديوه جي**، من تراث الموصل، مجلة آفاق عربية، سنة/2، عدد/٥، ك2، ١٩٧٨م، ص ٥٤ .
- ١٣- **د.عبد العزيز الدوري**، مقدمة في التاريخ، مصدر سابق، ص 9-١١ .
- ١٤- **انظر محمد خير الله خطيب العمري**، منية الادباء في تاريخ الموصل الحدياء ، تحقيق سعيد الديوه جي : - وما به من توضيح وشرح لهجرة العديد من المفكرين الى المدينة والاستقرار فيها.
- ١٥- **ياسين العمري**، الدر المكنون في مآثر الماضي من القرون، مخطوط، ص ١٤٢ .
- ١٦- **بن حوقل**، صورة الأرض، مصدر سابق، بيروت، ص ٢١٥ .

١٧- لويس ماسيتون، الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، ترجمة أكرم فاضل، مجلة الورد، بغداد، مجلد/2، عدد/3، ١٩٧٣م، ص ١٤١ .

١٨- أخوان الصفا رسائل أخوان الصفا، ج/١، بيروت، ١٩٥٧م، ص ٢٥٥ .

١٩- موفق ويسبي، د.محمد حسن حربي، الحياة لاجتماعية في الموصل، مصدر سابق، ص ٢٢٢-٢٢٣ .

٢٠- د. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي ، مصدر سابق ص ٦٥-٦٦

٢١- سالم حداد، عام من احتلال العراق، موقع الكتروني بلا عنوان .

٢٢- انظر : نمير طه ياسين ، تاريخ الحرف والمهن في مدينة الموصل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مصدر سابق .

٢٣- انظر : محمد خير الله خطيب العمري، حنية الادباء في تاريخ موصل الحدباء، تحقيق ونشر سعيد الديوه جي .

٢٤- انظر عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي مصدر سابق، ومابها من تأكيد على اهمية المهن والحرف وتأثيرها على بناء وتماسك هذه التجمعات

٢٥- حنا بطاطو، العراق، ك/١، مصدر سابق، ص ٥٠ .

٢٦- حنا بطاطو، العراق، ك/١، مصدر سابق، ص ٩١ .

٢٧- حنا بطاطو، العراق ، ك/١، مصدر سابق، ص ٨٩ .

٢٨- محمد خير الله العمري، منية الادباء ، مصدر سابق.

٢٩- موصل ولايسي ، سانلاماسي اون دورد/ ١٤ .

٣٠- تشير سندات الطابو العثمانية (السند الاسود العثماني) الى امتلاك العديد من العوائل الموصلية القديمة لمناطق وقرى في اطراف المدينة مثل بيت العمري ، الجادر، المفتي، الجليلي... الخ..

٣١- انظر :لونكرينك، العراق بين الاحتلالين ترجمة محمود العزاوي .

٣٢- الدوري، مقدمة في الاقتصاد، مصدر سابق ص ١٣٢ .

٣٣- دومينكان لانزا، الموصل في الجيل الثامن عشر، حسب مذكرات دومينكان لانزا، ترجمة د.روفائيل بيدابير، موصل، ١٩٥٣م، ص ٦١ .

٣٤- أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٤ .

٣٥- احمد الصوفي، بلدية الموصل، ج/١، مطبعة الجمهور، موصل، ١٩٧٠م، ص ١٨ .

٣٦- توفيق اليوزبكي، الحياة الاقتصادية لمدينة الموصل، مصدر سابق، ص ٣٢٦ .

٣٧- ندير طه ياسين، تاريخ الحرف والمهن، مصدر سابق، ص ٧٧ .

٣٨- توفيق اليوزبكي، الحياة الاقتصادية لمدينة الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/١، جامعة الموصل، ص ٣٢٧ .

٣٩- ياسين العمري، الدر المكنون في مائر الماضية من القرون، مخطوط، ص ١٤٢ .

٤٠- احمد الصوفي، بلدية الموصل، مصدر سابق، ص ١٩ د.

٤١- د.ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ٦٦ .



٤٢- د. متعب مناف السامرائي، اثر التحول الحضري على التماسك العائلي في مدينة الموصل، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الثالثة لقسم الخدمة الاجتماعية/كلية الآداب/جامعة الموصل، سنة ١٩٩٣ م .

٤٣- د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٦٧ .

٤٤- د. متعب مناف السامرائي، اثر التحول الحضري على التماسك العائلي في مدينة الموصل. بحث مقدم الى الندوة العلمية الثالثة لقسم الخدمة الاجتماعية كلية الآداب جامعة الموصل، ١٩٩٣ م.

٤٥- د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية ، مصدر سابق ص ٦٧

٤٦- زهير احمد النحاس، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب-جامعة الموصل، ١٩٩٥ م، ص ٥٢ .

وانظر تفاصيل المصطلحين في : بطرس البستاني، قطر المحيط، ج/٢، بيروت، ١٩٦٩ م، ص ١٨٢ .

٤٧- انظر نموذج الدراسة في : احمد الصادق، ست دراسات في النمط الآسيوي للإنتاج، دار الطليعة، بيروت، ط/١، ١٩٧٩ م .

٤٨- د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٦٥ .

٤٩- انظر: زهير احمد النحاس، تاريخ النشاط، مصدر سابق، ص ٨٠-١٠٦. ودور الخانات الموجودة في المدينة من نواحيه الاقتصادية والاجتماعية .

٥٠- انظر نفس المصدر أعلاه، وتفاصيل التعامل التجاري - الصناعي بين المدينة كمركز تجاري - وأطرافها من السلع المنتجة وبشتى تنوعاتها ومصادر منتجها من شتى تنوعاتهم، حيث الجامع للتنوعات الاجتماعية/الاثنوغرافية هي المادة الإنتاجية وسلعها، ص ٣٩-٥٣  
١.

٥١- نفس المصدر أعلاه، ص ١٥٧ .

- ٥٢- إبراهيم خليل احمد، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ولاية الموصل، ١٥١٥م-١٩١٨م، بحث في الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء الحكم العثماني، تونس، ١٩٨٨م .
- ٥٣- انظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج/١، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٨٠.
- ٥٤- احمد الصوفي، بلدية الموصل، مصدر سابق .
- ٥٥- د.متعب مناف السامرائي، ثقافة التسامح : أفق تنويري لصنع خطاب حضاري جديد(سلسلة المحاضرات)، قسم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الموصل، ٢٠٠٣م .  
ونظر هامش المصدر ٣٠ من البحث  
وانظر R. (1970) shaykh and effndi. Harvard press. Mass. Pp  
150-157
- ٥٦- ماكلان سكووير وشركاءه، الموصل أم الربيعين (تقارير أولي في هندسة الموصل المعمارية)، ترجمة جرجيس فتح الله، لندن، ١٩٥٥م، ص ٢١ .
- ٥٧- د.متعب مناف السامرائي، ثقافة التسامح، مصدر سابق .
- ٥٨- ماكلان سكووير، مصدر سابق، ص ٤٣ .
- ٥٩- داود سليم عجاج، خطط الموصل منذ مطلع القرن العشرين، موسوعة الموصل الحضارية، ج/٥، جامعة الموصل، ١٩٩٢م، ص ٢٤٧ .
- ٦٠- د.متعب مناف السامرائي، ثقافة التسامح، مصدر سابق .
- ٦١- انظر :محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق(١٩٤٨-١٩٥٨)، بغداد، ١٩٦٥ .
- ٦٢- د.متعب مناف السامرائي، ثقافة التسامح، مصدر سابق .
- ٦٣- سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢م، ص ١٢٣ .
- ٦٤- د.متعب مناف السامرائي، ثقافة التسامح، مصدر سابق .
- ٦٥- انظر : زهير النحاس، تاريخ النشاط، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق .

مقابلة مع المؤرخ سعيد الديوه جي في ١٣ آذار ١٩٩٤ عن المصدر أعلاه .  
وانظر : احمد الصوفي، تاريخ بلدية الموصل، الموصل، ص ٣٣ ص ٣٦ .

٦٦- انظر ، مؤلفات الدكتور علي الوردني، خاصة : طبيعة المجتمع العراقي، لمحات في تاريخ العراق الحديث .

\*الانتلجنسيا:- هذه الطبقة تعمل على إعادة هندسية وهيكلية العلاقات الاجتماعية بين السلطة والمجتمع بحيث تكون وتساهم في ولادة المجتمع المدني مصحوبة باقل المعاونة المصاحبة لها وأشكالها هي:-

الانتلجنسيا التجارية

الانتلجنسيا المكتبية:- البروقراطية التوجه وهم الافندية اذين حلو محل الشيخ في الوساطة وحل النزاعات بين السلطة والعشائر .

للاستزادة انظر د. متعب مناف السامرائي . المجتمع المدني سسيولوجية الانتماء والولاء بحث مقدم إلى ندوة كلية الآداب جامعة الموصل ٢٠٠٢م.

٦٧- انظر : نعيم طه ياسين، تاريخ الحرف والمهن، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق .  
وكيف اعتمدت التنظيمات المهنية/المدنية على هذه الفئات في تشكيلها وقيادتها .

٦٨- عصام الخفاجي، التطور الرأسمالي والطبقة العاملة العراقية، الخليج عدد/٤، ١٩٨٤، ص ٢٣١-٢٣٤ .

٦٩- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م، ص ١١٣ .

٧٠- انظر : موفق ويسبي، د.محمد حسن حربي، الحياة الاجتماعية، مصدر سابق .

٧١- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ١٨٠ .

٧٢- لقد ظهرت أحياء سكنية جديدة في الموصل خاصة في فترة السبعينيات من القرن الماضي قسم منها منظمة ومخصصة من قبل بلدية الموصل وحسب الفئات والتخصصات الوظيفية ، في حين ظهرت أحياء أخرى غير منظمة نتيجة الهجرة إلى المدينة وبشكل غير منظم .

٧٣- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ١٨٠ .

٧٤- د.متعب مناف السامرائي، ثقافة التسامح، مصدر سابق .

٧٥- د.متعب مناف السامرائي، ممارسة السياسة، مصدر سابق .

# الفصل الخامس

منظمات المجتمع المدني

مؤشرات ودلائل ميدانية عراقية

## الفصل الخامس

منظمات المجتمع المدني  
مؤشرات ودلائل ميدانية عراقية  
( محافظة نينوى انموذجاً )

-مدخل

المبحث الأول :- البيانات الوصفية

المبحث الثاني:- البيانات التحليلية

المبحث الثالث:- منظمات المجتمع المدني والممارسة السياسية

(مرافعة ختامية )

المصادر والملحقات

## المبحث الأول البيانات الوصفية

### مدخل

- التوزيع الجغرافي والديمغرافي لمنظمات المجتمع المدني .
- مستوى النشاط .
- منطلقات وعوامل تكوين المنظمات .
- قاعدة الاعتماد والاستقلالية والثبوت .

## منظمات المجتمع المدني / مؤشرات ميدانية

### مدخل

سجلت منظمات المجتمع المدني حضوراً ملفتاً في صورة مجتمع المحافظة بسبب تزايد عددها وتنوع مجالات عملها ، وقد شاب عمل هذه المنظمات تداخلاً وضبابية وعدم وضوح بصورتها إزاء المجتمع ، بالمقابل تقبلها المجتمع ، ولاسيما بعد زوال العديد من مؤسسات الدولة الرسمية والتي كان الاعتماد عليها كبيراً في توفير الحاجات الأساسية .

إن حجم الدمار الذي أصاب مؤسسات الدولة في العراق كان هائلاً بعد دخول قوات الاحتلال ومن احدى مظاهره ترك فجوة كبيرة بين المجتمع وسلطة الاحتلال مما حدا إلى ببعض هذه المنظمات لتملاً هذا الفراغ في الكثير من المجالات وعليه كان التنوع في الأهداف والأنشطة والفعاليات كبادرة أولية لهذه المنظمات وللتحقق الميداني أنجز الباحث ثلاث مسوحات ميدانية لهذه المنظمات كان الهدف منها تثبيت الإعداد والمهام . من خلال المتابعة والجرد لثلاث مرات :

الجرد الأول - ٢٠٠٣م

الجرد الثاني - ٢٠٠٤م

الجرد الثالث - ٢٠٠٥م

فالجرد الأولي كان الغرض منه التثبيت والتحقق من معلومات رسمت خطة العمل .

أما الجرد الثاني والثالث اعتمدا التحديث للمعلومات والبيانات للسنتين التاليتين .

واعتمد الباحث الزيارة الميدانية والمقابلات الشخصية والمباشرة لغرض الحصول على وثائق الاستحداث التي من خلال يمكن تأشير بعض الحقائق الأولية :

- إن هذه المنظمات ليست ثابتة في العدد حتى ولو على شكل رقم تجريبي ، ففي فترة معينة يزداد عددها لتصل إلى (٢٠٠) منظمة وفي أوقات أخرى لا نجد من المنظمات العاملة أكثر من (٥٧) منظمة وذلك كله مرتبط بمجموعة من العوامل والأسباب سنأتي عليها لاحقاً .

- في فترة الازدهار التنظيمي المدني تنتشر المنظمات وترفع شعاراتها وتبرز عناوينها على بناءات مقراتها إلى درجة يمكن أن تجد أشخاصا يتولون مهام تأسيس المنظمات مستخدمين نماذج جاهزة للأنظمة الداخلية ، أو يمكن تكليف ائدهم بإعداد لائحة نظام داخلي وهو أمر ينجزه خلال ساعات في احد مقاهي المدينة ، ناهيك عن مقابلتك لأشخاص ينسبون أنفسهم إلى تنظيمات لا يمكن الاستدلال ( على الأغلب ) على مقراتهم وهم يقومون بإجراء مسوحات وجمع المعلومات في شتى المجالات والأماكن أطلق عليهم (منظمات جنطة) .



- لقد حدد الباحث مجالاً رقمياً لعدد المنظمات كأقل التقدير (٥٧) وأعلى (١٦١) بعد إهمال العديد من المنظمات التي ليس لها مقر ثابت ، وانطلق منها كأساس لعينة بحث لوصفها من خلال الجداول اللاحقة .
- أما التحليل الذي ورد في القسم الثاني من الجداول فهو من خلال ربط الجداول بعضها ببعض للخروج بنتائج تحليلية.
- ومع الوصف والتحليل لعمل هذه المنظمات فان الواقع يملي نفسه أيضا ذلك بالإشارة إليه من خلال تحليل الجدول . والجداول تباعاً هي :

## المبحث الأول

### المؤشرات الميدانية الوصفية

- زمن ظهور المنظمات
- توزيع المنظمات
- عوامل التكوين
- نوع المنظمة. مدني/اهلي
- قاعدة الاعتماد والاستقلالية
- ثبات المنظمة وعدمه

## المؤشرات الميدانية الوصفية :

### زمن ظهور المنظمات

جدول (١) زمن ظهور المنظمات

فترة الظهور	العدد	%
قبل ٢٠٠٣	٥٦	٣٤,٨
بعد ٢٠٠٣	١٠٥	٦٥,٢
المجموع	١٦١	% ١٠٠

يتبين من الجدول إن المنظمات التي كانت موجودة قبل ٢٠٠٣ هي ٥٦ منظمة وبنسبة ٣٤,٨ ، أما بعد ٢٠٠٣ وفي ذروة انتشارها وبشكل شبه مستقر بلغ عددها ١٦١ منظمة وبنسبة ٦٥,٢ من المجموع الكلي إن هذا يشير وبشكل واضح إلى ازدياد كبير وبنسبة الضعف تقريباً من المنظمات ، إن كل المنظمات قبل ٢٠٠٣ كانت ضمن إطار سلطة الحزب وكانت في الغالب واجهة للحزب وان أعضاءه ولاسيما قياداته وهيئته الإدارية من المتقدمين في السلم الحزبي . لقد شكلت هذه المنظمات على الأغلب من النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية كلها ضمن إطار وهيكل السلطة وقد أطلق عليها منظمات شعبية ، وقد تخصصت في مجالات فنية / تطبيقية / مهنية مثل منظمات المرأة والشباب والأطفال ...الخ والمهنية تخصصت بالمهندسين والأطباء والمحامين ...الخ ، مع هذا ، كانت تضم في عضويتها جميع المكونات الاجتماعية وأطيافها وثقافتها دون تمييز ، وان تشكيلها جاء عبر كفاح طويل في عمر التنظيم السياسي / المدني العراقي مثل نقابة المحامين والعمال والحرفيين ...الخ .

أما المنظمات التي تشكلت بعد ٢٠٠٣ فقد جاءت وبزخم كبير ويعمر قصير نتيجة لعوامل نذكر منها :

- ١- بعد زوال السلطة وحلت سلطة الائتلاف محلها فان فراغاً واغتراباً ثقافياً حدث بين هذه السلطة المؤقتة / سلطة الائتلاف والمجتمع، كان لا بد من إملاء هذا الفراغ والتقارب فكانت المنظمات احدى الوسائل لذلك .
- ٢- تعدد التوجهات السياسية والحزبية وبشكل كبير ، قامت أحزابها بتشكيل منظمات لها لخدمة توجهاتها السياسية ومصالحها .

- ٣- انتشار الأفكار الديمقراطية ومبادئ الحرية التي شجعتها سلطة الائتلاف بتمويلها لقسم من هذه المنظمات ، بادر كثيرون في إنشاء المنظمات غاية لتحقيق الحاجات والمتطلبات الاجتماعية من جهة وظهرت منظمات أخرى بدافع الحصول على المال من جهة أخرى .
- ٤- فسح المجال لدخول المنظمات من خارج الإطار العراقي للعمل داخل العراق وقد تعددت وتنوعت هذه المنظمات ، وقد تشكلت هياكلها وتنظيماتها على نفس أسسها وتوجهاتها لكن بعناوين وقيادة وإدارة عراقية لهذه المنظمات .
- ٥- ومن الحقائق التي لا بد من الإشارة إليها أن بعض الأجهزة المخابراتية العالمية وعلى رأسها CIA- استخدمت بعض المنظمات غير الحكومية واجهة لدخول المجتمع بعد السيطرة على البلد وقد كان توجهها واضحاً من خلال نشاطاتها ومجساتها المعلوماتية لاستدعاء وقياس الوضع الاجتماعي وأراء المواطنين حول ما تؤول إليه حال المجتمع وموقف المجتمع من القوات الأمريكية وأساليب عديدة لتلميع صورة الولايات المتحدة وجيشه في العراق من خلال هذه المقابلات وقد تعرضت اغلب هذه المنظمات إلى التهديد بالتصفية مما دفعها إلى إغلاق أبوابها والعمل من خارج إطار المحافظة .

## توزيع المنظمات

( التوزيع الجغرافي والديمقراطي لمنظمات المجتمع المدني ) .

جدول (٢) ( توزيع المنظمات حسب الموقع الجغرافي من نهر دجلة )

موقع المنظمة من النهر	العدد	%
غرب النهر	٦١	٣٧,٩
شرق النهر	١٠٠	٦٢,١
المجموع	١٦١	١٠٠

أما معطيات أعداد توزيع المنظمات على رقعة المحافظة وتقسيمها الجغرافي بين غرب دجلة وشرقه يؤشر وحسب الجدول (٢) على انه هناك زيادة واضحة في عدد المنظمات في المنطقة الشرقية عنه في الرقعة الغربية ذلك لأسباب منها :

- ١- إن المنطقة ( شرق دجلة ) وكما اشرنا ذلك في مباحث سابقة مكونة من قرى زراعية قديمة جداً وقريبة من المدينة متأثرة بالحياة المدنية سواء بسبب قربها هذا أم بسبب انتماءات مذهبية وقومية وفكرية تجعلها تقلد مجتمعات أخرى مثل الطائفة المسيحية . أو أنه : -
- ٢- وبعد ٢٠٠٣ أصبحت هذه المناطق مناطق صراع على النفوذ بين الجماعات السياسية ذات التوجهات القومية ، الأمر الذي عكس نشاطاً سياسياً ملحوظاً من أبرز مظاهره كثرة الواجهات الجماهيرية ومن أبرزها منظمات المجتمع المدني في محاولة لحشد التأييد والاستعداد لاحتمالات استحقاقات انتخابية .

جدول (٣) ( التوزيع الديمقراطي للمنظمات )

الموقع	العدد	%
مركز	١٢٧	٧٨,٩
أطراف	٣٤	٢١,١
المجموع	١٦١	% ١٠٠

أما توزع المنظمات ديمغرافياً فقد قسمناه إلى منظمات في المركز ومنظمات في الأطراف ، فالأول بلغ ( ١٢٧ ) منظمة وبنسبة ٨٧,٩% والثاني ( ٣٤ ) منظمة وبنسبة ٢١,١% إن هذا الفارق الكبير هو أمر طبيعي ذلك لأسباب نذكر منها :

- ١- الكثافة السكانية العالية في المركز عنه في الأطراف / الريفية .
- ٢- إن الوعي الاجتماعي نحو قبول ثقافة المجتمع المدني ومنظماته في المركز أكثر منه في الريف ذلك بفعل عوامل التطور المدني وبفعل ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي مما يؤدي إلى طبيعة مدنية ، قياساً ، إلى الأطراف التي هي في الغالب ريفية ، وعليه :
- ٣- فإن أوجه النشاط مختلفة من ناحية الحاجات وإشباعها ، لأنّ التنظيمات المدنية في المدينة تحل محل التنظيمات الأولية - القرابية في توجهات عديدة منها مثلاً التكافل الاجتماعي .
- ٤- إن التجمع في المجتمع الريفي هو تجمع قسري- قرابي / أهلي اما في الحضر فهو تجمع تطوعي / مدني وعليه فان سرعة انتشار اعداد المنظمات تكون في المدينة أكثر من الأطراف الريفية .
- ٥- إن توجهات عديدة تلعب دورها في المدينة أكثر من الريف من خلال التجمعات المدنية هذه مثل وجود الحرفية والمهنية المتنوعة في مجتمعاتها والتوجه السياسي كما هي الان في مدينة الموصل .

جدول (٤) ( توزيع المنظمات في مركز المحافظة الموصل )

الساحل	العدد	%
الساحل الأيسر	٧٨	٦١,٥
الساحل الأيمن	٤٩	٣٨,٥
المجموع	١٢٧	% ١٠٠

وإذا ما دخلنا المركز لوحده من دون الأطراف وكما قسمنا المدينة من خلال النهر الساحل الأيسر والأيمن فانه ومن الوهلة الأولى نلاحظ إن عدد المنظمات في الساحل الأيسر (٧٨ منظمة) هي أكثر عدداً من الساحل الأيمن (٤٩ منظمة) وبنسبة ٦١,٥% ، ٣٨,٥% على التوالي . كذلك الحال بالنسبة للتنوع ومن خلال العودة إلى عناوين هذه المنظمات .

إن الناظر ومنذ الوهلة الأولى إلى هذا الفارق يوعز السبب إلى التنوع الثقافي / الاجتماعي مما عكس تنوعاً وعدداً أكثر في تنظيماته ، إلا انه ، لا يمكن اعتبار هذا سبباً في الارتقاء النوعي والعددي ، حيث ، هناك أسباب عديدة أخرى مهمة أدت الى ذلك التمرکز التنظيمي نذكر منها :

١- إن اغلب المنظمات في الساحل الأيسر قد دخلت المحافظة من خارج حدودها وهي في الأغلب من المحافظات المجاورة .

٢- الفراغ المكاني:- حلت هذه المنظمات في تواجدتها المكاني بمقرات الحكومة / الحزب السابق والتي أفرغت بعد ٢٠٠٣م وكانت هذه المقرات في الأصل غالبيتها في الساحل الأيسر من المدينة .

٣- إن هذه المقرات التي شغلت كمقرات مدنية بدل المقرات الحزبية قد ساعدتها عوامل مورفولوجية ( شوارع عريضة وبناءات جديدة وشقق ) والتي تميّز بها الساحل الأيسر عن الساحل الأيمن .

٤- وجود مؤسسات ثقافية كبيرة في الساحل الأيسر من المدينة في الأصل وفي مقدمتها الجامعة ، مراكز للثقافة والفنون - المسارح - والتي رأّت بعض المنظمات على انه من الممكن أن تخاطب عدداً كبيراً ومتنوعاً من أفراد هذا المجتمع ( خاصة فئة المثقفين ) من مكان محدد ، فكان قسم من مقرات هذه المنظمات قد أحاط مواقع هذه المؤسسات مثل الجامعة - مسرح أم الربيعيين ... الخ .

٥- بعض المنظمات خاصة تلك المنطلقة من جذور أثنوية / طائفية ( الأقليات ) وجدت لنفسها مقرات في مناطق تركّز أعضاؤها بحثاً عن الحماية من جهة والتعامل مع المجتمع الذي

ويمثلونه لتقديم العون له من جهة أخرى ، مثل أحياء ، البكر ، الكرامة ، عدن ، الجزائر ، الرشيدية... الخ .

٦- الطائفة المسيحية شكلت هي الأخرى ثقلاً عددياً ونوعياً في منظمات الساحل الأيسر فان اغلب منظماته داخل الأديرة سواء أكانت داخل المدينة (المركز) أم خارجة وهي مناطق أمنة على الأغلب قياساً بواقع المنظمات الأخرى .

### توزيع المراكز الرئيسية للمنظمات

جدول (٥) ( المراكز الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني )

مركز المنظمة الرئيس	العدد	%
العاصمة	٨٢	٥٠,٩
داخل المحافظة	٣٨	٢٣,٦
المحافظات الأخرى	٣٣	٢٠,٥
خارج العراق	٨	٥
المجموع	١٦١	% ١٠٠

أما توزيع المنظمات حسب مراكزها الرئيسية هي الأخرى لها دلائلها أيضا سواء أكان مركزها داخل المحافظة أم خارجه من يمكن القول أن :

المجتمع العراقي عموماً ومجتمع المحافظة خصوصاً لديه ميول نحو تقبل المجتمع المدني وتكوينه منظمات انطلاقاً من واقعه الاجتماعي وطبقاً لحاجاته وإمكاناته فالجدول توضح لمنظمات مراكزها في بغداد وأفرعها في المحافظة واغلبها في مركز الموصل عاملة وعددها ٨٢ منظمة وانها تشكل نسبة تفوق نصف العدد الكلي (٥٠,٩) . وإذا ما استثنينا أعداد المنظمات التي كانت موجودة قبل ٢٠٠٣ فان أعداد المنظمات التي نشأت وانطلقت في المحافظة نفسها ( مقرها في المحافظة ) تفوق المنظمات التي جاءت إلى المحافظة من المركز بغداد ، حيث يشير الجدول إلى أن (٣٨) منظمة ظهرت في المدينة بعد ٢٠٠٣ وان تشكيلها كان واقعاً ومقبولاً ذاتياً وانه دليل لتقبل ثقافة المجتمع المدني . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عدداً قليلاً من المنظمات كانت موجودة أصلاً في المحافظة وعملت على الصعيد المحلي وفي إطار المحافظة / إطار المدينة الاجتماعي مثل النادي الثقافي الاجتماعي والثقافي المسيحي... الخ .وبقيت منظمات المركز من بغداد إلى الموصل قبل ٢٠٠٣ على هيئتها التنظيمية المهنية والحرفية منظمات



نقابية . مهنية واتحادات ...الخ مع التمسك أكثر ونثبيتها بشكل أكثر واقعية في مجالات انتماء الأفراد إليها وتحويلها إلى أماكن تركّز مهنتها وحرفيتها .

أما المحافظات الأخرى وعلى الأغلب الشمالية والشرقية التي فيها وجود وتداخل اجتماعي / ثقافي في محافظة نينوى .وهي محافظات : دهوك اربيل كركوك فقد شكلت جزءاً من تنظيمات المحافظة المدني(جدول ٦ ) حيث مقر المراكز الرئيسية في هذه المحافظات وأفرعها في نينوى وموزعة في المركز / الموصل والأطراف .

جدول (٦) ( المراكز الرئيسية للمنظمات في المحافظات القريبة )

المحافظة	العدد	%
دهوك	٨	٢٤,٣
اربيل	١٥	٤٥,٤
كركوك	١٠	٣٠,٣
المجموع	٣٣	١٠٠

إن اغلب هذه التنظيمات كانت ذات طابع اثني / قومي / عرقي في تكوينها وتوجهها ومجال أنشطتها وشكل التوجه الكردي ضعف هذه المنظمات كما في الجدول (٢٣) منظمة موزعة مراكزها في دهوك وبنسبة (٨) واربييل (١٥) منظمة وبنسبة (٤,٤%) وتوزعت اغلبها في الجهة الشرقية من المحافظة وفي المناطق التي يتركز فيها الأكراد أكثر خاصة في أحياء المدينة الشرقية كالمركز والاقضية والنواحي ذات التوجه الكردي .

أما التوجه التنظيمي / المدني التركماني فقد شكل حوالي النصف من عدد التنظيمات هذه واغلبها تقع في الجهة الشرقية من المحافظة ولاسيما في المركز أما الجهة الغربية فكانت في أطراف المحافظة وخاصة في قضاء تلعفر ونواحيه . وفي كلتا الجهتين المتواجدة فيها التنظيمات تتسم بسيادة الثقافة القومية التركمانية .

وفضلاً عما ذكر فان نشاط المنظمات هو الاخر له توجهاته المختلفة وتتضح هذه التوجهات في صورة المحافظة التنظيمي والتوزيع فيها عام / محلي / فئوي .

## التوزيع حسب النشاط

جدول (٧) ( توزيع المنظمات بحسب مستوى نشاطها )

التوجه	العدد	%
ذات الطابع العام	٦٦	٤١%
ذات الطابع المحلي	٧٤	٤٦%
ذات الطابع الفئوي	٢١	١٣%
المجموع	١٦١	١٠٠

إن توزيع المنظمات حسب نشاطها كما مثبت في الجدول (٧) هي :

أ- ذات التوجه العام<sup>(١)</sup>: الذي يختص بمهنة أو حرفة معينة داخل المحافظة مثل النقابات والاتحادات والتجمعات المهنية والتي لا ترتبط على الأغلب بجهة سياسية أو دينية أو فئة عمرية أو انتماء عرقي وطائفي وبالنتيجة هي تضم اغلب هذه المفردات ضمن إطار أهدافها الخاصة بالدفاع عن أعضائها وخدمتهم بعيداً عن كل الانتماءات الفرعية ، وعدد هذه المنظمات (٦٦) منظمة وتمثل الحد الوسطي بين التوجهين . وبنسبة ٤١%.

ب-منظمات ذات التوجه المحلي<sup>(٢)</sup> والتي تشمل جميع التخصصات الحرفية والمهنية ذات الطابع الديني ، الطائفي ، العرقي ، أو فئة عمرية...الخ وهي تكون الأقرب إلى المنظمات ذات الطابع العام وحدود أعضائها ضمن إطار جماعة اجتماعية محددة ثقافية/ دينية ، طائفية / قومية أو مكانية / مجتمع المحلة ، القضاء ، الناحية... الخ . وقد طغى أعداد هذه المنظمات على التوجهات الأخرى والسبب في ذلك يعود إلى تكتل هذه الجماعات في تنظيمات صغيرة قائمة على المعرفة الشخصية والثقافية والمكانية ويسودها نوع من العلاقات الأولية في المجتمع المحلي . وسبب ظهور الغالب منها ضعف الوضع الأمني وكون المنظمة تشمل جماعات في نفس المكان الذي فيه مركزه ومجموعها (٧٤) منظمة وبنسبة ٤٦% .

ج- أما المنظمات ذات التوجه الفئوي<sup>(٣)</sup> هي الأقل عدداً (٢١) منظمة وبنسبة ١٢% ذلك لاعتمادها على تقسيمات فئوية مثل المرأة والطفل والمرضى... الخ .

منطلقات وعوامل تكوين المنظمات :

جدول (٨) مجالات تركز أهداف وأنشطة المنظمات )

نوع المجال	العدد	%
مهنية	٣٨	٢٣,٦
رعاية اجتماعية	٢٣	١٤,٣
اقتصادية	١٩	١١,٨
دينية	١٤	٨,٧
ثقافية وفنون	١٣	٨,٠
شؤون المرأة	١١	٦,٨
طلبة وشباب	١٠	٦,٢
طفل وأسرة	٩	٥,٦
صحية	٨	٥
حقوق إنسان	٨	٥
سياسة	٨	٥
المجموع	١٦١	١٠٠

( \* تم اعتماد النشاط الأساسي والغالب للمنظمة لغرض تصنيفها )

إن الواقع الاجتماعي ومتطلباته يعكس هو الآخر تنظيمات تتركز أهدافها وأنشطتها في مجالات احتياجاتها الإنسانية ، فكان لابد من معرفة أنواع هذه المنظمات ودرجة أهميتها من حيث أعدادها وعليه تم اعتماد النشاط الأساسي الغالب للمنظمة لغرض تصنيفها . فكان الجدول رقم (٨) يبين مجالات تركز الأهداف والأنشطة للمنظمات وهي تباعاً وحسب سمات المجتمع ونظرته إلى التنظيم وسيورته وحاجاته القائمة على أساس التنظيم .

ويتبين من الجدول ظهور المنظمات المهنية المقدمة في مجالات تبيّن أهدافها وأنشطتها ذلك لأنها منظمات موجودة منذ فترة طويلة داخل المجتمع وتتميز بالقبول الاجتماعي لكونها تنظيمات لا ترتبط بجهة معينة ( أي تتميز بنسبة عالية من الاستقلالية بنظر المجتمع ) ويتمركز عملها على أفراد المهنة / مهنية - ذلك إن مجتمعاتنا تتضمن العديد من المهن وميالة ومنذ زمن بعيد في تنظيم مهنتها من خلال هذه التجمعات كاتحادات ونقابات للدفاع عن حقوق أصحابها وتوفير بعض الخدمات لهم مثل الجمعيات التعاونية وتوزيع الأراضي مما جعل استمرار نجاحها

قائم حتى بعد استقلالها من الحكومة السابقة والتي كانت تخدم أهدافها الحزبية والسياسية وتحويلها إلى واجهات للسلطة .

أما المنظمات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية والمجال الاقتصادي فان التوجه إليها ازداد وبعد الظروف الصعبة التي شهدتها المجتمع العراقي وبضمنه محافظة نينوى ، حيث الزيادة في البطالة وارتفاع الأسعار وانعدام الأمن فضلاً عن استغلال بعض الأحزاب والجهات الدينية لهذه المجالات والأنشطة من خلال إنشاء منظمات تقدم الرعاية الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية غاية للوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة كما إن بعض العمليات العسكرية التي جرت في عموم المحافظة والتي تعتبر من المناطق الساخنة أدت إلى قيام العديد من التنظيمات الخاصة بذلك بهذه الأحداث مثل ( أحداث تلعفر ، وأحداث داخل مدينة الموصل ) . وكان للتوجهات الدينية دور فاعل في تكوين منظمات ذات معتقدات دينية محددة بسبب تأثير الأفكار الطائفية والمذهبية في كافة مجالات الحياة وتكتل الناس حول انتماءاتهم بحثاً عن الحماية الاجتماعية بعد سيادة شعور الفرد بالأمن والاستقرار داخل جماعته الدينية ( بمقابل انعدام هذا الشعور خارجه ذلك بفعل انعدام الأمن بشكل عام ) كما وتوفر له المساعدة من خلال التأكيد على التضامن والتنقيف مع الأعضاء .

وتوزعت باقي المنظمات على توجهات مختلفة ومتدرجة نحو قلة عددها نزولاً وعلى التوالي وحسب الجدول السابق - ونود الإشارة إلى أن عدداً قليلاً من التنظيمات عملت في المجال السياسي لأنّ المدينة في طبيعتها ميالة إلى أن تعمل في السياسة بشكل مباشر وان مجتمعها يعود إلى المركزية الخاضعة للمحافظة وان ممارستهم للسياسة تكون من خلال مؤسسات الدولة الرسمية وبشئى المجالات .

## عوامل التكوين

### عوامل تكوين الحدود الاجتماعية المحلية / الوطنية

جدول (٩) (عوامل تكوين الحدود الاجتماعية المحلية والوطنية)

المنطلق	العدد	%
وطني	٦٩	٤١
ديني / طائفي	٣٩	٢٤,٢
قومي / اثني	٥٠	٣١
غير مبين	٦	٣,٨
المجموع	١٦١	١٠٠

وإذا ما نظرنا إلى منطلقات أو عوامل تكوين المنظمات من زاوية حدودها الاجتماعية والوطنية منطلقين من الحدود المحلية الاجتماعية / الثقافية مثل الحدود الدينية / الطائفية والقومية / الاثنية صعوداً إلى الوطنية أو بالعكس فإن الجدول (٩) يبين أن الغالبية من التوجهات في تكوين المنظمات في المحافظة هي ذات توجهات وطنية (٦٩) منظمة وبنسبة ٤١% ذلك أنها كمنظمات ينظر إليها مثل المجتمع الموصلية وهيمنظمات تهتم بالمواطن في الحدود السياسية للدولة دون النظر إلى انتماءاته المرجعية / الدينية / القومية .

وحلت المنظمات ذات التوجه القومي في الدرجة الثانية (٥٠ منظمة وبنسبة ٣١%) وهذه المنظمات لم يكن لها وجود قبل ٢٠٠٣ وهي أنعكاس لما حدث بعد هذا التاريخ من سياسات تجزئية اعتمدت مبدأ المحاصصة الطائفية .

وحلت التوجهات الدينية / الطائفية في المرتبة الثالثة (٣٩ منظمة وبنسبة ٢٤,٢%) لنفس الأسباب السياسية / التنظيمية المذكورة أعلاه .

أما المتبقي من التنظيمات ( ٦ منظمة وبنسبة ٣,٨%) أدرجت في حقل غير مبين وهي منظمات مجهولة الارتباط لم يتسنى معرفة منطلقات وعوامل تكوينها ذلك لرفض المسؤولين عنها بالإفصاح عن توجهات محددة ويغلب الظن عليها إنها تكون على اتصال بتنظيمات خارج الحدود .

جدول (١٠) (نوع المنطلق التكويني الاجتماعي / القومي )

النوع	العدد	%
عربي	١٢	٢٤
كردي	١١	٢٢
تركماني	١٢	٢٤
ايزيدي	٣	٦
شيك	٢	٤
كلدوآشور	١٠	٢٠
المجموع	٥٠	١٠٠

وإذا ما دققنا في تفاصيل أكثر في نوع المنطلقات التكوينية - الاجتماعية وبضمنها المنطلق الديني والمنطلق القومي نجد أن مجتمع المحافظة هو مجتمع تنوعي لا تجانس و الجدول رقم (١٠) و يوضح المنطلق القومي / العرقي ونسب توزيع المنظمات بحسب فئاتها القومية الواردة لا ترتبط بالنسب الحقيقية لاحجام الجماعات الاجتماعية الواردة في الفعل الخاص بالمكون الاجتماعي في المحافظة وإنما تُعبر ( المنظمات ) عن نشاط إعلامي/سياسي الهدف منه التأثير في المحيط الاجتماعي .

## المنطلق الاجتماعي الديني

أما التوجه الديني فيعكس صورة الغالبية شبه المطلقة للتنظيمات الإسلامية . بحكم الغالبية للمسلمين في المحافظة مع ملاحظة أخرى هي أن نسب المنظمات المسيحية أعلى بكثير من نسبة المسيحيين في المحافظة ، وهو أمر يشير إلى نشاط مهني / مدني لهذه الطائفة . وان اغلب نشاطاتها تنطلق في المركز / الموصل من عدد الكنائس الموجودة في ساحلي المدينة أما في الأطراف فتتركز بشكل رئيسي في قضاء الحمدانية وتلكيف .

جدول (١١) (نوع المنطلق التكويني الاجتماعي / الديني )

الدين	العدد	%
الإسلامي	٢٣	٥٩
المسيحي	١٣	٣٣
اليزيدي	٣	٨
المجموع	٥٠	١٠٠

وفضلاً عما ذكر من معطيات التوزيع الجغرافي والديمغرافي والمراكز الرئيسية وتوزيعها بحسب مستوى نشاطاتها ومنطلقات عوامل التكوين الاجتماعية الثقافية والحاجاتية فهل هذه التجمعات الاجتماعية / المدنية هي ذات طابع قريب من منظمات المجتمع المدني؟ أم منظمات مجتمع أهلي؟ أم غير ذلك؟ وحتى نصل الى نوع من التحديد فلا بد من معرفة ماهية كل منها من حيث السمات والركائز وبشكل مختصر جداً . ومن ثم النظر إلى منطلقات تكوينها .

يقوم المجتمع المدني على ركائز عديدة نذكر منها : -

- ١- التنوع في الحقوق الهادفة والتطوع الاختياري بالعمل المجتمعي - والتنوع في الانتماء .
- ٢- العمل الجماعي القائم على أساس تجميع الطاقات الفردية وزجها في المشاريع المختلفة .
- ٣- النمط المؤسسي في العمل القائم على التنظيم والإدارة وبشكل مبسط ومعقد .
- ٤- الاستقلالية في العمل عن هيمنة الدولة ضمن الإطار القانوني في البلاد .
- ٥- الحريات كحق إنساني وقانوني في التنظيم والحركة .
- ٦- تحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال الأنشطة المجتمعية<sup>(٤)</sup> .

أما منطلقات التكوين الواردة في الجداول السابقة فتشير وبشكل واضح إلى أنها لا تنطبق مع تحقيق متطلبات ونمط مؤسسات المجتمع المدني وان مقاساته تشير على أن : -

- ١- صورة الماضي تتجدد في الحاضر كما ورد في الجداول من حيث الانطلاق من مرجعيات دينية وقومية وأصول وطائفية .
- ٢- أنها أفصحت عن نفسها بغياب المؤسسة الوطنية الناظمة دستورياً / قانونياً / سياسياً وهيمنت هذه المرجعيات كبديل في منظماتها عن الوطنية وأنها بذلك : -
- ٣- تخندق في إطار ثقافتها الاجتماعية / الدينية / القومية / الطائفية وهذه بالنتيجة هي
- ٤- توجه لا يستطيع احتواء الآخر المختلف في ثقافته وانحصرت في إطار محلي بحث في أغلبية اعداده وتنوعاته .
- ٥- انه ويقدر حاجتنا إلى ثقافة مجتمعاتنا وتراثنا الحضاري وترجمته في أصوله التنظيمية المدنية حتى نحافظ عليها ، ومن ثم لسلمات مجتمعاتنا مقابل إيجاد سبل أخرى تحتوي هذا الكل الاجتماعي المتنوع في إطار عراقي مدني واحد .
- ٦- وعليه كان إشارة الجدول (١٢) إلى أن أكثر من نصف المنظمات هي أهلية والبقية الأخرى سيطرت على القسم منها ( وان لم تفصح ) بعض الأحزاب السياسية التي عملت ضمن إطار أحزاب دينية / قومية / طائفية .

## نوع المنظمة مدني / أهلي

جدول (١٢) (نوع المنظمة)

النوع	العدد	%
منظمة مجتمع مدني	٧٧	٤٧,٨
منظمة مجتمع أهلي	٨٤	٥٢,٢
المجموع	١٦١	١٠٠

فضلاً عن ذلك ، كإشارة مهمة إن اغلب المنظمات تحفي موضوع تمويل دعمها المادي والخبراتي لأسباب أمنية / سياسية ولم نستطع الوصول إلى رسم خط فاصل بها . هذا ما قادنا إلى خط آخر إلا وهو قاعدة اعتماد واستقلالية هذه المنظمات من خلال جمع المعلومات منها.



## قاعدة الاعتماد والاستقلالية

جدول (١٣) (قاعدة الاعتماد والاستقلالية)

الكتلة	العدد	%
معتمد	٧٤	٤٦
مستقل	٥٩	٣٦,٣٦
غير مبين	٢٨	١٧,٤
المجموع	١٦١	١٠٠

إن الجدول رقم (١٣) يوضح إن غالبية المنظمات المدنية هي منظمات تعتمد على جهة حزبية سياسية ، وتعلن صراحة عن ذلك ، وهي من ثم واجهة لهذه التوجهات وان جميع نشاطاتها وأعمالها تدخل ضمن نطاق نشاطات هذه الأحزاب .

كما يتضح إن ثلث المنظمات تعبر عن نفسها على أنها منظمات مستقلة تعتمد على ذاتها وعمقها الاجتماعي ولا ترتبط ببرامج حزبية وسياسية مثل المنظمات المهنية والاتحادات والجمعيات التعاونية / الخيرية / الاغاثية<sup>(٥)</sup>... الخ . والمتبقي من هذه المنظمات يرفض مسؤولوها بيان الجهة التي يرتبطون بها ولاسيما من الناحية السياسية والتنظيمية / المدنية ولا يستطيعون بنفس الوقت الادعاء بالاستقلالية\* ، وعليه يمكن إضافتهم إلى المنظمات المعتمدة على غيرها ، وتبقى هذه المنظمات ترفض الإفصاح عن ذلك لأسباب أمنية وسياسية ، ولاسيما تلك المرتبطة بالتوجهات السياسية والقومية / الاثنية والشيعية وقسم من منظمات الحزب الإسلامي العراقي .

ويمكن أن نلخص قاعدة اعتماد المنظمات ، على أنها في الغالب الأعم منظمات تابعة لجهات متعددة التوجهات (دينية / طائفية / قومية / عرقية / اثنية ومن ثم سياسية / مصلحة) معتمدة عليها في التحويل والدعم وفي المقابل تساهم هذه المنظمات في تحقيق أهداف الجهات التي تتبعها .

## جهة الاعتماد (مصدر الدعم)

جدول (١٤) ( جهة اعتماد المنظمات )

العدد	%	جهة الاعتماد
١٦	٢١,٦	كلدواشور
١٥	٢٠,٣	الجهة التركمانية
١٥	٢٠,٣	الحزب الإسلامي
١١	١٥	الأحزاب الكردية
٧	٩,٥	الحزب الشيوعي
٣	٤	التجمع الايزيدي
٢	٢,٧	تجمع الشبك
٢	٢,٧	هيئة علماء المسلمين
١	١,٣	حركة الضباط السياسية
١	١,٣	السجناء السياسيون
١	١,٣	رابطة العشائر / السياسية
٧٤	١٠٠	المجموع

إذا ما دققنا أكثر في تفاصيل الاعتماد فان الجدول (١٤) يوضح توزيع أكثر الجهات التي تمول وتدعم المنظمات المعتمدة\_وحسب ما أعلنته هذه المنظمات صراحةً ، وهي في الغالب تدعم من قبل جهات (دينية طائفية ، سياسية ...الخ) تبحث لها عن قاعدة جماهيرية شعبية أكثر لتدعمها في عملها السياسي أو الديني وتنتشر أفكارها من خلالها تحت مسميات خدمة جماعة أو جماعة أو حرفة معينة . لقد احتلت المراتب المتقدمة في هذا المجال مجموعة من الأحزاب السياسية ذات التوجهات الدينية والعرقية والطائفية التي لم تكن معروفة قبل ٢٠٠٣/٤/٩م ، ذلك لأنها كانت محظورة الممارسة ، وهناك خوف من الانتماء إليها ، لكن بعد التغيير السريع ونتيجة لشيوع الأفكار الانقسامية الطائفية والعرقية والدينية ونتيجة لتقاسم السلطة على هذا المبدأ ، سعت هذه الأحزاب لكسب تأييد الناس وضمهم إلى صفوفها بأي شكل من الأشكال حتى لو كان ذلك تحت ستار منظمة المجتمع المدني ، وكما وان الانتماء إلى منظمة المجتمع المدني هو أكثر طمأنة للناس من الحزب نفسه لان الانتماء إلى هذه الأحزاب قد يعرض حياة المنتمي إلى التهديد ، كما إن هذه المنظمات سعت إلى تقديم شتى أشكال الدعم لمساندة أعضائها المنتمين

في محاولة لكسب أعضاء جدد ومن ثم زيادة قاعدتها الجماهيرية في المنافسة السياسية الجارية كالانتخابات أو العضوية في النواب أو المحافظة... الخ .

## ثبات المنظمات عن عدمه درجة الثبات

جدول (١٥) ( ثبات المنظمات وعدمه )

الحالة	العدد	%
مستقر	٨٤	٥٢
( لآفل )	٣١	١٩
متذبذب	٤٦	٢٩
المجموع	١٦١	١٠٠

إن عدد المنظمات التي ظهرت في المحافظة لم تكن على وتيرة واحدة من حيث استمرارها عن عدمه، (كما هو واضح في الجدول ١٥) فكانت نسبة الاستقرار تشير عددياً إلى النصف ، أما النصف الآخر فتتغير أعدادها من حيث الأفل والتذبذب وحسب عوامل خارجة عن إدارة هذه المنظمات وقد حكمتها ظروف المحافظة بصورة عامة والمركز بصورة خاصة .

### أسباب الأفل والتذبذب:

لقد تميزت المنظمات المستقرة بأنها حافظت على خط مستقيم في تواجدها واستطاعت أن تتأقلم مع ظروف المحافظة ومجتمعه ولاسيما مركزها / الموصل ( حيث الأحداث العسكرية وانعدام الأمن ) من خلال محاولتها قدر الإمكان إظهار حياديتها واستقلالها تجاه التوجهات السياسية ، فكانت ذات طابع الاتحادات النقابية والمهنية ومن المنظمات المحلية ذات التوجه الاغاثي ، الديني ، الثقافي ، الخدمة الاجتماعية وفئات خاصة لحالات خاصة مثل الأمراض والصحة... الخ .

أما المنظمات المتذبذبة فقد حكمتها عوامل منها انعدام الأمن ذلك بسبب العمليات العسكرية والصراعات السياسية ، فاقتضت الحاجة في بعض الأحيان ظهور منظمات ذي مسحة اغاثية ، إنسانية ، صحية (مثل أحداث تلعفر ، فظهرت منظمات عملت في تلك الفترة في تقديم المساعدات للنازحين منها نتيجة للإعمال العسكرية ، ولم يقتصر العمل فيها على منظمات

المحافظة فقط ، فقد دخلت منظمات من خارج المحافظة عراقية وغير عراقية تجاه الحدث وقامت بدورها ( الاغاثي - الصحي - الإنساني ) وكما وان الحدث السياسي/الانتخابات/الاستفتاء عملت على ظهور وأقول بعض المنظمات لغرض الرعاية والكسب و بمجرد انتهاء الحدث تنتهي مثل هذه المنظمات وتقف أبوابها - نهائياً .

كذلك الحال بالنسبة للمنظمات التي أقفلت نهائياً فكانت فضلاً عن العوامل أعلاه تخشى من التحول في موقف المجتمع وشكوكه تجاهها مما أجبرها على الإقفال وخاصة تلك التي هي من خارج نطاق حدودها المحلية كمحافظة سواء أكانت من المحافظات الأخرى أم من خارج العراق ، بل تعرض البعض منها إلى التهديد والإقفال الإجباري وحتى بوسائل القوة والسلاح كما وان منظمات محلية كانت من نتاج مجتمع المحافظة أقفلت هي الأخرى أبوابها بفعل عوامل قوة السلطة المحلية عليها / المحافظة ومجلسه ولاسيما بعد ظهور الخلاف بين المجلس المحلي وبين التوجه الديني في مجتمع المدينة . ولكي نحصر الخطوط العريضة لأسباب إقفال هذه المنظمات وصفنا بثلاثة خطوط وكما موضح في الجدول رقم (١٦) وفيه : -

جدول (١٦) (أسباب أقول وتذبذب المنظمات )

الأسباب	العدد	%
أمنية	٣١	٤٠,٢
سياسية	٢٤	٣١,٢
تمويل	٢٢	٢٨,٦
المجموع	٧٧	١٠٠

#### أسباب أمنية :

- ١- الخوف من الجماعات المسلحة .
- ٢- عدم قبول البعض منها اجتماعياً والنظر اليها على أنها موالية لجماعات معادية .
- ٣- تعرض بعض المناطق التي فيها التنظيمات إلى عمليات عسكرية .
- ٤- عمليات الصراع بين الأحزاب السياسية أدت إلى إقفال بعضها خوفاً من تعرضها إلى الاعتداء . والخطف ... الخ .

#### أسباب سياسية :

- ١- قسم من المنظمات تظهر وتختفي حسب الأحداث السياسية والحاجة إليها سياسياً ، حيث مصالح الأحزاب .
- ٢- إقبال البعض من المنظمات نتيجة لوقوفها ضد السلطة في بغداد وسلطة المحافظة .
- ٣- انتهاء بعض الأحداث السياسية مثل الانتخابات والاستفتاء ووصول بعض الأحزاب إلى السلطة والبرلمان لتحقيق أهدافها في هذا المجال ومع ذهابها ذهبت منظمات مدنية.

### أسباب اقتصادية : (التمويل)

- ١- قسم منها لم يحقق الهدف المنشود .
- ٢- تعرض بعضها إلى السرقة والفساد الإداري .
- ٣- فشل الجهة الممولة بالحصول على مقاعد في السلطة أدى إلى قطع التمويل عن واجهات المدينة .
- ٤- انقطاع التمويل من المنظمات الداعمة الأجنبية والتمويل الحكومي الرسمي وقوات التحالف .

## المبحث الثاني البيانات التحليلية

- مراكز المنظمات قبل وبعد ٢٠٠٣ م
- اتجاهات النشاط انطلاقاً من مراكز التأسيس
- مستوى النشاط وتوزيعه جغرافياً ديموграфياً
- أنواع المنظمات وتوزيعها ديموграфياً
- توزيع المنظمات الجغرافية والديموغرافية حسب المنطلق القومي
- توزيع المنظمات الجغرافية والديموغرافية حسب المنطلق الديني
- توزيع المنظمات الجغرافية والديموغرافية حسب درجة الاعتماد
- توزيع المنظمات الجغرافية والديموغرافية حسب درجة الثبات والاستقرار

مراكز المنظمات قبل وبعد ٢٠٠٣م

جدول (١٧) (بيان مراكز المنظمات) ( قبل وبعد ٢٠٠٣ )

مركز المنظمة	قبل بعد ٢٠٠٣	قبل ٢٠٠٣	بعد ٢٠٠٣	المجموع	%
نينوى	٥	٣٣	٣٨	٦٣,٦	
بغداد	٥١	٣١	٨٢	٥٠,٩	
المحافظات المجاورة	-	٣٣	٣٣	٢٠,٥	
خارج العراق	١	٧	٨	٥,٠	
المجموع	٥٧	١٠٤	١٦١	١٠٠	

يتبين من الجدول (١٧) :

(١) ان مركز المنظمات كان في العاصمة بغداد قبل ٢٠٠٣م وهذا يعكس عدم وجود تنظيمات محلية تتناسب مع حجم المدينة أو أن هذه المنظمات كانت تدار بشكل مركزي في حين أن عدداً قليلاً منها كان من داخل المدينة / المحافظة ولم تكن هناك منظمة عالمية سوى واحدة وهي منظمة الصليب الأحمر وهذه أيضاً كان مركزها الرئيس في العاصمة وقد ظهر دوره في فترة الحصار الاقتصادي .

أما المحافظات القريبة فلا إشارة تنظيمية لها داخل المحافظة بسبب شبه عزل المنطقة الشمالية والشرقية بسبب الأوضاع السياسية .

(٢) أما بعد ٢٠٠٣م فإن أكثر من نصف المنظمات كان مركزها العاصمة مقابل ازدياد مراكزها في المحافظة بقدر خمسة أضعاف جاء ذلك نتيجة لحصول مركز المحافظة على صلاحية تحويل وإجازة المنظمات غير الحكومية ، وتوجه المجتمع نحو التنظيم مثل التجمعات المدنية أو ظهور بواورها كأقل تقدير .

(٣) في حين دخلت منظمات من المحافظات القريبة إلى داخل هذه المحافظة وكان يبدو على قسم منها الظواهر الثقافية والاغائية والفئوية وقد انضوت اغلبها تحت التوجه القومي الكردي والتي حاولت من خلالها إيجاد مواطني أقدام لها في المدينة .

كما ودخلت منظمات عالمية إلى المحافظة من خارج العراق وعملت في مجال الأعمار والتنظيف وتقديم المشورة لهذه المنظمات المحلية .

## اتجاهات النشاط انطلاقاً من مراكز التأسيس

جدول (١٨) (اتجاهات النشاط انطلاقاً من مراكز التأسيس)

%	المجموع	أطراف محافظة نينوى	مركز محافظة نينوى	العاصمة	توجه النشاط
					مركز المنظمة
٥١	٨٢	١	٨١	.	العاصمة
١٧,٣	٢٨	٤	٢١	٣	مركز المحافظة (الموصل)
٦,٢	١٠	٣	٦	١	أطراف المحافظة (الموصل)
٥,٠	٨	٤	٤	.	دهوك
٩,٣	١٥	٣	١٢	.	اربييل
٦,٢	١٠	٧	٣	.	كركوك
٥,٠	٨	٥	٣	.	خارج العراق
١٠٠	١٦١	٢٧	١٣٠	٤	المجموع

من ← توجه النشاط → إلى

وإذا دخلنا إلى تفاصيل أدق أكثر لتوزيع المنظمات انطلاقاً من مراكز التأسيس إلى جهاته المختلفة والتي تتواجد فيها أفرع لممارسة نشاطاتها المختلفة فان :

١- النسبة الأكبر للمنظمات منطقتها الرئيس العاصمة ، (٨٢ منظمة وبنسبة ٥١%) نحو مركز المحافظة (بغداد — الموصل) ويمثل ذلك توجه نشاط القوى الفاعلة (السياسية / الاجتماعية) لتوسيع نشاطها إلى محافظة اكبر مثل نينوى وبالذات مركزها الموصل بسبب ما تمثله من ثقل اجتماعي/مدني مما يعكس رغبة مبكرة لإيجاد مراكز مدنية ذات أنشطة مدنية / سياسية جديدة .

٢- اغلب هذه المنظمات (عاصمة/بغداد ← مركز المحافظة/موصل) هي مهنية/نقابية قسم منها امتداد للتنظيمات التي كانت موجودة قبل ٢٠٠٣م وحافظت على مكانتها واستقراريتها ( كما اشير إليها سابقاً ) والسبب في ذلك يعود الى حساسية مجتمع المدينة تجاه التنظيمات السياسية الصريحة ، الأمر الذي دفع قوى العاصمة السياسية إلى العمل من خلال هذه اللافتات المدنية .



٣- وينفس الوقت أفرزت المدنية / مركز المحافظة (٢٨) منظمة مصلاوية التنوع اتجه ثلاث منها نحو العاصمة وأربع فقط نحو أطراف المدينة ، في حين تركز نشاط الجزء الأكبر وتوجهها في المدينة نفسها الأمر الذي يعكس :-

أ- تمركز المدينة حول ذاتها المدنية ذلك بسبب الإمكانيات المحدودة لهذه المنظمات ولاعتمادها في الغالب على التمويل الذاتي محاولة إبعاد نفسها عن توجهات متنفذة .

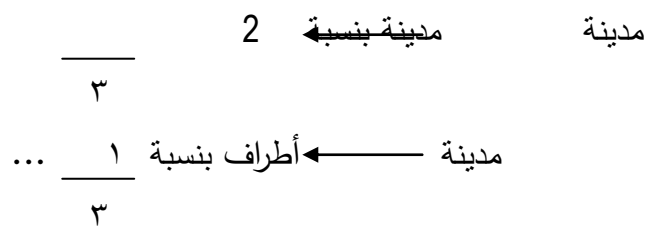
ب-ضعف التوجه نحو الأطراف بسبب سيطرة الأحزاب الكردية والتركمانية والكلدوآشورية على عديد من المراكز الإدارية التابعة إلى المحافظة مما حد كثيرا من مجال عمل المنظمات الموصلية \_ لكن هذا لا يعني أنها العزلة ، فان عددة نشاطات ولاسيما الثقافية والاغاثية سجلت في تاريخ هذه التنظيمات منطلقا من المركز إلى الأطراف خاصة في وقت الأزمات (أحداث تلعفر) والأحداث السياسية (انتخابات ، استفتاء) .

ج- عدم قدرة المنظمات على منافسة مثيلاتها في العاصمة بسبب الطابع الخدمي والاغاثي والثقافي ومحدودية الحركة بين العاصمة والمحافظة خلال سنوات ما بعد الاحتلال .

٤- حوالي (٦,٢%) من المنظمات نشأت في أطراف المحافظة ، كان اتجاه واحدة منها نحو العاصمة بسبب ارتباط رئيسها بالبرلمان وثلاث منها مدّت نشاطها نحو الأطراف ( أطراف أطراف ) الأخرى من المحافظة ، وهذه المنظمات هي التي سعت لإيجاد علاقات جديدة بين وحدات إدارية متباعدة تضم جماعات أثنية أو مذهبية \_ طائفية متشابهة مثل (تنظيمات مدنية ايزيدية والتي امتدت بين سنجار وبعشيقه وشيخان) .

٥- خمس هذه المنظمات العاملة في المحافظة جاءت من ثلاث محافظات شمالية محيطة بمحافظة نينوى ( انظر جدول ١٨ ) ومن الواضح إن هذه المنظمات واجهت للاهتمامات الحزبية الكردية والتركمانية بمحافظة نينوى توجه القسم الأعظم من هذه المنظمات مباشرة إلى الاقضية والنواحي ( الأطراف ) ومن المتوقع أن تكون عوناً للأحزاب المذكورة ذلك بسبب التناغم القومي أو الديني مثل توجه منظمات دهوك واربيل إلى المناطق الكردية والاييزيدية ومنظمات كركوك إلى تلعفر ومحلبية والرشيديّة .

هذا يوضح فرقا نوعيا بين المنظمات القادمة من العاصمة والتي تركزت جميعها في مركز المحافظة / موصل (مدينة) في حين ان المنظمات الشمالية والشرقية كان توجهها



## مستوى النشاط وتوزيعه جغرافيا ديمغرافياً .

جدول (١٩) (مستوى النشاط وتوزيعه جغرافيا / ديمغرافيا )

%	نسبة السكان	شرق النهر		غرب النهر		لتوزيع مستوى النشاط
		أطرافه	ساحل أيسر	أطرافه	ساحل أيمن	
٤٠	٦٦	٢	٣٦	١	٢٧	عام
٤٦	٧٤	١٧	٤٠	٥	١٢	محلي
١٣	٢١	٣	٢	٦	١٠	فئوي
١٠٠	١٦١	٢٢	٧٨	١٢	٤٩	المجموع
		١٠٠		٦١		المجموع الكلي

إن المنظمات وحسب نشاطها والموزعة في المحافظة تشير في الأصل إلى تدرج في الانخفاض كما يأتي :

منظمات مجتمع محلية النشاط ← ٤٦%

منظمات مجتمع عام النشاط ← ٤١%

منظمات مجتمع فئوية النشاط ← ١٣%

وقد توزعت حسب الجدول (١٩) كما يأتي :

(١) إن منظمات المجتمع ذات الطابع العام والطابع المحلي قد حصلت على فرص انتشار أفضل وتأثير في دائرة أوسع ولاسيما في مركز المدينة ، حيث ،

غرب النهر فيه (مركز → أطراف) عام (٢٧ → ٢) ، محلي (١٢ → ٥) ،  
فئوي (١٠ → ٦) .

شرق النهر فيه (مركز → أطراف) عام (٣٦ → ٥) ، محلي (٤٠ → ١٧) ،  
فئوي (٢ → ٣) .

(٢) إن تنظيمات الضفة الغربية من النهر ذات خطوط واضحة ومطابقة للنوعية في حين لا تتناسب ولا تتناسق التنظيمات من حيث العدد والنوع في الضفة الشرقية مع مجتمعها المتنوع حيث يجري الاهتمام بهذا التوجه .

٣) أما التنظيمات ذات الطابع الفئوي فقد جاءت في المرتبة الأخيرة في شغلها للمساحة التنظيمية الاجتماعية ، وهذا يتطابق مع سماتها التي تعتمد التخصيص أكثر وأنها أقل اهتماماً بالنشاطات السياسية .

٤) إن القوى الاجتماعية وبمختلف أشكالها وتوجهاتها تجد في المنظمات ذات التوجه العام والمحلي واجهة جيدة من تلك التي لها طابع فئوي محدد .

٥) الخطاب السياسي والاجتماعي لمنظمات التوجه العام والمحلي خطاب غير محدد وبتلاءم مع الكسب الجماهيري ، في حين إن المنظمات الفئوية خطابها مؤثر ومحدد بمصالح معينة كما وإن أنشطته واضحة ومن ثم فإن جمهوره يستطيع أن يقوم بالإنجازات الفعلية مثل المنظمات المتخصصة في الميادين والطفل (...الخ) .

مقابل ذلك إن المنظمات ذات التوجه العام كانت ذات طبيعة غير محددة ، مثل الجمعيات النقابية العامة والحركات النقابية والسياسية ... الخ .

جدول (٢٠) (أنواع المنظمات وتوزيعها الديمغرافي )

%	الجنس	أطراف		مركز		موقع المنظمة
		%	عدد	%	عدد	منطلق التكوين
٤١	٦٦	٦	٤	٩٤	٦٢	وطني
٢٤,٢	٣٩	٢٨	١١	٧٢	٢٨	قومي
٣١	٥٠	٣٤	١٧	٦٦	٣٣	ديني - طائفي
٣,٨	٦٠	٣	٢	٦٧	٤	غير مبين
			٣٤		١٢٧	المجموع
١٠٠		١٦١				المجموع الكلي

وإذا ما حاولنا تحديد خطا واضح لانتشار المنظمات وتوزيعها في المحافظة فإننا يمكن ملاحظة خطين ديمغرافيين هما المركز والأطراف ويبين الخطان أنواع من المنظمات من حيث منطلق التكوين وعليه فإن الخريطة التنظيمية (وحسب الجدول ٢٠) تشير إلى :

(١) تركز منظمات ذات الطابع الوطني وبشكل مركّز في مركز المحافظة / الموصل بأكمله ، مع الإشارة إلى أن أغلبها قد تركزت في المركز الأيسر من المدينة . وبلغت نسبتها (٩٤%) من المجموع للمنظمات ذات الطابع القومي . في حين الأطراف كانت نسبتها (٦%) .

(٢) إن هذا الرقم أو النسبة يشيران إلى ارتفاع مستوى الوعي المرتبط بسمات الحضرية التي ترتبط بدرجة معينة من التعليم وأنماط مهنية مخصصة وأشكال من العلاقات القائمة على اللاتجانس . والتنوع الاجتماعي / الثقافي . أصرة الربط فيه التخصص المهني الحرفي الاقتصادي / أو الوظيفي السائد في عموم المدينة الاجتماعي . ومن ثم يكون موحد الاتجاهات في توجه واحد هي الوطنية .

(٣) مقابل ذلك وإذا ما قارنا ما ذكرنا أعلاه مع توجه قومي موجود إن نسبة ٧٢% من أصل مجموع هذه المنظمات (٣٩ منظمة) ذات التوجه القومي موجودة في الأطراف بمقابل ٢٨% موجود في المركز . بذلك : يتبين لدينا فرق شاسع بين المركز والأطراف من ناحية التوجه حيث زيادة التوجه الوطني في المركز (٦٤ منظمة) مقابل زيادة التوجه القومي في الأطراف (٢٠ منظمة) وبالعكس . ويمكن إيعاز سبب ذلك إلى :

أ- سيطرة بعض / الأحزاب السياسية على مناطق شرق المحافظة مثل الأحزاب الكردية والكلدو-آشورية .

ب- التوجه القومي أكثر عاطفية من التوجه الوطني القائم على العقلانية في التنظيم .

ج- عوامل تخص سمات كل مجتمع من ناحية تكوينه الداخلي حيث الأطراف هي مجتمعات ذات طابع قومي / ريفي / قرابي والأقرب كما ذكرنا في الفصول السابقة إلى المجتمع المحلي القرابي . في حين مجتمع المدينة ذات طابع قائم على تقسيم العمل الاقتصادي ، وفي الأول قائم على أساس تقسيم العمل الاجتماعي / القرابي/القومي.وعليه من الطبيعي أن يكون لدينا هذا الفارق في نوعية التنظيم من حيث منطلق التكوين وضم جماعات متباينة في العدد والنوع. وإشارة إلى ما ذكرنا :-

نلاحظ مساهمة الأطراف في السلوك السياسي / المدني وحسب التوجه هي بنسب واضحة ومفاوتة كلما انتقلنا في الأطراف انطلاقاً من :-

وطني (٦%) ← قومي (٢٨%) ← ديني (٣٤%) كما مؤشر في جدول الأطراف والعكس بمقدار النسبة في انطلاقاً من المركز إلى الأطراف :-

وطني (٦٤%) ← قومي (٧٢%) ← ديني (٦٦%) وحسب ما مؤشر في جدول المركز وهذا يعني أن الانتقال من الوطني إلى القومي ثم إلى الديني هو انتقال الأكثر عقلانية إلى الأكثر عاطفية ، وهذا ما يتناسب مع الواقع الاجتماعي من حضري ← ريفي .

توزيع المنظمات الجغرافية والديموغرافية حسب المنطلق القومي .

جدول (٢١) (توزيع المنظمات حسب المنطلق القومي)

%	المجموع	موقع المنظمة				المنطلق القومي
		أطرافه	ساحل أيسر	أطرافه	ساحل أيمن	
	١٢	١	٤	٣	٤	عربي
	١١	٣	٨	صفر	صفر	كردي
	١٢	١	٤	٧	صفر	تركمانى
	٣	صفر	٢	١	صفر	ايزيدي
	٢	٢	صفر	صفر	صفر	شيك
	١٠	٢	٧	صفر	١	كلدواشور
	٥٠	٩	٢٥	١١	٥	المجموع
	٥٠	٣٥		١٥		المجموع الكلي

وإذا ما وزعنا منظمات مجتمع المحافظة المدني وحسب منطلقات تكوينها القومي فإن الجدول (٢١) يشير إلى أن :

(١) عدد المنظمات ذات الطابع القومي العربي لا يمثل الحجم الحقيقي للوجود العربي في المدينة ويمكن إيعاز ذلك إلى أن :-

مجتمع المحافظة ذو الغالبية العربية لا يولي أهمية للتوجه القومي / العربي من خلال إثبات وجوده في هذه التنظيمات ذلك لأنها مطمئنة إلى وجودها في مدينتها وأطرافها على عكس التوجهات القومية الأخرى مثل الأكراد والتركمان... الخ .

(٢) انحصار النفوذ السياسي العربي في المركز أكثر بعد الاحتلال بسبب الإسناد الكبير الذي قدمته قوات الاحتلال للقوميات الأخرى غير العربية في الأطراف مما زاد أعدادها قياساً إلى نسبة سكانها<sup>(٧)</sup>.

(٣) زيادة اعداد ونشاطات التنظيمات المدنية المتنوعة في المدينة ولاسيما في ساحله شرق النهر أكثر من غربه طبقاً لتنوعاتها الاجتماعية / الثقافية مع سيادة التنظيمات ذات الطابع القومي

- / المتنوع من أكراد وعرب وتركماني وكلدواشور... الخ مقابل انخفاض أعدادها التنوعية / القومية في غرب المحافظة ولاسيما في ساحل المدينة الأيمن .
- (٤) سعت المنظمات ذات الطابع القومي الكردي والتركماني والكلدواشور إلى إيجاد مقرات لها في المناطق التي يتواجد أعضاء قوميتها بحثاً عن الإسناد والأمان .
- (٥) ولم تول المنظمات العربية اهتماماً لإقامة علاقة مع السلطة بسبب الموقف السياسي للمدينة.
- توزيع المنظمات الجغرافية والديموغرافية حسب المنطق الديني .

جدول (٢٢) (التوزيع الجغرافي الديمغرافي حسب المنطق الديني)

%	المجموع	شرق النهر		غرب النهر		موقع المنظمة المنطق الديني
		أطرافه	ساحل أيسر	أطرافه	ساحل أيمن	
٥٩	٢٣	صفر	١٤	٣	٦	إسلامي
٣٣,٣	١٣	٤	٤	صفر	٥	مسيحي
٧,٧	٣	١	١	١	صفر	ايزيدي
	٣٩	٥	١٩	٤	١١	المجموع
١٠٠	٣٩		٢٤		١٥	المجموع الكلي

أما المنطق الديني - الطائفي فكان تأثيره واقعاً ملحوظاً على خريطة المحافظة الجغرافي/الديمغرافي ، حيث :

(١) التنظيمات المدنية / الأهلية الإسلامية موزعة بواقع (٩) منظمات في الجهة الغربية ومقسمة في المركز (٦) والأطراف (٣) ، أما الجهة الشرقية حيث تركزت اغلب هذه التنظيمات الأهلية المنطلقة دينياً/إسلامياً في المركز (الساحل الأيسر) ومؤشرة بنفس الوقت أن لا تنظيم من نوعه في أطراف الضفة اليسرى وبنفس الوقت زيادة في مركز\_الساحل الايسر عن ساحله الأيمن .

(٢) أما الطائفة المسيحية فمركزها في الجهة الغربية بصورة مطلقة وهذا مؤشر أن لا تنظيم ديني مسيحي في أطراف المحافظة الغربية ، وهذا مطابق مع واقع المدينة الاجتماعي/الثقافي حول وجود الطائفة المسيحية في ساحل المدينة الأيمن ، علماً إن اغلب هذه التنظيمات قد

أشرت عناوينها داخل الكنائس الموجودة في الساعة والميدان والمستشفى. أما الجهة الشرقية من المحافظة فإن ثمة توازناً في التنظيمات الدينية - المسيحية بين المركز والأطراف .

(٣) والمتبقي من التنظيمات هي مسجلة للايزيدية حيث تتوزع دينياً في الأطراف ماعدا واحدة موجودة في مركز المدينة الأيسر .

(٤) إن الصورة النهائية للمنظمات الدينية عددها يزداد عددها في الجهة الشرقية عنه في الجهة الغربية ، وبنفس الوقت وبصورة عامة سيادة المركز على الأطراف .

### توزيع المنظمات الجغرافية والديموغرافية حسب درجة الاعتماد .

جدول (٢٣) (توزيع المنظمات في المدينة حسب درجة الاعتماد)

%	المجموع	شرق النهر		غرب النهر		موقع المنظمة
		أطرافه	ساحل أيسر	أطرافه	ساحل أيمن	درجة الاعتماد
٤٦	٧٤	١٠	٤٥	٦	١٣	معتمد
٣٦,٦	٥٩	٢	٢٥	٢	٣٠	مستقل
١٧,٤	٢٨	١٠	٨	٤	٦	غير مبين
١٠٠	١٦١	٢٢	٧٨	١٢	٤٩	المجموع
	١٦١	١٠٠		٦١		المجموع الكلي

جدول (٢٤) (توزيع المنظمات في المدينة حسب درجة الاعتماد)

أطراف		مركز		موقع المنظمة
%	عدد	%	عدد	درجة الاعتماد
١٢	١٦	٧٨	٥٨	معتمد
٧	٤	٩٣	٥٥	مستقل
	١٤		١٤	غير مبين
	٣٤		١٢٧	المجموع
				المجموع الكلي

أما درجة اعتماد هذه المنظمات وتوزيعها الديموغرافي في المحافظة فان الجدول (٢٣-٢٤) يوضح إن (٧٤) منظمة ونسبتها ٤٦% من المجموع الكلي هي منظمات ترتبط بجهات أعلى منها سياسياً / تنظيمياً واعتمدت في تمويلها على هذه الجهات ، وتتوزع بواقع ٧٨% من مجموع المنظمات المعتمدة في أنحاء المركز المحافظة (مدينة الموصل) مقابل ٢٢% من هذه المنظمات المعتمدة متوزعة في الأطراف ، علماً إن اغلب المنظمات المعتمدة في المركز تقع في ساحل المدينة الأيسر وتتبعها الأطراف . (انظر الجدول (٢٣) وتحليلها) .

أما المنظمات المستقلة وقدرها (٥٩) منظمة حيث المركزية فيه (٥٥) منظمة مشكلة نسبة (٩٣%) من المنظمات المستقلة يقابلها (٧%) في الأطراف ويفارق بسيط في العدد بين ساحلي المركز والأطراف .

وما تبقى من هذه المنظمات وعددها (٢٨) منظمة التي لم تفصح عن اعتمادها واستقلالها كما ورد في تحليل الجدول (٢٣) وأميل إلى الظن بان أغليبتها اخفت ارتباطها لأسباب غير معروفة وهنا أريد إضافتها إلى المنظمات المعتمدة لتصبح نسبتها العامة ٦٧,٤% من أصل الكل . وإنها سجلت موازنة واضحة بين المركز والأطراف في إعدادها لذلك يمكن القول بان توزيعها المتوازن دليل القصد في بنائها وتوزيعها .

#### توزيع المنظمات الجغرافية والديموغرافية حسب درجة الثبات والاستقرار .

جدول (٢٥) (توزيع المنظمات في المحافظة حسب درجة الثبات والاستقرار)

%	مجموع	شرق النهر			غرب النهر			التوزيع		
		%	مجموع	أطراف	ساحل أيسر	%	مجموع		أطراف	ساحل أيمن
٨٤			٥٥	١٧	٣٨		٢٩	٥	٢٤	مستقر
٤٦			٢٩	٣	٢٦		١٧	٢	١٥	متذبذب
٣١			١٦	٢	١٤		١٥	٥	١٠	أفول
١٦١	١٠٠	١٠٠	٢٢	٧٨		٦١	١٢	٤٩		المجموع
١٦١			١٠٠				٦١			المجموع الكلي

إن استقرار المنظمات هي الأخرى لها توزيعها في المحافظة ، هذا ، ما نراه واضحاً في

الجدول (٢٥) حيث : -



أ- كفة الجدول تميل إلى الاستقرار في شرق المحافظة مع تركزها أكثر في المركز ، مقابل ، انخفاضها بقدر النصف غرب المحافظة ويتركز الاستقرار أكثر في المركز من الأطراف .  
ب- كذلك الحال بالنسبة للمنظمات غير المستقرة (متذبذبة) ، فهي ، الأكثر عدداً في غرب المدينة من شرقها مع تذبذبها أكثر في المركز ، والحال نفسه في هذه الأخيرة بزيادة المركز على الأطراف .

ج- أما إقفالها نهائياً فإن الحالة متوازنة بين الجهتين وعلى نفس الوتيرة بزيادة واضحة لإقفال المنظمات في المركز عنه من الأطراف .

د- ان استمرار المنظمة من عدمه يرتبط أساساً بتقبل المجتمع لها في المحافظة ولاسيما المركز ، والأساس في هذا هو شرعية المنظمة في نظر المجتمع من ناحية الأهداف والنشاطات ، لان ، ذلك يؤدي إلى إسناد المجتمع للمنظمة ويكون الإسناد للمنظمة المقبولة عن طريقتين:-

١- رfd المنظمة بعوامل الاستمرارية والديمومة .

٢- قبول استقبال مخرجات المنظمة (٨).

٣- فضلاً عما تقدم من معطيات الجدول (٢٤) فإن عمل المنظمات (المستقرة) ربما تكون وراءها (فضلاً عن الأسباب المذكورة حول شرعية المنظمة والإسناد المجتمعي لها) جهات داعمة اجتماعياً ، اقتصادياً ، سياسياً .وبالنظر إلى الجدول (٢٥) فإنه نجد:

أ- إن الغالبية من المنظمات مستقرة وناجحة في الاستمرار وذلك إما لعوامل موضوعية أو لإمكانيات ذاتية أو بسبب عوامل الدعم اللوجستي كما في الدول (٢٣-٢٤) والذي يوضح حجم الاعتماد .

ب- في حين تذبذب المنظمات في حضورها يظهر من فقدان الدعم السياسي والاقتصادي والأمني وعليه .

ج- كان الوقع ببقية المنظمات اكبر ، حيث ، أغلقت أبوابها (أفول) بسبب عدم توفر الدعم الكافي والإمكانات الذاتية بسبب قرارات حكومية / محلية (مجلس المحافظة) ، أو أنها دخلت المدينة من خارج إطارها الاجتماعي .

٤- إن العمليات العسكرية والسياسية وفقدان الأمن هي الأخرى حالت دون ثبات المنظمات في المركز عنه في الأطراف ، وهناك عوامل حالت دون تذبذبها أو أفولها في اغلب مناطق الأطراف ، ويمكن التطرق إلى بعضها :

أ- وجود الأمن وبشكل نسبي أكثر من المركز .

ب- وجود هذه المنظمات في الأطراف بين محيطها القومي والطائفي .

ج- الأمر الذي وفر لها عوامل الاسناد والديمومة .

٥- ولا بد من الإشارة إلى إن بعض الأطراف السكنية (قضاء تلعفر) هي الأخرى تعرضت إلى عمليات عسكرية وفقدان الأمن حال دون استمرار عمل هذه المنظمات وتوقفها أو تحويلها إلى مناطق بديلة أخرى - وبعبارة - .

جدول (٢٦) توزيع المنظمات حسب مستواها في عموم المحافظة الديموغرافية ودرجة الاستقرار)

%	المجموع	شرق النهر				غرب النهر				الموقع	
		%	المجموع	متذبذب	أقل	مستقر	%	المجموع	متذبذب	أقل	مستقر
	٦٦	٣٨	٧	٥	٢٦	٢٨	٦	٤	١٨	عام	
	٢١	٥	١	١	٣	١٦	٥	٤	٧	فئوي	
		١٢	٨	١	٣	٣	٢	١	-	حزب اسلامي	الاجتماعي
		١	١	-	-	١	١	-	-	هيئة علماء مسلمين	
		٨	٣	١	٤	٧	١	٥	١	جبهة تركمانية	
		١١	٣	٤	٤	-	-	-	-	احزاب كردية	
		١٣	٤	-	٩	٣	١	١	١	تجمع كلدواشور	
		٢	١	-	١	-	-	-	-	تجمع شبك	
		١	-	-	١	٢	-	-	٢	تجمع ايزيدي	
		٦	١	٣	٢	١	١	-	-	حزب شيوعي	
		٣	-	١	٢	-	-	-	-	حركات سياسية	
		٥٧	٢١	١٠	٢٥	١٧	٦	٧	٤	مجموع المنظمات المحلية	
	٧٤	١٠٠	٢٩	١٦	٥٥	٦١	١٧	١٥	٢٩	المجموع الكلي	
	١٦١			١٠٠				٦١		المجموع العام	

في محاولة تفصيل ادق لهذه المنظمات من حيث نوعها وتوزيعها حسب الجدول أعلاه :-  
**اولاً:**

منظمات المجتمع المدني التي تعتمد على التجمعات الطائفية الصغيرة ذات توجه فئوي بالرغم من عددها الكبير نسبياً وانها منتشرة على الاغلب في الجهة الشرقية من محافظة نينوى. ان هذا يوحي بوجود اهتمام كبير بمنظمات المجتمع المدني في المناطق الواقعة في شرق النهر . ويمكن ان يكون سبب ذلك :

١. تركيز الفئات الاجتماعية الفرعية في تلك المناطق. قره قوش. شيخان. بعشيقه.

رشيدية... الخ

٢. ان هذه المجتمعات التي ضمت هذا النوع من التنظيمات معروفة بانها

مجتمعات ذات طابع محلي ويتوفر منها قدر كافي من التجانس ، وهي امتداد

لقرى زراعية مستقرة قديمة جداً، الامر الذي اوجب درجة من الاستقرار والثبات في تنظيماتها المرتبطة بثبات مجتمعاتها.

٣. بسبب الوضع الامني انسحبت اعداد من المنظمات المعتمدة عن هذه الجماعات من مركز المحافظة (مدينة الموصل) الى مناطقها الاجتماعية الاصلية (الاطراف) في قراها، بحثاً عن ملاذٍ امن مما زاد في درجة تمركزها التنظيمي / الاجتماعي / الاهلي والمناطقي .

## ثانياً:

وفي المرتبة الثانية يتساوى عدد منظمات الجبهة التركمانية ومنظمات الحزب الاسلامي ، أمّا الاولى فقد تركزت اغلب منظماتها في المناطق التركمانية ولاسيما في الأطراف (رشيدية / تلعفر) ، وبالذات في لكبر حجمها نسبياً والمتنازع عليها سياسياً محلياً بين ثلاثة قوى سياسية هي الجبهة التركمانية، الائتلاف الشيعي والاكرد ، وتمثلت قواها في البلدة (تلعفر) من ناحية سلوكها تجاه تثبيت نفسها بـ :-

منظمات المجتمع المدني التركماني	الجبهة التركمانية
التوجه الديني من خلال المرجعية كقوة	الائتلاف الشيعي
اجتماعية اعتبارية اهلية دينية	

انسحاب الاحزاب والتنظيمات المدنية الكردية	الأحزاب الكردية
لتحل محلها القوة العسكرية	

أما الحزب الإسلامي وعدد منظماته ١٥ منظمة وهو رقم معقول جداً بالقياس إلى المنظمات المذكورة أعلاه، حيث يعمل في مجال مناسب لان الصفة الغالبة لمنظماتها هم من الجماهير التي يدعي الحزب انه يمثلها .

## ثالثاً:

في المرتبة الثالثة نجد احد عشر تنظيمياً اعتمد على الأحزاب الكردية وهذا له أسبابه أيضاً في مقدمتها :-

١. وجود اعداد من الاكرد في مدينة الموصل سعت الاحزاب الكردية الى كسبها .
٢. احتمالات التنازع على السيادة على مدينة الموصل وبالاخص الساحل الايسر منه .

٣. سيطرة الاحزاب الكردية على مجلس محافظة نينوى عندما لم يشارك ابناء المدينة في انتخابات هذه المدينة.

#### رابعاً:

ويمكن القول ان اغرب مافي الامر ان هناك (٧) منظمات تعتمد على الحزب الشيوعي في حين ان هذا الحزب يفتقر الى القاعدة الجماهيرية في عموم محافظة نينوى مع بعض الاستثناءات بين الايزيدية والطائفة المسيحية. ومن الغرابة إن التنظيمات العشائرية ومنها رابطة العشائر العربية التي يفترض أن تكون ساحتها اجتماعياً وسياسياً لا تمول سوى منظمة واحدة ولعل سبب ذلك يعود إلى طبيعتها العشائرية التي لا تتوافق مع فكرة منظمات المجتمع المدني .

## المبحث الثالث

### منظمات المجتمع المدني (مرافعة ختامية)

- منظمات المجتمع المدني العراقي تحت المجهر
- ممارسة السياسة في المجتمع المدني العراقي
- كيف تمارس السياسة في المجتمع المدني العراقي  
(محافظة نينوى انموذجاً)

## منظمات المجتمع المدني تحت المجهر

فضلاً عما ذكر من الأرقام والبيانات الإحصائية الواردة في الجدول (١-٢٥) فإنه يمكن القول :

ازدياد واضح وانتشار كثيف لمنظمات المجتمع المدني بعدد تجاوز ٦١ منظمة من أصل (٥٧) وتصرح المصادر غير الحكومية<sup>(٩)</sup> بأنها وصلت اليوم إلى أكثر من ٢٣٠ منظمة وان التنظيمات التي كانت موجودة قبل ٢٠٠٣م عرف عنها بأنها كانت عبارة عن واجهات للسلطة والحزب الواحد ، ومع هذا ، كانت مهنية حرفية واتحادات ونقابات وقد ضمت بنفس الوقت في ثناياها الكل الاجتماعي المتنوع والذي استند على أساس مهني / نقابي / حرفي ... الخ . كأقل تقدير وبعيداً عن التوجهات والقوى الاجتماعية المحلية . أما التنظيمات التي شكلت بعد ٢٠٠٣م فجاءت بزخم عددي كبير وبمساحة اجتماعية واسعة ومتنوعة ، ونتائج ، لعوامل عديدة كان من أبرزها سد الفراغ الموجود بين سلطة الاحتلال / الائتلاف والمجتمع ، وهذا يعني ، إن سلطة الاحتلال في أحسن أصولها هي سلطة دخيلة تختلف عن المجتمع العراقي قيمياً ، دينياً ، تاريخياً وبالنتيجة كان من المتوقع ( وهذا ما حدث ) قيام فجوة كبيرة بين المحتلين وأبناء البلد ( المجتمع ) ، ومثل هذه الفجوة ستؤدي إلى انقطاعات عميقة في العمل السياسي والى ردود أفعال عنيفة ضد الاحتلال ، ولكي يكون هناك تواصل مع المجتمع وفي نفس الوقت حتى لا تدور الأمور في المجتمع بعيدة عن السيطرة ، وحتى تهيمن على المجتمع سعت سلطة الاحتلال إلى خلق دور مهم لمنظمات المجتمع المدني ، أو على الأقل للبعض منها حتى تكون واسطة بينها وبين المجتمع . لقد بدا ذلك واضحاً في إسنادها المادي والمعنوي للكثير من المنظمات المدنية ولاسيما تلك التي تقودها الانتلجنسيا ذات الأهداف العامة ، كما وساعدت وبشكل لافت على إصدار الصحف والمجلات التي تروج لأفكار المهادنة الاجتماعية غاية في تقريب المجتمع إلى هذه السلطة بدليل انه بالرغم من ادعاء الديمقراطية لم تتوان السلطات المحلية المرتبطة بالمحتلين عن إغفال الصحف والمنظمات التي وجدت فيها خروجاً عن طوعها وفكرها وطوقها الأحتلالي - أي - هي : -

حريات واسعة قابلتها ديمقراطية قليلة ، وهذا يتطابق مع ما ورد في التاريخ السياسي العراقي في فترة الاحتلال البريطاني وتشكيل دولته ( العراقية )<sup>(١٠)</sup> كانت بداية تلك الفترة متمثلة ببناء مؤسسات رسمية وغير رسمية على النمط البريطاني .

أما اليوم فالصورة نفسها التي تتكرر في بناء مؤسسات جديدة عوضاً عن بعض المؤسسات العراقية المنحلة لكن على غرار التوجه الأمريكي مطعمة بأطر ديمقراطية وبمؤسسات غير رسمية من ضمنها مؤسسات المجتمع المدني .

إن هذه السلوكيات التنظيمية المدنية يمكن اعتبارها الأقرب الى ممارسة السياسة من قبل السلطة نزولاً إلى المجتمع والى مستواها المحلي من خلال إيصال ونشر أفكارها وتوجهاتها على المستوى المحلي ليتطابق مع المستوى العام ، واعتبار هذه التنظيمات ايضاً اقرب ما تكون إلى مجسات من خلالها يمكن قياس ردود أفعال وبت الأفكار ومعرفة المشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معالجتها .

انه وبالقدر الذي أوجدت سلطة الاحتلال تنظيمات مدنية في مجتمع المحافظة بالمقابل اظهر المجتمع تنظيمات مدنية وحسب حاجاته الآنية والمستقبلية والتي رأت في هذه التنظيمات وسيلة لممارسة السياسة بكافة أنواعها ومستوياتها ، وقد اختلفت التوجهات في هذه التنظيمات المدنية من حيث مراكزها الرئيسية وموقعها الجغرافي والديمقراطي ، كما واختلف مستوى نشاطها ومنطلقات تكوينها ومجالات تحديد أهدافها ... الخ ، سيما في الفترة التي غابت فيها السلطة المحلية ( وكانت متلاشية تقريباً ) بعد سقوط السلطة المركزية في بغداد ، وكانت هذه الفترة بمثابة فترة مجتمع بلا حكومة ولا دولة وعاشت المحافظة فترة سكون اجتماعي واعتبره البعض فترة ذهول وصدمة ، وآخرون فترة كمون وأراء أخرى ، إلا إن الطابع العام للمحافظة والمركز بشكل خاص ارتفع فيه مستوى الأمان إلى أعلى درجاته وان المجتمع تماشى مع الوضع بشكل طبيعي ويمكن وصفه فعلاً في تلك الفترة (أكثر من سنة) انه مجتمع مدني ، سنة تعاون وعمل وطبق قانون في الشارع وفي المؤسسات الرسمية ( مجتمع اللاحكومة ، مجتمع اللا دولة ) ، علماً إن حدود المحافظة كانت مفتوحة إلى جميع المحافظات وحتى الخارج العراقي / سوريا ، تركيا .وقد ضبط هذا المجتمع عوامل اجتماعية عديدة منها القيمية والعرفية والاقتصادية فضلاً عن عامل المدينة المدني والذوق العام والتنظيم الذاتي للقدرات المتاحة .

تعتبر هذه الفترة من أحسن الفترات مدنياً وتنظيمياً / مدنياً من حيث انتشار التنظيمات المدنية وقيامها بالعديد من الفعاليات والانشطة ولاسيما تلك التي انبثقت من رحم المجتمع في تلك الفترة من نشاطات ، توعية وتأهيل ، ومساعدات اغاثية / جمعية والتطلع إلى حكومة ودولة مدنية جديدة .

لقد بدأ الوضع هذا يتردى بعد أكثر من سنة ونصف تقريباً نتيجة لعصف المدينة بأعمال قتالية وانعدام الأمن يوم بعد يوم ومع تردي الوضع الاجتماعي تردي وضع التنظيمات المدنية معها .



- كما لعبت القوى السياسية دوراً بارزاً من خلال هذه التنظيمات المدنية غاية في تحقيق أهدافها ، فكان قسم من هذه القوى الاجتماعية / السياسية من مجتمع المحافظة نفسها والقسم الآخر من خارجها ( عراقياً / عربياً / إسلامياً / عالمياً ) ، وقسم من مركز المحافظة (الموصل) والقسم الآخر من بغداد / العاصمة السياسية والمحافظات المحيطة (كركوك / اربيل / دهوك) فضلاً عن دخول منظمات عالمية عملت في ميدانه الاجتماعي وفي مختلف التوجهات والتخصصات .
- إن المنظمات المدنية التي كان مركزها بغداد احتلت المساحة الواسعة في الصورة التنظيمية المدنية ، وهذا أمر طبيعي لأنها كانت موجودة في المحافظة اصلاً ولاسيما في المركز قبل ٢٠٠٣م وان لم يكن فعلها بمقاييس العمل المدني ، لكن ، مميزاتها وتوجهاتها الشمولية للتنوعات وطبيعة مهنتها أكسبتها صورة مستقلة لتوجهاتها وسلوكياتها .
- أما المنظمات التي نشأت ومراكزها المحافظة نفسها (خاصة المركز الموصل) فقد سجلت حضوراً عددياً بارزاً وكان ظهورها بشكل عضوي / طبيعي (نتاج المجتمع الموصل) وقد لعبت دوراً بارزاً على الصعيدين المحلي والوطني وتنوعت توجهاتها ونشاطاتها من اغاثية وطبية وثقافية وسياسية وحقوق إنسان ... الخ ، وبالشكل ، الذي يمكن القول بان ثقافة المجتمع المدني واضحة في هذا المجتمع ذلك من خلال العديد من التجارب التي عاشتها المحافظة ( بعدُ ) من أحداث سياسية / انتخابية / عسكرية وقبلها انهيار السلطة المركزية السياسية .
- لقد عكست المحافظة صورتها الاجتماعية اللاتجانسية في تنظيماتها ، حيث ظهرت تنظيمات مدنية على أساس قوى اجتماعية / ثقافية واجتماعية / سياسية من خلال ظهور منظمات متنوعة في ثقافتها الاجتماعية إلا أن هذه التنظيمات لم تعكس حقيقة سلوكها المدني المعتاد عليه من خلال الاعتماد على الثقافات الفرعية التي تميزت بها ، فقد ظهرت فروع لمنظمات المجتمع المدني ، مراكزها الرئيسية في المناطق والمحافظات المجاورة منها ولاسيما التوجهين الكردي والتركماني ، فظهرت تنظيمات مدنية ذات طابع اثني / عرقي امتدت من كركوك واربيل ودهوك وتركزت في مناطق تواجد هذه الثقافات الفرعية ولاسيما في الجهة الشرقية من المحافظة \_الساحل الأيسر وأطرافه . وعليه كان توزيع المنظمات حسب الموقع الجغرافي يشير إلى أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات قد سجلت حضورها في الجهة الشرقية من النهر حيث الاهتمام الواضح في ممارسة السياسة من خلال المجتمع المدني وبشكل ملحوظ والذي عكس نشاطاً سياسياً في صورته من خلال واجهات مدنية/ قومية/ سياسية نحو أهداف واستحقاقات انتخابية من خلال جماعاتها الاجتماعية المحددة في إطار المكون نفسه دون الرقي إلى مستوى أعلى في التنظيم ولتؤثر محدودية في العمل

المدني والنشاط وبالنتيجة تخندقاً في إطار القومية أو الدين أو الطائفة .ولتصل إلى مدى محدد لا تستطيع اجتيازها بفعل الضوابط القومية أو الدينية وعدم القدرة بالنتيجة النهائية حتى المحافظة على ما حققته من مكاسب اجتماعية/ثقافية ومنافسة تنظيمات أخرى أكثر شمولية منها وبنفس الوقت لتضع خطأً للتعامل مع الجماعات الاجتماعية الأخرى من حيث الانخراط إليها أو المد إلى خارج إطارها المحدد هذا .

- كما عكست الكثافة السكانية ظلها في التكوين التنظيمي المدني ، حيث ، الانتشار الواسع والارتفاع العددي والنوعي في تنظيمات المجتمع المدني في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية عنه في المناطق ذات الكثافة السكانية الأقل ، وبشكل طبيعي ، كانت لخواص ومميزات هاتين المنطقتين تأثيرهما الواضح على ظهور وعمل واستمرار هذه التنظيمات . فمركز المحافظة الموصل الأقرب في سماته إلى الحضرية قد انتشرت فيه التنظيمات وبشكل كثيف جداً طبقاً لمتطلبات الحاجات الاجتماعية ولاسيما في هذه الفترة التي يمر بها المجتمع العراقي . فضلاً عن ذلك ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي / المدني فيه أكثر من الأطراف التي هي الأقرب إلى المجتمع المحلي Community . الريفية والبدوية في سلوكياتها الأهلية / العشائرية / القبيلية والتي كانت وما زالت في غنى عن هذه التنظيمات ذلك باعتبار هذه التنظيمات هي بدائل عن السمات التضامنية القرابية - الفاعلة - على تقريب الأفراد بعضهم لبعض أوقات الأزمات .

إن مركز محافظة (الموصل) شهد اختلافاً بين ساحليه الأيسر والأيمن في انتشار تنظيمات المدنية هذه ، حيث ، الأيسر فيه النسبة أعلى من الأيمن ، وهذا ليس على أساس تميز اجتماعي كون مجتمع المدينة في الساحل الأيسر هو بالأصل امتداد لمجتمع الساحل الأيمن ، إلا أن عوامل أخرى لاحقة كانت وراء ذلك منها :

عوامل ديمغرافية /مورفولوجية /ثقافية وكان التنوع الاجتماعي عاملاً مضافاً إلى مجموعة العوامل هذه وكما لعبت الأحزاب دوراً بارزاً من حيث تركيز عملها ونشاطها داخل المدينة منه عن الأطراف ولاسيما الضفة الشرقية من النهر وحاولت السيطرة من خلال عمليات سياسية / عسكرية فكانت التنظيمات المدنية احد الوسائل والواجهات لهذه العملية . كما وان صورة تنظيمية واضحة المعالم بائنة من عناوين ومستويات التنظيمات الاجتماعية من خلال انطلاقها من الحضرية / المدنية الحديثة والريفية / الأطراف والمدينية / الأحياء القديمة من المدينة ، حيث ، :

بالقدر الذي ذكرنا إن تنظيمات مدنية انطلقت من واقع المدينة الحضري / المدني فان ثمة إشارة لا بد من ذكرها تتعلق بمجتمع المدينة القديم ذات التركيز السكاني الكثيف في أحيائه القديمة ونتاجه من التنظيمات المدنية . وبالعودة إلى صورة المدينة الديمغرافي في المباحث السابقة فان

المركز القديم وسكنة المدينة هم من المجتمع الموصلية وسلوكيات هذه المناطق اجتماعياً هي الأقرب إلى سلوكيات المجتمع المحلي / الأهلي قياساً إلى الأحياء المنبثقة أصولها الديمغرافية والثقافية من هذه الأحياء وهي الأقرب إلى سمات المجتمع الحضري / المدني / الموصلية . وإذا ما دخلنا الأحياء القديمة (محلة) فان حقيقة ظاهرة على صورة المحلة الموصلية وفيها ضمانة اجتماعية / محلية تشير في سماتها إلى المجتمع المحلي Community . من خلال العلاقات الأولية ضمن إطار المحلة أو الزقاق الواحد ، هذا ما يقودنا إلى أن ننظر إليها على إنها مجتمعات أهلية في التنظيم أكثر مما هي مجتمعات مدنية/حضرية ، حيث ، السمة الدينية الحاملة تعكس ثقافة مجتمعا الموصلية المحلي الديني/الاسري في التنظيم .

وان التنظيمات المدنية الأهلية المنتشرة فيه والتي تظهر جلياً من عناوين مناطقها تشير إلى نفس المسميات أعلاه ، والمهتمة في أهدافها ونشاطاتها بسمات المدينة القديمة من تراث ثقافي واجتماعي ومساعدة سكنة هذه المناطق تحديداً في مجالات الإغاثة والصحة وشؤون المرأة والجانب التقني الديني ... الخ .

واليوم وفي ظل هذه الظروف الصعبة فان هذه الأحياء ومنذ الحصار الاقتصادي عادت لتعمل على وتيرتها الاجتماعية القديمة حيث ، توفر الأمن في هذه الأحياء والتكافل والتضامن ضمن إطار المحلة الواحدة تعطي صورة واضحة للمجتمع المدني المحلي بالنتيجة النهائية . أما الاسواق التجارية المحاذية لهذه الأحياء فإنها هي الأخرى بدأت تتذكر القديمة وتستحضر سلوكياتها وأصولها التنظيمية الحرفية ، ويمكن رسم خطين في هذا المجال : الأول يتمثل بسوق المدينة القديم وفعاليتها التنظيمية الحرفية وان لم نقصح عن ذلك على شكل تنظيمات تجمعية ( أي نقابات ، اتحادات ... الخ ) إلا أن واقعها اليوم يؤشر بظهور أصحاب المهن والحرف في تجمعاتها الطبيعية في ( كازينوهات ) الصنف وهذا كله غير مسجل وغير مؤشر كتتنظيمات مدنية / حرفية لا في مركز المحافظة ولا في شبكة المنظمات غير الحكومية الجامعة للتنظيمات في المحافظة ولا في وزارة التخطيط . هذا في ساحل المدينة الأيمن .

أمّا في ساحله الأيسر فان ترجمة لأصحاب هذه المهن والحرف وتجمعاتها التخصصية واضحة في سوق النبي / سوق الأكراد ، حيث ، الترجمة الحقيقية لهذه التنظيمات في الساحة الاجتماعية من خلال الانخراط إليها استثناءً من الثقافات الاجتماعية وفيها العربية والكردية والتركمانية والشبكية والمسيحية ... الخ . فظاهرة اللاتجانس هي سمة غالبية لمكوناتها تحت مظلة الحرفة والمهنة ( وأسطوات شيوخ الكار ) ومراجع لكل من هذه الصنوف ويظهر هذا السوق على طول الشوارع المؤدية إلى الشرق والشمال من ساحل المدينة الأيسر . انطلاقاً من نقطة دلالاتها ( مرقد النبي يونس ) وتوطرها لغات ولهجات عديدة مقابل لغة واضحة واحدة في الضفة

الأخرى من النهر وتلتقي هذه التنظيمات في أصول حرفية ومهنية واحدة وبمستوى واحد هي التنظيمات المحلية الموصلية المسجلة وغير المسجلة في درى المراجع الحكومية .  
إن هذه التنظيمات ( النقابية ) ينظر إليها على أنها التنظيمات الأساسية التي انبثقت منها التنظيمات المهنية والحرفية ذات المستوى الوطني / العراقي مثل النقابات العمالية والطبية والصناعية والتجارية الأخرى . والمتفق عليها عراقياً في كل المحافظات وساحتها الاجتماعية هو الكل العراقي ومراكز تجمعها التنظيمي / المدني / السياسي بغداد كمركز رئيس لهذه الأطراف الحرفية والمهنية .

أما الإطار الخارجي للمدينة والذي شكل طوقاً اجتماعياً متداخلاً بين انفتاح المدينة إلى خارجه القريب وبين المد الريفي من الأطراف مكونة نوعاً من التناثر التنظيمي - الحضري/الريفي . فكانت التنظيمات المدينية المنتشرة في هذا الطوق هي تنظيمات مداها بين المدنية النابعة من الحضرية والأهلية الداخلة من خارجه العشائري / القرابي .

فكانت هذه التنظيمات أما قومية / أثنية / عشائرية أو ثقافية / حضرية ويمكن القول بان هذا النوع من المنظمات سواء أكانت في المركز ( سويداء المدينة ) أم في نهايات أحيائها هي الأقرب إلى منظمات المجتمع المحلي . ووفقاً للمجتمع وحاجاته . فكان المستوى المحلي هي السمة التي غلبت طابع توجهها طبقاً لظروف ومتطلبات الحاجة الاجتماعية التي مرت بها المدينة ، وقد أعطت المنظمات ذات المستوى المحلي صورة المجتمع الموصل من حيث واقعها الحرفي والمهني ومكونها الثقافي الديني والقومي والذي بالإمكان من خلاله التعبير عن الحاجات ومتطلبات مكونه وأفراده المنخرطين فيه ، فكانت ( القيصريات ) هذه تميل في سماتها إلى الارتباط بالمكان والمجتمع المحلي والمجتمع الأهلي .

أما طابع المدينة وتوجهها الوطني فكان حاضراً في خريبتها التنظيمية ، فظهرت النقابات والاتحادات المهنية الجامعة الشاملة لكل المكونات وبضمنها الثقافية والمستندة أساساً على الحرفة أو المهنة على المستوى العراقي / الوطني وليس على أساس محلي / موصل ، عربي / كردي ... الخ . كما وجمع المكون العديد من الفئات العمرية والجنسية لتكون منظمات شمولية أقرب في سماتها إلى منظمات المجتمع المدني .

أما المنظمات ذات المستوى الفئوي فقد كان حضورها ضعيفاً مما يعكس توجهات فئوية في الأصل غير مقبولة اجتماعياً إلا أنها وجدت لنفسها صدى سياسياً من خلال سريان أفكار المحاصصة الطائفية ومحاولات التخندق في مواجهة الوضع الاجتماعي غير المستقر ودرجة عالية من الانقلاب السياسي والتنظيمي والأمني والإداري .

وبالعودة إلى المكون الاجتماعي / الثقافي في فصوله الماضية وتوزيعه في مناطقه المتعددة عكس تنظيمات مدنية / محلية / أهلية انتشرت في عموم المحافظة .

ففي الأطراف وجدت التنظيمات ذات الطابع القومي / الاثني والتي حاولت عكس هوية ثقافية معينة من سمات مجتمعتها والحاضنة لها مكاناً وأفراداً وتنظيماً وتبعيته تشكيلاتها وحركاتها السياسية وتجمعاتها الاجتماعية المعبرة عن توجهات ومنطلقات مجتمعاتها الحضارية الفرعية غاية لإيصالها إلى المراحل المتقدمة تنظيمياً / سياسياً - سلطة المحافظة وسلطة المجلس الوطني .

ففي الأطراف الغربية من المحافظة انتشرت التنظيمات ذات الطابع القومي/العربي/الجزيرة والتركماني/تلعفر والايدي/سنجار .

أما في الأطراف الشرقية فقد سادت صورة لا تجانسية ومتداخلة من حيث الثقافة/القومية/الاثنية والثقافة الدينية/الطائفية . فسادت التنظيمات الكردية في مناطق انتشار وتركزت القومية الكردية ولاسيما في الاقضية والنواحي التي تعتبر نهايات المنطقة الجبلية غاية للاتصال والتواصل الاجتماعي القومي منطقة في تكونها من مراكزها المطلقة قومياً دموياً / اربيل إلى ابعدها ما يكون في رسم خريطتها الإدارية/السياسية/الإقليمية/الفيدرالية جنوباً.

كما وانتشرت المنظمات ذات الطابع القومي التركماني في المناطق التي فيها تمركز في قوميتها وثقافتها اللغوية مثل قسبة الرشيدية وفي القرى الجنوبية الشرقية المحاذية لنهر دجلة المحاذي لطريق كركوك واربيل خروجاً من مركز المدينة .

محاولة ومن خلال هذه التنظيمات إلى جمع قوميتها المتناثرة في إطار ثقافي موحد نحو الالتحاق بركب الممارسة السياسية / المدنية .

كما وتركزت التنظيمات ذات الطابع الديني - الطائفي في تواجد وتمركز الطائفة المسيحية مثل قره قوش ، الحمدانية وكرمليس وبرطلة وتلكيف ومجموعة قراها الممتدة إلى الشمال .

ووجدت تنظيمات أخرى لمكونات اجتماعية اقل كثافة وعدداً مثل الشبك في المناطق الشبكية ، والايديدية كتنظيمات في قضاء الشخان وبحزاني وقراها .

## ممارسة السياسة في المجتمع المدني العراقي

بعد الإطلاع على مجتمع الدراسة :

- من زمان (تاريخه الاجتماعي وبكل انساقه) .
- من مكان (جغرافية مكانه وخريطته الاجتماعية / السياسية) .
- ومن ناس (مجتمعه اللاتجانسي وتوزيعه الديمغرافي) .
- ونشاطه (الاقتصادي/السياسي/المدني) .

ومع عرض مسبق لخطوط فهم فصولي حول المفاهيم الواردة التي خصت الدراسة وتاريخ خاص عن المجتمع المدني وعلى مساريه العربي الإسلامي والأوروبي ومن ثم تجربة العراق السياسية / المدنية منذ إقامة دولته وحتى سقوط حكومته المركزية في ٢٠٠٣ م .  
وبمعايشة ومتابعة مستمرة لظاهرة انتشار منظمات المجتمع المدني في محافظة نينوى ، سياسياً / مدنياً كأنموذج عراقي / اجتماعي فان ، الممارسة السياسية أخذت مستويين من المجتمعات ومن التنظيمات<sup>(١٢)</sup>:

الأول : مجتمعات محلية ، حيث ، تمارس فيها السياسة من خلال :

#### سياسات المستوى المحلي Local level politiceel

وفيها منظمات المجتمع المدني المحلية .

الثاني : مجتمعات اقرب في سماتها الى المجتمع العام ، حيث ، تمارس فيها السياسة

#### على المستوى الوطني National Level Political

وفيها منظمات المجتمع المدني العامة .

ومثل هذا التقسيم في المستوى الاجتماعي وفي مستوى الأداء التنظيمي إنما يطرح في الوهلة الأولى حقيقة الى أن هناك خلافاً بين المستوى المحلي والمستوى الوطني في الأداء . وهذا تصور طبيعي في وقت طبيعي \_ ، إذ أن المستوى المحلي هو الأقرب في الأداء للمجتمع منه للسلطة والحكومة والدولة بصورتها وخريطتها ككل اجتماعي/سياسي وتنظيمي/مدني/محلي محدد ، في حين أن المستوى الوطني هو الأقرب الى السلطة والدولة ، حيث هذه الأخيرة تستطيع أن تتخطى الحدود في الأداء في حين أن الأولى مجالها المجتمع دون القطرية ، وفي حدود المحافظة أو الحي أو المحلة أو الفئة أو الطائفة ... الخ .

إن هذا الاختلاف بين المستوى المحلي والمستوى الوطني ، هو خلاف بين ما نسميه بالمجتمع السياسي ( Political Society ) وبين ما نسميه بالمجتمع المحلي Community .

حيث ،

الأول أكثر تسييساً من الثاني ومنظماته المدنية .

أي أن المستويين من التنظيمات المدنية والمستندة الى خلفيتها الاجتماعية العامة والمحلية لم تكن بوضعها الطبيعي في ممارستها للسياسة وقد تداخلت مستوياتها الفعلية في أوقات متفاوتة حكمها الحدث الاجتماعي السياسي ، العسكري والحاجاتي ( الخدماتي )<sup>(١٣)</sup> .

إن هذا ينطبق عندما يكون المجتمع والمجتمع المدني في وضع طبيعي . كما ذكرنا أنفاً ، إلا أن الوضع غير الطبيعي الذي عاشه ويعيشه المجتمع العراقي ومنظماته المدنية تحت السلطة ذات الممارسات التعسفية والسيطرة على المجتمع وحجمته في إطار شمولي ، حددت حركته المدنية وصيرتها نحو توجهاتها ومصالحها في محاولة لاستمرار الإمساك بأعنة السلطة لأطول مدة ممكنة وليصبح السلوك المدني ومنظمات المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من سياسة السلطة الشمولية ، وهذا لم يكن أمراً جديداً على مجتمعاتنا ، حيث ، أن النظرة الى السلطة هي مشكلة المجتمع العربي الإسلامي عموماً والمجتمع العراقي خصوصاً حيث ينظر إليها بنظرة خوف ، وبعده الزمني طويل في التاريخ وذاكرته السياسية جزء من الذاكرة العربية والتي ما تزال تسودها المفاهيم والخطب السياسية القوية مما اثر ويؤثر الآن سلباً على عمل المجتمع المدني وهو اقرب الى فكرة الدولة المؤهلة الهيغلية في اغلب النواحي .

هذا التصور \_ كما أسلفنا في فكر هيجل - الذي فيه أن المجتمع المدني يعيش ضمن إطار ورعاية الدولة . مقابل تعظيم شان الدولة في الفترة التي سبقت ٢٠٠٣م ، وان المجتمع المدني لم يستطع الظهور الى الواقع كفعل وقوة مدنية مستقلة تقوم باداء نشاطاتها وطرح أهدافها بالشكل الذي يراه المجتمع ، إذ أمتت الحكومة المركزية هذه التنظيمات لصالح توجهاتها وبنفس الوقت كانت الراعية لها وتدعمها اقتصادياً وكان الكثير من الأنشطة والمتطلبات لا تتحقق إلا من خلال صمامات سلطوية تعمل باتجاه واحد منطلقاً من أعلى الى أسفل وعلى أساس توجيهات سياسية مقصودة ومحسوبة الهدف والمصالح .

فكانت التنظيمات المدنية / المسيسة هذه في شكلها الظاهر ترتقي الى المستوى الوطني ، لكنها بنفس الوقت وسائل السلطة الموجهة نحو المجتمع لتمرير ثقافتها السياسية / الحزبية الواحدة فكان الناتج على الواقع ثقافة سياسية استعلائية فوق التنظيمات المدنية ومجتمعها مع إقصاء وتهميش المستوى المحلي وتنظيماته المدنية التي كادت تتلاشى مما أدى الى تحطيم الثقافة الشعبية من خلال الحط من رموزها والعبث بمخزونها المعرفي والذي حولته عبر نشراتها الى فلكلور مبتذل ومن ثم اغتالت به الذاكرة الجماهيرية ، عن طريق فرض ثقافة الحزب الواحد والمتقاطع في اغلب الأحيان \_ولاسيما في فترة ازدهارها السياسي/السلطوي\_ مع توجهات المجتمع ومخزونه القيمي والفكري الثقافي المعرفي وعرفه المساند للتكوين الاجتماعي .

كذلك انفردت السلطة بالثقافة الوطنية ( المستوى الأعلى ) مسلطاً عليها الثقافة الحزبية فكانت الصورة التنظيمية في ممارسة السياسة قد تضخمت عن الدولة على حساب إضعاف المجتمع والمجتمع المدني العراقي .

ويكمن السبب في ذلك الى ان التوجهات الاستراتيجية للسلطة ذات الطبيعة العلمانية في اصولها، الهادفة الى ادراك ما فاتها من تطور مدني وصناعي واجهت نماذجاً من المعوقات الاجتماعية

ذات الاصول الريفية والبدوية والعديد من القيم والممارسات الضاربة جذورها في الحقبة المظلمة من تاريخ المجتمع والتي عملت على كبح المسيرة التي ارادتها السلطة فنشأ بينهما نوع من الصراع الثقافي استخدمت السلطة فيه قوتها وامكانياتها التنظيمية والاعلامية، هذه

وفي إطار هذا التضخم كان الفصل بين مؤسسات السلطة ومؤسسات الدولة امراً واضحاً في مؤسسة رسمية عراقية ذات علاقة بالمجتمع يقابله المؤسسة السلطوية التي تحمل نفس السمات التخصصية التنظيمية وهي الأقرب الى توجهات السلطة<sup>(١٤)</sup> ومُرَجحة في اغلب الأحيان ثقلها وتأثيرها الواقعي من حيث الإمكانية والنشاط والأداء مقابل أداء ضعيف للمؤسسات التي هي الأقرب الى المجتمع والتي وصلت في مطافها الى هيكليّة شكلية من غير مضمون فعلي واقرب ما يكون الى الإفلاس في الفعل والنشاط والتوجه .

وبفعل هشاشة التنظيم السياسي الداخلي ذي الخط السياسي الواحد البعيد عن الإسناد الاجتماعي ، فضلاً عن ، إليها فعل القوة الخارجية الضخمة ، كان سقوط السلطة محتملاً وتغيرت معها الكثير من التوجهات ولاسيما المحلية<sup>(١٥)</sup> اثر دخول قوات الاحتلال وما أفرزته من نتائج، منها الفراغ السياسي والتنظيمي المدني هذا الفراغ المحتوم سياسياً أنتج حتمية إشغال الفراغ بتنظيمات رأت في نفسها على أنها سياسية / مدنية جاءت من أحزاب كثيرة ومتنوعة<sup>(١٦)</sup> لقسم منها باعّ طويل في العمل السياسي والقسم الآخر أعدت مسبقاً لهذا الوضع كل هذه التنظيمات دخلت مع دخول الاحتلال وقسم ثالث وليد الظرف وإملاء الحدث كردّ فعل . ومع هذه التنظيمات السياسية ظهرت تنظيمات مدنية انتشرت في الساحة الاجتماعية كمنظمات مجتمع مدني .<sup>(١٧)</sup>

ومع سيطرة القوة الخارجية ( الاحتلال ) والقوى السياسية الداخلة والعامله معها نزل مجمل الممارسة السياسية الى المستوى المحلي ليزيد من أزمة المجتمع العراقي تعقيداً ذلك من خلال ملاحقة مكوناتها الاجتماعي القائم أصلاً على اللاتجانس ومحاولة فك تلاحم هذه المكونات بإنزال الممارسة السياسية الى المستوى المحلي / الطائفي / التقسيمي ، غاية في الكسب السياسي على أن أسسها قائمة على المحاصصة الطائفية صعوداً الى المستويات الوطنية وبدليل عن البرامج السياسية الجامعة على أساس المواطنة العراقية البعيدة عن التوجهات الاثنية والطائفية والقومية . كما وان نتاج هذه الممارسة ، سياسة تفنيت المجتمع الى جماعات اجتماعية اثنية / سياسية بنية أن رموزها السياسية وتنظيماتها المدنية الأهلية / طائفية / قومية . وكان الضرر أكثر مما كان عليه قبل (٢٠٠٣م) وبالشكل الذي أصبحت فيه الولاءات موجهة نحو هذه المكونات الأولية الأهلية ، ونتج عنها مواطنة عراقية غامضة ومشوشة بين ما يؤول إليه وضع المواطن اليومي والنقص في عموم حاجاته الأساسية والخدمية وبين تطلعاته وأماله التي بددها عدم الاتفاق في البناء الفوقي ( السلطة ) وتهرئة نسيجه الاجتماعي الجميل بتقطيع أوصاله وتفرقته وليوصل



مجتمعه الى قناعة بان هذه النيابية الحكومية لا ترقى الى المستوى الوطني الذي عهد إليها وحتى في نيابتها وتمثيلها الطائفي / القومي / الديني ، حيث ( لا السنة يمثلون السنة ولا الشيعة يمثلون الشيعة ولا الأكراد يمثلون الأكراد ... الخ ) كل ذلك بسبب تعثر العملية السياسية العراقية برمتها .

إن الفترة التي مر بها المجتمع العراقي قبل تجربته السياسية / المدنية الحالية والتي امتدت قرابة أكثر من ربع قرن كانت ذات توجه سياسي ذي خط واحد في الممارسة السياسية ( ثقافة الحزب الواحد - وسيطرة حكومة ) حيث اعتماد المجتمع على الدولة في الكثير من أموره ومنها السياسية / المدنية وبعده عن استيعابه المفاهيم والسلوكيات الديمقراطية والمجتمع المدني فكان التغيير سريعاً وتحمل المجتمع الكثير من التوجهات السياسية / الديمقراطية / المدنية . كتقل اكبر من طاقته مما خلق حالة من عدم الموازنة بين الحاجات والتطلعات السياسية .

إن الفترة التي تلت سقوط النظام السياسي المركزي لم تبق سوى البناء التحتي الاجتماعي، مع زوال البناء الفوقي الايديولوجي ومؤسساته المتعددة وفي مقدمتها السياسية والإعلامية ... الخ ، فكان المتوقع أن يكون البناء السياسي منطلقاً من القاعدة التحتية (المجتمع) بتمثيلها من قبل المجتمع المدني والذي أساسه فكري/اجتماعي واقتصادي/اجتماعي لتكون الصورة لحظة مدنية ايجابية في عملية التغيير ولحظته التاريخية هذه ، وكانت هذه المبادرة موجودة وممكنة من خلال الانطلاق من أسفل الى أعلى وبحكم طبيعة المجتمع العراقي وباتفاق ساحته الاجتماعية السياسية في أعلى البناء على أسس المواطنة والعدالة ، وليس على أساس تكوينه الثقافي . فالعملية السياسية وممارستها المدنية أضافت مستوى جديداً في الممارسة السياسية بسلوكه الصحيح ألا وهو ((المجتمع المدني)) ليكون الساند للمستوى المحلي ، ويبعد عن سياسة القوة واعتماده البديل القائم على التوافق ، وتنظيماته الاجتماعية المدنية ، هذه التنظيمات تتماسك من خلال الانتلجنسياً . المتمثلة بقيادة المجتمع المدني في مجالاته المتخصصة المتنوعة ، مع إعادة الاعتبار الى الجماعات المهمشة والاستفادة من مشاركتها وإبداعاتها الفكرية والثقافية والتنظيمية لكي تقدّم مفهوم المواطنة بشكل جديد وفعال بعيداً عن الوصاية والرعاية والتبعية ، مع صيغة لتقسيم العمل اجتماعياً / تنظيمياً / ثقافياً يتم الاتفاق على أساس تعاقدية على المستويين المحلي (كمحافظة نينوى ) وصعوداً والتقاءً مع مجتمع المحافظات الأخرى للرفي الى المستوى الوطني عراقياً - كالفرد - والمجتمع - والسلطة.

إلا أن هذه الساحة السياسية / المدنية التي تكلمنا عنها في المستوى الفوقي / التنظيمي ، السياسي / المدني اشغلت من قبل قوات الاحتلال وأوجدت نوعاً من الاتصال مع المجتمع قائم حسب توجهاته ومتطلباته التي جاء من اجلها لكن بأطر وشعارات الحرية والديمقراطية ، فكان النتاج اللحظي هو حرية شكلية قابلها ديمقراطية صورية ، وبذلك أبعد التوجه ذو المستوى

الوطني ، وأشغل الحيز التنظيمي باملاءات وتنظيمات لم تستطع ترجمة توجهات المجتمع العراقي .

إن المشكلة التي عقدت العلمية أكثر في هذا المجال دستورياً كانت في إشغال هذا الحيز السياسي / المدني بتنظيمات قومية / اثنية / دينية / طائفية ، فكان نتاجها منظمات سياسية أهلية بدل المدنية ، فهذه الإشارات هي بالأصل تتحدث عن حطام اجتماعي عربي على الرغم من احتلالها خطأ مرموقاً في التركيبة الاجتماعية وفي حقله الجغرافي العربي وبضمنه العراقي . إن واقع المجتمع العراقي وتعدد مكوناته الثقافية ومراجعته القومية والدينية يمكن أن يكون وسيلة قوة من خلال تلاقح هذه الثقافات لتكون بالنتيجة الهوية العراقية والانتماء والولاء للوطن من خلال المواطنة كساحة اجتماعية / سياسية / مدنية .

إلا أن تعظيم هذه المكونات كوحدات مستقلة عن بعضها البعض تمارس على أساسها السياسة ، وتحوّل الى وسيلة سياسية لغرض السيطرة على كل عراقي وما يتبع ذلك من تغييب للمجتمع المدني ومنظماته عن فعله داخل المجتمع ليبدو بالنتيجة هزياً وتكون تنظيماته اقرب الى الأهلية من المدنية وإرجاع مجتمعه الى سابق عهده وبشكل أكثر ضعفاً من خلال "الدستور العراقي الجديد" كعقد اجتماعي مزعوم من منطلق \_العراق الجديد\_ في تنظيماته السياسية / المدنية من بنى عشائرية ودينية وطائفية ... الخ لتشغل المسافة بين السلطة والمجتمع كحلقة وصل ضعيفة وغير قادرة على الارتقاء الى المستوى الوطني الجامع لكل مكوناته المتنوعة وربط عمر التجربة السياسية هذه مع العمر القصير للدستور .

هذه العملية تتطابق تماماً مع ما كان الأمر عليه في ممارسات سياسية / مدنية / أهلية خلال فترة طويلة من عمر الدولة العراقية مع عقد الخمسينات من القرن العشرين ، فهي نفسها اليوم من حيث ، سمات المجتمع الأهلي العراقي ووجود مرجعيات مجتمعية ويقدر معين من الطبقة والفئوية الاجتماعية الأمر الذي يعيدنا الى مرحلة قبل الوطنية والقومية ، لتفصح عن نفسها اليوم ( بعد تغييب المؤسسة الوطنية الناظمة والجامعة دستورياً لعناصرها المتنوعة في ظل قانون سياسي / مدني ) بديلة عن المجتمع العراقي وتطلعاته . ومن ثم لتفصح عن العملية بأكملها على النطاق العراقي ، مناطق سياسية تتعدد مسمياتها اليوم من جنوب شيعي ووسط سني وشمال كردي ، مساحتها السياسية المرغوبة بغداد في حالة تطابقها مع مصالحها وتوجهاتها الأهلية ، والابتعاد عنها كمنطقة سياسية / فيدرالية في حال عدم تطابقها مع المصالح والتوجهات الفئوية أو الدينية الطائفية .

إن العقل السياسي وممارساته المدنية / الأهلية ، إنما ، يفصح عن حالة تناقض بين الشعارات الديمقراطية المزعومة في العراق وعلى نطاق الشرق الأوسط وبين ما يدور في الساحة السياسية / الاجتماعية العراقية من توجهات بناء الدولة العراقية على أساس المحاصصة الطائفية

. فإما الديمقراطية الجامعة لهذه المكونات البعيدة عن الطائفية أو الطائفية بعينها والبعيدة عن أصول الديمقراطية ومبادئها . فكلما التوجهين لا يلتقيان معاً .

### كيف تمارس السياسة في المجتمع المدني العراقي ؟ محافظة نينوى انموذجاً

بالعودة الى الجانب النظري الخاص بالمفاهيم الخاصة بالدراسة وتأريخ المجتمع المدني في الفكر الأوربي والإسلامي العربي وصورة مجتمع الدراسة فان :  
مجتمع الدراسة بواقعه بشير الى تكونه من مجتمع عام Society ومجتمع محلي Community مع ترجيح الثانية على الأولى في عموم مكونه .  
وكما أسلفنا فان لكل فعل اجتماعي هدفاً وان تحقيقه بوساطة آلياته الخاصة به أي



وان المجتمع العراقي بصورة عامة ومجتمع المحافظة بشكل خاص تمارس السياسة للوصول الى السلطة فان :

السلطة → يمارس السياسة للوصول → مجتمع  
وإذا أخذنا بنظر الاعتبار كل نمط أو مكون اجتماعي معين (Society (community) فان : -

أ- المجتمع Society يكون الياته : -

السلطة → بواسطة المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية → مجتمع  
السلطة → المكانة الاجتماعية → مجتمع  
السلطة → قوة الفرد الاعتبارية → تنظيم إداري / مجتمع  
السلطة → قوة الفرد الاعتباري → تنظيم اقتصادي / مجتمع  
السلطة → الانتجنسيا → الفرد الثقافية/السياسية المدنية / مجتمع  
السلطة → سلطة تشريع + سلطة تنفيذ → مجتمع سياسي  
(القانون)

ب- مجتمع محلي : Community

السلطة → بواسطة المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية → (Community)مجتمع محلي  
السلطة → سلطة المكانة الاعتبارية الاجتماعية - قرابية → مجتمع / قبلي  
قبيلة / عشائرية / قرابية  
ضوابط قرابية / عرفية  
سلطة رئيس القبيلة - شيخ عشيرة  
تنظيمات مدنية / عشائرية  
السلطة → سلطة المكانة الاعتبارية الدينية → مجتمع اجتماعي ديني  
دينية / طائفية  
ضوابط دينية راعية / رعية  
سلطة رئيس الجماعة الدينية  
سلطة رئيس الطائفية  
تنظيمات مدنية / دينية  
السلطة → سلطة رئيس الطائفة الحرفية → مجتمع محلي /  
اقتصادي

طائفي

ضوابط حرفية / تراتبية

## تنظيمات مدنية / حرفية

السلطة → مؤسسات المجتمع الاجتماعية → مجتمع محلي / مجتمع أهلي  
تنظيمات مدنية / أهلية

وفضلاً عما ذكر وبالمقارنة بين المستويين من الممارسة السياسية العامة والمحلية وبالعودة الى الفروقات المؤشرة في المبحث الخاص به ( المفاهيم ) يمكن تأشير الفروقات وكما يأتي :



نمط العلاقات الثانوية القائمة على الإرادة

والعقلانية نتاجه

مجتمع متطور - مجتمع عام



تقسيم العمل اقتصادي



ومؤسسات رسمية كثيرة

مع واجبات قليلة / وظائف متعددة



الانتماء الى الطبقة والمهنة

والمؤسسات الرسمية



نتاجه عمل اقتصادي

تحركه القوة والقانون والاقتصاد

مؤسسات المجتمع فيه



غير رسمية

رسمية

مؤسسات مدنية

مؤسسة سياسية

ومجتمع مدني

مؤسسة عسكرية

غير رسمية

مؤسسة اقتصادية

مستقلة

حكومية

الخ...

الخ...

مجتمع سياسي

مجتمع مدني

وعليه وبالعودة الى ابحار العائد الاجماعي وحتى تمارس السياسة بشكلها السليم في المجتمع المدني العراقي فان :

المجتمع المدني كونه يدلّ على أن المجتمعات تجاوزت الحالة الطبيعية ( الفطرية ) الى الحالة المدنية وهذا يعني :

تجاوز الأهلية والخروج من الأطر الطائفية والقومية الى الأطر الوطنية الشاملة ذلك عن طريق وجود هيئة سياسية / مدنية تحكم على أساس عقد ( دستور ) قائم على أساس توافقي وإبعاد سياسة القوة ، وإعادة الاعتبار للجماعات المهمشة والاستفادة من إبداعاتها ومشاركتها وما يمكن تقديمه من مفهوم جديد للمواطن العراقي بعيداً عن الوصاية والرعاية والإلحاق الى الفئوية الأولية وتحقيق المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بينهم على أساس مرجعي / طائفي / تراتبي / فنوي كون الأفراد أحراراً ومستقلين في مجتمع مدني أي تحويل وضع الفرد من وضع تابع مواطن . ←

وتحويل التنظيمات السياسية المدنية المنطلقة من واقع مجتمعاتها الى الحالة الوسطية بين المجتمع والسلطة لتكون بناء السلطة بالنهاية بناءً طبيعياً قائماً على العقد الاجتماعي وليكون هناك مستويان من الممارسة السياسية هما المستوى السياسي المحلي والمستوى السياسي الوطني كل حسب توجهاته ومستواه وثقافته المدنية وليكون هناك وسط اجتماعي مدني متوازن مع العملية السياسية المدنية .

(٢٠)

National Level Polities	-	↑	-3-
Civil Society Level	-		-2-
Local Level Polities	-		-1-

فالمستوى السياسي المحلي تمثلّ بمجلس المحافظة في نينوى والمستوى السياسي الوطني تمثلّ بالمجلس الوطني العراقي ، ويقابل هذان المستويان السياسيان تنظيمات اجتماعية مدنية على مستويين . وعلى التوالي منظمات المجتمع المدني المحلي / منظمات المجتمع المدني الوطني . فهل استطاعت هذه التنظيمات من تمثيل مجتمعاتها من ناحية وهل استطاعت التأثير في قرار السياسة العراقية كمرقب لسلطاتها على المستويين السياسيين أعلاه ؟ .

١- ابتداءً إن تشكيل هذه التنظيمات كما أوردنا سابقاً جاء لسد الفراغ بين السلطة والمجتمع .  
٢- إن تشكيل التنظيمات بداية جاء ليخدم على الأكثر سياسة الاحتلال ومن ثم اقتصر عملها على الجانب التقني بشتى مجالاته ولم تتجاوز خط السلطة على بمستوياتها المختلفة ولم تستطع خلق أي خط معارض للسلطة أو نقد لسياستها ، والتنظيمات التي نجحت في تجاوز هذه الخطوط الممنوعة تعرضت الى مضايقات وقطع تمويل مما حدا الى العديد منها الى الانسحاب ولم تستطع ممارسة السياسة وحسب الشروط والمقاسات الاجتماعية المدنية (21)

٣- وفي الفترات اللاحقة أحييت صلاحية إجازة وتأسيس التنظيمات الاجتماعية المدنية من مجلس محافظة نينوى ( كإنموذج ) ( والتي كانت تجيز عمل هذه التنظيمات ) وحتى يضى عليها ( الطابع المدني الشكلي ) الى شبكة المنظمات غير الحكومية ( في كل محافظة ) والتابعة الى وزارة الدولة للمجتمع المدني .<sup>(22)</sup> وهذه الوزارة نفسها في تشكيلها جاءت على أساس ومنطلق فوقي توجهه نحو البناء الاجتماعي السفلي ( القاعدة الجماهيرية ) والتي ينظر إليها على أنها ميسسة أكثر مما هي اجتماعية / مدنية وأنها تعرضت الى جملة من الانتقادات نتيجة لسريان الفساد فيها ولاسيما الفساد الإداري والمالي .

٤- وبالعودة الى نشاطات منظمات المجتمع المدني فان عملها على المستوى الوطني لم ترق الى المستوى المطلوب نتيجة تسييس الغالب منها ضمن اطر أيديولوجية حزبية وان اكبر نشاط لها كان في مساهمتها في الانتخابات كرموز مدنية مراقبة مع ابتعادها الكامل على القرار والتأثير في مجرى هذه الانتخابات ومن ثم عدم قدرتها فيما بعد على التأثير في القرارات السياسية وحتى مراقبتها قياساً مع تأثير الأحزاب والتوجهات السياسية العاملة في الساحة العراقية ، أي أنها بعيدة جداً عن السلطة ونشاطاتها محصورة في الإطار الاجتماعي .

٥- أما في إطارها المحلي ( كمحافظة نينوى ) وبين مجلس المحافظة وتنظيماتها الاجتماعية المحلية فالطابع السلوكي السياسي المحلي نفسه حيث :

أ- عدم القدرة على تكوين ثقل اجتماعي / سياسي على مجلس المحافظة .  
ب- لم تستطع التنظيمات المدنية المحلية الدفاع عن أفرادها لدى السلطات المحلية وسلطات الاحتلال وحكومتها العراقية . فمثلاً لم تستطع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان المساهمة في إطلاق سبيل سجين واحد .

ج- لم تستطع المساهمة أو المشاركة في توفير المتطلبات والحاجات الأساسية للمجتمع من مواد غذائية - دوائية ، محروقات ... الخ حتى المحافظة أطلقت مؤخراً مفهوم المجتمع المدني دون الرجوع الى شبكة المنظمات غير الحكومية كوسيلة لتنظيم حاجات ( توزيع وقود ) ، إلا أنها لم تستطع الإيفاء بأي من وعودها للمجتمع .

د- في وقت الأزمات العسكرية / السياسية ظهرت تنظيمات مدنية إنسانية اقتصر عملها على الجانب الاغاثي على توفير مواد غذائية طبية وسكنية وكان عملها لفترة محدودة انتهت مع انتهاء الحدث مثل ما حدث في قضاء تلعفر حيث دخلت تنظيمات مدنية ضمن إطار المحافظة ولاسيما من محافظة التأميم وبغداد . مثل الصليب الأحمر . وجمعية الإغاثة التركمانية الإسلامية وحزب العدالة التركماني . والجبهة التركمانية .



هـ- وبالعودة الى تكوين مجلس المحافظة فإنه تكون من خلال تعيين أعضاء ولم يتم على أساس انتخابي . ولم يسمح بنفس الوقت في التأثير أو التدخل في قراراتها من قبل منظمات المجتمع المدني بل عمدت الى إغلاق بعض التنظيمات التي رأت فيها ثقلاً ومؤثراً جماهيرياً في توجهاتها وبالشكل الذي يراه سلبياً وفي بعض الأحيان اعتقلت المحافظة وقوات الاحتلال بعض أعضاء ومؤسسي التنظيمات هذه . وبدعم مباشر من قبل قوات الاحتلال ولاسيما التنظيمات التي شكلت قاعدة جماهيرية واسعة .

فضلاً عن ذلك اغتيال بعض قادة ومؤسسي وأعضاء بعض التنظيمات المدنية في محافظة نينوى وبأيدي مجهولة .

و- استطاعت بعض التنظيمات تحقيق بعض من أهدافها ذلك من خلال القيام بدور التثقيف الاجتماعي والمدني . وهذه كانت أصلاً موجودة في ثنايا المجتمع ولم يكن من الضروري الإعلان عنها رسمياً .

٦- فضلاً عما ذكر يمكن القول انه :

أ- لا مشاركة سياسية لمنظمات المجتمع المدني في المجالس النيابية المحلية (مجلس المحافظة) والوطنية (مجلس النواب) لا حضوراً ولا تمثيلاً عددياً ولا ضغطاً فعلياً على قراراتها .

ب- أنزلت حدود ممارسة السياسة الوطنية الى حدود المستويات الاجتماعية المحلية وحسب ما تراه السلطة السياسية العليا وبالشكل الذي يخدم مصالحها .

ج- الضغط على هذه التنظيمات في مجال توسيع نشاطها واتساع قاعدتها الاجتماعية للحد منها ومن ثقافتها المدنية / الأهلية نحو تسييسها بالنتيجة .

د- تهميش المشاركة والحد من مواطنة الفرد وحصرها في خندقها القومي / الاثني / الطائفي لتغرز حالة تنظيمية يمكن رسم خطين لها هما :

مجتمع مدني غائب ومنظمات ذات نفع عام NGOs حاضرة لكن هذه الأخيرة هي الأخرى في حدود مرسومة المسار والتوجه وتتصل بالمؤسسة السياسية على انفراد من خلال هيئة المجتمع المدني الذي بدوره يتصل بمؤسسات الدولة الرسمي والمؤسسة السياسية . وهذه الهيئة ( شبكة المنظمات غير الحكومية ) مرتبطة بوزارة الدولة للمجتمع المدني وهذه الوزارة لا تستطيع اتخاذ قرار إلا بالرجوع الى مجلس الوزراء ، وفي الحقيقة لا يوجد سبب حقيقي في المقاييس المدنية لتكوين مثل هذه الوزارة ، إلا أن سبب وجودها هو توجه خاص يمكن القول عنه انه ( وزير يريد أن يعمل وزارة ) يأخذ بنظر الاعتبار شكلاً ظاهراً يهتم بمشاكلات المواطن .

هـ- وبهذا يكون المجتمع المدني لا يمثل قوة معارضة وإنما يعمل مع الدولة / الحكومة / السلطة على هيئة شكلية كرقيب وبشفافية . ومن ناحية أخرى إن :-

المجتمع العراقي هو مجتمع عشائري فضلاً عن كونه مجتمعاً دينياً — أهلياً ←  
تجمعات أهلية يعتبر NGOS الأقرب إليه بهيئته أعلاه ويبقى NGOS قاصرة في أن تصل في رقيها وفعاليتها واليتها الى المستوى المجتمع ذلك لان ثقافة المجتمع المدني غير مؤثرة في ثقافة المجتمع العراقي لأن توزيعها على قائم على أساس ولاءات أهلية - عشائرية - مذهبية - طائفية ومناطقية . وبعد كل هذا :

هل أن المجتمع العراقي بحاجة الى مؤسسات المجتمع المدني وبعد أربعة سنوات من

التجربة السياسية / المدنية / الديمقراطية العراقية المزعومة ؟

مصادر وشروحات الفصل الخامس

١. منظمات ذات التوجه العام : نقصد بها منظمات ذات الطابع الشمولي والتي تختص في مهنة أو حرفة أو مجال أو توجه معين بغض النظر عن الانتماءات والمكان .
٢. منظمات ذات التوجه المحلي : نقصد بها التي تختص بمهنة أو جماعة أو حرفة ، جماعة دينية وثقافية في منطقة وفي إطار محدد ثقافياً ومكانياً .أي لا تستطيع تجاوز الثقافة أو المكان .
٣. منظمات ذات التوجه الفئوي: وهي التي تتجه في نشاطاتها وأهدافها إلى فئة محددة من الناس مثل النساء والأطفال
٤. د. ثناء محمد صالح المجتمع المدني في العراق. بحث مقدم الى ندوة كلية الاداب مصدر سابق.
٥. ومن الجدير بالذكر إن قسماً كبيراً من هذه المنظمات مستقلة شكلياً لكنها في الحقيقة تعمل لصالح توجهات هيئتها الإدارية التي تمثل جهات دينية أو سياسية أو تخدم أغراضها ( مشكلة داخل التنظيم نفسه ) . أحيانا بشكل واضح يميز غالبية أعضائها في المنظمة وهي بذلك تخرج عن كونها مستقلة لأنها في الواقع معتمدة على جهة معينة
٦. وفي هذا الكتمان دليل واضح على عدم استقلالية هذه المنظمات وارتباطها الضمني بجهات معينة كانت وراء تأسيسها ، لكن ، لأسباب أمنية وسياسية اخفيا القائمون عليها انتماءاتهم الحقيقية وأبقوها شكلياً في جهة وسطية لا هي مع المنظمات التابعة أو المنظمات المستقلة لكي يتسنى لهم العمل بما يخدم أهدافهم من جهة ويضمن لهم الاستمرارية من جهة أخرى دون معرفة الجهة التي يعتمدون عليها .
٧. منظمة RTI : ساعدت وبكثافة عدداً من التنظيمات المدنية القومية ونخص هنا بذكر مثال واحد . لما قدمته من مساعدات إلى منظمة المثقفين الايزيدية والتي كان مقرها في بادئ الأمر قرب جامعة الموصل . حيث استأجرت داراً كمقر . وأثنته وجهرته بمستلزمات مكتبية وحاسبات .
٨. الأنشطة والفعاليات الاجتماعية المتحققة .
٩. حسب المعلومات المثبتة في شبكة المنظمات غير الحكومية / الموصل / الساحل الأيسر/ الفيصلية مقابل مسرح أم الربيعين
١٠. د. غانم الحفو انحسار وظهور الديموقراطية في العراق. مجلة دراسات اقليمية تصدر عن مركز دراسات الاقليمية جامعة الموصل مجلد ٢ / تشرين الثاني ٢٠٠٥م.
١٢. رسم رقم (١)

سياسة المستوى الوطني . National Level Politics

Local Level Polities . سياسة المستوى المحلي

١٣ . رسم رقم (٢)

National Level Polities سياسة المستوى الوطني  
Civil Society Level (مجتمعه مدني ) المستوى الاجتماعي المدني  
Local Level Polities سياسة المستوى المحلي

١٤ . لقد ظهرت مؤسسات مشابهة للوزارات والمؤسسات الاجتماعية العامة للدولة ذات طبيعة سلطوية متنفذة اكثر مرتبطة مباشرة بالسلطة مثل التصنيع العسكري مقابل وزارة الصناعة ، مراكز زراعية مثل مركز اباء مقابل وزارة الزراعة، اقسام وشعب في ديوان رئاسة الجمهورية متنوعة مقابل الوزارات المختلفة مثل البلديات ، التخطيط ، الداخلية... الخ

١٥ . رسم رقم (٣)

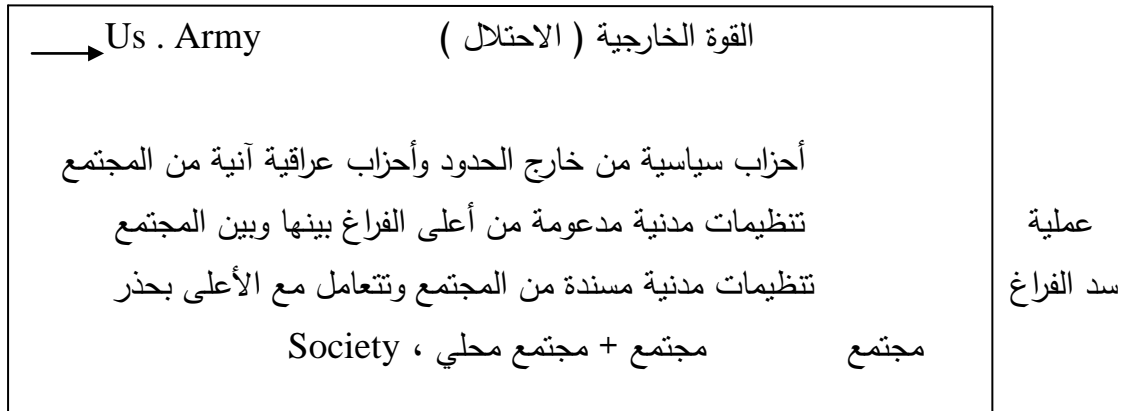
أحزاب سياسية دخلت الساحة السياسية انظر الملحق الخاص بهذه الاحزاب في نهاية

المصادر . مع → Us . Army

فراغ تنظيمي - اجتماعي / مدني →

Society → National and Local level polities

١٦ . رسم رقم (٤)



انظر الملحق الخاص بالتنظيمات المدنية التي شملتها الدراسة في نهاية المصادر .

١٧ . نيقولا تيماشيف . النظريات الاجتماعية ترجمة محمود عودة . تاريخ ومكان

الطبع (بلا)

١٨. د. متعب مناف السامرائي ممارسة السياسة مصدر سابق
١٩. بعض المنظمات أثبتت أن لها القدرة على تحريك الشارع ممّا خلق انطباعاتاً على أنها منظمات (خَطرة) على أصحاب السلطة الجدد ، مما دفعهم لملاحقتهم وسحب الموافقات الأصولية على تشكيلها دون اللجوء الى المحاكم الشرعية (بالقوة) مثل الرابطة المهنية المستقلة لأساتذة جامعة الموصل .
٢٠. انظر : نص كتاب وزارة البلديات والأشغال العامة / العدد / ٢١٩٥ في ٢٠٠٥/١١/١٥ . القسم القانوني .
- حيث : تحولت إجازة المنظمات من أجنحتها العامة الى مكتب مساعدة المنظمات الغير الحكومية والتي هي نفسها مشكلة المنظمات غير الحكومية في كل محافظة والتابعة إلى وزارة الدولة للمجتمع المدني .

الاستنتاجات:-

٢- ظهرت منظمات المجتمع المدني في العراق في وقت مبكر وساهمت في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن الممارسات السياسية وشكلت ضغطاً على السلطة في مراحلها المختلفة.

٣- ان الأحداث السياسية التي رافقت قيام الدولة العراقية بعد جلاء قوات الاحتلال البريطاني استدعت الحاجة الى قيام منظمات اجتماعية حرفية وأهلية ومن ثم مدنية نقابية تعبر عن مواقف أبناء المجتمع من جهة وتساهم في اعادة ترتيب أوضاع البيت العراقي من جهة أخرى.

٤- ان منظمات المجتمع المدني التي ظهرت في العراق كانت مختلفة نوعاً ما عن تلك التي ظهرت في المجتمعات الأوروبية والأمريكية وذلك بسبب خصوصية التكوين والثقافة وتنوعها في المجتمع العراقي، لذلك ظهرت بوصفها منظمات مجتمع محلي أو أهلي أكثر من كونها منظمات مجتمع مدني.

٥- المنظمات الاجتماعية المدنية عامة وتلك التي ذات الطبيعة المهنية خاصة ظهرت باسكال ارتبطت بطبيعة البناء الاجتماعي والتكوينات الاجتماعية في العراق ومحافظة نينوى خصوصاً.

أما صورة المكون التنظيمي المدني في المحافظة بعد ٢٠٠٣ فهي كما يأتي:-

١. ان التنظيمات المنشورة في خريطة المحافظة هي تنظيمات في غالبيتها محلية / اهلية.

٢. اما البقية منها فهي اقرب في سماتها إلى منظمات المجتمع المدني، ومع هذا فانها لا تملك الاستقلالية في ادائها ، أو انها لا تستطيع الرقي والصعود في ممارستها السياسة إلى مستويات عالية كخط مقابل للسلطة ذلك لأسباب منها:-  
أ. بناء الحكومة العراقية جاء على أساس محاصصة وليس على أساس البرامج والمواطنة الحقيقية الجامعة لكل الثقافات.

ب. سيطرة الأحزاب والتوجهات السياسية على اغلبها وبالشكل الذي سحبها إلى الساحة السياسية ضمن إطار مصالحها ولم تستطع الاستقلالية وذلك بسبب:-

ج. اعتماد تمويلها على الأحزاب - أو انتماء الغالبية من قياداتها إلى هذه

## الأحزاب.

٣. اتسمت هذه التنظيمات بالتنوع الثقافي من جهة والتنوع في الاهداف والأنشطة من جهة أخرى.

٤. تشكلت هذه التنظيمات من أسس ومنطلقات عديدة منها:-

أ. أسباب تخص سلطة الاحتلال وخدمة مصالحها.

ب. أسباب ثقافية / قومية / قيمية / طائفية.

ج. أسباب انطلقت من واقع المجتمع وهي وليدة المجتمع طبقا

لظروفها الأمنية ومستقبلها السياسي.

د. انتشار أفكار الديمقراطية والمجتمع المدني المتزامنة مع دخول

الاحتلال إلى العراق.

هـ. تنظيمات كانت لها أصولها ووجودها في المجتمع قبل التغيير

الحاصل إلا انها كانت قاصرة وصور نشاطها لصالح السلطة

والحزب الواحد.

٥. انتشار بعض التنظيمات وإغلاق القسم الاخر لأسباب أمنية، سياسية، اجتماعية، واقتصادية.

٦. مورست السياسة من خلال هذه التنظيمات وعلى مستويات مختلفة.

٧. يميل مجتمع الدراسة نحو تقبل ثقافة المجتمع المدني ذلك من خلال الانخراط في تنظيماته

ومبادرة إقامة وإنشاء تنظيمات اجتماعية سواء أكانت على المستوى المحلي أم الوطني .

ان النتائج التي أظهرتها الدراسة تؤكد صحة أكثر الفرضيات الفرعية ومن ثم تؤكد صحة

الفرضية الرئيسية وهكذا نقبل فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات المشتقة منها.

المصاحف



## المصادر العربية

### • القران الكريم

١. الأب توماس اليسوعي، مدخل إلى العقيدة المسيحية، دار الشرق، بيروت، ١٩٩٢م.
٢. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٣. ابن الفقيه أبو بكر بين محمد الهمذاني، مختصر كتاب البلدان، نشردي كوبه، مطبعة بريل((اليدن))، ١٨٨٥.
٤. ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار إحياء التراث.
٥. أبو زكريا، الازدي، تاريخ الموصل، تحقيق على حبيبة، القاهرة، ١٩٦٧م.
٦. احمد الصادق، ست دراسات في النمط الآسيوي للإنتاج، دار الطليعة، بيروت، ط/١، ١٩٧٩م.
٧. احمد الصوفي، بلدية الموصل، ج/١، مطبعة الجمهور، موصل، ١٩٧٠م.
٨. احمد الصوفي، خطط الموصل، ج/١، مطبعة أم الربيعين، ١٩٥٤، خريطة الموصل القديمة المرفق في المؤلف.
٩. احمد الصوفي، خطط الموصل، مطبعة أم الربيعين، موصل، ١٩٥٣م.
١٠. احمد أمين، فجر الإسلام، ط/٨، القاهرة، ١٩٦١م.
١١. احمد حامد الصراف، الشبك من فرق القلاة في الموصل، مطبعة المصارف، بغداد، ١٩٥٤م.
١٢. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٣. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨.
١٤. أحمد عيسى علوان، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، دار الثقافة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
١٥. أخوان الصفا رسائل أخوان الصفا، ج/١، بيروت، ١٩٥٧م.
١٦. ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، اسطنبول، ٢٠٠٣.
١٧. ارشد الهرمزي، حقيقة الوجود والتركماني في العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.

١٨. ارنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة د.لوسي اسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٩٦، ج/٢.
١٩. إسماعيل عارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، ١٩٨٦م.
٢٠. أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، مكتبة مديري، القاهرة، ١٩٧٢.
٢١. أنور المائي، الأكراد في بهدينان، موصل، ١٩٦٠م.
٢٢. باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، (مجموعة البحوث المقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، ويعنوان المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٢م).
٢٣. برهان غيلون وآخرون، حقوق الإنسان والرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
٢٤. بشير نافع وآخرون، المواطنة الديمقراطية في الوطن العربي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م.
٢٥. بطرس البستاني، قطر المحيط، ج/٢، بيروت، ١٩٦٩م.
٢٦. بن حوقل، البلاذري، فتوح البلدان، بيروت.
٢٧. بن حوقل، صورة الأرض، بيروت.
٢٨. بن سبط الجوزي، مرآة الزمان، بيروت.
٢٩. بن منظور، لسان العرب، ج/٢، طبعة مصورة عن مطبعة بولاق، الدار المصرية.
٣٠. پير يورجلان، مقدمة كتاب العقد الاجتماعي، روسو، ترجمة دوقان قرقوط. دار القلم. بيروت. ١٩٧٢م.
٣١. توفيق السويدي، مذكراتي من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، ١٩٦٩م.
٣٢. توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد كتاب العرب. دمشق، ١٩٩٧م.
٣٣. توفيق اليوزكي، الحياة الاقتصادية لمدينة الموصل، موسوعة المصل الحضارية، ج/١.
٣٤. تومابوا، مع الأكراد، ترجمة اواز زنكنة، سلسلة الكتب التاريخية، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٧٥.
٣٥. ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، ج/٩، دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد، ١٩٩٥م.
٣٦. جان جاك روسو في العقد الاجتماعي، ترجمة دوكان قرقوط، دار القلم، بيروت، ١٩٧٣.
٣٧. جان جاك روسو، الأعمال الكاملة - السياسة، باريس.

٣٨. **جان مارك بيوتي**، فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥م.
٣٩. **جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية**، القاهرة، ١٩٦٥م.
٤٠. **جمال حمدان**، العالم الإسلامي المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١م.
٤١. **جورج لاپاساد**، رينيه لورد، مقدمات في علم الاجتماع، ترجمة هادي ربيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢م.
٤٢. **جيف سيمونز**، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد النظم، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٤م.
٤٣. **حنا بطاطو**، ترجمة عفيف الرزاز، ج / ١، مطبعة الجمهورية، بغداد، العراق.
٤٤. **حيدر إبراهيم علي**، **المجتمع المدني في مصر والسودان**، (مجموعة البحوث المقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، وبعنوان المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٢م).
٤٥. **خالد عبد المنعم العاني**، موسوعة العراق الحديث، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٧٧م.
٤٦. **د. إبراهيم خليل احمد**، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ولاية الموصل، ١٥١٥م-١٩١٨م، بحث في الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء الحكم العثماني، تونس، ١٩٨٨م.
٤٧. **د. إحسان محمد الحسن**، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩م.
٤٨. **د. إسماعيل علي أسعد**، نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي، مطبعة شريف الإسكندرية، ١٩٧٨م.
٤٩. **د. حسنين توفيق إبراهيم**، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
٥٠. **د. عبد الرحمن بدوي**، فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، دار الشروق، بيروت، ١٩٦٦م.
٥١. **د. عبد الواحد نون طه**، المظاهر الحضارية لمدينة الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/1، جامعة الموصل، ١٩٩١م.
٥٢. **د. منير العنبيكي**، المورد، دار العام للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
٥٣. **د. هاشم الملاح**، زمكان مدينة الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج ١ دار الطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٩١م.
٥٤. **د. هشام الشاوي**، مقدمة في علم السياسة، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.

٥٥. د. إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للطباعة، عمان، ١٩٨٠
٥٦. د. إبراهيم خليل احمد، التطور التعليم الوطني في العراق، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤م.
٥٧. د.أزهر محمد السماك ( وآخرون ) ، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق، دار الكتب للنشر، موصل، ١٩٨٥م.
٥٨. د.ثناء فؤاد عبد الله، الدولة التسلطية والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م .
٥٩. د.ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.
٦٠. د.ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٦١. د.حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -تموز ٢٠٠٠م
٦٢. د.خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
٦٣. د.شاكر خصباك، الأكراد ( دراسة جغرافية اثنوغرافية )، مطبعة شفيق، ١٩٧٢م.
٦٤. د.شاكر خصباك، العراق الشمالي، دراسة للنواحي الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣م.
٦٥. د.صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠م.
٦٦. د.صبحي ساعتجي، تركمان العراق، أنسابهم وأسرهم ومناطق سكنهم، منشورات وقف كركوك، ٢٠٠٥.
٦٧. د.عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
٦٨. د.عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم، موجز في التاريخ السياسي، جامعة الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢م.
٦٩. د.عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، ١٩٨٧م.
٧٠. د.عبد الواحد ذنون طه، المظاهر الحضارية في الموصل في العهد الأموي، موسوعة الموصل الحضارية، ج/٥، جامعة الموصل .

٧١. د.عزمي بشارة، المجتمع المدني - دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
٧٢. د.عزمي بشارة، المجتمع المدني، ورقة مقدمة الى مناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، حول المجتمع المدني ودوره في الحقيقة الديمقراطية، بيروت، ١٩٨٨م، صفحة.
٧٣. د.علي أسعد، وطفه بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
٧٤. د.علي الدباغ، الزراعة في عصورها ما قبل التاريخ، موسوعة الموصل الحضارية، مجلد/1، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١م، جامعة الموصل.
٧٥. د.علي الورد، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، اوفسيت ايران .
٧٦. د.علي الورد، لمحات من تاريخ العراق ، اوفسيت ايران .
٧٧. د.علي محمد شمواني، صراع الأضداد، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣م.
٧٨. د.فالح المتروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . ٢٠٠٠م .
٧٩. د.فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٥م.
٨٠. د.فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، تقديم سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة.
٨١. د.محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
٨٢. د.محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/٦، ١٩٩٤م.
٨٣. د.محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
٨٤. د.محمد عمارة. الإسلام وحقوق الإنسان، ضرورة...لا حقوق . دار السلام للطباعة والنشر والترجمة . ط١. دمشق ٢٠٠٥م.
٨٥. د.محمد كمال الدين إمام، الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٨م .
٨٦. د.هاشم الملاح، زمكان مدينة الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/1، دار الطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١م.
٨٧. داود الجلي، الألفاظ الموصلية، دمشق تاريخ /بلا.

٨٨. داود سليم عجاج، خطط الموصل منذ مطلع القرن العشرين، موسوعة الموصل الحضارية، ج/٥، جامعة الموصل، ١٩٩٢م.
٨٩. دنكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الرشيد، ١٩٨٠م.
٩٠. دومينكان لانزا، الموصل في الجيل الثامن عشر، حسب مذكرات دومينكان لانزا، ترجمة د. روفائيل بيدادير، موصل، ١٩٥٣م.
٩١. دون، إي، إيبيرلي، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين، ترجمة، هشام عبدالله، ط /١، الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠٣م .
٩٢. رشيد عبد الجميلي، عناصر المجتمع في الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/٢، جامعة الموصل، ١٩٩٢.
٩٣. روبرت نيس، روبرت بيران، علم الاجتماع . ترجمة جريس خوري. منشورات دار النضال للطباعة والنشر بيروت ١٩٩٠م.
٩٤. روفائيل بابو اسحق، تاريخ نصارى العراق، مطبعة المنصور، بغداد، ١٩٤٨م.
٩٥. سعود ظاهر والمجتمع المدني في المشرق العربي، (مجموعة البحوث المقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية ، بعنوان المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٢م) .
٩٦. سعيد الديوه جي، اليزيدية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٣م.
٩٧. سعيد الديوه جي، ام الربيعيين، موصل، ١٩٦٥م.
٩٨. سعيد الديوه جي، تاريخ الموصل، ج2، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل، ٢٠٠١م.
٩٩. سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي - ورقة مقدم إلى ندوة مركز دراسات الوحدة (مجموعة البحوث المقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية ، بعنوان المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٢م)
١٠٠. سليم مطر، تاريخ كركوك والتركمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣م.
١٠١. سليم مطر، جدل الهويات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣م .
١٠٢. سليمان الصائغ، تاريخ الموصل، ج/1، المطبعة السلفية، مصر، ١٩٢٣م.
١٠٣. سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢م.
١٠٤. سناء الخولي، مبادئ علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠م.
١٠٥. سهيل قاشا، لمحات من تاريخ نصارى العراق، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٨٢.

١٠٦. **سيار الجميل**، زعماء وافندية، الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٩م.
١٠٧. **سيار كوكب جميل**، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية الموصل، في العهد الجليدي، مركز دراسات والبحوث العثمانية والمورسيكية، زغوان، ١٩٨٨م.
١٠٨. **السيد يسن**، الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني، (مجموعة البحوث المقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، وبعنوان المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٢م)
- ١٠٩.
١١٠. **شاكر صابر الضابط**، موجز تاريخ التركمان في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٧.
١١١. **شوفاليه**، المؤلفات السياسية الكبرى، ترجمة الياس مِرْقَص، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠م.
١١٢. **صديق الدملوجي**، اليزيدية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٤٩م.
١١٣. **عباس العزاوي**، تاريخ اليزيدية واصل عقيدتهم .
١١٤. **عبد الباسط محمد حسن**، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة التضامن، القاهرة، ١٩٨٢م.
١١٥. **عبد الباقي الهرماسي**، المجتمع المدني والدولة، الممارسة السياسية الغربية، ورقة مقدمة إلى ندوة ومناقشات المجتمع المدني التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١١٦. **عبد الجبار النائلة**، الصرّف الواضح، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٠.
١١٧. **عبد الرحمن ابن خلدون**، المقدمة، دار الأحياء والتراث العربي، بيروت.
١١٨. **عبد الرزاق الحسني**، اليزيديون، ماضيهم وحاضرهم، المكتبة العربية لتوزيع المطبوعات، ١٩٨٤م.
١١٩. **عبد الرزاق الحسني**، تاريخ الوزارات العراقية، ج/١، بغداد، ١٩٨٨.
١٢٠. **عبد العزيز الدوري**، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
١٢١. **عبد العزيز الدوري**، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، ١٩٨٧.
١٢٢. **عبد الكريم رأفت**، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥.
١٢٣. **عبد المنعم الغلامي**، أسرار الكفاح الوطني في الموصل، ١٩٠٥-١٩٢٥م، مطبعة الشفيق، بغداد، ١٩٥٨م.
١٢٤. **عبدالله بلقرين**، في الديمقراطية والمجتمع المدني إفريقيا الوسطى، المغرب، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، ص ٢٢ .

١٢٥. **عدنان الحلفي**، تأسيس المجتمع المدني، ج / ١، دمشق، دار البراق، ١٩٩٨م.
١٢٦. **عز الدين سليم باقسري**، مه ركه هـ، الايزيدية، الأصل والتسمية، المفاهيم الطقوس، المراسيم ، والنصوص الدينية، منشورات لاش، دهوك، ٢٠٠٣م.
١٢٧. **عزيز حنا داؤود**، مناهج البحث التربوي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩١م.
١٢٨. **علي خليفة الكواري وآخرون**، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م .
١٢٩. **عماد عبد السلام**، الموصل في العهد العثماني، النجف، ١٩٧٥م .
١٣٠. **فؤاد سفر**، محمد علي مصطفى، الحضر مدينة الشمس، بغداد، ١٩٧٤.
١٣١. **فان دالين**، طرق البحث والتطوير النفسي والاجتماعي، ترجمة احمد عثمان، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٣٢. **فولغين ف** ، فلسفة الأنوار، ترجمة هنريت عبود دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٧م .
١٣٣. **كريم أبو حلاوة**، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، مطبعة الأهالي، دمشق، ١٩٩١م.
١٣٤. **كمال عبد اللطيف**، (( تعقيبات )) ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية(مجموعة البحوث المقدمة إلى ندوة ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية ، بعنوان المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ١٩٩٢م)
١٣٥. **لوسي مير**، مقدمة في الانثربولوجيا الاجتماعية، ترجمة وشرح، د. شاكر مصطفى سليم دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨١م.
١٣٦. **ماثيو كيدر**، وحسيب اليأس حديد، منهجية البحث العلمي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ،جامعة الموصل، الموصل، العراق، ٢٠٠٧م.
١٣٧. **مارسيل بريلو**، علم السياسة، ترجمة محمد برجوي، منشورات عويدات، بيروت.
١٣٨. **ماركس**، المسألة اليهودية، مكتبة جيل.
١٣٩. **ماكلان سكووير وشركاءه**، الموصل أم الربيعين (تقارير أولي في هندسة الموصل المعمارية)، ترجمة جرجيس فتح الله، لندن، ١٩٥٥م.
١٤٠. **ماكيفر وشارلز بيرج**، المجتمع ج / ١، ترجمة د. علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
١٤١. **محمد إسماعيل قباري**، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨١م.
١٤٢. **محمد أمين خير الله العمري**، منهل الأديباء ومشرب الأصفياء من سادات الموصل الحدياء، ج/1، تحقيق سعيد الديوه جي، مطبعة الجمهور، موصل، ١٩٦٧م.



١٤٣. محمد امين خير الله خطيب العمري، منية الادباء في تاريخ الموصل الحدباء ، تحقيق سعيد الديوه جي .
١٤٤. محمد امين زكي، تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة .
١٤٥. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق (١٩٤٨-١٩٥٨)، بغداد، ١٩٦٥ .
١٤٦. محمد ضيف الله المطيري، مشكلة الموصل والاسكندرونة والعلاقات العربية ولتركية، ط/٨، الشركة المصيرية للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٤٧. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
١٤٨. محمد نجم النقشبندي، الأكراد وكردستان، بحث منشور في دائرة المعارف الإسلامية ١٩٨٦م، مطبعة المعروف، بغداد ٢٠٠٢م.
١٤٩. محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقيّة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
١٥٠. المستر استيفين همسلي لونك كرنيك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط ، ط /٦ ، بغداد .
١٥١. مليحة عوني، د. معن عمر. المدخل إلى علم الاجتماع، جامعة بغداد، ١٩٨١م.
١٥٢. موفق ويسى، د. محمد حسن حربي، الحياة الاجتماعية للموصل، موسوعة الموصل الحضارية، ج/٥.
١٥٣. نزيهة جودت الدليمي، المرأة العراقية، ط/٢، بغداد، ١٩٩٢م .
١٥٤. نصيف نصار، نحو مجتمع حديث، مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، دار النهار، بيروت، ط٢، ١٩٧٠م.
١٥٥. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عوده وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م .
١٥٦. هادي جاويشلي، الحياة الاجتماعية في كردستان، مطبعة الجاحظ، بغداد.
١٥٧. هاشم خضر الجانبي، التركيب الداخلي لمدينة الموصل القديمة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢م.
١٥٨. هاشم علي حسن، تطور الحركة النقابية في العراق، ج/١ بغداد ١٩٩٨م .
١٥٩. هيجل، فلسفة الحق. اصول فلسفة الحق. ج١ . مكتبة مدبولي. القاهرة ١٩٩٦م.
١٦٠. وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ، ورقة مقدمة إلى ندوة مناقشات الندوة العربية حول المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢م .

١٦١. وليد الجادر، الحرف والصناعات في العصر الآشوري، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٧٢م.
١٦٢. يعرب فهمي سعيد، طرق البحث، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٢م.

١. احمد سعد وآخرون، المثقفون والسلطة، تحرير سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر
٢. أحمد عيسى علوان، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٣٦، سنة ١٩٩٨م.
٣. أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، مجلة ٢٧، العدد ٣، ١٩٩٩م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩م.
٤. بو علي يسين، المثقفون العرب من سلطة الدولة الى المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، مجلد / ٢٧، عدد / ٣ مارس، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ١٩٩٩م.
٥. تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٣م .
٦. جريدة صدى الأحرار، العدد / ٥٨، ١٩٣٠م .
٧. حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربية، العدد/٣١٠ ك ١، ١٢/٢٠٠٤م.
٨. د. ثناء محمد صالح، مستقبل المجتمع المدني في العراق، مجلة آداب الرافدين، ملحق خاص بالمؤتمر العالمي لكلية الآداب - جامعة الموصل، ٢٠٠٤م .
٩. د. صادق جلال، العلمانية والمجتمع المدني، مجلة النهج، العدد / ٣٨، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق.
١٠. د. غانم الحفو، انحسار وظهور الديمقراطية في العراق. مجلة دراسات اقليمية تصدر عن مركز دراسات الاقليمية جامعة الموصل مجلد ٢ / تشرين الثاني ٢٠٠٥م.
١١. د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية، المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد / ١٦٧، ١٩٩٣م.
١٢. د. إبراهيم بيومي، نحو إحياء الوقف في التنمية المستقلة، مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٣٥، بيروت .
١٣. د. إبراهيم خليل العلاف . خارطة الاحزاب السياسية العراقية الجديدة / مقدمة . مجلة دراسات اقليمية تصدر عن مركز دراسات الاقليمية / جامعة الموصل ٢٠٠٥م
١٤. د. ثناء محمد صالح، المجتمع المدني في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لكلية الآداب / جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ومنشور في العدد الخاص من مجلة آداب الرافدين بشؤون المؤتمر .

١٥. د.حارث أيوب، دور الأوقاف في التنمية، بحث مقدم إلى ندوة لكلية الآداب، جامعة الموصل، سنة ٢٠٠٦ م .
١٦. د.حليم بركات، المجتمع اللبناني فسيفسائي أم تعددي، مواقف السنة/١، عدد/١، ١٩٦٨م.
١٧. د.رضوان السيد، الاجتهاد والتجديد في مسألة الأوقاف والزكاة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد / ٢٥٩، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٨. د.سعد الدين إبراهيم، نحو دراسة سوسولوجية الوحدة، الأقليات في الوطن العربي، قضايا عربية، السنة/٣، العدد (١) شباط.
١٩. د.سعد الدين إبراهيم، نحو دراسة سوسولوجية الوحدة، الأقليات في الوطن العربي، قضايا عربية، السنة/٣، العدد (٦) تموز.
٢٠. د.سلطان جبر سلطان، جهود العلماء المسلمين في دعم مؤسسات المجتمع المدني في عصر الحروب الصليبية، مجلة آداب الرافدين، العدد ٤٠، جامعة الموصل، كلية الآداب.
٢١. د.عبد العزيز الدوري، دور الوقف بالتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد / ٢٢١، بيروت، ١٩٩٧م.
٢٢. د.عبد القادر الماروسي، الايزيدية كدين قديم، مجلة زهرة نيسان، الايزيدية، العدد/١٥، سنة ٢٠٠٥ م .
٢٣. د.غانم الحفوف، إشكالية ظهور وانحسار فكره الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، مجلد/١ ت ١، ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.
٢٤. د.كريم حلاوة، إعادة الاعتبار للمجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٧، عدد ٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٩٩م.
٢٥. د.متعب مناف السامرائي، اثر التحول الحضري على التماسك العائلي في مدينة الموصل، بحث مقدم الى الندوة العلمية الثالثة، لقسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الموصل، سنة ١٩٩٣م .
٢٦. د.متعب مناف السامرائي، المجتمع المدني، بحث في سوسولوجيا الانتماء، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤ م .
٢٧. د.محمد بن احمد الصالح، علماء الإسلام ومفكروه يطالبون بإحياء دور الوقف، مجلة منار الإسلام، العدد/٣٥١، سنة ٢٠٠٤ م .
٢٨. رشيد البندر : جريدة الحياة، ٢٩/٨/١٩٩٩م.

٢٩. سامي سعيد احمد، المستعمرة الآشورية في آسيا الصغرى، سومر، مجلد ٣٣، سنة ١٩٧٧م.
٣٠. سعيد الديوه جي، من تراث الموصل، مجلة آفاق عربية، سنة ٢/١٩٧٨، عدد ٥/ك٢، ١٩٧٨م.
٣١. العربي، عمان، ١٩٨٨.
٣٢. عصام الخفاجي، التطور الرأسمالي والطبقة العاملة العراقية، الخليج عدد ٤/١٩٨٤.
٣٣. غريغو ريوس صليبا، اللغة السريانية ما فيها حاضرها، بحث منشور في مجلة بين النهرين، موصل، ١٩٧٣م.
٣٤. فؤاد اسحق الخوري، التمدين وتخطيط المدن ودارتها في المشرق العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢/تموز، ١٩٨٠م.
٣٥. لويس ماسيتون، الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، ترجمة أكرم فاضل، مجلة الورد، بغداد، مجلد ٢/١٩٧٣، عدد ٣/١٩٧٣م.
٣٦. المجتمع المدني، بحث في سوسيولوجيا الانتماء والولاء، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م.
٣٧. مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، جمعها د. محمد حميد الحيدر آبادي القاهرة سنة ١٩٥٦م.
٣٨. مريم عيسى الشبراوي، المنظمات الأهلية في الخليج العربي، الواقع والتحديات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٨١/١٩٨١، سنة ٢٠٠٤م.
٣٩. ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول، مجلة النبأ، العدد ٥٨.
٤٠. موفق ويسى محمود، الثقافات الفرعية في منطقة الموصل، بحث مقبول للنشر، مجلة المؤرخ ولم ينشر لأسباب لها علاقة بسياسة المجلة، ١٩٨١.
٤١. نصرت مردان، تركمان العراق، مجلة الشرق الأوسط، عدد ٣/٢٠٠٤م.
٤٢. الوقائع العراقية، العدد ٢٨٣ك٢، ١٩٦٠، انظر ملحق مختصر القانون.
٤٣. ياسين العمري، الدر المكنون في مآثر الماضي من القرون، مخطوط.

## رسائل الماجستير والدكتوراه

١. **زهير احمد النحاس**، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب-جامعة الموصل، ١٩٩٥م.
٢. **عبد الفتاح يحيى علي**، التطورات السياسية الداخلية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٣م) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥م.
٣. **عبد الواحد الحصونة**، الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٣.
٤. **عماد احمد الجواهري**، تاريخ مشكلة الأراضي، والإصلاح الزراعي في العراق، (١٩٣٠-١٩٨٠) أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠.
٥. **قصي رياض كنعان**، التوزيع الجيواثنوغرافي في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب / جامعة الموصل، ٢٠٠٥م.
٦. **محمد جاسم المشهداني**، الجزيرة الفراتية والموصل رسالة ماجستير منشورة، ١٩٧٥ .
٧. **محمد حسين محمد**، الاختلاف والتنوع في ظل التضامن الاجتماعي ( دراسة انثربولوجية - ثقافية في مدينة كركوك ) رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب جامعة الموصل، ٢٠٠٥م.
٨. **نمير طه ياسين**، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٢م .
٩. **وائل النحاس**، تاريخ الصحافة العراقية (١٩٥٨م-١٩٦٣م) أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣م.

## المحاضرات

١. د. متعب مناف السامرائي، محاضرة لطلبة قسم الاجتماع بعنوان - الثقافة والفضاء السياسي العراقي، سنة ٢٠٠٣ م .
٢. د. متعب مناف السامرائي، ممارسة السياسة في مجتمع اللاقوة، ومحاضرة في جامعة الموصل، كلية الآداب، سنة ٢٠٠٢ م .
٣. د. لاهاي عبد الحسين الدعيمي، محاضرات في علم الاجتماع المعرفة، طلبة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٣ م - ٢٠٠٤ م .
٤. د. متعب مناف السامرائي، ثقافة التسامح : أفق تنويري لصدع خطاب حضاري جديد(سلسلة المحاضرات)، قسم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الموصل، ٢٠٠٣ م .
٥. د. متعب مناف السامرائي، محاضرات في الفكر الاجتماعي، طلبة الماجستير - قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد، سنة ١٩٩٥ م - ١٩٩٦ م .

1. **Jacques Morua** . Georges , Jacques georel Sociologie Politique : Editions Cyjas , Paris , 1956 P. 30 et anssi Georges Bastide .op. Cit
2. **Joseph .H. Fitches**. Sociology. The university of Chicago. Press.Chicago and London .1992 .
3. **Nawwebster** . Dictionary of the English Language . delair publishing company , printed in USA . **1986** .

٤. موصل ولايسي ساملامه سي، اون دورد /١٤ .

5. **chon . A . Hall** . civil Society Theory comparison Polity . press . G.Brition.1995. .

6. **Jean Jaeques Roussea**, Discors Sur'orrgine de l'uregalite Parmis Les homes (Paris : Garmes, (Flammarion, 1971).

7. **Sociology (problems,theory and method)**, methodby progress publishers, Moscow, First Pring **1969**, Edited by Jim Rioder Translated From Russian by David 14 Myshne.

8. **Hanna Batatu** . The old Social classes and the Revolutionary Movements of Iraq

A study of Iraq's old landed and Commercial Classes and of its Communists . and free officer, Princeton studies on the Near east (Princeton University, press,**1978**) .

9.

موصل ولايس سانلامه سي، اون يدى /١٧ ، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، سانلامه موصل مركز الوثائق والسجلات، جامعة الموصل.

10. **Carleton Steven Coon**, Caravan, The Story of Middle East, New York, **1961** .

Daniel Byman, (Let Iraq Collapse Interest Fall **1996**).

11. **News week**/March **31-2003** .

12. **Arfa Hassan**, The Kurds, London, 1963

The. L. From The Britin consulat Mousul

Fo 2872 (1877-8) Public Record office in London .



**13. fernea. R.** (1970) shaykh and effndi. Harvard press. Mass.

ملحق رقم - ١ -

المرحلة التاريخية	فرد	مجتمع مدني	الديمقراطية	ممارسة السياسة المدنية
فترة الحكم المطلق _ التفويض الإلهي _	تابع	مجتمع/أهلي	نمط استبدادي	طغياني / توتالي لا توجد ممارسة السياسة
الحكم الملكي البريطاني الثورة الفرنسية الثورة الأمريكية	مواطن قطري/قومي	مجتمع مدني على نطاق قطري/أممي	مرحلة التحول إلى الديمقراطية	تشاركي
أعقاب الحرب العالمية الثانية	مواطن عالمي	مجتمع مدني على نطاق دولي	التوسع الديمقراطي	تشطي مؤسسات الدولة
أعقاب الحرب الباردة	مواطن عولمي	مجتمع مدني /كمراكز قوى عالميةعولمية	التجذر الديمقراطي	إعادة تركيب مؤسسات القوى والنفوذ العالمي
اعقاب ١١ ايلول ٢٠٠١	عولمي متفوق	مجتمع مدني مسييس	انهيار الحريات والديمقراطية	اعادة تشكل محاور صراعية / دفاعية في مواجهة قوة القطب المتفرد

## ملحق رقم ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq  
Ministry of Municipalities  
and Public Works (*MMPW*)  
General Directorate of ministry's Divan

جمهورية العراق  
وزارة البلديات والأشغال العامة  
المديرية العامة لديون الوزارة  
القسم القانون

العدد / ٢١٩٥

التاريخ ١٥ / ١١ / ٢٠٠٥

الى / السادة الوكلاء

المحافظات كافة / السيد المحافظ

مكتب المفتش العام

المديريات العامة المرتبطة بهذه الوزارة

م/ أعمام

\*\*\*\*\*

أعلمنا مجلس الوزراء / الأمانة العامة بموجب كتابه المرقم ( م خ/٥/١٤٤١ ) في ٣١/١٠/٢٠٠٥ بإلغاء القرار المرقم . خ/١٢/٧٢/١٤٤٣٢ في ٣٠/١٠/٢٠٠٥ المتضمن حصر توقيع إجازات تسجيل المنظمات غير الحكومية حصراً بالأمين وتكليف السيد هاشم هادي سلمان بالإشراف على سير العمل في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية .  
نرجو اتخاذ ما يلزم والعمل بموجبه ..... مع التقدير

ضياء ناجي رشيد

مدير عام ديوان الوزارة / وكالة

٢٠٠٥/١١/١٤

مكتب الوزير / إعلامكم المرقم ١١٧٦ في ٣١/١٠/٢٠٠٥ للتفضل بالاطلاع ..... مع التقدير

قسم المتابعة / إعلامكم المرقم ٣٢٤٦ في ١٠/١١/٢٠٠٥ للتأشير

قسم القانونية والأملك/ مع الأوليات للمتابعة .

## خارطة الاحزاب السياسية ٢٠٠٥

د. إبراهيم خليل العلاف . خارطة الأحزاب السياسية في العراق. ٢٠٠٥م مجلة دراسات إقليمية تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل ٢٠٠٥م وانحصرت في التيارات السياسية الأربعة :

(١) التيار القومي (2) التيار الديني (٣) التيار الاشتراكي (٤) التيار الديمقراطي الليبرالي  
أولاً : التيار القومي .

أ- قومي/عربي : وفيه : -

(١) التنظيم الناصري .

(2) الأمانة العامة للعمل القومي ← مجلس الإنقاذ الوطني .

← الحركة الاشتراكية العربية .

← الحزب القومي الناصري الموحد .

← الحزب الاشتراكي الناصري .

← الحزب العربي الاشتراكي .

(٣) المنتدى القومي في العراق .

(٤) حزب الإصلاح الديمقراطي .

(٥) الائتلاف الوطني الديمقراطي ← حزب الاستقلال الوطني .

← حركة القوميين الديمقراطيين العرب .

← الائتلاف الوطني العراقي .

(٦) حركة الوحدويين الديمقراطيين .

(٧) التيار القومي العربي .

(٨) الحزب الاشتراكي الناصري ← الحزب الاشتراكي .

← الحزب الطليعي الناصري .

← حزب الوحدة الاشتراكي .

ب- التيار القومي الكردي وأحزابه .

(١) الحزب الديمقراطي الكردستاني .

(2) الاتحاد الوطني الكردستاني .

ح- التيار القومي التركماني . جبهة الأحزاب التركمانية .

(١) الحزب التركماني الايلي .

(2) حزب ارض التركماني .

- ٣) حزب الاخاء التركماني .
- ٤) حزب الشعب التركماني .
- ٥) حزب المستقلين .
- ٦) حزب العدالة التركماني .
- د- تيار الكلد - آشور .
- ١) الحركة الديمقراطية الآشورية .
- ٢) الحزب الوطني الآشوري .
- ٣) المنظمة الآشورية الديمقراطية .
- ٤) حركة السريان المستقل .

### ثانياً: التيار الديني الإسلامي .

- ١- الحزب الإسلامي .
- ٢- حزب الدعوة الإسلامية . وقد تعرضت الى الانشقاقات . وفيه :
  - ١) حزب الدعوة الإسلامية (مؤتمر الشهيد الصدر)
  - ٢) حزب الدعوة الإسلامية (مؤتمر الإمام الحسن)
  - ٣) حزب الدعوة الإسلامية (المجلس الفقهي ← ولاية الفقيه)
  - ٤) حزب الدعوة - تنظيم العراق .
- ٣- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - ١٩٨٢م -
- ٤- منظمة العمل الإسلامي .
- ٥- تيار مقتدى الصدر .
- ٦- الجبهة الإسلامية الموحدة .
- ٧- هيئة علماء المسلمين .
- ٨- مجلس شورى أهل السنة .
- ٩- الاتحاد الإسلامي الكردستاني .
- ١٠- حركة الوفاق الإسلامي .
- ١١- الاتحاد الإسلامي التركماني العراقي .
- ١٢- التيار الإسلامي الديمقراطي .
- ١٣- حزب الفضيلة العراقي .
- ١٤- حزب التحرير الإسلامي .

## الحزب الديمقراطي المسيحي العراقي .

### ثالثاً: التيار الاشتراكي .

- ١- الحركة الاشتراكية العربية .
- ٢- الحزب الشيوعي العراقي .
- ٣- الحزب الشيوعي العمالي .
- ٤- الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني .
- ٥- الحزب الاشتراكي الناصري .

### رابعاً التيار الديمقراطي (البيبرالي) .

- ١- حركة الوفاق الوطني العراقي .
- ٢- حزب المؤتمر الوطني العراقي .
- ٣- المجلس العراقي الحر .
- ٤- الائتلاف الوطني العراقي .
- ٥- تجمع الديمقراطيين المستقلين .
- ٦- الحركة الملكية الدستورية .
- ٧- التالف الديمقراطي الملكي الدستوري في العراق .
- ٨- الحزب الوطني الديمقراطي .
- ٩- الحزب الوطني التقدمي .

هناك الكثير من الأحزاب وبسميات عديدة وبتجمعات مختلفة عشائرية / حضرية /

حركات / اتحادات / مجلس / تيار / لجنة العمل / البريدية / فيلية ... الخ . مهجرين .

التنظيمات المدنية ( التي شملتها الدراسة )

ت	اسم المنظمة	ت	اسم المنظمة
١	جمعية رياح السلام اليابانية	٢٥	النادي العلمي
٢	اتحاد الفنانين الدراميين في الموصل	٢٦	بنات مريم الصغيرات
٣	اتحاد الفنانين التركمان - الموصل	٢٧	تجمع الشبك الديمقراطي
٤	اتحاد الفنانين التركمان - تلغفر	٢٨	جماعة المحبة والفرح
٥	اتحاد شببية فيروربوتوميا	٢٩	جمعية اعن المحتاجين
٦	اتحاد طلبة تلغفر	٣٠	جمعية أطباء الأطفال
٧	اتحاد معلمي تلغفر	٣١	جمعية أطباء التخدير
٨	اتحاد مهندسي تلغفر	٣٢	جمعية أطباء التأهيل والمفاصل
٩	اتحاد نقابات العمال في نينوى	٣٣	جمعية التشكيلين العراقيين / موصل
١٠	الاتحاد العام للأدباء والكتاب / الموصل	٣٤	جمعية الثلاثسيما
١١	الجمعية التركمانية الخيرية / تلغفر	٣٥	جمعية الرشاد
١٢	الجمعية الخيرية الكلدانية	٣٦	جمعية السكري العراقية
١٣	الجمعية الخيرية في تكليف	٣٧	جمعية شبان المسلمين
١٤	الجمعية الخيرية للسريان الكاثوليك	٣٨	جمعية الصم والبكم
١٥	الجمعية العراقية للتصوير	٣٩	جمعية الثقافية والاجتماعية
١٦	اللجنة الدولية للأمن والتعاون الأوربي لحقوق الإنسان	٤٠	جمعية المجد الأهلية
١٧	الرابطة الإسلامية الكوردية	٤١	جمعية المرأة العراقية
١٨	الرابطة المهنية المستقلة لأساتذة الجامعة	٤٢	جمعية الموصل الثقافية
١٩	الرهبانية الكلدانية	٤٣	جمعية الهلال الأحمر العراقية
٢٠	الصدقة الجارية بلا حدود	٤٤	جمعية رابطة علماء المسلمين/الموصل
٢١	المركز الثقافي الاجتماعي الايزيدي	٤٥	جمعية راهبات القديسة كاترينا
٢٢	المركز الصحي الخيري في كرمليس	٤٦	جمعية رعاية الأسرى والمفقودين
٢٣	المنظمة الإسلامية لحقوق الإنسان	٤٧	جمعية حاملات الصليب
٤٨	حركة ضباط الجيش الأحرار لإنقاذ العراق	٥٢	غرفة تجارة الموصل
٤٩	رابطة الأسرى والمفقودين	٥٣	غرفة صناعة نينوى
٥٠	رابطة المرأة الثقافية والاجتماعية	٥٤	مؤسسة الإغاثة الإنسانية
٥١	صوت شباب الموصل	٥٥	مؤسسة التنمية العراقية

اسم المنظمة	ت	اسم المنظمة	ت
اتحاد الحقوقيين التركمان/تلعفر	٨٦	مؤسسة الخدمات والإغاثة	٥٦
اتحاد العمال المستقل/نينوى	٨٧	مؤسسة السجناء السياسيين	٥٧
اتحاد الموسيقيين العراقيين/نينوى	٨٨	مركز التثقيف الديني	٥٨
اتحاد طلبة وشباب التركمان/الموصل	٨٩	مركز الشرق للثقافة والفنون	٥٩
اتحاد المرأة التعاونية المستقلة	٩٠	مركز الموصل _جمعية ثقافية/دينية	٦٠
جمعية علوم الحياة الموصل	٩١	جمعية شنكال الثقافي الازيدي	٦١
جمعية قصار القامة	٩٢	ممتلية نقابة الصيادلة	٦٢
جمعية الحدباء للمعوقين/نينوى	٩٣	منظمة أخوية المحبة	٦٣
جمعية المعوقين العراقية/نينوى	٩٤	منظمة الصحة العالمية	٦٤
جمعية الصليب الأحمر العراقية/نينوى	٩٥	منظمة فرسان مالطة	٦٥
جمعية رعاية متضرري النظام السابق	٩٦	ميتم أطفال ماريوسف	٦٦
جمعية أهل الحديث	٩٧	نقابة آل بيت النبي الأشراف	٦٧
جمعية الآداب الإسلامية	٩٨	نقابة أطباء الأسنان	٦٨
جمعية القراء والمجودين	٩٩	نقابة الأطباء العراقية/نينوى	٦٩
جمعية المرأة المسلمة	١٠٠	نقابة البيطريين العراقيين/الموصل	٧٠
جمعية الشباب الثقافية/موصل	١٠١	نقابة الجيولوجيين العراقيين/نينوى	٧١
الجمعية الطبية الإسلامية العراقية/نينوى	١٠٢	نقابة الصفيين العراقيين/نينوى	٧٢
جمعية حقوق الإنسان المستقلة	١٠٣	نقابة الفنانين العراقيين/نينوى	٧٣
الجمعية العراقية لحقوق الإنسان/نينوى	١٠٤	نقابة المهندسين الزراعيين/موصل	٧٤
جمعية التحدي للمولودات	١٠٥	نقابة المهندسين العراقيين /موصل	٧٥
رابطة كافل اليتيم/الموصل	١٠٦	نقابة المحاميين العراقيين/نينوى	٧٦
رابطة طلبة الشباب العراقية/نينوى	١٠٧	منظمة الطفل والأسرة	٧٧
رابطة المثقفين الازيدية	١٠٨	منظمة اغاثة العراق	٧٨
جمعية العشائر العراقية/نينوى	١٠٩	المنظمة الإنسانية للإغاثة/ايطاليا	٧٩
رابطة عشائر واعيان التركمان/موصل	١١٠	المنظمة الإسلامية للإغاثة	٨٠
رابطة التدريسيين الجامعيين/فرع الموصل	١١١	المركز الثقافي الاجتماعي / الموصل	٨١
الرابطة العراقية لحملة الشهادات العليا	١١٢	جمعية الأسرة المنتجة / تلعفر	٨٢
اتحاد التأخي الازيدي	١١٣	اتحاد طلبة كوردستان	٨٣
مركز إقرأ لتحفيظ القرآن الكريم	١١٤	نقابة المعلمين/نينوى	٨٤
المركز الثقافي التركماني_رشيدية	١١٥	اتحاد الحقوقيين العراقيين/موصل	٨٥



اسم المنظمة	ت	اسم المنظمة	ت
جمعية المحبة/بعشيقية	١٣٩	جمعية التنمية الاجتماعية_الإنجيلية	١١٦
جمعية المحبة للإنتاج النباتي/حمدانية	١٤٠	جمعية حماية العائلات التركمانية /موصل	١١٧
جمعية المدينة لتربية وتسمين الأغنام/كوكجلي	١٤١	جمعية الممرضات العراقية/نينوى	١١٨
جمعية المستقبل الزراعي/باطلة	١٤٢	جمعية الأئمة العراقيين/موصل	١١٩
جمعية النور/نمرود	١٤٣	مؤسسة أم القرى للإغاثة	١٢٠
جمعية أم الربيعين الزراعية-تلكيف	١٤٤	منظمة الصحة العالمية	١٢١
رابطة عثمان الموصل للتراث والفنون/موصل	١٤٥	جمعية شبان تلكيف الثقافية	١٢٢
منظمة الفلاحين المتضررين	١٤٦	جمعية راسن التعاونية للشبيبة /في الحمدانية	١٢٣
نادي القوش العالمي	١٤٧	اتحاد بين النهريين للنساء	١٢٤
مؤسسة تطوير العراق	١٤٨	اتحاد نساء آشور	١٢٥
مؤسسة مشروبات نينوى	١٤٩	اتحاد نساء كردستان	١٢٦
منظمة الشمال الإنسانية	١٥٠	الجمعية العامة لاتحاد المؤلفين في نينوى	١٢٧
جمعية الاستيراد والتصدير	١٥١	المركز التعليمي الديني	١٢٨
جمعية الفردوس للبناء والسكن	١٥٢	اتحاد النساء التركمان/موصل	١٢٩
جمعية المرأة التعليمية والاجتماعية	١٥٣	جمعية أعالي دجلة الزراعية تلكيف/وانة	١٣٠
جمعية النساء المستقلات/نينوى	١٥٤	جمعية البركة الأهلية للثروة الحيوانية	١٣١
اتحاد النساء/الشور/قيارة	١٥٥	جمعية الجزيرة لتربية الأسماك	١٣٢
اتحاد أطباء التركمان/موصل	١٥٦	جمعية الخضر التعاونية_زمار	١٣٣
نادي الإخاء التركماني	١٥٧	جمعية الزهراء الأهلية/ موصل-بعشيقية	١٣٤
جمعية المتقاعدين	١٥٨	جمعية السلام للتنمية/بعشيقية	١٣٥
اتحاد الجمعيات الفلاحية الشعبية	١٥٩	جمعية الرفق بالحيوان	١٣٦
جمعية الأسرة المسلحة	١٦٠	جمعية الصيادين العراقيين/نينوى	١٣٧
جمعية الطفل	١٦١	جمعية المجد التأهيلية	١٣٨